

فكرات «٢»

من شخصية مصر

جمال حمدان



مكتبة مديوني

فتنارات «٢» من شخصية مصر

جمال حمدان

مكتبة مدبولي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لاقى كتاب « مختارات من شخصية مصر » للعالم الراحل الدكتور جمال حمدان ، والذي صدر مؤخرًا نجاحًا عظيمًا وتردد صداه فى مختلف الأوساط العلمية والثقافية ، صادف هوى فى نفوس الباحثين والمثقفين لما حواه من دراسات جادة وأصيلة تهتم كل مصرى ، بل وكل عربى ، ولما توخاه من إظهار وإبراز قيمة هذا العمل الفذ بتقريبه إلى أذهان وأفهام الأجيال المعاصرة والجديدة ، مع مراعاة ظروف عصر السرعة الذى نعيشه والذى تتزاحم فيه شتى ألوان الثقافة .

وقد حدا بنا هذا الاقبال وذلك القبول إلى الإقدام على إخراج الجزء الثانى من هذه المختارات ، الذى يضم أيضا بين دفتيه طائفة من الدراسات الرائدة التى تمس عدة جوانب جوهرية من حياتنا وقد طرح

الراحل الكبير فى هذه الدراسات عصاره أفكاره ووجهات نظره الثاقبة ،
بأسلوب أدبى وعلمى فريد .

فقد تناول فى الفصل الأول الشخصية الإقليمية لمصر ، وهى جزء
من مقدمته لموسوعته ، شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان ، .
وأتى فى الفصل الثانى على شرح خريطة الاقتصاد المصرى ، مع
التركيز على الصناعة والزراعة . أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة
ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين ، مبينا خصائص هذه الثروة
وامكانياتها ومستقبلها . وجاء موضوع السد العالى ليشغل الفصل الرابع
بأكمله حيث ناقش فيه كل ماكتب فى هذا الصدد ، وتعرض لمختلف
الآراء فناقشها بطريقته العلمية التى تعتمد على التحليل والاستنباط
والتوليف ، وخلص من كل ذلك إلى النتائج والاستنتاجات . وأورد فى
الفصل الخامس عجالة موجزه كتبها عن السياحة فى مصر وموقعها
من الاقتصاد المصرى . وجاء مسك الختام فى الفصل السادس حيث
عرض لموضوع على جانب كبير من الأهمية والجديّة ألا وهو موضوع
الاعتدال والشخصية المصرية ، ولا غرو أن هذا الموضوع يعتبر بحق
موضوع الساعة ، وقد عالجه بموضوعيته المعهودة ومنهجه العلمى

الصارم ، وافصح فيه عن آرائه وأفكاره التي إن دلت على شيء فإنما تدل على بصيرة نافذة وتحليل سليم للأمر ، وما أحوجنا الآن إلى تدبر هذه الآراء والتمعن في معناها ومغزاها ، لاسيما في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها مصرنا العزيزة التي وهبها جمال حمدان كل حياته ، فوهبته مصر الخلود .

وأود في ختام هذا التقديم أن أطمئن القارئ الكريم إلى أن فكرة إخراج هذه المختارات ليست من بنات أفكارى ، وأن الفضل فيها لا يرجع إلى شخصى الضعيف . فالواقع أننى تحدثت ، وفى جملة أمور أخرى ، مع أخى فى هذا الشأن مرارا ، ووافقنى بعد أن استكمل كتابة ملحمته الكبرى ، على هذه الفكرة فى آخر جلسة لنا قبل أن يغيب بجسده عن دنيانا وينتقل إلى رحاب الله . . .

رحمه الله رحمة واسعة ، وسلام عليه فى الخالدين .

دكتور

عبد الحميد صالح حمدان

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

الفصل الأول فى الشخصية الاقليمية

أن تكن الجغرافيا فى الاتجاه السائد بين المدارس المعاصرة هى ، التباين الأرضى areal differentiation ، ، أى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين أجزاء الأرض على مختلف المستويات ، فمن الطبيعى أن تكون قمة الجغرافيا هى التعرف على ، شخصيات الاقاليم personality regional ، . وإذا كان الاقليم بهذا التعريف هو قلب الجغرافيا ، فمن المنطقى أن تكون الشخصية الاقليمية هى قلب الاقليم ، ومن ثم يبين اعلى مراحل الفكر الجغرافى .

والشخصية الاقليمية شىء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الاقليم ، أى شىء أكبر من مجرد جسم الاقليم

وحسب . فهي إنما تتساءل أساساً عما يعطى منطقة تفردتها وتميزها بين سائر المناطق ، محاولة أن تنفذ الى « روح المكان » لتستشف « عبقرية الذاتية » التي تحدد شخصيته الكامنة . وهذا هو فكرة الهيكل المركب compage عند بعض الجغرافيين الامريكيين أو مايعرف كاصطلاح عام « بعبقرية المكان . genius loc » .

وإذا كانت ميزة وميسم الجغرافيا وصميم اصالتها ، وهى أيضا ما ترد به دينها للعلوم الاولية التى تأخذ منها ، هى أنها كما يقول لابلاش « فن عدم فصل ما وصلت الطبيعة » ، فان هذا لايتبلور كما يتبلور فى دراسة الشخصية الاقليمية . إن روح المكان ، نحن نخلص ، هو أكثر من أى شىء آخر روح الجغرافيا كما تحدث عنه مثلا مؤلفا كتاب « روح الجغرافيا وهدفها » .

ومن الواضح بعد هذا أن مثل هذه النظرة ليست تحليلية وحسب وانما هى تركيبية فى الصف الاول ، نظرة واسعة عالمية Weltanschauung كما يقول الألمان أو كلية holistic بتعبير سمطس الشهير (hlism) . اذ لا شك أننا إذا كانا نريد أن نقتنص روح المكان ونمسك به وهو فوار نابض بالحياة حتى نضع أيدينا فى النهاية

على « كلمة السر » ، فى الاقليم وعلى مفتاحه أو « شفرته » ، التى تمنحه
أخص خصائصه وتفتح أعماق أعماقه ، فإن المطلوب إذن انما هو دراسة
للكائن العضوى وهو حى غض وفى مجموعة ككل متعضون وليس
كتحليل أو كتقطير اتلافى يمزق أو يفتت هذا الروح ولا كفحص
تشريحى لجثة ميئة أو محنطة post-mortem .

ليس هدفنا ، يعنى ، ان نشرح المكان لنقدم عن أعضائه واجزائه
موسوعة كتالوجية وصفية ، أن تكن ضافية وافية إلا أنها خاملة راقدة .
ولكن الهدف ان نعصر روح المكان ثم نستقطره حتى يستقطب فى أدق
مقولة علميه مقبولة ويتركز فى أكثف كبسولة لفظية ممكنة . ولمثل هذا
فنحن بحاجة الى جغرافية تركيبية فى المقام الاول ، جغرافية
علوية رفيعة ، قل « سوبر - جغرافيا super-geography » ، لا تقف
عند حدود وصف المكان بل تتعداه الى فلسفة المكان .

بل أننا لنذهب إلى ابعد من هذا . إن هدف العلم ، أى علم ، وهو
أيضا مقياسه ومحكمه كعلم حقيقى ، انما هو الوصول من آلاف
التفاصيل ودقائق الجزئيات وركام المعلومات الى الكليات العامة

والمعادلات المركبة أو البسيطة الضابطه والقوانين الأساسية الحاكمة .
ولقد حاول آينشتين ، على سبيل المثال ، أن يختزل الكون كله فى
معادلة رياضية واحدة .

والجغرافيا ، لا ندرى لسوء الحظ أو لحسنه ، علم الخاص specific
لا العام generic ، أو بلغة فلاسفة المعرفة علم تصويرى idiographic
أكثر مما هو علم تعيدى nomothetic ، أو بلغة مبسطة علم المتفرد
المتوحد المطلق sui generis, unique لا النمطى المتكرر النسبى .
فالجغرافيا كالتاريخ لا تعيد نفسها بالضبط ، ولا الاقليم يكرر نفسه
بصرامة . ومن ثم فلا « قانون » للاقليم من حيث هو ، ولا سبيل إلى أن
نطمع فى وضع « أقانيم الاقاليم » ، كما قد نقول . ولكن على الاقل
فلنحاول من الناحية الاخرى أن نصل ، ان لم يكن الى المعادلة الشاملة
الاحادية الحاكمة ، فإلى أنسب عدد من المعادلات الجزئية
«ولو غاريتمات الجغرافيا » التى تعد مفتاح الاقليم وتختزل روح المكان
فيه .

وعدا هذا ، فمن الواضح كذلك الى حد البديهى أن دراسة الشخصية
الاقليمية لا تقتصر على الحاضر وإنما هى تتراعى بعيدا عبر الماضى

وخلال التاريخ ، لأنه بالدور التاريخي وحده يمكن التعرف على
الفاعلية الايجابية للاقليم وعلى التعبير الحر عن الشخصية الاقليمية .
فالبينة قد تكون في بعض الاحيان خرساء ، ولكنها تنطق من خلال
الانسان ، ولربما كانت الجغرافيا احيانا صماء ، ولكن ما أكثر ما كان
التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق أن التاريخ ظل الانسان على الارض ،
بمثل ما أن الجغرافيا ظل الارض على الزمان ، بينما يضيف قول آخر
أن معظم التاريخ أن لم يكن جغرافية متحركة -moving geog-raphy
، فإن بعضه على الأقل جغرافية متحركة in disguise .
لهذا كله نجد أن البحث في الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل
الجغرافيين وحدهم ، بل بحث فيه المؤرخون كثيرا ابتداء من الجيولوجي
الاركيولوجي سيريل فوكس في مؤلفه المشهور « شخصية بريطانيا The
Personality of Britain ، إلى حسين مؤنس في « مصر ورسالتها ،
وشفيق غربال في « تكوين مصر ، الى صبحي وحيدة في « أصول
المسألة المصرية ، وحسين فوزي « سندباد مصرى » .

ولكن لعل طريق الجغرافي أكثر غنى وتنوعا مع ذلك في المناهج
والطرائق ، وربما كان كذلك أرحب آفاقا حيث يجمع تلقائيا بين الزمان

والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الاركيولوجيا ومن الفلك ح
الانثروبولوجيا ، وذلك اذا اقتصرنا فقط على ذكر أقصى فروع ال
المتطرفة واطرافه الهامشية الحديثة . فضلا عن هذا فإن وحدة مه
الحقة انما تتبلور فى جغرافيتها الباقية ، أكثر بيقين مما تبدو فى تاريخ
المفعم بالمتغيرات ، والاستمرارية بالبديهة أبرز فى جغرافيتها ، فيما
الانقطاع أغلب بالمقارنة على تاريخها .

لهذا وذلك نجد الشخصية الاقليمية مطلباً أثيراً بين كبار الجغرافيين
ابتداء من لابلان فى مقدمة القيمة لكتاب لافيس عن تاريخ فرنسا
، شخصية فرنسا الجغرافية ، الى أندريه زيجفريد فى كتابه « سيكولوج
بعض الشعوب » ومن ماكيندر فى « بريطانيا والبحار البريطانية » ، ح
حزين فى دراساته الاصيله المتعددة والوضاءة عن البيئة والموقع فى
مصر عبر التاريخ .

فى طبيعة الجغرافيا

وانه لطبيعى - اليس كذلك ؟ - أن يكون للجغرافى كلمة فى ه
المجال ، والا فالى من يتجه المواطن العادى والمثقف العام لمعر
جوهر وطنه ؟ الى من سوى ذلك الذى ، يتخصص فى عد

التخصص ، كما وصف ، وهو هكذا وصف لانه الاخصائي الذى يضرب بحرية فى كل العلوم ، يربط الارض بالناس ، والحاضر بالماضى ، والمادى باللامادى ، والعضوى بغير العضوى ، ويكاد يتعامل مع كل ما تحت الشمس وفوق الارض - كل أولئك ، وهذا تحفظ شرطى وشرط قطعى ، من خلال وجهة نظر موحدة صارمة وأصيله هى الاقليم والفكرة الاقليمية .

والجغرافيا بهذا ليست كما قد يبدو على السطح علما موسوعيا فضافا أو بحرا لا ساحل له ، بل هى علم تكاملى بالضرورة ، بل العلم التكاملى بامتياز . الجغرافيا انما الجسر الذى يربط بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتصل ما فصل التخصص الاكاديمى الضيق . الجغرافيا ، باختصار ، ليست علم « من كل بسستان زهرة - omni-rag-and-bone intellectual » ، ولا الجغرافى هو « حاشد محتطب بليل - rag-and-bone intellectual » ، وحتى أن بدت الجغرافيا على السطح علما موسوعيا ، فإنها فى الجوهر وبالفعل علم ملحمى على موسوعيته ، علم العالم لا علم العلوم .

لا ، وليست الجغرافيا بهذا مجرد علم معقد ناقل ، شمولى دون

اضافة كما قد يتوهم أو يهمهم أو يتبرم البعض . نعم ، هي بالتعريف والتصنيف المنهجي علم مركب ثانوي لا أولى الى أبعد حد . ولكنها في جوهرها الفلسفى علم بسيط أساسا ، بل بسيط للغاية ، تكاد تقول غريز أو فطريا ، وإن شئت فقل هي بين العلوم علم الفطرة كما أن الاسلا بين الاديان دين الفطرة . والفطرة هنا هي أساسا فكرة الاقليم : الارض مختلفة بطبيعتها ، وما على الجغرافيا الا أن تطالع وترصد وتدرج اختلاف الارضين : هذا كل شيء . ومن هذه الطبيعة ولا شك جاء قد الجغرافيا منذ أولى مراحل المعرفة الانسانية ، ثم كان خلودها بعد ذلك كعلم مستقل لا غنى عنه قط ولا بديل له على الاطلاق .

أما انها علم ناقل فضولى متطفل على سائر العلوم جميعا ، مجرد علم تسجيلى وثائقى ، فليس صحيحا ذلك دونما تحفظ وعلى وجه الاطلاق . فواقع الامر أن الجغرافيا بالدرجة الاولى علم « ميتابولـ metabolic » ، ان صح التعبير ، أعنى علم تشرب وهضم وتمثل في إعادة افراز وتشكيل وتخليق . أو قل هي علم تصنيع لا تعدين ، أرادت تشبيها ميكانيكيا بدل البيولوجى . وحقا ، قد لا تكون بهذا أو بذا علما خالقا على مستوى الحقائق والمعلومات ، غير انها بوظيفتهم

الاساسية من الربط ورصد العلاقات تخلق جديدا بالتأكيد على مستوى الافكار والانماط . علم ناقل أذن كمعرفة ، خالق كفكر . ولكن حتى عند ذلك قد يعترض البعض قائلا : بل اعادة خلق هو أكثر منه خلقا أوليا مطلقا . ولكن ، حسنا ، يبقى مع ذلك أنه خلق فى حدود اعادة الخلق - أليس صحيحا ؟ والجغرافى بالتالى ، وعلى أية حال ، قارئ كل شىء ، ولكنه كاتب جغرافية فقط ، يأكل كل شىء omnivorous ، غير أن معدته لاتفرز إلا جغرافية صرفا .

عن طبيعة الشخصية الاقليمية

الآن فإن من المحقق أن طبيعة الجغرافيا الكاملة الكامنة هذه لا تحقق فى شىء كما تحقق فى دراسة الشخصية الاقليمية . فليست الشخصية الاقليمية مجرد تقرير حقيقة علمية مطلقة يمكن أن تخضع تماما للقياس الرياضى والاحصائى ، وذلك على الرغم من أنها تعتمد أساسا - وما ينبغى لها غير ذلك - على مادة علمية موضوعية بحتة . انها عمل فنى بقدر ما هى عمل علمى ، وذلك رغم ما قد يجده البعض فى هذا من تعارض ظاهرى فكما يقول جليبرت احد دعاة الشخصية

الاقليمية ووريث مدرسة أكسفورد ، أن الجغرافيا هي فن التعرف على شخصيات الاقاليم ووصفها وتفسيرها ، ، ويضيف أن ، شخصية الاقليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو وأن تتطور وأن تتدهور ووصفها لا يقل صعوبة ،

على أننا مع ذلك نرى أن ، فن ، تناول المادة العلمية لا يكفي وحده للتشخيص الاقليمي ، بل لابد كذلك من اطار من ، فلسفة المكان ، يحدد تلك الشخصية . ولهذا فنحن أيضا مع دبنام حين يعرف الجغرافيا بأنها ، فلسفة المكان ، . ومع اندريه شوللي حين يعتبر الفكرة الجغرافية ، كنوع من فلسفة الانسان باعتبارها الساكن الرئيسي للكوكب الارضى ، ومع ماكيندر حين يتحدث عن ، الجغرافيا الفلسفية ، وذلك دون أن نذكر دعوة البعض المتطرفة الى مايسمونه geosophy . ولا يعنى هذا او ذاك فلسفة محلقة غامضة ، بل فلسفة عملية واقعية -con-crete philosophy قد ترتفع برأسها فوق التاريخ ولكن تظل أقدامها راسخة فى الارض ، فلسفة تخلق بقدر ما تحدد . والواقع انه لا انفصال للجغرافيا بحال عن صيغة فلسفية ما منذ قال سترابو عنها انها من عمل الفيلسوف الى أن قال كون ، انما الجغرافى الجيد فيلسوف ، .

ولكن بدا أن هذا يجعل الجغرافيا مذهجا خلاسيا متنافرا يتأرجح ما بين علم وفن وفلسفة ، فاننا نبادر فنذكر بأن الجغرافيا نفسها وبطبيعتها علم متنافر غير متجانس فى مادته الخام ، وليس غريبا ان يكون كذلك فى منهجه . ماكيندر ، مثلا يعتبر الجغرافيا بوضوح فنا وفلسفة معا . هذا بينما يحسم ستامب لنا الموقف بإيجاز أبلغ من كل أطناب حين يقول : أن الجغرافيا فى نفس الوقت علم وفن وفلسفة ، ويمكن أن نضيف للتوضيح : علم بعادتها ، فن بمعالجتها ، فلسفة بنظرتها . والواقع أن هذا المنهج المثلث يعنى ببساطة انه ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة الى مرحلة الفكر ، من جغرافية الحقائق المرصوصة الى جغرافية الافكار الرصينة التى تخاطب العقل وتتوجه إليه وتقدم غذاء جيدا متوازنا للفكر أكثر مما تستدعى الذاكرة (أو تستعديها !) بالحشو الممل والسرد السقيم الذى يتحدى الذكاء والذاكرة معا وعلى حد سواء . الحقائق والمعلومات كغذاء للفكر وكوقود للعقل ، ما يتبقى فى الذهن بعد ركام التفاصيل والجزئيات اللانهائية ليصبح خامة يعمل عليها الوعى الباحث . ذلك هو أعلى أهداف ومراحل العلم .

وكما قلنا ، لانتحقق هذه الطبيعة المركبة كاملة كما تتحقق فى الشخصية الاقليمية . والواقع ان دراسة الشخصية الاقليمية تبدأ حيث تنتهى دراسه الجغرافيا الاقليمية التقليدية بالمعنى المدرسى المعروف ، ثم تتجاوزها لتمثل التتويج القمى والعلوى لها ، فهى أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافى . فإذا كانت الجغرافيا الاقليمية تهتم أساسا بدراسة « جسم » الاقليم ، فتتناوله على الطريقة الاكاديمية بالتشريح والتحليل لتحديد أقاليمه الثانوية ودون الثانوية وتصف معالمه وملامحه النوعية وتوزيعاته وعلاقاته المكانية ، فان هدف الشخصية الاقليمية هو « روح » الاقليم قبل جسمه وبعده ، مثل جسمه وفوقه . الجغرافى الاقليمية العادية هى وصف المكان ، حيث الشخصية الاقليمية هى فلسفة المكان . الاولى جغرافيا تقريرية ، ولكن الثانية جغرافيا علوية تتجاوزية . super-geography, transcendental geog .

والحقيقة أن الملاحظ أحيانا أن الجغرافى قد يدرس على البعد أو على الورق أقلما ما دراسة أكاديمية مستفيضة ، يحدد خطوط التضاريس والجيولوجيا ويحلل المناخ والنبات والتربة ويصنف ملامح الانسان ويصف معالم السكان والانتاج والاقتصاد ... الخ ، حتى اذا ما أتاه زائرا

على الطبيعة وجد نمطا من الحياة الجارية اليومية يرتبط بتصميم البيئة الجغرافية ولكنة هو شخصيا يجهله ولا تسعفه فيه دراسته السابقة تلك . هذه الحلقة المفقودة ي بالدقة روح المكان وجوهر الاقليم .

لهذا فإن المطلوب جغرافية حية ، ، جغرافية الحياة ، بالدقة ، لا بمعنى الجغرافيا الحيوية ، ولكن بمعنى ، جغرافية الحياة اليومية life geography everyday ، ، تلك الذى اذا عرفت كل شيء عن نمط وطبيعة وظروف وقوانين الحياة فى هذا المكان أو ذلك ، جغرافية الحياة التى أن بدأت من أعلى آفاق الفكر الجغرافى فى التاريخ والسياسة فانها لا تتقاعس عن ، او تستنكف ، أن تنفذ أو تنزل الى أدق دقائق حياة الناس العادية فى الاقليم ، باختصار جغرافيا ننسج الحياة اليومية ودورة حياة الناس الجارية فى نمط الاقليم ومورفولوجية الارض .

ودراسة الشخصية الاقليمية بهذا المفهوم لا تجب الجغرافيا الاقليمية العادية ولا تلغيها بالطبع ، وانما هى تكملها بل وتصحح عيوبها وقصورها ، وكلتاها على أية حال ناقصة بغير الاخرى . فهى بطبيعتها الديناميكية المتوثبة المتسائلة تدفع عن الجغرافيا تلك النهمة الشائعة من أنها علم ، سكونى ، جامد أو خامل ، فتنتفث الحياة فى عظامها وتدفع الدم فى شرايينها التى قد تتصلب أحيانا .

من الناحية الاخرى فليست الشخصية الاقليمية دراسة ذاتية غير موضوعية ، ولا هي تقديرية بدل التقريرية ، كما لا تعد من قبيل الاحكام القِيمة judgement values ، وانما هي في الجوهر والاساس تقييم علمي للدور الجغرافي ، للنمط الجغرافي ، وللفاعلية الجغرافية . انها جغرافية طموح ، تتجاوز الجغرافيا التقليدية ولكنها لا تتجاوز المكان ولا العلم .

دراسة مصر

والبحث الحالي - وله جذور أو ربما بذور في عمل سابق للكاتب يحاول أن يرسم صورة عريضة ولكنها دقيقة بقدر الامكان لشخصية مصر . ومصر لا شك موضوع مثالي لهذا البحث نظرا لما تمتاز به من طبيعة جغرافية واضحة الحدود والتقاطع ، ولما تملكه من تاريخ الفى حافل . الغريب فى الامر ، مع ذلك ، أن مصر جغرافيا وبالمقاييس العلمية العالمية الرفيعة ما تزال الى حد بعيد « أرضا بكرًا ، ولا نقول « أرضا مجهولة » . الاغرب أن هذا يصدق على كلا المستويين الاكاديمي والمتخصص والثقافى العام .

حقا لقد كتب شيء لا بأس به عن جغرافية مصر بمختلف اللغات ، خاصة الاجنبية ، ولعلماء أجنب غالبا ، الا أنه على قيمته وخطره مجرد نواة متواضعة نسبيا أو شظايا متناثرة هنا وهناك ، والكل لا يعدو قطرة من محيط اذا كان المستهدف مكتبة جغرافية وطنية بالمعنى العالمى . وليس فى العربية حتى الآن مرجع علمى واحد عن جغرافية مصر ، مرجع جامعى أو فوق جامعى جدير بالكلمة . بل ولعلك واجد لدينا بالعربية كتباً جغرافية عن بعض البلاد الاجنبية أو العربية أضخم وأجل مما نملك عن مصر .

هذا فى حين أن الجغرافيا ليست بالضرورة « عن البلاد النائية الغربية » ، ليست دائما شيئا نذهب اليه ، وانما هى ببساطة حولنا ، تحيط بنا ، ونحن فيها ، كالهواء نتنفسها . الجغرافيا - كالأحسان - تبدأ ببينك ، « بجغرافية - الوطن home geogrophy » . فكل شبر من أرض مصر ، كل قرية ، كل حقل ، كل تربة فى الوادى ، وكل جبل أو صخرة فى صحارينا ، ينبغى أن تغطى بمونوجراف مفصل مكثف على حدة .

هذا أكاديميا ، أما على مستوى الثقافة العامة فان الحصاد بائس ان

لم يكن حقا حصاد الهشيم . ولنعترف بلا مواربة اننا كمواطنين عاديين جهلة جدا بمصر . ان اقل من يعرف عن مصر - ولنقلها ولا نخف - المصريون . واما اكثر مايبدى المصرى العادى من دهشة او استخفاف وانكار او استنكار لما قد يساق أحيانا لا سيما على السنة الاجانب من آراء وأحكام عن مصر ، لا تعصبا بالضرورة ولكن مجرد وجل فقط . وما أكثر أيضا ما نسمع ونقرأ من أمثلة فادحة على الجهل العام الشائع والمتفشى بأبسط الحقائق عن مصر ، أحيانا على أعلى المستويات القيادية . خذ مثلا سيناء ، التى هى بالحاح وتكرار مخجل ، سدس مساحة مصر ، (الصواب ٦% أو ١/١٦ من مصر) ، أو أن مصر « نصف العرب ، سكانا (الصحيح ربع العرب) » .

لا عجب بعد هذا مانرى ومانلمس من تخطيط التخطيط ، مثلا ، واحباطه واجهاضه فى عديد من المجالات وعلى معظم المستويات ، اذ لا تخطيط البتة أيا كان نوعه بلا جغرافيا . ثم فى ركاب التخطيط الفاشل هل من مفر أن يسير أو يستمر التخلف المادى والاقتصادى والحضارى العام ؟ دع عنك بعد هذا تردى سياستنا الخارجية وتدهورها وانحرافها . ان ثقافتنا الوطنية - علينا من أسف أن نخلص - قاصرة

محدودة ، وحتى عند ذلك فنحن نأخذها بطريقة عاطفية فجأة أكثر منها علمية ناصجة . ونحن - حرفيا - ندفع لذلك كله ثمنا باهظا فى كل جوانب ونواحى حياتنا بلا استثناء .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا قط لم نكن أحوج مما نحن الآن الى فهم كامل معمق موثق لوجهنا ووجهتنا ، لكياننا ومكاننا ، لاكياناتنا ومملكتنا ، ولكن أيضا لنقائصنا ونقائصنا - كل أولئك بلا تحرج ولا تحيز أو هروب - فى هذا الوقت الذى تأخذ مصر منعطفًا خطرا ولا نقول منحرفا خطأ - فكل انحراف مهما طال أو صال وجال الى زوال ، ولا يصح فى النهاية الا الصحيح ، فى هذا الوقت الذى تتتردى مصر والرجال الى زوال ، ولا يصح فى النهاية إلا الصحيح ، فى هذا الوقت الذى نتردى مصر الى منزلق تاريخى مهلك قوميا ويتقلص حجمها ووزنها النسبى جيوبوليتيكيا بين العرب وينحسر ظلها ، نقول فى هذا الوقت تجد مصر نفسها بحاجة أكثر من أى وقت مضى إلى إعادة النظر والتفكير فى كيانها وجودها ومصيرها بأسره : من هى ، ما هى . ماذا تفعل بنفسها ، بل ماذا بحق السماء يفعل بها ، الام ، والى

أين ... إلخ ... إلخ ؟ وبالعلم وحده فقط ، لا الاعلام الاعمى ولا الدعاية ولا التوجيه القسرى المنحرف المغرض ، يكون الرد .

ان مصر تجتاز اليوم أخطر عنق زجاجة وتدلف أو تساق إلى إحرج أختناق في تاريخها الحديث وربما القديم كله . ان هناك انقلابا تاريخيا في مكان مصر ومكانتها ، ولكن من أسف الى أسفل وإلى وراء ، نراه جميعا رأى العين ولكننا فيما يبدو متفاهمون في صمت على أن نتعاطى عنه ونتحاشى أن نواجهه ، في عينه ، ووجهها لوجه ، ونفضل أن ندفن رؤوسنا دونه في الرمال . لقد تغيرت ظروف العالم المعاصر والعالم العربى من حولنا ، فلم يعد الاول بعيدا نائيا ولا عاد الثانى مجرد « أصفار على الشمال » .

ففى عصر البترول العربى الخرافى ، نخدع أنفسنا وحدنا اذا نحن فشلنا فى أن نرى أن وزن مصر وثقلها ، حجمها وجرمها قامتها وقيمتها، قوتها وقدرتها بين العرب وبالتالي أيضا فى العالم ككل ، قد أخذت تتغير وتهتز نسبيا فى إتجاه سلبى وأن كانت هى ذاتها فى صعود فعليا . ولم تعد مصر بذلك تملك ترف الاستخفاف والاستهتار بمن حولها من الاشقاء أو الانعزال المريض المتغطرس العاجز الغبى الجهول

الذى يغطى عجزه وتراجعته واردة وترديه بكبره المغرور وصفه
الاجوف وعنجهيته القزمية ، والذى يعرض مركب نقصه باجتراح
الماضى وأمجاده وتمجيد العزلة والنكوص بإستثارة أدنى غرائز
الشوفينية البلهاء . من هنا فإن مصر فى وجه هذه المتغيرات بحاجة
ماسة جدا الى اعادة نظر حادة فى ذاتها وإلى مراجعة للنفس أمينة
وصريحة ، بلا تزيف أو تزويق ، بلا غرور أو ادعاء ، بلا زهو ولا
خيلاء ، ولكن كذلك بلا تهرب أو استخذاء ، وبلا تطامن أو استجداء .

مغزى الشخصية الاقليمية

ليس هذا فحسب . ففى هذا الوقت العصيب الذى يضطرم فيه الفكر
فى مصر بل ويضرب اضطرابا بحثا عن شخصيتها العربية وتحديد
لمعدنها القومى الاصيل ولدورها الانسانى والحضارى ، تبرز بحدة الى
المقدمة مسألة مغزى الشخصية الاقليمية ، المغزى الفكرى والعملى سواء
بالنسبة إلى مصر أو إلى غيرها من البلاد العربية عامة . وهى مسألة
تلقى مسئولية خاصة على الجغرافى الملتزم الذى يضع علمه فى خدمة

مجتمعه ووطنه الكبير وقد يوظف الاكاديمى لصالح الايدلوجى والعلمى لصالح القومى .

تفسير ذلك أن البعض قد يرى أن الحديث عن الشخصية الاقليمية وما يضغط عليه أو يوحى به من تفرد فى روح المكان وعبقريّة ذاتية فى الاقليم انما هو امر يؤكد الفروق الجغرافية على حساب المشابهات بالضرورة ويبرز الاختلافات المحلية فى وجه التجانس العام ، وبالتالي قد تكون له محاولات وظلال معينة أو قد تقحم عليه تخريجات أو تأويلات سياسية بعيدة أو قريبة .

وفى منطقة كالوطن العربى الكبير ، تسعى اليوم حثيثا إلى الوحدة الشاملة فى نضال تاريخى بطولى ، إلا يعنى هذا - هكذا يتساءلون - التأكيد على ، الوطنية ، المحلية الضيقة فى وجه ، القومية ، العربية المشرقة ؟ إلا يعنى الحديث عن الشخصية المصرية انغلاقا وتشبثا اقليميا ، بالمصرية ، ازاء ، العربية ، ؟ فهذا ما تكلمنا به بعد ذلك عن الشخصية العراقية والشخصية السورية والجزائرية ، إلى آخر الوحدات التى يتألف منها الوطن الكبير ، أفلا يعد هذا بصورة ما سعى واعيا أو

غير واع إلى التفرقة والتمزيق في وقت نحن أحوج ما نكون إلى التماسك والتلاحم ؟

وعلى الفور تتبدى لنا حقيقة الفلسفة الفكرية التي تكمن وراء القضية المثارة . انها اذن قضية المشابهات والفروق الجغرافية بين قطر وآخر من الاقطار العربية ، قضية التفرد والتجانس ، قضية الوحدة والتنوع . والمطلوب اذن ممن يتصدون لمثل هذه الدراسة ان ينقبوا عن أوجه الشبه لتأكيدھا والضغط علیھا . ونكاد نضيف ان المفهوم لذلك منطقيا وضمنيا أنهم مدعون كذلك إلى اھمال أوجه الاختلاف الطبيعي آن امكن ، فكما كنت وحدويا ، طيبا ، كان من الطبيعي أن تنقب عن التجانس الطبيعي داخل الوطن الكبير وتبرزه تجسيما وتضخيما ، وأن امكنك أن تغفل الفروق وتعتم التفرد المکانی فذاك خير واجدى وحدوية .

ولقد وصل الامر بهذا الاتجاه ، حتى من الناحية الشكلية أو الرمزية البحتة ، إلى حد يثير التساؤل أحيانا . ففي أيام الوحدة السورية - المصرية في الخمسينات ، « الجمهورية العربية المتحدة » ، كان هناك

إصرار مبدئى شديد بين بعض المثقفين الوجدانيين على محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعى الصرف بين اقليمى الوحدة ، بما فى ذلك حتى الحقائق الجيولوجية ذاتها والاسماء الجغرافية الطبيعية من بعدها . فعن الأولى ، شهدت تلك المرحلة محاولات فجأة لاثبات وتأكيد الوحدة بين الاقليمين من خلال ابراز التشابه مثلا بين الصخور والتكوين والطبقات الجيولوجية فيهما (كذا !) .

أما عن الثانية ، فقد ثار جدال فكرى حول أى التسميات نستعمل : الاسماء الطبيعية التى وجدت منذ فجر التاريخ سوريا ومصر أم الاسم الوجدانى المستحدث الجمهورية العربية المتحدة ؟ وواضح ان صميم المشكلة كان الظلال الوجدانية أو الانفصالية التى ظن أن هذه التسمية أو تلك قد توحى بها . ولكن الواقع أن التعارض لم يكن حقيقيا وكانت المشكلة شكلية إلى حد بعيد . فمصر (منذ مصرييم) ، كسوريا (منذ الاشوريين) ، أسم « جغرافى » ، بمثل كوكبنا هذا هو الارض واسم نهريها هذا هو النيل ، وكل باقى ولا مفر منه ما بقيت هذه الارض وهذا النيل . أما الجمهورية العربية المتحدة فاسم « سياسى » عبر عن حقيقة

قامت وعن أمل شاهق مرموق . وهو بهذا لم يكن يقصد به أن يقتصر على مصر وسوريا حكرا إلى الابد ، وإنما كان المفروض - بالتعريف - أن يتسع يوما لدولة الوحدة العربية الكبرى . ولهذا لم يكن غريبا أن عاد اسم مصر ففرض نفسه فيما بعد على « جمهورية مصر العربية » ، وبالمثل فى « الجمهورية العربية السورية » ، الشقيقة .

حسنا ، ولكن هل حقا يعنى وجود الفروق الجغرافية بين وحدات الوطن العربى التفرقة السياسية ، وهل حتما أن تؤدى الاختلافات الطبيعية إلى الخلافات القومية ؟ هل الحديث عن الشخصية الاقليمية لمصر أو المغرب أو العراق . . الخ يترادف مع الحديث عن « المصرية والمغربية أو العراقية » . . الخ ويتضاد مع العروبة ؟ أهى ردة بصورة ما مباشرة أو غير مباشرة إلى الفرعونية والبربرية والاشورية ؟ باختصار هل يتعارض القول بوجود عبقرية مكان خاصة بكل أو بأى قطر عربى مع دعوة القومية والوحدة العربية ؟

أما أن هناك فروقا طبيعية وجغرافية بين أجزاء الوطن العربى ، فذلك حقيقة أولية كالبديهيات لا يمكن لاحد أن ينكرها موضوعياً أكثر

مما يمكنه أن ينكر أن هناك مشابهات وأوجه تقارب بين بعضها البعض . فهناك مثلا تشابه أسمى بين مصر والعراق كبيتين فيضيتين ، والشام والمغرب الكبير نظائر جغرافية إلى حد بعيد بطبيعتها الجبلية المتوسطية ، وبالمثل تكرر الوحدات الصحراوية من العالم العربى كثيرا من الملامح المشتركة . ولكن من الواضح تماما أن البيئة المصرية تختلف عن البيئة فى المغرب بمثل ما تختلف البيئة العراقية عن سورية ، وهكذا .

ولسنا نقصد بهذا أن نؤكد الفروق الطبيعية بين أقطارنا العربية لنطمس معالم التشابه بينها ، ولكننا نقول أن ثمة فروقا ، وليس يجدى فى مواجهتها علميا أو قوميا أن نتجاهلها فى سبيل وحدة جغرافية منمطة أو تجانس طبيعى باهت موهوم . انما الشخصية الاقليمية أشبه شئ بالشخصية الانسانية . فالشخصية - هذه وتلك - مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والعلامات والمعالم . فاذا اشتركت شخصيتان فى الغالبية من تلك العناصر والقسمات ، ولكن اختلفتا فى قلة منهما مهما تضاءلت ، فليس علينا

جناح أن نتكلم عن « تفرد » الشخصية في كل منهما رغم التشابه الواسع المدى ، ودون أن يعنى ذلك أى تنافر أو تضاد بينهما .

ولهذا فإن من الخط أن نظن أن الحديث عن تفرد الشخصية الجغرافية وعبرية المكان لهذا القطر العربى أو ذاك يعنى تدعيم الدعوة الانفصالية ، وأننا إذا قلنا شخصية مصر فقد قلنا الفرعونية أو إذا قلنا شخصية الشام فقد قلنا الفينيقية . . الخ ، وأن القول بتفرد أى أو كل قطر عربى هو تبرير للتجزئة السياسية أو سند للانفصال يتعارض مع القومية والوحدة العربية .

وحقيقة الامر أن الوحدة السياسية لا تأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية ، وإنما من الوحدة البشرية تأتى . فالعبرة فى قيام دولة موحدة دستوريا هى وحدة الناس ، أى وحدة القومية العربية بمعنى تجانسهم فى المقومات الاساسية من لغة مشتركة وتاريخ ملتحم ومصالحة مترابطة وعقيدة سائدة ، وهذه جميعا أركان متوفرة فى القومية العربية ربما كم لا تتوفر فى قومية أخرى معروفة . ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الارض التى يحتلونها . ثم ان الوحدة الساسية وحدة وظيفية ،

والوحدة الوظيفية فى أى مجال لاتأتى من الوحدة التركيبية بل من التنوع التركيبى . فأى جدوى من أن تتحد أقطار متشابهة منمطة فى انتاجها ومواردها وإمكانياتها ، إلا أن يكون مجرد تمدد أميبى عقيم ؟ وهذا بالدقة ما يعرف بمبدأ التنوع فى الوحدة ، أو الوحدة فى التنوع ، .

ليس مما يضير قضية الوحدة العربية أذن أو يخرب حركة القومية العربية أن يكون لكل قطر من أقطار شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو بأخرى داخل الاطار العام المشترك . وهذا التنوع والتباين فى البيئات انما يثرى الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والابعاد . وهو فى نفس الوقت أمر لا علاقة له بالتعدد الدستورى ولايعنى التمزيق السياسى أو تأكيد الانفصالية الراهنة بحال ، ولا يشجع الولاءات الوطنية أو روح الاقليمية فى وجه الولاء القومى العربى الكبير أو على حسابه . لا ، ولا هو يمهد لنصرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف إلى العزة القومية الواسعة وينميها .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن كلمة « الاقليمية » تستعمل عادة

عند بعض الكتاب السياسيين كنقيض للقومية والعروبة ، وحينئذ تكاد لا تستعمل إلا مقرونة بصفة « الضيقة » ، إشارة إلى انفصالياتها الانانية أو الجاهلة . وهذا كله صحيح . غير أن من الضروري إلا بختلط هذا الاستعمال مع الاستعمال العلمى لكلمة الاقليمية فى الجغرافيا . فهى فيها الاساس والمقياس ، لان الاقليم هو قلب الجغرافيا . والاقليم الجغرافى هو الوحدة المكانية المتجانسة الكاملة والمثالية . ومن الزاوية السياسية والقومية ، فان « الاقليم » الوحيد بالمعنى الصحيح فى العالم العربى إنما هو العالم العربى نفسه ، وليس دوله ووحداته السياسية الراهنة ، لانه هو وحده الوحدة الكاملة المتجانسة فى أسس القومية وهى اللغة وأخواتها . ولذلك فان الاقليمية هنا تتناقض تماما مع مفهوم القومية والوحدة ، ولا داعى للبس خطير نتيجة الختلاف المصطلحات ومدلول المفردات .

كذلك فاقد اثبتت الاحداث المؤسفة التى شهدتها الساحة العربية فى السنوات الاخيرة خطر تبسيط الامور ونسطيح العلاقة المركبة بين الوطنية والقومية أو الاستخفاف بأى منهما . فقد ثبت أن أكبر خطر يمكن أن يهدد القومية الصحيحة الصحيحة ، بعد خطر الوطنية الحسيقة

الشوفينية المنحرفة المنغلقة ، إنما هو المغالاة فى ترجيح القومية والإسراف الكاسح فى تغليبها على الوطنية . المزايمة فى القومية ، يعنى ، لانتقل انحرافا عن المزايمة فى الوطنية .

بل لقد اتضح أن أكبر غلطة يمكن أن يرتكبها صليبيو ، القومية والوحدة من المثقفين التقدميين ، على سلامة مبدئهم ونيتهم ، هى المبالغة المتشجعة فى تسويد القومية وتغليبها على الوطنية إلى حد محو هذه الأخيرة أو تأكلها وتهرئها ، إذ أن رد الفعل المضاد أدى إلى التثبيت المرضى الذى لا يقل تشنجا وتعصبا بالوطنية . وقد خلق هذا كله فى العقل العربى أو اللاوعى العربى نوعا من الازدواجية والتضاد بين الوطنية والقومية ، حيث لازدواجية ولانتقاض بالتأكيد وإنما متكاملة أو قطبان لمتصل مدرج واحد Continuum .

والواقع أن على القومية أن تحترم الوطنية وتقرها ، بمثل ما أن على الوطنية أن تعترف بالقومية وتقرها . ولعل المطلوب ليس تزويد الوطنية فى القومية بقدر ما هو تزويدها بها . وعلى أية حال فإن الطريق الصحيح إلى القومية إنما يبدأ من الوطنية ، يغذيها ولا يغزوها .

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

ففى البدء كانت الوطنية ، ثم اتسعت وامتدت ونمت إلى القومية .
والقومية بدورها تبدأ - كالأحسان مرة أخرى - ببيتك ، بالوطنية . فأنت
لا يمكن أن تكون وحدويا سيبا دون أن تكون وطنيا بارا جيدا ، وبالعكس
صحيح . وكما أن أكثر الأعمال عالمية فى الفن هى أكثرها محلية ،
فعل أشد الناس وطنية هو وحده الذى يمكن أن يكون أشدهم قومية
مادام يحفظ النسبة والنعمة الصحيحتين بين الطرفين .

من هنا جميعا فإذا كنا قد جادلنا بأن الكلام عن شخصية مصر
لا يعنى اقليمية ضيقة فضلا عن شوفينية شعوبية ، ولا يضع الوطنية فى
مواجهة ضد القومية ، فاننا نضيف الآن أنه لا يؤكد الوطنية من خلال
القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيدا صحيا بغير
تعارض . وإذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة قد نجحت
وحدثها لأنها - كما قيل - قد تجاهلت عمدا وعن قصد كل الجغرافيا وكل
التاريخ ، وإذا كانت بلاد أخرى مثل كندا تعاني وحدثها لأنها تتذكر
الجزء الأكبر مما ينبغى وتذكر التاريخ أقل مما ينبغى ، وإذا كانت
بلاد أخرى مثل غرب أوروبا تتعثر وحدثها لأنها تتذكر كثيرا من التاريخ

وقليلا جدا من الجغرافيا ، إذا كان هذا فاننا فى الوطن العربى يمكن أن نتجح وحدتنا أكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معا أكثر وأكثر لان التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا ، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا ، بل وربما جاز لنا أن نقول أن الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها أو هما لحمتها والسداة .

وبعد ، فلقد كان ضروريا قبل أن نمضى إلى شخصية مصر بافاضة أن نضغط على المغزى الفكرى للدراسة حتى لا نترك مجالا لتخريج أو تأويل مبتسر . فما نرى فى شخصية مصر مهما تبلورت أو تجوهرت إلا جزءاً من شخصية الوطن العربى الكبير الملحمية الثرى ، وما نرى فى دراستها تعارضا أى تعارض مع أمل الوحدة الشاق . وإذا كنا قد خصصنا مصر بالدراسة فهذا أمر طبيعى لجغرافى عربى من مصر . ومع ذلك فقد عقدنا بابا كاملا مطولا ذا فصول يضع مصر بين العرب فى الاطار التكاملى القومى الشامل مثلما يضع الوطنية فى اطارها الصحيح من القومية ويعقد صلحا علميا وعمليا وحياتيا أبديا بين قطبيهما المتجاذبين لا المتنافرين . واخيرا ، فضلا عن ذلك ، فانه يبقى

أملا كبيرا من آمال هذا الكاتب أن تتاح له في المستقبل سلسلة كاملة في الشخصيات العربية واحدة تلو الأخرى ابتداء من المحيط إلى الخليج . ولعلنا نبداً ، بل لقد بدانا بالفعل ، بشخصية الشام عموماً وسوريا الحبيبة خصوصاً .

ما يكتب وما لا يكتب

فاذا ما عدنا بعد هذا الاستدراك الواجب إلى مصر ، فاننا نصطدم بمشكلة مؤسفة وجسيمة كالعقبة الكأداء . فنحن كشعب - لابد لنا بصراحة ان نعترف - لا نحب فقط أن نمجد ونطرى أنفسنا بحق وبغير حق ، ولكننا أيضاً نحب أن نسمع عن أنفسنا ما يرضينا ويعجبنا أو يرضى اعجابنا بذاتنا الوطنية وبشخصيتنا القومية . بل أننا لنكره أشد الكره أن نسمع عن عيوبنا وشوائبنا ونرفض بآباء أن نواجهها أو نواجه بها . ولانكاد توجد فضيلة أو ميزة على وجه الارض إلا وننسبها إلى أنفسنا ونلصقها بها ، وإيما رزيلة أو عيب فينا - ان هى وجدت على الإطلاق ! - فلا محل لها لدينا من الاعراب أو الاعتراف ، وان اعترفنا

بها على مريض واستثناء قلها عندنا العذر الجاهز والمبرر والحجة القنعة
أو المقنعة .

ومن طريف ما يلاحظ في هذا الصدد اننا ، حين نرجع مثلا فيما
نكتب عن أنفسنا إلى كتابات الرحالة والمؤرخين العرب في العصور
الوسطى أو الكتاب الاجانب المعاصرين ، ننتخب منها فقط تلك
الاشارات الطيبة والمرضية ونحشدها حشدا « كفضائل مصر » ، مهملين
ببساطة شديدة كل الاشارات العكسية أو المعاكسة التي أوردها الكتاب
نفسه والتي قد تكون أضعاف الاولى كما وكيفا !

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب . فما أكثر بعد ذلك ما نقاب
عيونا عن عمد إلى مزايا ونقائضنا إلى محاسن ، بل أسوأ من ذلك قد
نتباهى ونتفاخر بعيونا وسليباتنا ذاتها ! ولعل هذا تجسيد لقمة ما سماه
البعض « الشخصية الفهلوية » . ويبدو عموما اننا كلما زاد جهلنا بمصر
كلما زاد تعصبنا لها . بل الملاحظ اننا كلما ازدادت احوالنا سوءاً
وتدهورا كلما زاد تفاخرنا بأمجادنا وعظمتنا ، كما زدنا هزيمة وانكسار
كلما زدنا افتخارا بأننا شعب محارب ، وكلما زدنا استسلاما وتسليما كلما

زدنا تباهى بأننا شعب سلام متحضر . . الخ . أهو نوع من الدفاع الطبيعى عن النفس للبقاء ، أم خداع للنفس قاتل ، أم هو الاول عن طريق الثانى ؟

أيا ما كان ، فنحن معجبون بأنفسنا أكثر مما ينبغى وإلى درجة تتجاوز الكبرياء الصحى إلى الكبر المرضى . نحن نتلذذ بممارسة عبادة الذات فى نرجسية تتجاوز العزة الوطنية المتزنة السمحاء إلى النعرة الشوفينية الساذجة البلهاء أو الهوجاء . انه مركب عظمة بكامل أبعاده ويكل معنى الكلمة . وهذا - سنرى ، بل كما نرى حولنا بالفعل - مقتل حقيقى كامن بالشخصية المصرية . فمن المحقق الذى لا يقبل جدلا أو لجاجا ان كل مركب عظمة فعلى أو مقتل انما هو مركب نقص مقلوب ، : انه تعويض مريض عن شعور هو أصلا مريض اكثر : شعور بعدم الثقة ، بالعجز والقصور ، باليأس ولاضمور والاحباط والنحدار . . . الخ

وبدئى ان هذا الشعور يرجع فى حالتنا الى ميراث القرون والاجيال الكائنة الكليية من الاستعمار والتبعية والاستبداد والمذلة والتخلف

والفقر . ومن هنا جميعا تبدو الهوة هائلة والتناقض فاحشا الى حد السخرية بين واقعنا وحقيقتنا وبين ادعاءاتنا وطنطاناتنا ، بل ذلك والى حد قد يذكر بمقولة « يا أمة ضحكت من جهلها الامم ، تلك التى حرفنا بعضها مؤخرا - سنة التطور ! - الى « ياأمة ضحكت من جنبها الامم ، . وبطبيعة الحال فان الموقف برمته لايعدو ، موضوعيا ، قطعة من الطفولة أو المراهقة الفكرية أو عدم النضج ، من آياته ، أكثر ، أن تقييما الذاتى لشخصية مصر والمصرى يخضع للذبذبة الحادة العنيفة بحسب المتغيرات العابرة من انتصارات أو هزائم بحيث نتردد أو نتردى من النقيض الى النقيض المطلق . فنحن نضخم من ذاتنا الى خد السخف ونكاد نؤله مصر حين ننتصر ، بينما ننهار ونكاد نسب أنفسنا عند أول هزيمة أو انكسار . أو لعله العكس أحيانا من قبيل التعويض .

حتى عن مستقبل مصر ، نحن إما متفائلون بأسراف يدعو الى السخرية والاشفاق أو متشائمون الى حد متطرف قابض للنفس . ففى النظر الى مستقبلنا نلاحظ غالبا أن هناك من جهة خطر المتفائلين ، اما بسذاجة أو بخبث شديد ، أولئك الذين يفضلون خداع النفس لراحة البال

على مواجهة الحقيقة المرة ، فى عينها ، . ومن جهة أخرى هناك خطر المتشائمين المنذرين المحترفين الذين افقدهم التوتر حس النسبية الصحيح هم أيضا . باختصار ، مصر أما « بخير ، دائما ، أو » فى خطر ، أبدا . وكلا الحكمين لا يرى أو يضع الحقائق فى حجمها الطبيعى السليم .

لا غرابة بعد هذا كله أن نجد معظم ما يكتب عن مصر غالبا ما يجنح الى المغالاة والتطرف أما نحو التهويل أو التهوين ، التهليل أو التقليل ، الايجاب أو السلب ، التمجيد أو التنديد . فمصر إما أم الدنيا وما فتأت التطور ، أما صناعة التاريخ وأما « رواق ، التاريخ ، إما أصل الحضارة أو مثال التخلف الحضارى . . . الخ . موضوع بلا موضوعية !

عند هذه النقطة ، وبغض النظر عن التشهير والتشويه أو النقد المغرض الهدام البادى الدوافع والأهواء والعداء ، لا يمكن لكاتب أو عالم أو مفكر أن يوجه الى مصر نقدا موضوعيا بناء صادقا ومخلصا الا وعد على التو والفور وللغرابة والدهشة : عدوا بغیضا أو حاقدا موتورا إن كان

أجنبيا ، وخائنا أعظم أو أحقر ان كان مصريا ، وهذا وذاك إنما
افتراءات على مصر والمصريين ، أو أكاذيب وأباطيل . . . الخ .
وبالاختصار ، فنحن لمصريون أكبر جدا من النصيح ، ومصر فوق
النقد .

موقف خطر للغاية ، يصل الى حد الارهاب الفكرى ، والمصادرة
على المطلوب ، مسبقا . وهو ببساطة مفاجئة أكبر وصمة بالتدهور
والانحدار الوطنى والتجمد والتخثر والتعثر القومى ، لاننا بمنطقة
مطلوب منا ببساطة أن نصور مصر والمصريين كيوتويا على
الأرض ، كفر دوس أرضى . فالخطر كل الخطر فى وجه هذا الموقف أن
قد يصبح خط المقاومة آليا هو الطريق السهل ، خط الديماجوجية
والنفاق الوطنى وتملق ودغدغة غرائز الشعب وارضاء غرور بتزيين
عيوبه وتضخيم محاسنه .

حينئذ يمسى الكاتب ، كشاعر القبيلة فى الجاهلية ، « صناجة »
الوطن ووبرق الشعب كيفما كانت حقيقتها ومهما كانت هذة حقا أو
باطلا . وبذلك فقد الكاتب توا وظيفته الاجتماعية ومبرر وجوده

الوطنى . هذا والا فهو الصمت العظيم يفرضه على نفسه فى إغتراب، ونفى ذاتى عن حماة الشعبوية ولا نقول الشعب ، أو أن يلوذ بالمنطق الوحيد المفتوح أمامه ، المنطق الانتقامى والانهازامى معا للاسف أو الانتحارى باختصار ، وهو منطق « خير عقاب لهذا الشعب هو ما هو فيه ، !

والحقيقة أن ابن مصر البار الغيور على أمه الكبرى أنما هو وحده أولى - لصالحها ان ينقدها بقوة ويقسوة اذا لزم الامر وبلا مداراة أو أو مداورة . فصديقك من صدقك لا من صدقك ، ومن يك حازما فليقس أحيانا على من يرحم . بل أن هذا الكاتب ليؤمن ايمانا مطلقا بأن مصر ان تتغير ولن تتطور أو تخرج من حماتها التاريخية الراهنة الا حين يأتيها المفكر والحاكم الصادق كلاهما مع نفسه والجرىء مع جمهوره فيواجهه علنا بعيوبه بلا وجل ولا دجل .

بالمقابل ، وإن كان عن غير قصد بالطبع ، قد يكون أعدى أعداء مصر هم بعض المصريين المتعصبين ، أولئك الذين يدفنون باصرار رؤوسهم فى الرمال ويتخابون أو يتخافلون عمدا عن عيوبنا ، زاعمين

باستمرار أن أم الدنيا مصر بخير وأن ليس فى الامكان أبدع مما هو كائن ، متشجبن على كل مصرى ينقد مصر لصالحها ومتهمين بتعنت أو بتخابث بعدم الولاء أو بالخيانة . . . إلخ .

المثير والمؤسف أكثر ، أن على رأس هؤلاء الاعداء لمصر بالجهل والجهالة وضيق الافق يأتى غالبا ولا نقول دائما الحكم والحاكم . فالسياسى ، الذى - بالتعريف - يبيع الوطنية للمواطن ، لا يملك إلا أن يقدم الاهام الوطنية والمخدرات التاريخية للجماهير . فمصر ، أم الدنيا ، أم الاختراع ، أم الحضارة ، فاتحة التاريخ ، فوق الجميع ، خير أمة أخرجت للناس ، (أم العرب ، أيضا) . . . إلخ . والحاكم ، فى الوقت الذى قد يكون أكثر من يسوم الشعب العسف والخسف والهوان والذلة والقهر الجسدى أو المعنوى أو كليهما ، بحيث يصبح هو مصدر كل عيوبه وسوالبه ، الحاكم لا يتورع بالديماجوجية مع ذلك عن أن ينافقه ويتزلف إليه ويتملق غرائزه الوطنية الطبيعية بتحنين ذاته وتعظيم صفاته ومناقبه وأمجاده .

والقاعدة تقريبا عند كل حاكم أننا - بزعمه - نعيش دائما فى عصره

أروع وأمجد فترة في تاريخنا وحياتنا بلا استثناء . كل عصر عند صاحبه هو ، وهو وحده ، عصر مصر الذهبى . تلك نغمة أزلية وبضاعة مزجاة يكررها كل حاكم منذ الفراعنة فى نقوشهم وسجلاتهم الهيروغليفية على جدران الآثار حتى اليوم فى أبواق الدعاية ووسائل الاعلام العملية التى لا تتحرج ولا تخجل .

ولان الحاكم ، بالنظرية أو بالتطبيق ، بالوراثة أو بالممارسة ، يتوهم مصر دائما ملكا له ، ضيعته أو قريته الكبرى ، هو الدولة وهو الوطن ، والولاء للوطن هو وحدة الولاء للنظام ، فإنه عتبر أن كل نقد موجه لمصر إنما هو موجه إليه شخصيا ، وبالتالي فهو خيانة وطنية ، خيانة عظمى . بإختصار ، النظام أو الحاكم هو بالضرورة والواقع العدو الطبيعى لناقد مصر الموضوعى أيا كان . والغالب أنه يتخذ من المفكر الناقد لمصر ، صبى الضرب ، whipping boy ، التقليدى وكبش الفداء الدورى على مذبح الشعبية الرخيصة ومداهن الشعب (وارهابه أيضا) .

الغريب المؤسف أن الشعب المخدوع الساذج نصف الجاهل قد يستأسد ويبطش بابنه ناقد الوطنى الذى يريد له الخير والسيادة فيدينه

ويسلمه تسليما لسوط الحكم ، وذلك بالقدر نفسه الذى يخنع فيه ويخضع ويستكين تحت هذا السوط . وهكذا للغربة والدهشة قد نجد الشعب المسكين المضلل (ولا نقول الخائف المروع) يتبادل مع قيادته العاجزة الفاشلة الباطشة غالبا وجلاده الغاشم الخائن أحيانا أنخاب خداع النفس عبادة الذات ، الأول يتغابى عن عيوبه الجسيمة بل وينغنى بها ، والثانى يلهمه ويخدره عن استبداده وقهره أو خيانتة وغدره بأحاديث المجد والوطنية والاصالة . . . إلخ .

وقد يشارك بعض زواحف الكتاب الانتهازيين والماجورى والعلماء العملاء فى هذه المحاورة المخزية أو الديالوج المدمر ، فتجمد لسليباتنا ومثالبنا بأى منطق ، بل وقد تزين لنا العبودية فى الداخل و / أو فى الخارج أى للحكم الغاشم أو للعدو الغاصب على الترتيب . ولكن كان منطق عملاء الطغاة الزائف ليس إلا منطق العبيد ، إلا أن الناقد المثقف المفكر الوطنى الحق يجد نفسه هكذا فى النهاية محاصرا - للغربة والدهشة أكثر - بين قوسين من الارهاب والترويع الفكرى والجسدى ، الحاكم الطاغى المغتر من جهة والشعب المكبل المقهور المغلوب على أمره من الجهة الأخرى . وهكذا يعود الناقد الوطنى مرغما مرة أخرى

الى المنطق المعكوس المرفوض ، منطق « عيوب الشعب وأمراضه ومأساه ومآله ومصيره هي جميعا قعقابه الطبيعي المستحق » .
ولقد أثبتت لنا التجربة بالفعل أن أكثر ما يهدد دراسة « جغرافية الوطن » ، أنما هي الشوفينية (أى النعرة الوطنية) والشوفينيون ، سواء منهم الدعاة وأنصاف الكتاب المحترفين الذين يتعاملون فى الحماسة ويبيعون المبالغات والاثارة أو طبقة الحكام ممن لا يريدون تقليديا الا كل مدح وتعظيم للوطن كأنما يتروهمونه ملكهم الخاص أو لانه ينعكس من خلاله عليهم . فمشكلة الشوفينيين انك اذا نقدت أى شىء فى كيان البلد نقدا علميا موضوعيا بناء للاصلاح والتصحيح ، قالوا هدم لوجه البلد وتشويه وتشهير وربما خيانة عظمى . وعلى النقيض ، فهى مزايده أو مبالغة منهم فى التعصب لمصر ، يتوقعون منك ان تجمد كل حجر فى ارض مصر وكل حقيقة تحت سمائها ، حتى تثبت أن « مصر فوق الجميع » ، وهذا هو هدفهم الاصيل أو الخبىء إن لم يكن شعارهم المعلن بالفعل .

هم إذن يريدون أن يحيلوا جغرافية الوطن الى نوع جديد من الوثنية الجغرافية التى تتمثل رقعة أرضية وترابا وصنما جبارا يعبد ويؤله باسم

الوطنية ، لهذا يرفضون حجرا وإرهابا فكريا على النقد العلمى النزيه للوطن ، يخضعون العلم فى النهاية للوطنية لا الوطنية للعلم . ولكنهم بذأ انما يحاولون عبثا أن يعيدوا عقارب الساعة الى الوراء قرونا - فالشوفينيون ينتمون أساسا الى الماضى . كما ان الحقيقة أن الشوفينية غير علمية نصا وروحا ، بل ضد - علمية رأسا ، وهى علميا مجرد مركب نقص ، طئى ، مقلوب أحيانا بادى الانتصاب . والاسوأ من هذا أنهما ضمان جازم بالتجمد والتخلف وضد التغير الى الافضل والتطور نحو الامام .

غير أن هذا ليس كتابا لمن يحبون أو يرجون خداع النفس أو الغير . ليس هذا كتابا فى الدرجسية أو عبادة الذات الوطنية ولا محاول شوفينية للتجمد . ليس قطعة من الغزل العلمى ، ولا هو موسوعة فى فضائل مصر ، . ليس دفاعا بالحق والباطل عن مصر ، ولا هو هجوم عليها أيضا . وانما هو تشريح علمى موضوعى يقرن المحاسن بالاضداد على حد سواء ، ويشخص نقاط القوة ولضعف سواء بسواء . وبغير هذا لا يكون النقد الذاتى ، بل ولا يكون العلم . فليس فى العلم ، شعب مختار ، ولا أرض موعودة ، . وكما أنه لآحياء فى الدين ، لاحساسية

فى العلم . وكما أن الوطن فوق الجميع ، فإنه أيضا ملك للجميع ، ولا فضل لحاكم على محكوم الا بالصدفة . وقد لا يرضى هذا الدعاة والسطحيين والامعات ، لكننا لهذا ندعم مناقشتنا دائما وبغزارة بالمصادر والاسانيد الواضحة والمراجع القاطعة .

كلا ، لقد اعتمدنا أكثر مما ينبغى على تاريخنا وأمجاده (علما بأن هناك اليوم خطرا من أن نجرد من افتتاحية هذا التاريخ على الأقل بفضل جهود بعض الاركيولوجيين النشطة والدائبة ضد مصر !) . ولعلنا كنا نستعمل تاريخنا المجيد وحضارتنا العريقة كسلاح سياسى ضد الاستعمار تأكيدا لذاتنا ورفعنا لروحنا المعنوية فى الصراع . وهذا حق مشروع وواجب ، الا أننا أسرفنا على أنفسنا فى إستعماله حتى بتنا فى خطر الهروب من الحاضر الى الماضى بانتظام . فنحن مازلا نعيش على أطلال وأحداث تاريخية ، كأم الدنيا ، و أم الحضارة ، . . . إلخ ، وما زلنا نتعاطى هذه المكيفات التاريخية وندمن هذه المخدرات المعفومة التى أصبحت تستثير اما السخرية أو الاشفاق اما من الاعداء أو من الاصدقاء (وحديثا أيضا من الاشقاء) .

وليست هذه بالتأكيد دعوة الى نبذ روائع ماضينا أو لقاء أمجادنا

القديمة فى البحر ، ولكن هذا الادمان ما عاد يجدى فى القرن العشرين وأمام متغيرات العصر . كذلك فنحن ما زلنا نتباهى بالاصالة ونجمع كل القيم المتوطنة الرثة المتهرئة وتقاليد واخلاقيات القرية المتهاكمة المتهافئة المتخلفة المتحجرة التى لا تمثل الا رواسب الطغاة والذلة وقيم العبودية وأخلاقيات العبيد وتقاليد الرياء والنفاق . . . إلخ .

هذا كله لا يعكس الا افلاسا فكريا وحضاريا وسياسيا مروعاً ، حتى تكلست مصر واصبحت كلجة راكدة خامدة خاملة وصارت بالاجماع تقريبا ، دولة - مشكلة ، . ومهما اختلف الآراء بين الرضا والرفض وبين التهويل والتهوين ، فان تختلف على أن مصر اليوم ليست فى أحسن أحوالها بالقطع ، أن لم تكن حقا فى أسوأها . ولا داعى ولا جدوى من خداع النفس .

كفانا اذن حديثا عن مزايانا ومناقبنا ، فهى مؤكدة ومقررة وهى كفيلة بنفسها ، ولتركز من الآن على عيوبنا ، لننظر الى عيوبنا بعيوننا فى مواجهة شجاعة ، لا لننسحق بها ولكن لنسحقها ، لا لنسئ إلى أنفسنا ولكن لنظهر أنفسنا . فعيوب الشخصية المصرية خطيرة وليست بالهينة أو الشكالية ، فهى التى أوردتنا مورد التهلكة فى الماضى ووسمت

بالهينة أو وصمت وسودت تاريخنا بالعبودية للطغيان فى الداخل دائماً وللاستعمار فى الخارج غالباً ، وهى التى تهدد حاضرتنا بنفس الشكل بالخضوع للديكتاتورية الغاشمة فى الداخل وبالركود للعدو الاجنبى الغاصب فى الخارج .

شخصية مصر

أم الشخصية المصرية ؟

ولست هذه أول دراسة من نوعها فى مصر أو عن مصر بطبيعة الحال وأن حاولنا أن تكون وافية دون اطناب . كذلك لايمكن لمثلها أن تكون نهائية أبداً ، غير أننا نأمل أن تشع من الضوء مثلما تنفث من الحرارة على شخصية هى بكل المقاييس وبإجماع الآراء من أغنى الشخصيات الاقليمية وأكثرها ثراء وتعددا فى الجوانب والابعاد . المهم ، على أية حال ، أنها دراسة عن شخصية مصر لا المصريين ، عن شخصية مصر لا الشخصية المصرية . والفارق حاسم كما هو دقيق . فرغم ثر من التداخل الحتمى منطقياً ومن حيث المبدأ ، ورغم تركيز الجزء الاكبر من مادة هذا الكتاب فعلا على بناء مصر وأهل مصر

وسكان مصر بالضرورة عمليا ، فان هذه أساسا دراسة لشخصية مصر
البلد والاقليم لا لشخصية المصرى أو الانسان المصرى من حيث هو .
أولا لأن الجغرايا أساسا « علم أشياء » لا « علم إنسان » ، كما علم بصد
برون منذ وقت مبكر وكم يذكرنا بحق كل من أتى بعده . وليس معنى
ذا أن الجغرافيا علم « يشيىء » ، الانسان بلا تحفظ كما يفلسف البعض .
فإذا كان الاسان يدخل الجغرافيا من أوسع أبوابها مع ذلك ، بل وأحتل
مركزها وبؤرتها وقلبها الى ذلك ، فإنما بمفهومين جغرافيين محددين
وصلين . فالإنسان فى البيئة جانبان جغرافيا : الانسان كظاهرة
جغرافية فى حد ذاته أى كعنصر جغرافى ، والإنسان كعامل جغرافى .
فالانسان ، كساكن الإقليم l'homme`habitant الاول والاخطر ، ليس
فقط أبرز وأوقع وأكثف وأهم « شىء » ، فهو كما هو أجله وأرفعه ، ولكنه
أيضا أفعل وأقوى عامل فى تشكيله وتغييره وتثمييره كما هو فى التعبير
عنه . فمصر أذن كوطن المصرى ، والمصرى كصاحب البيت المصرى
والبيئة المصرية ، هذان هما محور كتابنا وحدها كما هما أيضا حدوده .
هذا من ناحية . من ناحية ثانية فإن موضوع شخصية الانسان فى
أى مكان ، تلك التى تتدخل بشدة مع فكرة « الطوايع القومية » ، هو

موضوع لازال حتى الآن فى دائرة الدراسة الشخصية أو الذاتية البحتة ولا يقوم بعد على أساس علمى موضوعى وثيق أو مقنع . وفكرة ، انطباعات ، ذاتية أو سطحية عابرة ، والموضوع برمته ، فضلا عن هذا ، يمنع نفسه بسهولة لاغراض الدعاية الشوفينية أو الحرب الدعائية ، قابل للاستغلال السياسى ، ويمكن ان ينحرف كثيرا الى حد العنصرية كما اثبتت التجربة النازية ، بل ويمكن أن يصل الى حد التشويه العامد والتخريب العدوانى الحاقدا أحيانا مثلما تفعل بالدقة كل كتابات ، الباحثين ، الاسرائيليين والصهيونيين عن شخصية المصريين والعرب عموما ويعد يونيو خصوصا ، تلك الكتابات التى تتغلف بغلالة العلم شكلا وادعاء ولكن تنضح بالتلفيق والتزوير والتضليل العلمى وتنتمى الى المخابرات أكثر مما تنتمى الى معاهد الابحاث وتعد أداة للسياسة والتبرير الاستعمارى وتأتى ضد العلم الحقيقى بل وتقع خارجة تماما كما اثبتت عمليا معركة أكتوبر .

الموضوع اذن مازال علميا فى مرحلة جدلية عنيفة ، ولا نقول هلامية وقد لا يمكن التوصل فية الى انتهايات علمية يقينية الى الابد . وعلى أية حال ، فهو فى الاساس مجال الانثروبولوجى والاثنولوجى

وعالم الاجتماع والنفس أكثر مما هو مسئولية الجغرافى أو مشكلته .
ونحن لم نعرض له هنا فى أضيق الحدود الضرورية كمجرد مماس
للدائرة الجغرافية .

ملاح شخصية مصر

ليس سهلاً أن نركز الشخصية الاقليمية فى معادلة موجزة ، لا سيما
إذا كانت غية خصة كشخصية مصر . ولكن البعض كثيراً ما ردد أن
مصر ، أرض المتناقضات land of paradox ، أو بتعبير ملئ ، أرض
الاضداد land of anomalies ، ، ربما تحت تأثير الفروق الاجتماعية
الصارخة من ناحية ، ومن ناحية أخرى التباين الشديد بين خلود الآثار
القديمة وتفاهة المسكن القروى ، أو كذلك بين الوادى والصحراء حيث
يتجاوران جنباً الى جنب ولكن كما تتجاور الحياة والموت . ولكن إذا لم
تكن هذه كلها نظرة جزئية سطحية ، فهى على الأقل ضيقة مخلة إن لم
تكن مختلة ، لانها لا تعرض الا لجانب واحد من مركب عريض جدا .
ولا تختلف محاولة التشخيص ، بأرض الطغيان land of tyranny ،
عن ذلك كثيراً ، بل انها لتتعدى التبسط الساذج الى حد التشوية السافر .

والذى نراه هو اننا إزاء حالة نادرة من الاقاليم والبلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها . فكثير من هذه السمات تشترك فيها مصر مع هذه البلاد أو تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقا فريدا فذا حقا . فهى بطريقة ما تكاد تنتمى الى كل مكان دون أن تكون هناك تماما . وبهذا فانها تكاد تأخذ من كل طرف تقريبا ، اى تأخذ بالحد الأدنى على الأقل كميا من الحد الاقصى من الحالات والسمات نوعيا .

ثم هى تأتى عادة النموذج المثالى والمثل الكلاسيكى فى كل شىء تشترك فيه تقريبا ، بحيث تبدو فى حد ذاتها وكأنها بللورة شديدة التبلور مر مكثفة متضاعفة على نفسها بدرجة نادرة ، وبالتالى كثيرا ما تذهب علما على نوع او عينة لاكثر من نمط أو بيئة أو قلم type`ocality ، ومن ثم هى مقياس نمطى يقاس عليه ويسب اليه . قديما ، مثلا ، قالت الفرس « كل جميل يأتى من مصر » ، بينما تحدث الرومان عن « القمح من مصر » . وحديثا فإن كل ما هو متميز بارز فى بابيه أو فى بلده فهو نبيله أو مصره ، ابتداء من « نيل السودان » (النيجر) الى « مصر أمريكا » (نطاق القطن) ... إلخ .

وبهذا تعود مصر فتأخذ أحيانا بالحد الأقصى كميًا من الحد الأدنى من الحالات والسمات نوعيًا . وبهذا وبذاك معا تجمع بين الحد الأوسط على الأقل من التعميم والتخصيص الجغرافى ، من العمومية والخصوصية الإقليمية وإذا كان لهذا كل من مغزى ، فليس معنى هذا أنها تجمع بين الاضداد والمتناقضات بقدر ما أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثرية ، بين أبعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها ، ملكة الحد الأوسط ، ونجعلها ، سيدة الحلول الوسطى ، تجعلها أمة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس أمة نصفًا ! وسط فى الموقع والدور الحضارى والتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسة والحرب ، فى النظره والتفكير . . . إلخ .

ولعل فى هذه الموهبة الطبيعية سر بقائها وحيويتها على العصور ورغمهما . ان مصر جغرافيا وتاريخيا تطبق عملى لمعادلة هيجل : تجمع بين ، التقرير ، و ، النقيض ، فى ، تركيب ، متزن أصيل . ونحن لهذا لا نملك الا أن نقول أننا كلما أمعنا تحليل شخصية مصر وتعمقناهما استحال علينا أن نتحاشى هذا الانتهاء : وهى أنها ، فلتة جغرافية ، لا

تتكرر فى أى ركن من أركان العالم . وفى كلمة واحدة ، شخصية مصر هى التفرد : the uniqueness of Egypt ، sui generis . وهى ما يعبر عنه كل كاتب أو زائر بطريقته الخاصة ومن مختلف ، بلد غريب . . . الخ . « ثمة حقيقة مؤكدة ، هكذا مثلا يكتب نيوبى B.H.Newby ، « وهى أنها شعب خاص ، وقد جعلهم تاريخهم وجغرافيتهم يختلفون عن سكان أية أمة من الامم ، .

وحتى لا يكون هناك شك أو خلط ، نبادر فنقول ان كل اقليم او بلد هو يقينا متفرد ونسيج وحده الى حد أو آخر . فالجغرافيا كما اسلفنا لا تكرر نفسها أكثر مما يعيد التاريخ نفسه . غير أن واقع الامر بعد ذلك هو أن درجة الترقد ومدى التمايز ووحدة التباين هى التى تختلف . وهنا تأتى مصر بكل سهولة على القمة . أنها قمة التفرد . وتلك هى حقيقة عبقريتها الاقليمية .

والنظرية العامة التى نقدم فى تفسير هذه الشخصية الفلانة هى التفاعل .. أئتلافا أو اختلافا - بين بعدين أساسيين فى كيانها وهما الموقع site والموقع situation . فالموضوع نقصد به البيئة بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها ، أى البيئة النهرية الفيضية

بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكله وتركيبه . . . الخ . أو كما يقول أحمد فخرى بحق فى « مصر الفرعونية » ، لقد استمدت مصر شخصيتها الحقّة من شخصية أرضها ونيلها ، . أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الارض والناس والانتاج حول اقليمنا وتنضبطة العلائق المكانية التى تربطه بها . الموضوع خاصية محلية داخلية ملموسة ، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة .

بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما نفس شخصية مصرنا . فهما يختلفان حين نجد مثلا أن حجم الموضوع كان لا يتكافأ دائما مع خطورة الموقع الحاسم على ناصية العالم ، وحين نجد أن الاول ينتظم قدرا ما من عزلة ، والثانى يفرض فيضا من الاحتكاك . وهما يأتلفان فى الاثر حين يدعوان الى الحدة السياسية والمركزية العنيفة ، ومن حيث أن زمامهما ليس محليا تماما وانما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة . وبين هذا الشد والجذب تخرج شخصية مصر الكامنة كفلتة جغرافية نادرة . فما اذن ملامح هذه الشخصية فى قائمة عرض أولية مقتضيه ؟

هى بالطبع - لا يمكن على الاطلاق ألا تكون كذلك ؟ - مثال النهر

الكامل . هي البيئة النهرية بامتياز ، وبالتحديد نموذج البيئة الفيضية المطلق ، بل هي بكل سهولة « أكثر الفيضيات فيضية » ، فى الدنيا . فأكثر من أى بلد آخر ، حياتها كلها هي النهر ، لا وجه لها بدونه . فسواء كانت هبة النيل ، هبة النيل الازرق ، هبة الفيضان ، هبة التحاريق أو الشراقي ، هبة الفلاح أو هبة المصريين ، فإن مصر تظل فى التحليل الاخير هي النيل .

وهي ، بعد عالم الري الصناعى التام وتجسيم بيئة الري المطلقة والمجتمع الهيدرولوجى البحث . بل أن مصر من الناحية العملية ترعة أكثر مما هي أو بقدر ما هي نهر ، أو قل الترعة هي الترجمة التنفيذية للنهر . حسبك فقط أن شبكة ترعها والمصارف ليست أول وأقدم ما فى العالم فحسب ، وإنما كذلك أكتفها الى اليوم حيث لا مثيل لأطوالها بحسب المساحة أو السكان . انها ببساطة ابنه الري جغرافيا ، وأن كانت أمة تاريخيا .

مثال النهر الكامل هي اذن ، ولكنها بالدرجة نفسها مثال الصحراء التامة أيضا منتهى التناقض ، أو لا تناقض على الإطلاق . فبنسبة المساحة تعد مصر احصائيا أكبر وأكثر الدول صحراوية فى العالم بلا

استثناء ، بما فى ذلك دول الجزيرة العربية . وسيادة صحارينا ليست بالكم فقط ولن بالكيف أيضا ، فمصر بصحراويتها تأتى قمة الصحراء الكبرى مثلما هى قلبها . ليس هذا فحسب ، وانما صحارينا عينة جامعة مانعة لكل أنواع وأنماط وتنوعات الصحراء ، تصغير نموذجى للصحراء الكبرى .

من داخل متناقضة النهر- الصحراء يترى رتل من المتناقضات التى لا تقل أثارة وإن كانت أقل درجة ضد - صحراوية anti-desert ، بل ليست بواحة ، وانما شبة واحة هى . فلا هى تعتمد على المياه الباطنية أكثر مما تعتمد على المطر ، ولا هى تنفصل عن اطار الصحراء أكثر مما تبعد عن البحر . انما ماء بلا مطر ، تجمع بين نقيضتى الجفاف والحياة . وبالتالي فانها ارض زراعة بالدرجة الاولى ، مهدها على الارجح ، وأكثفها وجه اليقين .

لكنها للسبب نفسة أرض المزروعات لا النباتات ، النباتات الطبيعية أعنى . فليس هناك غطاء نباتى أو طبيعى عمليا ، لا حشائش ولا غابات ، ثمة فقط غطاء زراعى . مصر ، تكاد من ثم ان تقول ، زراعة بلا نبات . أو بتغير مفارقة لفظية ، مصر زراعة بلا راعى ، الا أن

يكون الراعى المزروع أو المصنوع ، أى زراعة العلف . وفيما عدا هذا الاستدراك ، فإن مصر من ثم الى حد أو آخر خبز بلا لحم ويقول بلا ألبان . فكان المصرى تقليديا وتاريخيا من مشاهير « أكلة الخبز » المتخصصين ، ومن « العواشب » لا « اللواحم » ، تقريبا أو نسبيا .

لا مطر اذن ، لا نبات طبيعى ، لا مراعى طبيعية - ولا لاندسكيب طبيعى كذلك . ففى طبوغرافى الوادى المجرية المضغطة ، لا سيما الدلتا ، تختلط التضاريس الطبيعية بالصناعية الى أبعد حد ، وفى بيئة الرى الصناعى تحول الانسان المصرى الى عامل جغرافى موجب يغير ويشكل ويعيد تركيب اللاندسكيب الطبيعى باستمرار . فبالآلاف الترع والمصارف المحفورة ، بضافها المصنوع ، بسدودها وقناطرها العديدة ، وبالتسوية الصناعية الحتمية ، يخرج اللاندسكيب بشريا قدر ما هو طبيعى . وهكذا يتدمج الطبيعى بالصناعى والجغرافى بالبشرى فى الوادى بصورة دالة موحية ، مؤثرة ومؤثرة . والمحصلة النهائية : رى صناعى ، رعى صناعى تضاريس صناعية . ان مصر الفيضية هى بالضرورة والتراكم بيئة مصنوعة بقدر ما هى مطبوعة ، وم مصنوعة « باليد » على وجه الدقة .

ليس هذا فحسب . ففي داخل هذه البيئة المتبلورة المثالية ، يبدو كل شيء في مصر مكثفا الى أقصى حد ، مضغوطة متضاغطة على نفسه بشدة ، ابتداء من التضاريس نفسها الى السكان مروراً بالتربة والمائية والزراعة والسكن وسائر عناصر الحياة المادية . فتضاريسها ، مصر الوادى مجرد خدش بسيط ضحل على صفحة الصحراء ، خدش سطحي بقدر ما هو طويل مديد . فالتضريس قزمية مجهرية ، والسطح كله من أعلاه الى أدناه يدور في حدود الفيزيوجرافيا الميكروسكوبية .

حتى مصر الصحراء نفسها خارج الوادى لا تعد مرتفعة بشكل خاص فأغلبها قطاع من إفريقيا السفلى ، هضبة أقرب الى السهول العالية ، وأقلها الجبال والقمم الشاهقة التي تعد مجرد شريحة أو حافة متواضعة من إفريقيا العليا . بل أن أخص ما يتميز به سطح مصر الصحراوى إنما هو المنخفضات الغائرة التي تقع تحت مستوى سطح البحر ، وبالدقة فإنها تنفرد بأكبر عدد في أى من أعماق هذه المنخفضات . على أن هذ الهضبة المتواضعة تتخفض في مجموعها حدوداً قاطعة صارمة بما فيه الكفاية للوادى ، فتزيده تبالورا على تبلور ، وان زادته أيضا تحديدا على تحديد في رقعته بحيث يبدو في النهاية عالما متناهايا وسط تيه الصحراء أو جزيرة خطية وسط بحر الرمال المحيط .

ولكن اى خدش هو الوادى بعد ذلك ! ففى بيئة الرى ، حيث ارتفاع أو انخفاض منسوب الماء سنقيمترا واحدا قد يحيط الخط الفاصل بين الفرق والشرق أو الحياة والموت ، نكتسب ادق دقائق السطح قيمة وحيوية غير عادية ، بحيث نتائج البشرية والحيوية . كذلك لا تقل التربة الفيضية ، المنقولة المتجددة ، تركيزا فى خصوبتها ، حتى غدت مضرب الامثال بل وتحولت بالمبالغة الى أسطورة أحيانا . وبعد هذا أو قبله لا ننس - كيف ؟ - كثافة المياه : فمصر النيلية هى ببساطة مجمع وجماع هيدرولوجية الحوض جميعا ، هى الوريث الطبيعى والشرعى لصافى إيراده ، واليها آلت كل ثمار شبكة روافده الهائلة وفيضاناته التراكمية .

اعجب ، والحالة هذه ، ان تكون الزراعة المصرية من أكتف وأغنى الزراعات فى العالم تقليديا ، مثلما هى من أقدمها وأكثرها استقرارا وثباتا على العصور ؟ ان الزراعة المصرية ، حتى الرى الحياض المتوسط الكثافة ، كانت دائما أقرب الى فلاحه البساتين ، والفلاح المصرى بستانى محاصيل حقل وأن لم يكن صاحب أشجار مثمرة ولا كان رجل فواكه بصفة خاصة .

لا عجب كذلك ان أتى الغطاء البشرى من عمران وسكن وسكان
أشبه بترسانة بشرية سميكة مكثفة متضاغطة لا تعرف التخلخل ولا
الفجوات . ومنذ فجر التاريخ تبدو مصر الوادى كأنبوبة مغلقة مكتظة
بالسكان وتبدو مكدسة بالسكان كغابة متراصنة من البشر فى اربابيل
خاص بالحلات والقرى والمدن . وكما كانت مصر القديمة تفوق فى
عدد سكانها معظم بلاد العالم المعروف وتعادل وحدها العديد منها ، فإن
كثافة السكان فى مصر الحديثة تعادل أو تفوق مثلثها فى أغنى الدول
الصناعية وأشدّها تزاخما .

من الأساس الطبيعى والقاعدة الارضية ، الى الهيكل الاقتصادى الى
الغطاء البشرى والصرح الحضارى ، مصر بكل سهولة وكل تأكيد
كثافة لا مساحة ، مثلما هى بمورفولوجيتها الطبيعية مسافة قبل ان
تكون مساحة . انها بللورة محدودة الرقعة وان كانت مفرطة الامتداد ،
غير انها أساسا مكثفة مركزة بلا حدود وبلا هواده .

بل أنها لتزداد تكثيفا وتضاغطا باطراد . كعالم متناه طبيعيا ، يبدو
الوادى غير قابل للنمو جغرافيا الا بالكاد وفى أضيق الحدود ، ولكنه مع
ذلك ينمو باستمرار وينسارع ، وانما رأسيا الى أعلى لا افقيا الى

الجانبين . فسواء فى الزراعة واستغلال الارض والمحاصيل والانتاج أو فى السكن والسكان من مدن أو كثافة ، بل حتى فى سمك طبقة الطمي النيلي ذاته ، فإن كل ما يفعل النمو كوظيفة للزمن هو يرفع الكثافة ويزيدها تكثيفيا على تكثيف بالارتفاع والتكدس والتراكم المطرد الى أعلى .

التجانس بعد التكاثف - تلك يقينا هى الكلمة المفتاح والنغمة الاساس داخل هذه البلورة المركزة المضغوطة . فرغم عديد الفروق الموضوعية والمحلية والاقليمية ، يسود أجزاء الوادى قدر غير عادى من التشابة طبيعيا وماديا وبشرىا . ففي هذه البيئة الفيضية ، النهر هو موزع كل شىء وضابط ايقاع كل شىء : الغرين والماء ، التربة والخصوبة ، الطبوغرافيا ذاتها ، الزراعية والانتاج ، العمران والسكان . ان النيل جغرافى مصر الاول وربما الاوحد ، أنه النهر الجغرافى بامتياز . وبحكم قوانين الارساب النهري ، تميل هذه التوزيعات جميعا الى الحد الاقصى من التجانس والعدالة والتشابة والى الحد الادنى من التنافر والاختلال والتباين . وبالتالي فلا انقطاعات داخلية حاسمة ولا نطاقات متبلورة . وبطبيعة الحال فان هذا أصدق وصح عن المناخ ، ذلك الغلاف

الرتيب والغلالة الضافية من أقصى الشمال تقريبا الى أقصى الجنوب .
ومن جانب فإن الترميب الجنسي أو التوزيع الانثروبولوجي لا يكاد هو
الآخر يقل تجانسا ، رغم خضوعه لضوابط أخرى تماما بالطبع . فأهل
مصر من أشد شعوب العالم تجانسا فى الصفات الجنسية والمقاسات
الجسمية خاصة الرأس ، ومن أكثرهم تشابها فى السحنة والتقاطيع
واللامح . . . إلخ .

وفى كل هذه النواحي والجوانب بغير استثناء تقريبا ، فإذا كان ثمة
تغيير أو اختلاف فعلى الهوامش والاطراف . ومن ثم تبدو مصر الوادى
طبيعيًا وبشريًا ، من التضاريس والمناخ حى العرق والعقيدة والقرية
والمدينة ، جسما متجانسا الى أبعد حد ممكن ، لا تتطور نحو المتباين
التدرجى الا على الاطراف وحدها حيث تبرز الملامح المحلية
أو الابتعادات الخاصة سواء فى المناخ أو البيئة الطبيعية أو المحاصيل
الزراعية أو الحرف والمهن أو الموانى والمدن أو حتى العناصر الجنسية
والجاليات الاجنبية .

لهذا تبدو مصر الوادى من وجهة الجغرافيا الاقليمية اقليميا رئيسيا
سائد واحدا على الجملة ، ينقسم فقط أقاليم ثانوية باهتة أو شاحبة نسبيا ،

بل وإلى حد قد يتحدى الجغرافى الذى يتصدى لها بالتصنيف ، الامر الذى يلخص التجانس مثلما يؤكد . حتى مصر الصحراء ، هى الاخرى كما يذوق ، لا تتطور جديا نحو التباين والاختلاف الا على الاطراف سواء ذلك فى الارض والبيئة أو فى العناصر الجنسية والاقليات الوطنية .

من التجانس إلى الوحدة ، نقاة لا شك فيها ونتيجة حتمية . وهكذا بالفعل كان ، وهكذا كانت مصر دائماً . فمنذ فجر التاريخ ، وقبل أي بلد آخر بقرون علي الأقل ، بزغت مصر كشعب واحد تجمعة وطنية وإحدة في وطن واحد علي شكل دولة أحادية : تلك أقدم أمة في أول دولة في التاريخ ، الأمة

- الدولة والنموذج چيوبوليتيكي ، قل أم الأمم ، وان كانت أبعد شيء عن أمة الأمم ، بل أنها لم تكن الأولى إلا لأنها بالدقة لم تكن الثانية .

وما من شك ان وراء هذه الوحدة السياسية العريقة الوثيقة والعروة الوتفي تكمن عوامل التبلور الجغرافي ووحدة البيئة الطبيعية والوظيفية والتجانس الأرضي والجنسي والبشرى . كذلك فمنذ ولدت هذه الوحدة

قائها قلما عرفت الأنفراط أو الإنحال ، كما لم تعرف التقسيم لا بالطول ولا بالعرض ، لا بالتصنيف ولا بالتربيع ، لا في ظل الإستقلال ولا حتى الإستعمار . ان مصر لم تكن قط مجرد ، تعبير جغرافى ، وحسب ، بل كانت دائماً تعبيراً سياسياً منذ البداية وإلى النهاية .

من الوحدة إلى المركزية ، جاءت خطوة منطقية أخرى إلى الأمام ، ولكن من المركزية إلى الطغيان تمت خطوة أخيرة ومؤسفة إلى الوراء .

عن الأولى ، فلا جدال أن الدولة المركزية والمركزية العارمة ملمح ملح وظاهرة جوهرية فى شخصية مصر ، لا تنفصل ولا تقل خطراً عن ظاهرة الوحدة الوطنية نفسها ولا تختلف فى عواملها وضوابطها الطبيعية . فبقوة المركزية الجغرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الرى فى البيئة الفيضية ، وبرغم الأمتداد الطولى الخطى الجسيم ، فرضت المركزية السياسية والإدارية ثم الحضارية نفسها فرضاً فى شكل حكومة طاغية الدور فائقة الخطر وبيروقراطية متضخمة متوسطة أباً وعاصمة كبرى صاعدة إلى أعلى صاروخياً وشامخة فوق البلد غالباً . يصدق هذا منذ الفرعونية حتى اليوم وبلا استثناء تقريباً . ومنذئذ وإلى الان كقاعدة أيضاً ، أصبحت المركزية ، الحكومة ، البيروقراطية ، العاصمة

أطرافاً أربعة أو مترادفة لمشكلة واحدة مزمنة ولمرض مستعص تقريباً على أن السمة الأكثر سلبية والمرض المدمر حقاً إنما تردى المركزية إلى الإستبداد والطغيان . ومهما اختلفت التسميات بين الطغيان الفرعونى أو الإقطاعى ، وسواء عد هذا قطاعاً عادياً من ، الإستبداد الشرقى ، بنمطه المعروف أو عد قمته وأعتى صورة كما يرى الكثيرون ، وأياً كانت النظريات المطروحة فى تفسيره من « نمط الإنتاج الآسيوى » إلى « المجتمع الهيدرولوجى » وبيئة النهر والرى والزراعة الفيضية ، فإن الطغيان والإستبداد الغاشم الباطش هو من أسف حقيقة واقعة فى مصر من بدايته اليوم مهما تبدلت أو تعصرت الواجهات والشكليات .

وسواء كانت مصر أم الدنيا أو أم الديكتاتورية هى النقطة السوداء والشوواء فى شخصية مصر بلا استثناء ، وهى منبع كل السليبات والشوائب المتوغلة فى الشخصية المصرية حتى اللحظة ، ليس على مستوى المجتمع فحسب ولكن الفرد أيضاً ، لا فى الداخل ولكن فى الخارج كذلك .

ولقد تغيرت مصر الحديثة فى جميع جوانب حياتها المادية

واللامادية بدرجات متفاوتة ، الا نظام الحكم الاستبدادى المطلق بالتحديد والفرعونية السياسية وحدها ، فهى ما تزال تعيش بين (أو فوق ؟) ظهرانينا بكل ثقلها وعتوها وان تنكرت فى صيغة شكلية ملفقة هى : الديمقراطية الشرقية ، أو بالاحرى : الديموقراطية . . والمؤكد أن مصر المعاصرة لن تتغير جذريا ولن تتطور إلى دولة عصرية وشعب حر الا حين تدفن الفرعونية السياسية مع آخر بقايا الحضارة الفرعونية الميئة .

تلك سلسلة متداعية من السمات والخصائص الاساسية البارزة أو الكامنة فى شخصية مصر على مستوى الموضع أو من الداخل . غير أن هذه الشخصية لا تقل فى خصائصها تبلورا وتميزا وتفردا على مستوى الموقع أو من الخارج . وملامح الموقع تعد من أخطر مفاتيح تلك الشخصية . فهنا بالدقة يصل تعدد الابعاد والجوانب فى شخصية مصر إلى حده الاقصى ، اذ تتفاعل جوانب الموقع مع جوانب الموضع اما فى تلاق وتلاقح أو فى تعارض وتناطح ، وبهذا التفاعل الخلاق تكتمل تلك الشخصية حتى تبلغ منتهى مداها ومدى آفاقها ، وتخرج مصر

من بينها وهى واسطة العقد ومتوسطة الدنيا وسيدة الحلول الوسطى .
هى أولا دون مدارية بسروضها وان لامست أطرافها المدار،
واكتنهامتوسطية بعرضها وان تماست معه بالكاد . على أنها ان تكن
دون مدارية - متوسطية بجسمها ، فانها موسمية بجذورها وأصولها
المائية وهيدرولوجيتها الحبشية . كذلك فلئن كانت قد تحولت بالرى
الدائم حديثا إلى « موسمية دائمة » على ما فى التعبير من تناقض ،
فانها تظل - مجازا بالطبع - آخر الموسميات شمالية ، وهى بهذا وذاك
جميعا من أقل المداريات مدارية ، وأقل المتوسطيات متوسطية ، وآخر
« الموسميات » شمالية ، بمثل ما وجدناها بالموضع من قبل أكثر
الفيضانات فيضية .

وهكذا جمعت مصر فى آن واحد بين قلب افريقيا وقلب العالم
القديم ، واخذت من المداريات زيدها دون زيدها ، فظفرت من النيل
بجائزته الكبرى دون موقعه الداخلى السحيق المعوق واستبدلت به موقع
البحر المتوسط المتقدم المتألق ، واكتفت من العروض السفلى واستبدلت
بدرارتها الحيوية المشرفة دون تطرفها الوائد ثم استكملتها بمؤثرات
سروض الخيل الملوطة المنعشة ، فكانت صيفا بلا سحب وشتاء بلا
صقيع هى أصلا حياة بلا مطر .

افريقية هي اذن بالموضع ، متوسطة بالموقع ، بيد انها كذلك اسيوية بالموقع . فكما انها تقوم بالجغرافيا في افريقيا ، فانها تمت ايضا إلى آسيا بالتاريخ . فهي البلد الوحيد الذى تلتقى فيه القارتان ويقترب فى الوقت نفسه من اوربا ، بمثل ما أنها الارض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والاحمر . الاول قلب البحار وبحر الانهار ، والثانى بحر بلا انهار ولكنه بطوله وامتداده وموقعه كالنهر بين البحار . مصر اذن ، وهذا من نافذة القول ، مجمع اليابس ومفرق البحار ، أرض الزاوية فى العالم القديم ، قلب الارض ، ومتوسطة الدنيا ، كما وضعها المقريزى .

أضف بالمثل انها البلد الوحيد الذى يلتقى فيه النيل بالمتوسط . الاول بالطول والثانى بالعرض . الاول بعد رحلة سحيقة شاقة مفعمة بالاحطار والمخاطر والعقبات والسدود ، الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية والنباتية والهيدرولوجية ، كل منها كان يمكن وحده أن يشنته ، يجهضه ، يقطع عليه الطريق ، ولكنه يجتازها جميعا بالحاح ثم بنجاح - لمصر يجتازها . والثانى يصلنا فى أقصى نهايته ونهاية مطافه . الاول اوسط انهار الدنيا موقعا وأطولها واعظمها ، والثانى اوسط بحار

الدنيا ، سيد البحار وأعرقها . أنه لقاء الأكفاء والانداد والأفذاذ جغرافيا :
أبو الانهار وأبو البحار ، مهد الفلاحة ومدرسة الملاحة ، نهر الحضارة
وبحر التاريخ (أو نهر التاريخ وبحر الحضارة - سيان) .

وبهذا اللقاء ، مع التحام القارتين وتقارب البحرين ، فكأنما
كل أصابع الطبيعة تشير إلى مصر وكأن خطة عالمية عظمى قد رتبا
الجغرافى الاعظم ش لتجعل منها قطبا جغرافيا أعظم فى العالم
القديم . وبالفعل تحقق الوعد الجغرافى تاريخيا ، فكانت حضارة مصر
النيل الفرعونية ، الحضارة الاولى فى التاريخ ، الرائدة للمستقبل . وسواء
أكانت صدفة سعيدة أو نتيجة حتمية ، فذلك ما حمله جغرافية ترجمت
إلى ملحمة حضارية . سواء أكانت هذه الحضارة البكر الخلافة من خلق
النيل المعلم أو الفلاح العصرى الملهم ، فانها ثمرة الزواج الموفق للسود
بين أبى الانهار وأم الدنيا . سواء أكانت الزراعة اكتسفت مصريا مائلا
مستقلا كما كان رأى السائد أصلا أو مسوددا ، فإن مصر الحضارة
هى ثمرة زواج النيل بالمتوسط أو الموضع بالموقع

وفى جميع الاحوال ، فأن مصر هى واسطة دباب ، الجغرافيا تجرأت
إلى فاتحة كتاب التاريخ . وفى جميع الاحوال أدونا ، فان السند

الحضارى ملمح أساسى بلا نقاش فى شخصية مصر . وأخيرا وليس آخرا ، فلقد أبدت هذه الحضارة استمرارية نادرة ، فعمرت بصلابة وتماسك آلاف السنين ولم يقطعها أو ينسخها إلا الحضارة الحديثة وحدها فى القرنين الأخيرين فقط . ولئن كانت مصر قد تحولت ، بعد ذلك من السبق إلى التخلف الحضارى ، فقد عادت سباقة إلى البعث الحضارى فى العصر الحديث ، وإن يكن فى إطار النقل لا الخلق .

بموقعها البؤرى المركزى على ناصية العالم ، كان مستحيلا أن تعيش مصر فى حضارتها الالفية تلك الفورة فى عزلة منطقية على نفسها داخل قوقعة الصحراء . فى مرحلة النشأة الاولى ربما ، كانت الصحراء عازلا ، إلا أنها كانت عزلة حماية ، صحية وحافظة . ولم يكن دور الصحراء سلبييا تماما على الدوام . ومع اجتماع نداء النهر ولقاء البحر وفراغ الصحراء ، خرجت مصر إلى العالم الواسع بالتصدير الحضارى والتبادل التجارى ، وأصبحت « متوسطة الدنيا » ، قبلة العالم وصرة المعمورة ، ملتقى الشرق والغرب ومجمع الجنوب والشمال . رغم بعض ذبذبات عارضة فى موقعها الجغرافى ، فقد تحولت محسرا نهائيا من دولة طريق ، وأصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ولكن هل مصر فى عزلة جغرافية حقا ؟ حقا ان مصر ، لانها بلاد
بلا أمطار ، شعب بلا جيران . غير أنها عزلة خفيفة نسبية ، عزلة
بالموضع يصححها الاحتكاك بالموقع . ثم هى عزلة من طرف واحد ،
عزلة من الداخل ، إلا أن العالم كله لابنى يأنى إليها . صحيح أن
مصر ، لانها كثافة بلا هجرة كانت لانصر الرجال وإنما الحضارة .
ولكن لانها من الناحية الأخرى منطقة دخول لاجرور ، كانت دائما
مصابا للرجال . والحقيقة أن مصر يكاد يأتى إليها كل شئ ، وإن قل أن
تذهب هى إلى أحد : التجارة ، والبحارة ، الهجرات والغزوات ،
الاستعمار (هل نصيف حتى النيل ، حتى الرياح ١٤) . كلا . لم تكن
مصر قط فى عزلة حقة ، إنما هى عزلة بلا اعتزال كما قد نقول .

من أول فى التاريخ ، إلى أول دولة ، إلى أول امبراطورية ، ولكن
أيضا ومن أسف إلى أطول مسعمرة فى التاريخ بعد ذلك - إلى هذا أتى
ندلور من السباسى الالفى . وكثنائية السبى الحضارى - اللخلف ، لامفر
من أن نعد ثنائية الامبراطورية - المستعمرة سمة أساسية من سادات
شخصية مصر ، وأسبابها كامنة منلما فى ثنائية الموقع - الموضع .
فعلى أساس من فاعدها الجغرافية الاناجية المضارية العرضة

والوثيقة ، مصر بالضرورة مركز حتمى وأبدى من مراكز القوة الطبيعية فى العالم القديم ، لها دور جيوبوليتيكي مقدور ، بحيث كانت دائما مركز دائرة استراتيجية لها فلك ومحيط وظل وشبه ومجال مغنطيسى وجاذبية .

ولكن هذا الدور كان دفاعيا فى الدرجة الاولى . فكانت الامبراطورية الفرعونية ، والامبراطورية الاولى فى التاريخ ، امبراطورية دفاعية غالبا . وفى العصور الاسلامية أصبحت مصر تلقائيا قلعة الدفاع عن المنطقة وعن العروبة والاسلام . وفى خلال هذا كله فانها أكثر من أى بلد آخر تكاد تلخص تاريخ العالم القديم مثلما تلخص جغرافيته : صراعات الرمل والطين ، البر والبحر ، الشرق والغرب . . . الخ .

غير أن مصر ، بعد ألفى سنة من السيادة العالمية أو الاقليمية ، عاشت ألفى سنة أخرى فى ظل التبعية الاستعمارية وتحت السيطرة الاجنبية ، حتى تساءل البعض : اغرق أمة فى التاريخ أم فى التبعية ؟ وسواء صح السؤال أو لم يصح ، فان هذا قد القى من أسف ظلالا كثيفة على الشخصية المصرية وعد أسوأ نقطة سوداء فيها بجانب الطغيان

الداخلي . والحقيقة أنه لا وسط في تاريخ مصر : أما قوة عظيمة سائدة رادعة ، وأما تابعة خاضعة عاجزة .

هى بجسمها النهري قوة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدما فى الارض وقدما فى الماء . وهى بجسمها النحيل تبدو مخلوقا أقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل رأسا أكثر من ضخم . ومازالت تلك بالدقة مشكلة مصر المعاصرة . ففي عصر لم تعد فيه « أم الدنيا » ، فانها تبدو اليوم وقد أصبحت مشكلة سياسية للعالم ولنفسها . فهى أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبيرة ، ولكنها أيضا أكبر من أن تخضع لضغوط العالم لتتكمش على نفسها كقوة صغيرة ، أعجز عن أن تلفظ العدو الاسرائيلى ولكنها أكرم - نرجو ، أو كنا - من أن تركع له .

فى أبعادنا الاربعة ، إذا انتقلنا من عالم القوة إلى قوة الموقع ، يتمثل تعدد أبعاد شخصيتنا كاكمل ما يكون . فلمصر أبعاد أقليمية أربعة تجسم وتختزل توجيهها الجغرافى بدقة وحساسية وان تداخلت بقدر أو آخر مثلما تداولت الأولوية فيما بينها على التعاقب تاريخيا . بعد أن قاريان : الافريقى والاسيوى ، وبعدان اقليميان : النيلى والمتوسط . الابعاد الاولى

تجعلها افريقية نوا ، ولكن المتوسطى يجعلها أورافريقية أيضا. وحتى العصور الكلاسيكية كان المتوسطى مركز النقل فى توجيهها ، إلى أن اسندرك مع عقارب الساعة إلى البعد الاسيوى بعد الاسلام ، مثلما يستدير اليوم قليلا فى نفس الاتجاه نحو البعد الافريقى بعد التحرير .

ثم هى ان تكن افريقية بأرضها ومائها ، إلا أنها قوقازية أوربية بجنسها ودمائها ، والمصريون بهذا المعنى أنصاف أو أشباه أوربيين . هى اذن قطعة من افريقيا ، ولكنها بضعة من اوربا ، فى افريقيا وليست منها ، ومن اوربا وليست فيها . غير أنها إلى ذلك أسوية التوجيه والتاريخ والتأثير والمصير ، أنها بآسيا واليهما . وفى المحصلة الصافية فان مصر نصف اوربية ، ثلث أسوية ، سدس افريقية . وفى داخلها تبدأ أوربا عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وافريقيا عند أسوان .

وكما أن تعدد هذه الابعاد يعنى تعدد الجوانب وثرء الشخصية لا انفصامها ، فان مصر لاتشعر بينها « بدوار جغرافى » قط ، وإنما تظل فى التحليل الاخير وفى نواتها الدفينة هى مصر ، مصر العربية فقط ودون ازدواجية . كيف ولماذا ؟

فرعونية هى بالجد ، ولكنها عربية بالاب . غير أن كلا الاب والجد

من أصل مشترك ومن أعلى واحد . فعلاقات القرابة والنسب متبادلة وسابقة للإسلام بل وللتاريخ . وما كان الإسلام والتعريب إلا إعادة توكيد وتكثيف وتقريب . ولهذا فإن التعريب ، وأن كان أهم وأخطر انقطاع فى الاستمرارية المصرية ، إلا أنه لا يمثل ازدواجية بل ثنائية . فلا تعرض ولا استقطاب بين المصرية والعربية ، وإنما هما للحممة والسداة فى نسيج قومى واحد .

ومذ آلت إليها زعامة العالم العربى ، وأصبحت مصر خير تصغير وتكبير له . خير تصغير ، لأنها الوحيدة تقريبا التى تتمثل فيها معظم العناصر الجنسية والجاتيات الوطنية من جميع الاقطار والشعوب العربية تقريبا ، وتحقق بذلك نموذج وأمل الوحدة العربية ، أن لم تعد حقا تجسيد الوحدة العملية قبل عصر الوحدة والقومية الحديثة . وخير تكبير ، لأنها بالحجم الموقع والوقع هى الرأس والقلب وضابط الايقاع . انها فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر نفسها أو كفيينا فى النمسا ، أم العرب أكثر منها ابنتهم . أنها مرآة العالم العربى لآظله ، ومرآة مكبرة بالتحديد فيها يستطيع أن يرى صورته المستقبلية .

ذلك أنه ، كما تم تعريب مصر قديما فى عصر الإسلام ، فأننا نشهد

تحت أيدينا بداية عملية تمصير للعرب فى عصر البترول . وهذه العملية الهادئة البطيئة السارية تتم من خلال شبكة العلاقات والمصالح الجديد المتلاحمة عموما والوجود المصرى الذى لأول مرة بزغ وانتشر فى روع الوطن الكبير خصوصا . والواقع أن مصير العرب مصرى حضاريا ، كما أن مصير مصر عربى سياسيا . فالعرب بغير مصر ه كهيألت بنير الامير ، ومصر لمستقبل عالمى لها خارج العرب .

ومصر بالذات محكوم عليها بالعروبة وبالزعامة ، ولكن ، ولكن أيضا بتحرير فلسطين ، وإلا فبالإعدام . فمصر لا تستطيع أن تنسحب من عربيتها أو تلصوها عن نفسها حتى لو ارادت - كيف ؟ وهى إذا نكست عن استرداد فلسطين العربية كاملة من البحر إلى النهر وهادت وهادنت وخانت وحكمت عليها بالضياع ، فقد حكمت أيضا على نفسها بالإعدام ، بالانتحار ، وسوف تخسر نفسها ورصيدها، الماضى والمستقبل ، التاريخ والجغرافيا .

لكن مصر ، رغم ثلاثية النكبة والكارثة العظمى ، لا يمكن أن ترزع وتستسلم للمدو تحت أى شعار زائف أو ستار كاذب . ومصر مستحيل أن تكون خائنة لنفسها ولشقيقاتها ، وليس فيها مكان لخائن أيا كان موقعه

كما اتهمها البعض مؤخرًا . ورغم كل شيء ، فإن كل انحراف إلى زوال ، أن عجز الشعب يفعلها التاريخ نفسه .

غير أن على مصر ، كما على العرب ، أن ترتفع وترتفع إلى مستوى التحدى والمسئولية : الاولى بأن تعطى العرب قيادة عبقرية جديرة قادرة لقيادة قميئة عاجزة خائرة ، والثانية بأن تعطى مصر كل شحنة وطاقة من القوة المادية والمعنوية تدبير بها الصراع . ان مصير مصر ومكانتها في العالم سيحددها مصيرها ومكانتها في العالم العربي ، ومصيرها ومكانتها في العالم العربي سيحدده مصير فلسطين .

ولقد خلق البترول العربي نمطا جديدا ، وقد كان ثانويا مؤقتا ، من توازن القوى السياسية داخل العالم العربي . وهذا الاختلال اثار وعرى كل كوامن الحساسيات الوطنية بين العرب ، حتى ليوشك أن يتحول إلى عامل تفريق للعرب بعد ان كانت مأساة فلسطين عامل تجميعهم . وبين هذا ، داك فان فلسطين نفسها مهددة بخطر الضياع المطلق ، ولكن كذلك مصر ، فضلا عن العرب عموما .

فحجم مصر بين العرب مهدد في عصر البترول الخرافي بالتضاؤل

النسبي (لا المطلق) : الدخل القومي والموارد والانتاج ، والموقع الاستراتيجي وقناة السويس ، والرقعة الزراعية ، حتى عدد السكان . . . الخ . وليس أمام مصر من فرصة ذهبية لاستعادة كامل وزنها وزعامتها إلا بتحقيق نصر تاريخي مرة واحدة وإلى الابد بتحريرها فلسطين كاملة ، تماما كما فعلت من الصليبيات والمغوليات في العصور الوسطى .

ولن تصبح مصر قط دولة حرة قوية عزيزة متقدمة يسكنها شعب أبى كريم متطور إلا بعد أن تصفى وجود العدو الاسرائيلي من كل فلسطين . فهذا ، وبه وحده ، تنتقم لنفسها من كل سلبات تاريخها وعار حاضرها . وإلى أن تحقق هذا فسنظل دولة مغلوبة مكسورة راکعة في حالة انعدام وزن سياسى تتذبذب بين الانحدار والانزلاق التاريخي ، دولة كما يصمها البعض شاخت واصبحت من مخلفات التاريخ تترنح وتنزاح بالتدريج خارج التاريخ . وذلك - نحن نثق - لن يكون .

الفصل الثانى

خريطة الاقتصاد المصرى

الأساس الطبيعى للاقتصاد المصرى

مصر المعمورة كم رأينا بيئة أحادية إلى حد بعيد ، وقد انعكس هذا على الاقتصاد إلى حد كبير ، فكان هو الآخر أحاديا - زراعيا - إلى حد ما . والبيئة الأحادية عادة نقطة قوة فى كيان الدولة السياسى من زاوية التجانس البشرى والجنسى الذى تدعو إليه وتساعد عليه ، ولكنها كذلك يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين إذا اعتبرنا أيضا أنها قد تحد نسبياً من نذ: الموارد الطبيعية وتجعل الأساس الطبيعى للدولة ضيق القاعدة أحادى الجانب وربما معوجا .

وصحيح أن صحراء إقليم طبيعى ثان ومختلف كلية ، وقد أمد مصر

القديمة فعلا بالمعادن والأحجار الكريمة التى دخلت فى الصناعة ، ولكنها كانت صناعة بسيطة استهلاكية أو ترفية وفى النهاية تكميلية خادمة للاقتصاد القاعدى ككل الصناعات القديمة قبل العصر الحديث . كذلك لم يكن للمراعى الطبيعية فى مصر مجال ذو بال حيث لا تدرج بين الوادى والصحراء . وبالتالي فقد استبعد الرعى هو الآخر من هيكل الاقتصاد ، والقليل الذى وجد منه إنما قام على المراعى المزروعة . كأنها الاستبس المصنوع فى تضاعيف وظل وخدمة اقتصاد الزراعة المحورى .

فإذا حللنا جوهر هذا الأخير وجدناه اقتصادا معاشيا أساساً *Subsistence economy* يعنى غذائيا - كسائيا . ثم هو اقتصاد اكتفائى مغلق إلى حد كبير هدفه الكفاية الذاتية أكثر منه التبادل التجارى ، إن أدى الفائض منه إلى التجارة ففى المحل الثانى . ولهذا فقد كان للمحور الذى دارت حوله الزراعة المصرية القديمة قطبان غالبان هما الحبوب والألياف ، الأولى للغذاء والثانية للملبس . ويرى البعض فى هذا الاقتصاد نقطة قوة لمصر وسببا لنجاحها الألفى فى عصر كانت الكفاية الغذائية فيه نادرة وغير مضمونة لاسيما أن

الضرائب كثيرا ما كانت تجمع عينية من الحبوب لتخزين الدولة كرصيد ضد أخطار الغد ، ولو أن هذا التقليد الأخير حد من الناحية الأخرى من النشاط التجارى والصناعى مما أدى إلى ركود وضعف نمو هذين الخطين الحيويين .

وعلى الجملة ، فكما يقول موجى ، وما يقوله ينصرف إلى الحضارة الزراعية الشرقية القديمة عامة ولكنه يصدق أكثر ما يصدق على مصر خاصة ، فإن ذلك الاقتصاد قد قدم أساسا ماديا صلبا لحضارة قد تبدو محافظة بعض الشيء ، ضيقة الأفق نوعا ، بطيئة التغير إلى حد كبير ، إلا أنها مع ذلك تمثل المجرب والصحيح فى عالم من القيم المتغيرة . ونحن نستطيع ، يمضى موجى ، أن نقول أنهم قد نجحوا فى أن يزرعوا الأرض ويطعموا عائلاتهم وشعوبهم لآلاف السنين دون نتائج سيئة أو مدمرة .

على أية حال ففى ظل الرى الحوضى كان الاقتصاد الزراعى يعد اقتصاداً صحيا من الوجهة البيولوجية ، « متبيلبا symbiotic » ، يمثل تلاؤما عضويا مع البيئة حيث يتناسب بصورة مثالية مع دورة الفيضان ومع دورة الحرارة السنوية وحتى مع المطر الشتوى المحدود ، كما يجدد

خصوبة التربة ويحافظ عليها . غير أنه إن يكن فى هذا نظاما انبثاقا طبيعيا ، فقد كان أيضا نظاما فطريا . ولأنه كان طبيعيا أكثر مد ينبغى ، فقد كان تحت رحمة الطبيعية - الفيضان - إلى درجة الخطر صحى سليم هو الشك إيكولوجيا ، متلاف تبديدى مع ذلك اقتصاديا ، يستغل الأرض نصف العام ، ينصف الماء ، بنصف العمل إنه إقتصاديا نصفى أو نصف إقتصاد ؛ فى كلمة : إقتصاد واسع *extensive economy* . على أن هذا القصور - دعنا لاننس - كان حدود العصر ، ويبقى ذلك الإقتصاد بلا شك الأساس المادى الصلب لقوى مصر التاريخية ورخائها وتفوقها . وكون مصر بلدا ومجتمعا زراعيا فى الماضى هو نقطة قوة وتفوق بمقياس العصر ، ولا يمكن ولايجوز أن يعد نقطة ضعف كما يظن الذين ينظرون - غير منصفين - بمنظور أو منظور اليوم . وليس ثمة إلا تحفظ واحد على ذلك الإقتصاد ، وهو أن يظل يجرى فى خطه الواحد كما لو فى حلقة مفرغة .

من أين إذن كان يمكن أن يأتى التحدى لهذه الأحادية ؟ الرد بلا تردد هو : من الموقع ، والموقع وحده ، فما تلك الأحادية إلا بنتت الموضع وقصاراه . والموقع لايعنى سوى التجارة على الفور . وبالتجارة

فى هذا المعنى نقصد التجارة كخط ثانوى تابع شأنه شأن الصناعة فى الداخل . فهل تحقق هذا ؟

دعنا نذكر هنا أولا أنه بالتجارة وحده - تجارة ما وراء البحار - تحدث أوروبا النهضة اقتصاد وحياة الخط الزراعى والواحد الذى كانت لا تختلف فيه عن مصر ولا تتميز . فقد اندفعت أوروبا على البحر لتتدفق عليها مكاسب تجارة ما وراء البحار والمستعمرات الناشئة فى الشرق وفى المداريات . وهذه المكاسب هى التى صنعت المدينة الأوربية وخلفت حضارة المدن ، والمدن بدورها هى التى ثورت اقتصاد وحياة أوروبا وهى بذرة أوروبا المعاصرة . ولهذا فنحن مهما حاولنا فلن نبالغ فى تقرير أهمية التجارة الخارجية عبر البحار ، لأنها ببساطة جذور كل حضارة واقتصاد عالمنا المعاصر ، بكل ما يعنى ذلك اقتصاديا وغير اقتصادى . فهل ارتفعت مصر هى الأخرى إلى المستوى تجاريا ؟

لا جدال أن مصر مارست التجارة دائما وشاركت فى التجارة العالمية غالباً ، وعرفت عصوراً ذهبية خارقة فى التجارة العابرة أحيانا كما فى العصر العربى والمملوكى حين أصبحت مكاسب التجارة خطاً أساسياً فى اقتصاديات مصر . ولكن من الواضح أن هذا تم أساساً من خلال دور الممر التجارى الوسيط ، دور المكوس والرسوم الجمركية ، وليس من

خلال دور التاجر البحار نفسه ، وهو فارق ضخم . أو كما يقول حسين مؤنس ، لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين فى غنيمة ، لم يكن لنا تجارة أو تجارة . . بل سلطان بينز . . . وهكذا ، فقد كانت أوربا تذهب إلى التجارة ، ولكن التجارة كانت تأتى إلى مصر .

ولهذا فان مصر لم تستثمر موقعها الجغرافى استثمارا كاملا ، كهولندا أو بريطانيا أو البندقية . . الخ ، وإنما استثمارته استثمارا جزئيا سلبيا فقط بل وبطريقة محلية - لولا التناقض اللفظى لقنا موضوعية ، أى عاملت الموقع كموضع تقريبا ! ولم تعرف مصر تجاريا ضخما غلاباً بصورة خاصة حتى كسوريا ، ولا أصبحت التجارة خطا اقتصاديا محوريا يكسر أحادية الزراعة . ولا مفر لهذا من أن نعترف أن مصر قد استغرقها الموضع استغراقا شديدا ، حتى أهملت الموقع بدرجة ما ، وكان هذا عاملا من عوامل تجمدها الاقتصادى ثم تخلفها الحضارى .

والواقع أن هذا الاهمال للموقع والاستغراق فى الموضع هو الذى يفسر كثيرا من الحقائق الكبرى والفروق الجوهرية فى التطور الحضارى والمادى والاقتصادى بين مصر وأربا الغربية عبر عصور التاريخ خاصة التاريخ الوسيط والحديث . فمنذ أوائل القرن التاسع عشر انتقلت

مصر الحديثة أو المعاصرة من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة مباشرة دون عصر نهضة مثلما حدث في أوروبا ومن الزراعة إلى الصناعة مباشرة دون عصر مركاتيلية كما عرفت أوروبا . ومن هنا ففي حين كانت التجارة ، التجارة الخارجية بالتحديد وإن تكن التجارة الاستعمارية بسفور ، هي التي خلفت الصناعة الحديثة في أوروبا ، فإن الزراعة المحلية على العكس هي التي خلقت الصناعة الحديثة في مصر .

ومن الجائز هنا أن نتساءل في ختام : هل الموقع في مصر خير من الموضع ، أو العكس ؟ على المستوى المطلق ، لاشك أن الموضع خير من الموقع . بمعنى أن مكاسبه المطلقة أعظم بكثير جداً من مكاسب الموقع . ولكن على المستوى النسبي فمن المحتمل أن موقعنا أقوى نوعاً من موضعنا ، من حيث أن هناك بلاداً كثيرة أغنى منا موضعاً في حين أن من الصعب أن نجد موقعاً حديقاً ثميناً كموقع مصر . إنه هبة طبيعية نادرة ، نخشى أن مصر لم ترتفع تماماً إلى مستواها دائماً من حيث الاستغلال والاهتمام والنشاط .

ولو قد فعلت ، لتغير اقتصادها ، وبالتالي كيانها ، جذرياً ، ولعاشت

تاريخها منذ وقت مبكر على ساقين من الزراعة والتجارة بدل ساق الزراعة الأحادية . بل ولا نفتح بذلك وبعد ذلك أيضا مجال الصناعة كما حدث في أوروبا ، ولتغير باختصار كل تاريخها ومصيرها على الأرجح ، ولما كان عليها - ربما - أن تقترض الاقتصاد الحديث من أوروبا ، ولما كانت اليوم دولة متخلفة اقتصاديا .

تطور الاقتصاد الحديث

يبدأ الاقتصاد الحديث منذ أوائل القرن الماضي مع انقلاب الري والزراعة . ويمكن أن نقسمه إلى ثلاثة مراحل ، إن جمعت بينها خصائص الاقتصاد الحديث فإن لكل منها سماتها التطورية الخاصة ، وتلك هي مرحلة الاقتصاد الانقلابي ، فالاقتصاد الاستعماري أو شبه الاستعماري ، فالاقتصاد الثوري . والأولى نسبة إلى انقلاب محمد علي ، تمتد في سفحها الصاعد من حوالي ١٨٠٥ حتى ١٨٤٠ ، ولكنها تستمر بعد ذلك في سفحها الهابط حتى ١٨٨٢ ، حين تبدأ المرحلة الثانية مع الاستعمار البريطاني لتمدت حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين تبدأ المرحلة الثالثة .

وسلاحظ فى هذه التسميات أنها شبه عسكرية تقريبا ، بمعنى أنها تناقض المضمون إلى حد أو آخر- ولكن لا مشاحة فى الاصطلاح كما يقال . فالمرحلة ، الانقلابية ، إنما هى الثورية حقا لأنها ثورة زراعية وصناعية كاملة ، بينما أن المرحلة ، الثورية ، هى فى حقيقتها مجرد انقلاب نسبة إلى الانقلاب الذى جرى العرف على تسميته ، بالثورية ، .

وفىما عدا شكلية التسميات تلك ، فإن الحقيقة المحورية العظمى التى ينبغى أن تعلق كل الحقائق ولا بد لنا أن ندركها بوعى تام دائما ونبدأ بها فوراً ، هى أن ما بين البداية أيام محمد على والنهاية الآن تغير هيكلا لاقتصاد المصرى تغيراً جذرياً يكاد يصل إلى حد الانقلاب الكامل ، بحيث نمت دورة أو دائرة كاملة من تطور اقتصادنا القومى . ومن ثم فإذا كانت هناك كلمة واحدة تعبر عن أعماق المرحلة الحديثة بأسرها وتعد الكلمة المفتاح والدليل ، فذلك الكلمة هى التغير .

ذلك أن البناء الاقتصادى الذى أرسى قواعده وشكل نمطه محمد على ظل قائما حتى الحرب العالمية الثانية تقريبا ، وعاش بذلك نحو قرن وربع قرن من عشرينات القرن ١٩ إلى أربعينات القرن ٢٠ ، ظل

خلاله يتطور أو يتدهور بالموجب أو بالسالب ، ولكن دائما كميا أكثر منه نوعيا . وداخليا أكثر منه خارجيا . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية فقد بدأت التغيرات التراكمية تتحول من كمية إلى كيفية ومن تحورات سطحية أو القوية إلى تحولات هيكلية وصريحة .

فعلى جانب الزراعة والرى ، فإن الخط الذى بداه محمد على ثم تقدم وتطور بالتدريج عبر قرن كامل بعده ، لم يتبلور ويستكمل معناه التام ولا بلغ ذروته القومية إلا فى ريع القرن الاخير فقط بالسد العالى وثورة الأرز ، وتصنيف ، الذرة وادخال المحاصيل الجديدة . . الخ . أما على جانب الصناعة ، فإن الخيط الذى ألقى محمد على بطرفه فى أربعينات القرن الماضى بفعل الاستعمار ، لم يلتقطه سوى الحرب العالمية الثانية فى أربعينات قرننا وما تلاها رغم أنف الاستعمار . فكتنت الحب والاربعينات بذلك ثم يوليو والخمسينات من بعدها بمثابة عودة المايجى ، المصرية .

وإذا كان هذا قد غنى قرنا كاملا من التوقف الصافى nel arrest ومن تأخير عودة الميجى تلك ، حيث بدأ مصر الصناعية سنة ١٩٤٠ حيث تركها محمد على من ١٨٤٠ تقريباً ، فإن الفارق بعد ذلك بين

مصر المعاصرة ومصر محمد على فى الصناعة كما فى الاقتصاد عامة هو أكثر من مجرد فارق العصر والقرن ، وإنما فارق جذرى كما وكيفا ، واختلاف فى النوع لا الدرجة فقط ، وفى الكيان ذاته أكثر مما هو فى المقياس وحده .

ثم يبقى فقط أن الحرب العالمية الثانية وما تلاها ، كما هى نقطة التحول الكبرى فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث ، فإن لن نعيد لها بداية القرن العشرين فى مصر اقتصاديا ، على غرار ما تعد الحرب العالمية الاولى بدايته فى أوربا سياسيا . وبهذه الصيغة ، فإن الاقتصاد الذى بدأه محمد على هو أساسا اقتصاد القرن ١٩ ، واقتصاد القرن ١٩ عندنا الذى بدأ محم على وانتهى بالحرب العالمية الثانية . أما اقتصاد القرن ٢٠ ، بالمقابل ، فهو ذلك الذى أنهى اقتصاد محمد على وبدأ بالحرب العالمية الثانية .

أخيرا ، وفى ضوء هذا التقسيم ، يمكن أن نلخص الفروق الأساسية بين الاقتصاديين أو العصريين أو القرنين على النحو الآتى . الاقتصاد القديم ، أولا كان اقتصاد زراعة أساسا ، وزراعته زراعة محصول واحد جوهريا . ثم هو كان اقتصاد تصدير أكثر منه تصنيع ، وبالتالي كان اقتصاد زراعة أولا وصناعة ثانيا فقط . وكانت بدورها صناعة بلا

معادن تقريبا ، إلى أن اختفت الصناعة عمليا وارتد الاقتصاد زراعيا فحسب ولكنه اكتفأى تماما .
أما الاقتصاد الجيد فيكاد يكون الان اقتصاد صناعة أولا فى المحل الثانى فقط . وزراعة زراعة تصنيع بدل التصدير ، إلا أنها غدت بعيدة جدا عن الكفاية الذاتية . أما صناعته فصناعة إحلال محل الاستيراد ، لكنها ولأول مرة تصبح صناعة وتعدينا معا لا صناعة بلا معادن ، حيث صبحت مصر تملك مجموعة لا بأس بها من المعادن الأساسية الهامة ، التى صبحت بدورها تدخل على التصنيع بصورة جديدة .

مرحلة الاقتصاد الانقلابى

هذا انقلاب جذرى مضاعف يعد بحق أكث من ثورة ، لأنه لم يخلق فقط عالما إقتصاديا جديدا لأول مرة يختلف كلية عما عرفته مصر فى السابق طوال تاريخها ، ولكن ايضا لأنه جاء بعد مرحلة وصلت فيها مصر الاقتصادية إلى نقطة الصفر وربما دونها ، مما ضاعف من قع الطفرة الفعلى واصناف نسبيا إلى قامتها . ولقد كانت نواة هذا الانقلاب هى انقلاب الرى والزراعة اللذين يمكن اعتبارهما بمثابة النظائر المكافئة للانقلاب الميكانيكى والصناعى على الترتيب فى أوربا .

ولقد يقال - مع عز الدين فريد - إن هذا التغيير ، فى بلد يعانى من تفریط مخيف فى السكان (٢٥ مليون) ، كان تغييرا اصطناعيا مبتسرا فرضه حاكم محتاج . ومع ذلك فلعلة كان أيضا وإستجابة ومحاولة مبكرة للحاق بالتغيرات التاريخية الهائلة التى كانت تحدث فى عالم صناعى جديد فى الخارج .

ولقد كانت نقطة البدء فى بناء محمد على كله أن القوة الاقتصادية هى الأساس الوحيد للقوة السياسية . ولقد كانت تلك نقطة القوة فى نظامه فعلا ، ولعله كان الوحيد الذى انفرد بها بين حكام الشرق المعاصرين ، كما أنها هى التى جعلت منه تلك ، العبقرية البربرية barbarian genius ، كما وضعها بعض أعدائه من الاوربيين المعاصرين غير أن قطة الضعف بعد ذلك كانت أنه أخضع القوة السياسية لأغراض القوة العسكرية . فلقد كان هدف النظام أساسا والانقلاب كله والجيش القوى وتمويله وتموينه .

لذلك فحين قلص هذا الجيش بفعل سياسة القوى ، إنهار الصرح الاقتصادى كله تقريبا . فكانت نقطه الضعف تلك هى نقطة النهاية أيضا . ولهذا فإن منحنى هذه المرحلة الانقلابية ناقوس يرسم فى

مجموعه شكل الجرس bell`shaped أو شكلا هرميا له جانب صاعد
والآخر هابط ، فيبدأ من أسفل إلى أعلى حتى قمة عالية ينحدر بعدها
بغثة إلى أسفل من جديد .

مرحلة الصعود

وتحقيقا للقوة الاقتصادية ، كانت بوصلة الانقلاب الجديد هي السوق
العالمية وتوجيه الاقتصاد المصرى إليها بإنتاج محصول زراعية مدارية
تجارية ثمينة . وفى هذا كانت بداية التحول من « اقتصاد الكفاية
المعاشية ، المحلى إلى « اقتصاد التصدير ، الذى سيصبح أهم ملامح
اقتصاد مصر الحديثة حتى بدايات المرحلة الثورية المعاصرة . ولهذا
فإن النظام الجديد تبنى ، ودونما تناقض ، مبدأ كفاية الدولة الذاتية
والاعتماد على النفس autarchy ، ضمانا لاستقلال مصر السياسى
فضلا عن قوتها الدولية . غير أن هذا أدى من الناحية الأخرى إلى
نظام الاحتكار ، إحتكار الدولة للإنتاج الزراعى والصناعى والتجارة
الخارجية ، بحيث صار محمد على الزارع والتاجر لأول فى هيكل هو
أقرب ما يكون إلى رأسمالية الدولة étatisme ، state capitalism .
ومن مجموع هذه الأبعاد الثلاثة ، الأتاركية والاحتكار ورأسمالية

الدولة ، اكتسب النظام كله صفته الأساسية وهى أنه ليس رقطاعا ولا رأسمالية وإنما مرحلة تحويل من الاقطاع إلى الرأسمالية . وهذا إلى حد بعيد يناظر التطور الداخلى فى كثير من دول أوروبا المعاصرة ، مما يشير إلى عدوى روح العصر وإلى محاولة اللحاق بالعصر الجديد ، كما أنه يسبق كل دول الشرق بما فى ذلك الدولة العلية نفسها ، تركيا ، التى ظلت تعيش إقتصادا إقطاعيا وحرفيا هشا ومتخلفا .

وبتلخص جور الاقتصاد الجديد فى أنه جمع لأول مرة بين ثلاثة أبعاد أساسية : الزراعة الكثيفة ذات المحاصيل الجديدة التجارية ، الصناعة الحديثة على أسس عصرية عريضة ، ثم أخيرا التجارة الخارجية التى تربط بين الزراعية والصناعية وتربط بينهما وبين السوق العالمية الجديدة فى الغرب . وبذلك كله لم يعد الاقتصاد المصرى أحاديا بصورة معوجة تماما مثلما كان من قبل ، كما كان فى ذلك بداية إرتباط الاقتصاد المصرى كله بالاقتصاد الغربى أو الأوربى العالمى .

بدرجة عام ، فإن هذا الاقتصاد الانقلابى بجوانبه الثلاثة كان على ضخامته وشبه بقطاع عصرى حديث فرض فرضنا على قاعده إقتصادية تقليدية عتيقة بلا علاقات عضوية وثيقة تماما . ولذلك كان

اقتصادا ثنائيا dual economy بمعنى تعايش صرح عصرى مع قاعدة عتيقة فى حاكة تجاوز أكثر من دول إفريقيا المدارية والعام الثالث تحت الاستعمار وبعد التحرير . وإلى حد بعيد للغاية ، كانت الدلتا هى اقليما موطن هذا القطاع الحديث ، فكل شىء فى عصر محمد على مركز بها فى الأعم الأغلب . أما استغلال الصعيد فقد تأخر كثيرا أو قليلا ولم يمتد القطاع الحديث إليه ، إلى شماله ، إلا فى صر إسماعيل .

الزراعة

إذا عدنا بقليل من تفصيل إلى كل عنصر من عناصر هذا المركب ، فإن جودة الزراعة تتحدد فى ثلاث . أولا ، بدء الزراعة الكثيفة بعد الواسعة ، نتيجة لإدخال الرى الصيفى والزراعة الدائمة بعد الحولية . فارتفعت الرقعة الزراعية من مليونى فدان فى ١٨٠٥ ، إلى ٣,٠٥٠,٠٠٠ فى ١٨١١ مثل ذلك تربيا فى ١٨١٣ ، ثم إلى ٣,٠٣٢,٠٠٠ فى ١٨٢١ ، ٣,٥٠٠,٠٠٠ فى ١٨٣٥ ، ٣,٨٠٠,٠٠٠ فى ١٨٣٨ ، ٣,٨٥٦,٠٠٠ فى ١٨٤٠ . ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة ، وأغلبها فى الدلتا .

ثانيا ، إدخال محاصيل جديدة نقدية هى المحاصيل الصيفية بحيث تم تنويع المركب المحصولى تنوعاً كبيراً كما تم إثراء الانتاج الزراعى

إثراء غير عادى ، دون أن يكون هذا على حساب محاصيل الحبوب والغذاء التى كانت أساس الزراعة المصرية منذ القدم . وعلى أسس تلك المحاصيل الجديدة جاء القطن يليه القصب . فأما القطن فقد أصبح محور الزراعة والاقتصاد معا ، بل والحياة الاقتصادية فى مصر جميعا . وقد بدأ القطن بالأنواع طويلة التيلة مثل سى أيلاند الأمريكى see Island . وكانت البداية متواضعة نسبيا ، أقل من ٥٠ ألف فدان فى ١٨٢٠ ، لكنها قفزت بسرعة إلى ٢١٣ ألف فدان فى ١٩٤٥ . وبالمثل تطور الإنتاج : من نحو ١٠٠٠ قنطار بالكاد فى ١٨٢٠ ، إلى ١٦٩ ألفا فى ١٨٣٠ ، لى ١٩٣ ألفا فى ١٨٤٠ ، إلى ٤٢٥ ألفا فى ١٨٤٥ .

ثالثا ، الاقتصاد المتجر commercialised economy ، حيث أصبح تبادليا exchange economy بعد أن كان اكتفائيا معاشيا subsis- tence econ. ، يتجة إلى السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية أساسا ، كما تحول مركز ثقله من سوق الشرق العربى المجاور إلى سوق الغرب الأوربى المواجه . ففي السنوات ٣٨ - ١٨٤٢ بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ ألف قنطار ، وفى ٤٣ - ١٨٤٧ حو ٢٤٠ ألفا . وفى ١٨٤٥ مثلا ذهب ٣٤٥ ألف قنطار من المحصول

إلى الخارج ، مقابل ٨٠ ألفا للمصانع المصرية . وقد كان هذا الصاد أساس رأس المال الذى أمكن به تحديث وتعصير الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، كما كان زناد التفجير فى نمو الاسكندرية السريع كميناء عالمية من الدرجة الأولى .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فقد مرت فى ثلاث مراحل : الحرفية ، فالكبيرة ، فمرحلة الانهيار . فالحرفية ، حتى ١٨٢٠ تقريباً ، ظلت فيها صناعات الحرفيين البسيطة أو البدائية منتشرة كما هى فى المدن والأقاليم والأرياف ، إلا أن محمد على أخضعها لاحتكاره . يدها بالخامات ثم بعد تحويلها يشتريها بالثمن الذى يحدده . وقد أدت الصناعة الكبيرة فيما بعد هذه الصناعة الحرفية جزئياً وابتلعت بقيتها لتصبح نواتها الجاهزة .

أما مرحلة الصناعة الكبيرة ، ٢٠ - ١٨٣٠ ، فهى الطفرة الحقيقية التى اتسمت لعدد من خطوط الصناعة الحديثة الآلية واليدوية ، العسكرية والمدنية ، واعتمدت على قوة البخار كما على القوى المحركة التقليدية ، بل وأنتجت أدوات لصناعة وحى الآلات البخارية نفسها ،

كما انتشرت انتشارا واسعا فى الأقاليم والمدن الاقليمية ولم تقتصر على العاصمة أو العاصمتين .

أهم تلك الخطوط فى الصناعات العسكرية ، التى كانت مركزه بطبيعتها فى العاصمتين أساسا ، مصانع لأسلحة والمدافع والذخيرة والبنادق والبارود بالقاهرة ، والرسالة البحرية بالاسكندرية . أما الصناعات المدنية فئة كان على رأسها بضع عشرات من « فابريكات ، الغزل والنسيج ، القطن والحديد والصوف على السواء ، موزعة على كل الدلتا والصعيد ، بينما تمدها مصانع القاهرة بالآلات والادوات وقطع الغيار والمواد الخام والفيين . وثمة بعد هذا عدة فابريكات للسكر وعشرات من المصانع والمدابغ وبضعة مصانع للزجاج والورق . . . إلخ .

ورغم أن معظم هذه الصناعات كان بحاجة إلى الحماية من المنافسة الخارجية ، فقد كان كثيرا منها على مستوى أرقى الصناعات المماثلة فى أوربا ، بل كان المراقبون الأوربيون يدهشون لتفوقها . كذلك ينبغى أن نسجل أن الميكنة والآلات وقوة البخار سبق حقيقى فى وقت لم تكن فيه الصناعة الآلية والبخار معروفة على نطاق واسع فى أوربا إلا فى بريطانيا وحدها تقريبا وفرنسا ، بينما تأخرت فى بؤية أوربا إلى أواسط

وأواخر القرن . وعموما يمكن القول أن الصناعة طفرت من الحرية
الاقطاعية إلى رأسمالية المصانع الكاملة فى قفزة واحدة .

على أن نقطة ضعف الصناعة العصرية الحديثة الكبيرة هذه كانت
نقص بل غياب الوقود والمعادن ، الفحم والحديد ، وهى أحد العوامل
التي ساعدت المنافسة الاستعمارية على وضع حد لها وشيكا . ولقد يقال
لهذا أن تلك الصناعة لم تكن على أسس رشيدة ووطيدة تماماً ، كانت
يعلى ، صناعة سياسية ، أكثر منها ، صناعية جغرافية ، . أو بالتحديد
عسكرية أكثر منها إقتصادية . غير أن هى المشكلة الجغرافية ، بل
الجيولوجية ، التي واجهت الصناعة فى مصر الحديثة والتي لا تزال معنا
حتى الآن إلى حد أو آخر .

وهذا يصل بنا مرحلة الانهيار ، ٣٠ - ١٨٤٠ ، وقد بدأت بانحدار
واضح نتيجة الانتكاسات العسكرية والسياسية ، حتى بلغت درجة
الانهيار فى النهاية بعد تقليص قوة محمد على وإرغامه على فتح السوق
المصرية للصناعات الأوربية بلا حماية ، فكان فى ذلك وأد الكثير من
الصناعات وسقوط ذلك الصرح الشامخ بلا مقاومة تذكر . قد حلت
بعد مرحلة التصنيع الطموح مرحلة ، فك الصناعة
de-industrialisation dismantling ، وبذلك انتهت المرحلة
الصاعدة من عصر الاقتصاد الانقلابى لتبدأ المرحلة الهابطة .

مرحلة الهبوط

غير أن عملية التصفية لم تتم فى يوم وليلة ، وإنما خلال مرحلة تقال بين الاقتصاد الانقلابى والاقتصاد الاستعمارى ، استمرت من ١٨٤ حتى ١٨٨٢ أو منذ معاهدة لندن حتى معركة النيل الكبير ، أنت ملامح الاقتصاد الأول فيها تتنحى باطراد وتراجع إلى المؤخرة نما أخذت أعراض الاقتصاد الثانى تبرز بالتدريج حتى احتلت سدارة . تلك أساسا كانت مرحلة التوغل والتغلغل الأوربى فى مصر ، سبقت الاحتلال العسكرى ومهدت له . ويمكن - مع أنور عب لك - تشخيص هذه المرحلة بأنها فى الصميم مرحلة تحول من قطاع الشرقى إلى الاقتصاد الرأسمالى المتخلف على نمط ستممرات والذى تسوده زراعة تسيطر عليها الدولة التى تعمل من ل التحديث والعصرية . وعصر إسماعيل هو بلا نزاع قمة هذه رحلة .

وإذا كانت مرحلة الاقتصاد الانقلابى تمتاز فى جوهرها بمحاولة امة صرح صناعى ضخم على أساس قاعدة زراعية عريضة ، فإن ه المرحلة بعد أن حرم من الصرح الصناعى تمتاز أساسا بأنها

عوضت ببناء الهيكل التحتى الحديث infrastructure الذى يخدم القاعدة الزراعية المتوسعة . وعلى هذا تتلخص ملامح المرحلة فى ثلاث . الحد الأقصى من الزراعة ، الحد الأدنى من الصناعة ، الحد الأوسط من هيكل البناء التحتى .

الزراعة

فأما الزراعة فقد عاد محور الاقتصاد ، ظلت المساحة الزراعية تتسع حتى وصلت فى سنة ١٨٥٢ إلى ٤,١٦٠,٠٠٠ فدان مسجلة بذل علامة الأربعة ملايين لأول مرة وعند منتصف القرن بالتحديد ، ثم إلى ٤,٧٤٣,٠٠٠ فدان فى ١٨٧٧ ، فإلى ٤,٧٥٨,٠٠٠ فى ١٨٨٢ . وبالتوازى ، اشتد التركيز على القطن الذى أصبح محصول تصدير لاتصنيع أكثر من أى وقت مضى . ففى ١٨٥٠ بلغ المحصول ٣٨٠ ألف قنطار ، ي تجاوز ثلث المليون لأول مرة ، صدر منها أكثر من ٣٥٠ ألفا أى بنسبة ٩١,٥ ٪ وفى ١٨٦٠ ارتفع الانتاج إلى ٥٩٦ ألف قنطار ، متجاوزا نصف المليون لأول مرة ، وبالغا نحو ثلاثة أمثاله منذ ٣٠ سنة أى سنة ١٨٣٠ . ثم فى العقد التالى وحده تضاعف المحصول إلى نحو أربعة الأمثال ، بالغا حوالى ١,٩٧٠,٠٠٠ قنطار فى ١٨٧٠ . ولقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية (٦١ - ١٨٦٣) ، التى حرمت

السوق العالمية من مصدرها الأكبر وخلقّت « مجاعة القطن » الشهيرة ، دفعة كبرى لزراعة القطن ، حتى قفز الصادر إلى علامة المليونى قنطار فى ١٨٦٥ . ورغم نكسة صغيرة عابرة بعد ذلك ، عاود الانتاج ارتفاعه فوصل فى ١٨٨٠ إلى ٢,٧٩٠,٠٠٠ قنطار ، أى بلغ علامة الثلاثة ملايين لأول مرة ، أغلبها للتصدير . ولا بد أن نضيف ، من الناحية الأخرى ، أن هذا التوسع أتى على حساب الحبوب خاصة القمح ، الذى أصبح باطراد محصولا غير مربح بسبب المنافسة الأمريكية والأسترالية .

ولقد جاءت الأزمة العالمية الكبرى التى حدثت فى سبعينات القرن الماضى فأصابت الزراعة المصرية ، كالزراعة الأوربية ، بضربة قاسية . غير أن الأولى صمدت لها بفضل القطن . وقد انعكس توسع الزراعة والانتاج الزراعى والصادر الزراعى فى الدخل القومى والتجارة الخارجية ، فلذ كانت أرقامها تقفز قفزا ، كما كانت نوبات الرخاء المحموم booms التى تتناوب مع الأزمات الحادة slumps من علامات المرحلة المميزة .

الصناعة

أما الصناعة ، فقد انحدرت بشدة فى البداية تحت عباس وسعيد حين استمرت بل تفاقمت سياسة إغلاق المصانع وفك البقية الباقية من الثورة الصناعية ، وخاصة مصانع الغزل والنسيج فضلا عن المصانع الحربية بالطبع . غير أن محاولة محددة فى الاتجاه العكسى حدثت تحت إسماعيل ، ولكنها كانت أساسا تدور حول السكر ، بحيث يمكن القول إن صناعة السكر هى التى ورثت صناعة الغزل والنسيج إلى حد بعيد .

ولقد قاومت صناعة السكر أو قامت لا لشيء الاحتمية تصنيع هذا المحصول محليا بل موضعياً ، أى فقط لاستحالة تصديره خاما . كذلك فلقد كانت هذه الصناعة تخدم ساسا مصالح اسماعيل الخاصة ، الدائرة السنية ، ممثلة فى بعاديات القصب المركزة فى مصر الوسطى بوجه خاص والمليا بوجه أخص . فكان هناك أكثر من ٦٠ مصنعا للسكر ، وكان الانتاج يغطى الاستهلاك المحلى ويترك فائضا كبيرا للتصدير بلغ نحو ثلثى مليون قنطار فى سنة ١٨٨٠ . وقد كان لتركيز زراعة القصب وصناعة السكر فى مصر الوسطى أثر فى إمتداد قطاع التنمية والاقتصاد

الحديث إلى الصعيد الأسفل ، بعد أن كان مستقطبا معظمه في الدلتا وحدها تقريبا ، وبذلك بدأت التنمية ، ومعها التطور ، تزحف في مصر بالتدريج من الشمال إلى الجنوب .

وفيها عدا صناعة السكر ، اقتصرت الصناعة الحديثة على صناعات خفيفة استهلاكية من صناعات المدن والخدمات البلدية والخامات ، مثل المحاجر والمداغ والورق والملابس والطرايش والمخابز ، وأخيرا الماء والغاز . . . إلخ . وكلها ، لى ذلك ، كانت محدودة العدد والقوة للغاية .

البناء التحتى

هذا ما ينقلنا إلى العنصر الثالث والأخير وهو هيكل البناء التحتى . فبدلا من المصانع والمعامل والورش والفابريقات ، انصرف الاقتصاد إلى التركيز على شبكات الطرق والمواصلات من سكك حديدية وبرية وخطوط تلغراف وبريد وكذلك الموانىء والموانىء بالإضافة إلى خدمات المرافق البلدية الشبكية العصرية كالمياه والنور والترام فى المدن فضلا عن إنشاء أحياء المدن العصرية نفسها وسائر مظاهر الأوربية والحضارة الحديثة ، لتصبح مصر ، قطعة من أوروبا ، ، وحتى ليمكن أن يقال إن بناء المدن كان الصناعة الرئيسية فى تلك المرحلة .

فتحت عباس ، أنشئ في الخمسينات أول خطوط السكك الحديدية الاسكندرية - القاهرة - السويس ، وكذلك ميناء السويس . تحت إسماعيل ، وضع الهيكل الأساسي من المرافق والخدمات الشبكية الحديثة ، بما في ذلك نحو ٢٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ، كما أصبحت الاسكندرية كبرى موانئ البحر المتوسط . وقد بلغت مشاريع الأعمال العامة هذه معدلا مذهلا بالنسبة للعصر لا يكاد يكون له مثيل ، باعتراف الكتاب الأوربيين في أى دولة أضعاف مصر مساحة وسكانا .

على أن هذا كله تم إلى حد بعيد على أساس الاستدانة من أوروبا . وفي عصر الاستدانة هذا توحد الساسة والمرابون الأوربيون في جبهة واحدة للتوغل والاستغلال الاقتصادى الذى فتح الباب للتدخل السياسى والوصاية المالية ثم الاحتلال العسكرى ، حيث وضع المرابون أيديهم على الأرض الزراعية ثم وضع الساسة أيديهم على الوطن نفسه . فلقد كانت تلك الديون تقدم بأرباح فاحشة حتى كانت الفوائد المتعاظمة تسد بقروض جديدة . وقد بلغت ديوان اسماعيل ككل نحو ١٠٠ مليون جنية استرلينى (تعادل اليوم مئات البلايين) . ومع تراكم الديون من الخارج كانت الضرائب تتصاعد فى الداخل حتى أضحت مصر أعلى دول العالم فى معدل الضرائب .

وفى النهاية كان العبء كله يحول إلى الفلاح الذى دفع الثمن حتى آخر قطرة ، أولا يتحويل ملكيته إلى الدائرة السنية بالاغتصاب والطرود سدادا للضرائب الباهظة ، وثانيا بتحويل الدائرة السنية نفسها إلى ملكية الاجانب أصحاب الديون . فكان الفلاح فى التحليل الأخير هو الذى يمول الرأسمالى الاوربى ويسدد للمرابى الاجنبى . ومن الناحية الأخيرة كان الفلاح أيضا و الذى قدم اليد العاملة الرخيصة والقوة البشرية بلا حدود لإقامة هيكل البناء بكل عناصره ، أى أن الزراعة والفلاح كانا هما الخزان الذى لا قاع له تحت كل اقتصاد هذه المرحلة . وإذا كان البناء التحدى هو أحد الاسباب المباشرة لاستدانة . فإنه بقدر ما كان مبررا وممهدا للاستعمار الأجنبى فى النهاية كان مسهلا ومساعداه بعد ذلك من حيث أنه قدم البيئة الحضارية لوجوده ونشاطه .

مرحلة الاقتصاد الاستعماري

رغم أن أعراض الاقتصاد شبه الاستعماري كانت بادية بما فيه الكفاية فى مرحلة الهبوط الانتقالية السابقة ، فإنها لم تكتمل أو تتبلور إلا بعد الاحتلال البريطانى فى مطلع الثمانينات . فاشتدت الاتجاهات السلبية التى بدأت من قبل ، وبدلا من معادلة الحد الأقصى من الزراعة

والأدنى من الصناعة ، سادت معادلة الحد الأقصى من الزراعة
واللصناعة على الإطلاق تقريبا . وفى الزراعة بدورها وصل التركيز
على القطن إلى مداه ، بينما فى التجارة تحولت علاقة التبادل إلى
علاقة إحتكار شبه استعمارية مع القوة المتروبول . وإذا كانت فناة
السويس قد جاءت الآن لتضيف إلى الاقتصاد المصرى شكليا خطأ
جديدا هو تجارة المرور ، يبدو على السطح خطأ تعويضيا عن فقدان
خط الصناعة ، فإن الواقع أنه كان خطأ استعماريا بحثنا معزولا تماما
عن الاقتصاد المصرى ، وظلت الزراعة هى خطه الوحيد . وبهذا وذاك
لم يرتد اقتصادنا أحاديا زراعيا فحسب ، بل زراعيا أحاديا خطه
الوحيد . وبهذا وذاك لم يرتد اقتصادنا أحاديا زراعيا فحسب ، بل
زراعيا أحاديا أيضا *monoculture* وذلك بطغيان القطن على مركب
الزراعة .

وهنا يتحدد الفارق الجوهرى بين مرحلة الاقتصاد الانقلابى ومرحلة
الاقتصاد الاستعمارى فى أن الأول كان مستقلا أولا وثنائيا زراعيا -
صناعيا ثانيا ، بينما جاء الثانى اقتصادا تابعا استعماريا أولا ثم أحاديا
زراعيا فقط . فمع التبعية السياسية ، وقع الأخير فى أسر التبعية

الاقتصادية ، أصبح « اقتصادا تابعا ، وظهرت عليه جزئيا أعراض ما يسمى « بالاقتصاد الاستعماري ، « والتجارة الاستعمارية ، : فهو اقتصاد أولى أى ينتج المواد الأولية فحسب ، واقتصاد أحادى أى اقتصاد المحصول الواحد ، وتصدير خامات وهو تجارة أى تصدير بلا تصنيع ، المتروبول أى التجارة المرتبطة بعنف بدولة الاحتلال ، وهو أخير العجز التجارى أى العجز فى ميزان المدفوعات وفى الميزان التجارى نتيجة لتحيز التجارة الاستعمارية جدا لأسعار المصنوعات ضد الخامات .

على أن من المهم أن نلاحظ أن هذه الأعراض لم تتبلور إلى المدى الذى عرفته أغلب المستعمرات حينئذ والدول الإفريقية المدارية حاليا ، لأن مصر على أية حال كانت أقوى وأشد تماسكا من أن تحتوى أو تبتلع تماما فى فلك الاستعمار أو تقع تحت عجلته . ومن هنا قلنا المرحلة شبه الاستعمارية ولم نقل الاستعمارية ، أو على أية حال الاستعمارية و / أو شبه الاستعمارية .

ولطول هذه المرحلة - ٧٠ سنة - حدثت على امتدادها بعض التطورات داخلية أو ثانوية فى مختلف خطوط الاقتصاد . ففى الزراعة استمرت المساحة المزروعة فى طفرتها الكبيرة خلال العقدين الأخيرين

من القرن ١٩ والأول من القرن ٢٠ ، ولكنها هبطت بعد ذلك بشدة ولم تستعد قمتها السابقة إلا في أواخر العشرينات حيث استقرت عليها فترة قصيرة لتبدأ في تناقص محسوس من جديد منذ ١٩٣٠ وحتى الحرب الثانية . وعلى العكس من المساحة المزروعة ، ومع توفير مياه الري المتزايدة وبفضل تعدد المحاصيل خلال العام ، كانت المساحة المحصولية في تزايد مستمر ومطرود حتى ١٩٣٠ ، حين بدأت تنخفض قليلا في تذبذب حتى الحرب الثانية .

وهذا الانخفاض الأخير بعكس تبلور وتفاقم مشكلة الصرف التي كانت أعراضها قد بدأت بالتدريج من قبل مع إفراط مياه الري . ولهذا فبينما كانت المشكلة في بدايات المرحلة هي مشكلة الري ، أصبحت في نهاياتها هي مشكلة الصرف . وفيما بين الاثنتين كانت غلة الفدان ، خاصة القطن ، في تذبذب من فترة إلى أخرى وإن كانت في تزايد على وجه العموم . ومع تزايد ضغط الزراعة الدائمة على لأرض ، وتأثر التربة بمشكلة الصرف ، ظهرت الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية في الزراعة . فبدأت لأول مرة بعد العقد الأول من اقرن ٢٠ أو حوالي الحرب الأولى ، ثم أخذ استهلاكها يصعد باطراد وبمعدلات مرتفعة للغاية .

ومن الكل كانت انطلاقة القطن فى أوجها بلا حدود مساحة
ومحصولا وصادرا وسيطرة على الاقتصاد الوطنى ، وذلك باستثناء
فترتى الحربين والأزمة العالمية العارضة . لقد بدأت سياسة « تقطين ،
مصر إذا صح التعبير ، وأصبح « القطن ملكا King Cotton ، ، وملكاً
متوجاً وأوتوقراطياً أيضاً . ذلك أن السياسة البريطانية المخططة والمعلنة
كانت تحويل مصر إلى أبعادية قطن لحساب صناعاتها هى وحدها
بالتحديد ومصانع لانكشر بالذات ، أى باختصار تحويل مصر إلى
« حقل قطن لانكشر ، كما قيل . أو كما قال كاتب فرنسى معاصر ، إن
مصر أصبحت « واحدة من أجمل مزارع الإمبراطورية البريطانية ، .
ولتحقيق هذا الاحتكار ، فعلت بريطانيا كل ما يمكن من أجل توجيه
هيكل البناء التحتى لخدمة توجيه تجارة مصر الخارجية إليها . ومن
ذلك مثلا أنها حاربت النقل النهري ونقل الطرق لصالح النقل
الحديدى ، كما قطعت اتصال النقل الحديدى بالدول المجاورة ليرتكز
على الاسكندرية ويصب فيها . . الخ . ومع ذلك كله فقد كان ارتباط
مصر بالمتروبول أضعف وأخف بكثير من المألوف فى التجارة
الاستعمارية الجارية . فلم تكن بريطانيا تستأثر عادة بأكثر من ثلثى

صادرات القطن المصرى ، بينما كانت قبضتها على الواردات أقل بكثير ، حول الثلث فقط تقليديا . وعلى العموم فقد كان الاستعمار البريطانى ينظر إلى مصر كمصدر للمواد الخام أكثر منها كسوق للمصنوعات .

لكنما هى الصناعة بالدقة التى تلقت فى النتيجة الضربة القاضية على يد الاستعمار . فقد كان جوهر السياسة الاستعمارية المخطط بعدم وسبق إصرار هو استبعاد التصنيع تماما ووأد الصناعة القائمة أو الناشئة ليجعل مصر محض سوق لتصريف صناعاته مثلما جعلها مزرعة صرفة لخاماتها . وكانت ذريعة الاستعمار فى ذلك مبدأ التخصيص الطبيعى وحرية التجارة ، وحقته أن الصناعة المصرية لايمكن أن تقوم إلا على أساس من الحماية الكثيفة . وبهذا المنطق المقلوب وبسيمياء الاستعمار جعلت ليفريول ومانشستر - للغربة والتناقض - أقرب إلى حقوق القطن المصرية من الاسكندرية والقاهرة .

هكذا ، وعلى النقيض من الزراعة ، كانت الصناعة فى تدهور بل وانهايار شديد وسريع على يد المحتل . وقد جاءت الضربة القاضية أساسا فى بدايات المرحلة ، ولكن بعد الافاقة والمقاومة الوطنية فى

وسطها بدأ المنحنى فى صعود نسبي ثم محسوس فى آخرها ابتداء من ١٩٣٠ وانتهاء بدفعة الحرب الثانية المؤثرة . وبهذا كان تطور الصناعة ، اتجاهها وتوقيتا ، عكس اتجاه الزراعة تقريبا . ففي الوقت الذى كانت الزراعة فى قمة توسعها واطردها وكذلك ازدهارها وانفرادها شبه المطلق فى الاقتصاد فى بدايات المرحلة ، ، كانت الصناعة قد وثدت عمليا . وعلى العكس فى آواخر المرحلة ، فى الوقت الذى بدأت الزراعة تلقى المتاعب فى الصرف ومتوسط المحصول وتكف عن النمو فى المساحة المزروعة ، كانت الصناعة قد بدأت نهضتها المذكورة .

تلك بإيجاز هى الخطوط والاتجاهات العامة على امتداد المرحلة الاستعمارية الطويلة هذه بذبذباتها وتقلباتها المتعارضة أو المتوازية . ومن مجموع توليفات هذه التغيرات والتحولات المختلفة يمكن أن نقسم المرحلة إلى مراحل داخلية ثلاث لكل منها مميزات ومعالجتها الخاصة . فالأولى تمتد حتى ١٩١٠ تقريبا أو حوالى الحرب الأولى ، وتحمل بصمات الاستعمار كاملة بكل ثقلها . والثانية أو الوسطى انتقالية أساسا تمتد حتى حوالى ١٩٣٠ . والثالثة والأخير تمتد حتى ثورة ١٩٥٢ وتحمل قدرا أكبر من التحرر نسبيا وتعد تمهيدا أو انتقالا إلى المرحلة الثورية القادمة .

المرحلة الأولى

أهم ملامحها توفير مياه الري بما فيه الكفاية لتعميم الري الدائم ، لكن دون أن تبرز مشكلة الصرف بعد . ومع الأنتنتين ظفرت المرحلة بأكبر طفرة مسجلة في كل من المساحة المزروعة والمحصولية . وفوق الكل أنت موجة التقطين العالية بل العاتية ، ولكن مع تأكل وانهيار الصناعة المحلية .

الزراعة

ففي الزراعة ، كان هذا بداية عصر القناطر والخزانات من أجل نشر الري الدائم إلى أقصى حد ممكن وصولا إلى تكثيف الزراعة بقدر الامكان فمن ٤٧٦٤ر٠٠٠ فدان في ١٨٨١ ، ٤٧٥٨ر٠٠٠ في ١٨٨٢ ، زادت المساحة المزروعة إلى ٤٩٤١ر٠٠٠ في ١٨٩٠ ، ٥٠٤٣ر٠٠٠ في ١٨٩٧ ، ٥٣٣٥ر٠٠٠ في ١٩٠٢ ، ٤٠٣ر٠٠٠ في كل من ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ثم أخيرا إلى ٥٧٥٨ر٠٠٠ في ١٩١١ . ومعنى هذا ، أولا ، أن المساحة المزروعة عبرت علامة الخمسة ملايين لأول مرة بالتقريب حوالى دورة القرن ، ١٩٠٠ . ومعناه ، ثانيا ، أن نحو مليون فدان أضيفت إلى الرقعة المزروعة في نحو ٣٠ سنة .

ومعناه ، أخيرا ، أن المساحة المزروعة أصبحت تعادل إلا قليلا نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه في بداية عصر محمد على وضعف ما كانت في نهايته .

ولكن يبدو مع ذلك أن هذه كانت نهاية التوسع الأفقى الكبير مثلما كانت قمته . إذ انخفض معدل المساحة المزروعة بعد ذلك بصورة محسوسة : إلى ٥٠٣٠٠٠ هـ في ١٩١٣ ، بينما دار متوسط حول ٥٢٠٠٠ هـ في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٤ .

على أن المساحة المحصولية من الناحية الأخرى ظلت تطفز بمعدل أعلى . فارتفعت من ٧٦٢٠٠٠ فدان في ١٨٧٩ إلى ٧٧١٢٠٠ هـ في ١٩١٣ . وفيما بين ١٨٧٧ - ١٩٠٧ (٣٠ سنة) رادت المساحة بنسبة ٦٦% وبهذا أصبحت نحو مثل ونصف مثل المساحة المزروعة آنئذ ونحو ضعفها في نهاية عصر محمد على . وفي ظل هذا التوسع كان الانتاج الزراعى يزد بمعدل ١٦% كل سنة ، أى قدر تزايد سكان الريف .

القطن

غير أن الزراعة في هذه المرحلة لم تكن تعنى إلا بداية التركيز على القطن . فمن ١١٥٪ من المساحة المزروعة في ١٨٧٩ ، قفزت نسبة القطن إلى ٢٢٤٪ في ١٩١٣ ، أى تضاعفت في نحو ٣٥ سنة . وفي هذا التاريخ الأخير بلغت مساحة القطن ١٧٢٣٠٠٠ فدان ، وهو رقم قياسى حينئذ . وفي بداية المرحلة لم يكن المحصول يتجاوز ٢ - ٣ ملايين قنطار ، فبلغ ٢٧٩٠٠٠ قنطار في ١٨٨٠ ، ١٨١٨٠٠٠ في ١٨٨٤ . ولكنه لم يلبث أن تضاعف تقريبا إلى ١٦٠٠٠٠ في ١٨٩٠ ، ثم مرة أخرى إلى نحو ٦٤٤٠٠٠ في ١٩٠٠ ، حتى وصل إلى ٧٥٠٠٠٠ قنطار في ١٩١٠ ، أى أنه سجل علامة الخمسة ملايين قنطار لأول مرة حوالى دورة القرن ، وضاعف نفسه في عقد واحد على الأقل ، كما تضاعفت ثلاثة الأمثال تقريبا في ٣٠ سنة . وكانت الحرب وحدها هى التى وضعت حدا لهذه الطفرة النادرة .

ولاريب أن سياسة التقطين هذه بلغت حد الافراط ، وغدت على أفضل تقدير سلاحا ذا حدين ، له أخطاره فى فى الخارج وفى الداخل . ففى الداخل تم ذلك على حساب المحاصيل الأخرى عامة والمحاصيل

الغذائية خاصة . فمن بين المحاصيل الأخرى ، كان الذرة وحدة هو الذى ينمو ويتوسع ، بينما انخفضت نسبة القمح والفلو التى كانت محاصيل تصدير فى الماضى ، وحتى القصب انخفض .

فالذرة ارتفعت حصتها من المساحة المزروعة من ١٤ ٪ إلى ٢٤ ٪ بين ١٨٧٩ ، ١٩١٣ ، حين بلغت فى التاريخ الأخير ١٨٥٣ر٠٠٠ فدان . أما القمح فرغم زيادة مساحته الحقيقية ، بنحو ٥٠ ٪ لتصبح ١٨٧٩ر٠٠٠ فدان ، فإن نسبته انخفضت من ٢٠٦ ٪ فى ١٨٧٩ إلى ١٦٩ ٪ فى ١٩١٣ . هذا بينما انكمشت مساحة الفلو المطلقة بالفعل ، كما انخفضت مساحة القصب من ١١ ٪ إلى ٦ ٪ ، وانخفضت معها قيمة صادرات السكر أيضا .

من هناك جميعا بدأت مصر تتحول من دولة مصدرة للحبوب ومكتفية غذائيا إلى دولة مستوردة للحبوب والغذاء باستمرار واطراد ، بل وكذلك من شعب آكل للقمح عموما إلى شعب آكل للذرة غالبا .

هذا فى الداخل ، أما عن الخارج فقد أصبح القطن عماد التجارة الخارجية ، وبالتالي الدخل التجارى والميزانية وكل مصرحية الاقتصادى والمالية بدرجة بالغة الخطر فيما بين ١٨٨٤ ، ١٩٠٨

ارتفعت قيمة صادرات القطن من ٦٥ مليون جنيه مصرى إلى ١٧ مليوناً ، وارتفعت نسبة القطن بين مجموعة الصادرات من ٧٦٪ إلى ٨٣٪ . وفيما بين ٨٥ - ١٨٨٩ ، ١٠ - ١٩١٤ ارتفعت قيمة صادرات القطن بين المجموع من ٨١٪ إلى ٩٣٪ .

وطبيعة الحال كان لبريطانيا نصيب الأسد فى هذه التجارة . وفى ٨٥ - ١٨٨٩ استأثر من صادرات القطن المصرى بنحو ٦٣٪ فى المتوسط أى نحو الثلثين ، ولو أن النسبة انخفضت فى ١٩١٣ إلى ٤٣٪ وكانت المنافسة الرئيسية من جانب ألمانيا فالولايات المتحدة . كذلك فقد كانت قبضة بريطانيا على الواردات أضعف : ٣٧ر٥٪ ، ٣٠ر٥٪ من قيمتها فى التواريخ السابقة على الترتيب .

الصناعة

أما عن الصناعة ، فإن الفترة التى أعقبت الاحتلال مباشرة شهدت عملية تخريب وتحطيم انتقامية وندالية للصناعة القائمة . وفى الثمانينات بيعت آلات وأدوات مغازل القطن التى أنشأها محمد على ، وكذلك بيعت مصانع وورش وسفن شركة الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية بثمن بخس هزيل بل هزلى . وبالمثل حدث للأسطول النهري

وترسانة بولاق . كذلك تم إغلاق مصنع ورق بولاق ومصانع الأسلحة
والذخيرة وبيعت معداتها . . الخ

والمثير أن الاستعمار لم يتورع وقتئذ أن يعان أنه ، ليكون من الضرر
البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية كليهما توفير أى تشجيع لنمو
صناعة قطن مصرية في مصر ، ، وأنه ، ليس من المرغوب فيه
الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات
القطنية ، ، كما ومنعها كرومر صراحة . غير أن هذا لم يكن سوى
منطق تبرير منهافت إلى حد يدعو إلى السخرية أحيانا . فمثلا في
١٩٠٤ عرف المصنع بأنه ، مؤسسة تقلق الراحة أو تضرر بالصحة أو
تحمّل الخطر ، . أما الحقيقة فهي بكل بساطة أن الاستعمار كان يرى
أن كل مصنع يفتح في مصر يغلق مصنعا في بريطانيا كما وضعها
كرومر نفسه بكل سفور ، وأن للسوق المصرية أهمية فائقة لبريطانيا
نظرا لما أخذت تدمر له تجارتها الدولية من أخطار وتهديدات كما
قالها ملنر صراحة .

وعلى أساس هذه الادعاءات الملفقة وضعت سياسة جمركية
وضرائبية مخططة بحيث تقلل كل إمكانات الصناعة الوطنية . فقد

تبنت هذه السياسة المبدأ القيمي *ad Valorem* لا النوعي *Specific* ،
أى تؤخذ الرسوم موحدة على الواردات جميعا بحسب قيمتها بغض
النظر عن نوعها . وبذلك فرض على استيراد الفحم ، وقود الصناعة ،
نفس الرسوم التى فرضت على أى مادة أخرى . وفى الوقت نفسه
أخضعت المصنوعات القطنية لرسم إنتاج مماثل للرسم الجمركى . وكان
الكل ٨ ٪ . وبهذا وذلك وضعت المصنوعات المحلية مع المستورد مع
الوقود على مستوى واحد من القدرة على المنافسة . وحتى زراعة
الدخان ، التى كانت صناعة مصرية هامة ، حوربت بالضرائب
الفادحة ، ثم منعت كلية ، بدعوى تحقيق حصيلة لخزانة الدولة من
الرسوم الجمركية المرتفعة على الوارد .

النتيجة بطبيعة الحال شال الصناعة الكلى . فقد أغرقت الصناعة
المستوردة وسياسة الباب المفتوح السوق وأدت كل إمكانيات الصناعة
الكائنة فضلا عن الكامنة وإذا كانت بداية القرن العشرين (١٩٠٠ -
١٩٠٦) قد شهدت بصعوبة بعض نشاط صناعى واعد نتيجة تدفق
الاستثمارات والمضاريات الأجنبية ، ما يسميه الجريتل بكناية موفقة
« بفقاعة البحار الجنوبية المصرية *Egyptian Southsea Bubble* » ،
فإن هذه الفقاعة لم تلبث أن انفجرت وفرقت .

فى ١٩١٠ ، مثلا ، كتب روتشتاين ، خلال سنواتهم الثمانى والعشرين من السيطرة ، لم يكن البريطانىون عاجزين عن إنشاء صناعة مصانع واحدة فحسب ، وإنما كذلك قتلوا بطريقة محكمة كل الامكانيات الموجودة لخلق إحداها ، حتى الصناعة الصغيرة والتقليدية الوطنية أفلست واندثرت ، تماما كما حدث فى الهند وسوريا وغيرها وكما أعلنها كرومر نفسه بصراحة (أم بوقاحة ؟) مسجلا شهادة الوفاة أو تصريح الدفن بيد القاتل .

« إن الفارق » ، كتب هو يقول فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٥ ، « واضح لكل إمرئ تمتد ذاكرته إلى الوراء نحو عشر سنوات أو خمس عشر . فالأحياء التى كانت قديما خلايا عمالية حقيقية للصناعات المختلفة : الغزل ، النسيج ، العقادة ، صناعة الأشرطة ، الصباغة ، صناعة الخيام ، البرودريه ، النعال البلدية (البلغ) ، المصنوعات ، تجهيز التوابل ، دبغ الجلود ، صناعة القرب الجلدية ، الملاحات ، صناعة الغريال والمزللاج والأقفال الخشبية ، والأقفال الحديدية . . . الخ ، كان عليها أن تحد من نشاطها أو هى اختفت تماما . واليوم تتجمع المقاهى أو حوانيت الطاولة الأوربية الصغيرة حيث كانت توجد فى الماضى الورش المنتجة الشغالة » .

ورغم هذه السياسة الضارية ، أفلتت قلة من الصناعات فقامت
أوقامت . بعضها بحكم الضرورة ، مثل مصانع السكر الوطنية الجذور
فى التربة ، مثل محالج ومكابس القطن الحديثة التى لامفر منها محابا
قبل التصدير ، وبالتالى أيضا مصانع عصر بذرة القطن والزيت
فالصابون . والبعض الآخر بحكم تغير الموضة والذوق أو المنافسة
الأجنبية ، ومثل نسيج القطن والصوف والحرير والكتان التى زادت
بالفعل على أساس الغزل المستورد .

المرحلة الوسطى

هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيا ، وهى أقرب إلى الجمود
والتوقف نوعا منها إلى أى من التوسع أو الانكماش السلموس فى معظم
خطوط الاقتصاد . فاهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة
تقريبا وضعف توسع المساحة المحصونية نوعا وفى الوقت نفسه بدأت
مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الانتاج ومنوسط
غلة الفدان . كما أخذ القطن يهتز ويتذبذب مع الحريين العالميتين
والأزمة العالمية ، وبذا بدأ اقتصاد التمسدير يلقى المتاعب بصوره
جدية ، فى حين رادت الصناعة تحاول أن تدهض من هزتها وتقاوم

دون جدوى، تقريباً ، وذالت الزراعة تقريباً كالجسم وعصب الاقتصاد .
فطوال الثلاثين سنة الأولى من القرن ٢٠ كانت تستوعب ٧٠ ٪ من
العمالة وتقدم ٥٠ ٪ من الدخل القومى .

الزراعة

رغم استمرار مشاريع المياه المتزايدة من تغطية للخزان وانتشار
للقناطر ، فإن المساحة المزروعة لم تستجب كثيراً . ففي الفترة ١٩١٠ ..
١٩١٤ كان المتوسط ٢٥ مليون فدان أى بنصف ٣٠ مليون فدان عن
قيمتها السابقة فى العقد الأول من القرن . ومن نحو ٢٦٩٠٠٠ ٢٦٩٠٠٠ فدان
فى ١٩٢٧ ، أخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء وتذبذب شديدين
وبصعوبة واضحة إلى أن استعادت تلك القمة السابقة بعد عقد كامل ،
حيث بلغت ٥٤٤٠٠٠ ٥٤٤٠٠٠ فى ١٩٢٧ . وظلت حوالى هذا المعدل بضع
سنين حتى ١٩٣١ حين بدأت ببطء من جديد . لقد انتهى عصر التوسع
الأفقى فى الزراعة .

أما التوسع الرأسى ، على الجانب المقابل ، فلم يتوقف ، إلا أنه تباطأ
بصورة مؤكدة . فرغم أن المساحة المحصولية لم تكف عن النمو طوال
الفترة ، فقد كان النمو محدوداً . فمن متوسط قدره ٧٦١٠٠٠ ٧٦١٠٠٠ مليون

ورغم هذه السياسة الضارية ، أفلتت قلة من الصناعات فقاومت أو قامت . بعضها بحكم الضرورة ، مثل مصانع السكر الوطنية الجذور فى التربة ، مثل محالج ومكابس القطن الحديثة التى لا مفر منها محلبا قبل التصدير ، وبالتالى أيضا مصانع عصر بذرة القطن والزيت فالصابون . والبعض الآخر بحكم تغير الموضة والذوق أو المنافسة الأجنبية ، ومثل نسيج القطن والصوف والحريير والكتان التى زادت بالفعل على أساس الغزل المستورد .

المرحلة الوسطى

هذه المرحلة انتقالية باهتة الملامح نسبيا ، وهى أقرب إلى الجمود والتوقف نوعا منها إلى أى من التوسع أو الانكماش الملموس فى معظم خطوط الاقتصاد . فأهم خصائصها توقف توسع المساحة المزروعة تقريبا وضعف توسع المساحة المحصونية نوعا وفى الوقت نفسه بدأت مشكلة الصرف تفرض نفسها على خصوبة التربة ونمو الانتاج ومتوسط غلة الفدان . كما أخذ القطن يهتز ويتذبذب مع الحربين العالميتين والأزمة العالمية ، وبذا بدأ اقتصاد التصدير يلقى المتاعب بصورة جدية ، فى حين رادت الصناعة تحاول أن تنهض من هونها وتقاوم

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال همدان

دون جدوى تقريبا ، وذات الزراعة تقريبا كما، جسم وسحب الاقتصاد .
فطوال الثلاثين سنة الأولى من القرن ٢٠ كانت تستوعب ٧٠% من
العمالة وتقدم ٥٠% من الدخل القومي .

الزراعة

رغم استمرار مشاريع المياه المتزايدة من حماية الخزان وانتشار
للغناطر ، فإن المساحة المزروعة لم تستجب كثيرا . ففي الفترة ١٩١٠ ..
١٩١٤ كان المتوسط ٥٢ مليون فدان أى بنقص ٣٠ مليون فدان عن
قيمتها السابقة في العقد الأول من القرن . ومن نحو ٢٦٩٠٠٠ ر٥ فدان
في ١٩٢٧ ، أخذت المساحة المزروعة تنمو ببطء وتذبذب شديدين
وبصعوبة واضحة إلى أن استعادت تلك القمة السابقة بعد عقد كامل ،
حيث بلغت ٥٤٤٠٠٠ ر٥ في ١٩٢٧ . وظلت حوالى هذا المعدل بضع
سنين حتى ١٩٣١ حين بدأت ببطء من جديد . لقد انتهى عصر التوسع
الأفقى في الزراعة .

أما التوسع الرأسى ، على الجانب المقابل ، فلم يتوقف ، إلا أنه تباطأ
بصورة مؤكدة . فرغم أن المساحة المحصولية لم تكف عن النمو طوال
الفترة ، فقد كان النمو محدودا . فمن متوسط قدره ٦١٠ ر٥ مليون

فدان في الفترة ١٠ - ١٩١٤ ، وبطريق الجرعات السنوية الضئيلة وإن كانت مطردة ، وصلت المساحة إلى ٨٦٣٤ر٠٠٠ في ١٩٣٠ ، أي بزيادة نحو مليون فدان في نحو ٢٠ سنة . وحتى هذه العلامة ظلت قمة لم تتكرر إلى وقت طويل بعد ذلك . والواقع أن المساحة المحصولية التي كانت قد توسعت بنسبة ٦٦٪ في الثلاثين سنة ١٨٧٧ - ١٩٠٧ ، لم تزد إلا بنسبة ١٠٪ في الثلاثين سنة التالية . لقد دخل عصر التوسع الرأسى في مرحلة الهبوط .

في الوقت نفسه برزت مشكلة الصرف إلى الصدارة كقضية ملحة وخطيرة في هذه الفترة ، وبدأت خصوبة التربة تتأثر ومعها إنتاجية الفدان ومتوسط الغلة عموما . ولعل الاستثمارات التي وضعت في الصرف حينئذ تفوق تلك التي وضعت في الري . مثلا زاد مجموع أطوال المصارف في مصر من ٦٣ مليون كم في ١٩١٧ إلى ٩٢ مليون كم في ١٩٣٧ أي بنسبة ٤٠٪ ، وذلك مقابل زيادة قدرها ١٠٪ فقط في مجموع أطوال الترع (وزيادة مماثلة في المساحة المحصولية) .

وإذا كان متوسط محصول الفدان من القطن قد ظل على العموم في

ارتفاع بعد أن اجتاز مرحلة هبوط عارضة أثناء الحرب الأولى ، فلم يكن ذلك إلا لتزايد استعمال الأسمدة الكيماوية بدرجة غير عادية بل ربما مسرفة . فعشية الحرب الثانية مثلاً جاءت مصر فى المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث كثافة التسميد للفدان المزروع . وعلى أية حال ، فإن نسبة الزيادة السنوية فى الانتاج الزراعى عموماً لم تتعد ١ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٠٩ - ١٩١٣ - ١٩٣٥ - ١٩٣٩ يقول أوين : فإن « الزيادة المبكرة التى حدثت فى الانتاج (المرحلة الأولى) لم تتحقق إلا مقابل تباطؤ أشد فى معدل التحسن فى السنوات التالية (المرحلة الوسطى) » .

القطن

على أن ثورة القطن لم تكف عن الانطلاق خلال هذه المرحلة ، وإن انتكست فى بدايتها بسبب الحرب الأولى و فى نهايتها بسبب الأزمة العالمية . فبعد أم كان المحصول قد قارب علامة الثمانية ملايين قنطار قبيل الحرب ، هبطت المساحة المزروعة قطناً ومعها مجمل المحصول أثناء سنى الحرب ، بحيث لم يتجاوز الستة ملايين فى أعقابها ، حيث سجل ٦٠٣٦٠٠٠ قنطار فى ١٩٢٠ .

وقد استعاد القطن قوته ومستواه فيما بعد ، ولكن من خلال تجارب عديدة قاسية في سياسة التحديد . فرغم تفوق القطن المصرى فى السوق العالمية من حيث الجودة والنوعية ، خاصة فى الأقطان الطويلة الثيلة التى كان مصر تحتكر ثلثى إنتاجها العالمى ، فقد كانت قيمة المحصول الكلية تتفاوت بشدة من عام إلى آخر وتخضع لذبذبات السوق العالمية الحادة دون أن تملك مصر سيطرة عليها . من هنا لجأت مصر عدة مرات فى العشرينات إلى سياسة تحديد مساحة ومحصول القطن بأمل أن تؤثر فى السوق العالمية باتجاه رفع أسعاره .

غير أن هذه السياسة ثبت فشلها تماما . فقد اتضح أن مصر ، بحجم محصولها لامحدود البالغ عشر المحصول الأمريكى ، لاتتحكم فى العرض وبالتالي لاتسيطر على السوق كميا وإن سيطرت عليه كيفيا وأن المحصول الأمريكى الضخم هو المسيطر الأساسى على الأسعار العالمية . وكل ما أدت إليه هذه السياسة هو أنها خفضت من إيرادات مصر الخارجية من القطن من ناحية ، كما أعطت الفرصة للدول المنتجة المنافسة لزيادة إنتاجها من الناحية الأخرى . ومن هنا تخلت مصر نهائيا منذ بدايات الثلاثينات عن سياسة التحديد وتبنت السياسة العكسية تماما وهى زيادة المحصول ٢٧٦٠٠٠ ر قنطار .

على أن التصدير ، من الناحية الأخرى ، كان أشد تأثيراً من الإنتاج . فبعد متوسط صادر قدره ٦٧ مليون قنطار في الفترة ١٠ - ١٩١٤ ، انخفض الصادر إلى نحو ٥٦ مليون سنوياً إبان الحرب ١٤ - ١٩١٨ ، ولو أن متوسط العائدات السنوية ارتفع لحسن الحظ من ٢٣٨ مليون جنيه إلى ٣٧٢ مليون على الترتيب . على أن الصادر استعاد مستواه بعد الحرب مباشرة وتجاوزه ليدور حول ٧٥ مليون قنطار حتى ١٩٣٠ حين هبط إلى ٦ ملايين بسبب الأزمة العالمية لقد بدأ اقتصاد التصدير يلقي المتاعب الكامنة في اعتماده على السوق الخارجية والتجارية الدولية .

المرحلة الأخيرة

إلى حد ما ، ولكن في حدود الوحدة الأساسية للعصر الاستعماري ، تكاد هذه المرحلة أن تكون نقيض المرحلة الأولى ، مثلما تعد انتقالية إلى العصر الثوري القادم . فبينما الزراعة تنمو ببطء وبصعوبة واضحة ، تبدأ الصناعة دفعاتها الوحيدة في كل الفترة . وهكذا تتحدد ملامح المرحلة البارزة في اتجاه كلتا المساحتين المزروعة والمحصولية إلى التناقص البطيء أولاً ثم إلى التزايد الطفيف بعد ذلك . ثم في القطن

يستمر الاتجاه إلى الزيادة مع التذبذب المستمر في محصول الفدان وفي حجم الصادر ، ولكن الحرب الثانية تهبط بمساحته وإنتاجيته بشدة وكما لم يحدث في أى وقت مضى . على أن الجديد في هذه المرحلة هو الصناعة التي تلقت دفعاتها الأولى بترشيد التعريفة الجمركية في ١٩٣٠ ثم استمدت انطلاقها الحقيقية من الحرب الثانية .

الزراعة

منذ ١٩٣١ حتى ١٩٣٩ والمساحة المزروعة في تناقص محسوس ، اذ هبطت على الترتيب من ٤٨٥٠٠٠ رة فدان إلى ٣٣٨٠٠٠ رة فدان . ولكنها عادت إلى التزايد ف سجلت ٧٦١٠٠٠ رة في ١٩٤٧ وحتى في ٥٥ - ١٩٥٦ لم تعد ٦٨٠٠٠ رة فدان ، أى عاودت الهبوط . فالاتجاه العام هو الذبذبة المستمرة أكثر منه أى شئ آخر . والواقع أن المساحة المزروعة لم تكد تنمو جديا طوال الربع الثاني من القرن ٢٠ .

بالمثل بدأت المساحة المحصولية فيما بين ١٩٣١ ، ١٩٣٩ باتجاه إلى التناقص ثم انقلبت إلى التزايد لتنتهى تقريبا كما بدأت : ٨٥٤٧٠٠٠ رة فدان في ١٩٣١ مقابل ٨٥٢٢٠٠٠ رة فدان ١٩٣٩ . وفي ١٩٤٧ بلغت ٩١٦٧٠٠٠ رة فدان ، مسجلة بذلك علامة التسعة ملايين

لأول مرة . ثم فى ١٩٥٢ وصلت إلى ٩٣٠٨٠٠٠ فدان ، مسجلة بذلك زيادة نحو مليون فدان على رقم سنة ١٩٢٥ البالغ ٨٢١٣٠٠٠ ، أى بنسبة الثمن تقريبا فى ربع قرن .

وبالمثل استمر متوسط محصول الفدان من القطن فى تزايدہ المتذبذب ، فارتفع من ٣٧٨ قنطار فى ١٩٣١ إلى ٣٥٠ قنطار فى ١٩٣٩ . وبالموازاة ، استمر محصول القطن فى تزايدہ وإن يكن ببطء أشد . فبلغ متوسطه فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ نحو ٩١٣٦٠٠٠ قنطار فى السنة ، مسجلا بذلك (كمساحة مصر المحصولية) علامة التسعة ملايين لأول مرة وفيما عدا ذلك فقد كان القطن تقليديا يحتل نحو خمس المساحة المزروعة تقريبا ، فمثلا بلغ متوسطه فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ نحو ١٧٥٤٠٠٠ فدان .

وعموما فلقد كان توزيع المساحة الزراعية بين رباعية المحاصيل الأساسية القطن والقمح والذرة والبرسيم أقرب إلى التقارب ولانقوله التكافؤ . فكل منها يتأرجح كثيرا أو قليلا حول = ٢٠٪ من مجموع المساحة ، ولو أن القطن والبرسيم كان الثنائى الأكبر عادة والذرة والقمح الأصغر . ففى ٧ - ١٩٣٨ مثلا كانت نسب المساحة المزروعة

من كل محصول منها ٢١٪ لكل من القطن والبرسيم ، ١٨٪ للذرة ،
١٧٪ للقمح ، مقابل ٢٣٪ لسائر المحاصيل الأخرى .

غير أن القطن حتى قبل الحرب الثانية كانت أسعاره قد أصبحت
عرضة لذبذبات حادة وانخفاض خطير أثر على ربحيته . فمثلا
في ١٩٢٤ كانت قيمة محصول القطن تعادل أكثر من خمسة أمثال قيمة
محصول القمح أو ثلاثة أمثال قيمة محصول الذرة ، ولكنها في ١٩٣٢
لم تزد عن مثل ونصف مثل قيمة محصول القمح . كذلك في الصادر
ارتفعت الكمية المصدرة سنويا من ... ٢٨٨ ٧ قنطار في المتوسط
خلال الفترة ٣٠ - ١٩٣٤ إلى ... ٤٦٣ ٨ قنطار في المتوسط خلال
الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ . على أن متوسط العائدات السنوية لم يزد على ٥
٢١ مليون جنيه ، ٢ ٢٥ مليون على الترتيب . على أن القطن إنما
تلقى ضربه المؤثرة أثناء الحرب نفسها حين تعرض وللمركب
الزراعي كله لتغير جذري متراجعا بشدة لحساب المحاصيل الغذائية :
من ناحية لقلل السوق الخارجية في وجه القطن ، ومن ناحية لاحتمية
توجيه الأرض لتغذية السكان في الداخل أولا . فبعد أن كان متوسط
المساحة المزروعة قطنا يتراوح حول ١٧٥ مليون فدان سنويا خلال

٣٥ - ١٩٣٩ ، هوى بالتشريع وبالأمر الواقع إلى حدود المليون تقريباً أثناء الحرب . فبلغ في الفترة ٤٠ - ١٩٤٤ نحو ... ١٢٠ ر فدان في المتوسط ، بل ووصل إلى ... ٩٨٢ ر فدان في ١٩٤٥ آخر سنى الحرب مسجلاً بذلك النزول إلى ما دون علامة المليون لأول مرة منذ عقود وعقود . وبالموازاة هبط المحصول من آفاق التسعة ملايين السائدة قبل الحرب إلى آفاق الستة أثناءها . فبلغ متوسطه في الفترة ٤٠ - ١٩٤٤ نحو ... ٩٩٧ ر قنطار ، بل وهوى إلى علامة الخمسة ملايين تقريباً في ١٩٤٥ حيث بلغ نحو ... ٢٢١ ر قنطار فقط ، مرتداً بذلك إلى معدلات دورة القرن تقريباً أى ناكصاً نحو ٤٠ سنة إلى الوراء .

على أن القطن أخذ يستعيد مكانته بعد الحرب ، بالتدريج الوئيد أولاً ، ثم بشدة حتى وصل إلى أرقام قياسية في المساحة والمحصول . فمن حوالى ١٢ مليون فدان في كل من ٤٦ ، ١٩٤٧ ، ارتفع إلى + ١٤ مليون في ١٩٤٨ ، إلى ١٧ ر في ١٩٤٩ ، إلى ١٩ ر في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، مقارباً بذلك علامة المليونين لأول مرة . فبلغ في ١٩٥٠ نحو ... ١٩٧٥ ر ، وفي ١٩٥١ نحو ... ١٩٧٩ ر ، وفي ١٩٥٢ نحو ... ١٩٦٧ ر . وبالموازاة ارتفع المحصول من نحو ٦ ، ٦٤ مليون

قنطار في سنة ١٩٤٧ إلى ٨٩ ، ٨٧ مليون في ٤٨ ، ١٩٤٩ . ولكنه رغم زيادة المساحة انخفض إلى ٨٥ مليون في ١٩٥٠ ثم إلى ٨ ملايين قنطار فقط في ١٩٥١ . على أنه عاد فارتفع إلى ... ٩٩٢٢ قنطار في ١٩٥٢ محققا بذلك علامة العشرة ملايين قنطار لأول مرة في تاريخه بمصر . إن سنة ١٩٥٢ هي ذروة القطن مساحة ومحصولا ، سنة المليونى فدان والعشرة ملايين قنطار .

الصناعة

في الصناعة ، على تواضعها ، تكمن أصالة وجدة هذه المرحلة . ففيها وحدها بزغت ونمت أولى وأهم بادرات أو مبادرات الصناعة الوطنية بعد غيبة أو غيبوبة نحو القرن إلا قليلا . وبينما كانت الزراعة قد بدأت تلقى المتاعب وتضيق أمامها آفاق النمو والتوسع بما فى ذلك أثر الحرب ، بدأت الصناعة تجد طاقتها لأول مرة ، ربما بفضل متاعب الأولى نفسها ولكن أساسا بفضل الحرب ، فبقدر ما كانت الحرب صعبة للزراعة كلنت دفعة للصناعة .

البداية كانت على استحياء شديد ، وبفضل ظروف سياسية خاصة ضاغطة كالوطنية الاقتصادية البازغة تحت ثقل المد الوطنى . ففى

١٩٣٠ تم ترشيد السياسة الجمركية فأصبحت نوعية لا قيمية ، تميز بين رسوم الخام والمصنوع وتحمى بذلك الصناعة المحلية من إغراق الواردات الأجنبية . وفى هذا المناخ أمكن لبنك مصر أن يظهر فى الثلاثينات بنشاطه الواسع المتعدد وبصرحه الصناعى خاصة صناعة الغزل والنسيج فى المحلة ، كما ظهرت صناعات أخرى متعددة . كذلك فإلى جانب الأجانب ، دخل الوطنيون مجال الصناعة ، التى امتصت بسرعة أعداد كبيرة ومتزايدة من العمالة . ولكن ، حتى لا ننسى ، يكفى للدلالة على حداثة هذه الصناعة الناشئة أن ثلثى المؤسسات الصناعية المسجلة فى ١٩٣٧ كان عمرها أقل من ١٠ سنوات .

بالأرقام : فى ٣٠ - ١٩٣١ بلغ الاستهلاك المحلى من القطن الخام ... ٧٨ قنطار ، ارتفع فى ١٩٣٩ إلى ... ٧٠٦ قنطار أى نحو تسعة الأمثال وغير بعيد نسبيا عن علامة المليون . وفى العقد ٢٨ - ١٩٣٨ زاد إنتاج الغزل من ٣٠٠٠ إلى ١١٠٠٠ طن ، بينما زادت المنسوجات القطنية من ٨ ملايين متر فى ١٩٢٠ ، إلى ٢٥ مليونا فى ١٩٣٠ ، إلى ٩٣ مليونا فى ١٩٣٨ ، ١٥٠ مليونا فى ١٩٣٩ . تقدم مماثل أيضا حدث فى فروع الصناعات الأخرى ، مثل أسمنت بورتلاند

الذى ارتفع من ٢٤ ألف طن فى ١٩٢٠ إلى ٣٧٥ ألفا فى ١٩٣٨ .
كذلك فى السكر والكيماويات والورق والبتروليات والمواد الغذائية
والمعلبات وغيرها من السلع الاستهلاكية . أما من حيث العمالة ، فرغم
أن لاحصا الصناعى لعام ١٩٣٧ يضعها عند ... ٦١٠ عامل أى ما
يكاد يقل حتى عن نتائج إحصاء ١٩٢٧ ، فإن المتفق عليه أن الصناعة
كانت تستوعب ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون فى الثلاثينات .

على أنها هى الحرب الثانية التى أعطت الدفعة الحقيقية للصناعة
الناشئة ، حماها ودعمتها ورفعتها إلى مستوى جديد تماما . بل الواقع
أننا سجد أن هذه القاعدة الصناعية الجديدة إنما هى النواة الأساسية
لتصنيع الثروة فيما بعد . فمع انقطاع الواردات بما فيها الصناعية ،
وصعوبات تصدير الخامات وعلى رأسها القطن ، لا سيما مع الطلب
المحلى الكبير ممثلا فى وجود المؤسسة العسكرية الضخمة لجيوش
الحلفاء ، تحتم التصنيع محليا بلا تحفظات . لقد خلقت الحرب سوقا
تتمتع بحماية طبيعية ، بل وفرضت على الاستعمار نفسه - للمفارقة
الساخرة - أن يشجعها ويساعدها لخدمة وجوده العسكرى . كذلك
فقد كان يعمل بقواعد مؤسسته العسكرية ، الأورنص - ord-

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

nance ، نحو ٢٠٠ ألف عامل مصري كانوا نواه مدرية جيدا لتصنيع ما بعد الحرب أيضا . هكذا وجدنا أثناء الحرب توسعا ضخما في كل الصناعات القائمة ، فضلا عن ظهور صناعات جديدة بعضها يرتبط بطلب جيوش الحلفاء كالمعلبات والبيرة والحديد المجلفن الذي اعتمد أساسا على الخردة المتاحة في السوق المحلية . وعلى سبيل المثال ، ففي سنة ١٩٤٧ ، أي بعد الحرب مباشرة ، كان عدد المؤسسات الصناعية قد بلغ نحو ثلث عشرة آلاف وحدة . ورغم أن أغلب تلك الوحدات من الأحجام الصغيرة والضئيلة من حيث عدد العمال بالطبع كما يوضح الجدول الآتي ، فإن الصناعة الصغيرة (-١٠ عمال للمصنع) كانت تقدم نحو ثلث القيمة المضافة بالمقابل الثلثين للصناعة الكبيرة (-١٠٠ عمال للمصنع) .

عدد العمال	عدد الوحدات	%
١٠ - ٤٩	٢٧٧٣	٨٢٫٩
٥٠ - ٩٩	٢٦٥	٧٫٩
١٠٠ - ٤٩٩	٢٤٧	٧٫٤
٥٠٠ +	٥١	١٫٨
المجموع	٣٣٤٦	١٠٠٫٠

ورغم أن الصناعة تعرضت بعد انتهاء الحرب إلى خطر المنافسة الخارجية وتهديدها الشديد ، فإنها لم تتوقف عن النمو ، بل على العكس تميزت بتوسع سريع جدا ، وإن جنح البعض إلى التقليل من حجمه باعتباره موجة عابرة قصيرة الأجل . ولكن يكفي أن نذكر أن متوسط معدل نمو الرقم القياسى للإنتاج الصناعى فى الفترة ٤٦ - ١٩٥١ بلغ بالنسبة للصناعات التحويلية الكبيرة نحو ١٠٥ ٪ سنويا والصغيرة نحو ٤ - ٥ ٪ . وهذا ، على أساس الأوزان النسبية للقطاعين أى الثلثين - الثلث من القيمة المضافة ، يعنى متوسطا عاما لا يقل عن ٨ ٪ سنويا . وصحيح أن بعض الصناعات قد تعرضت لنكسة طارئة ، إلا أن ذلك كان لأسباب خاصة مفهومة ، كذلك الصناعات نفسها التى ارتبطت بالطلب والاستهلاك الحربى . فالمعلبات والبيرة مثلا انخفض الطلب عليها بصورة فجائية كأمر طبيعى . وبالمثل تعرضت صناعة الحديد والصاج لاختناقات شديدة لنقص الخردة فى السوق . ولكن فيما عدا هذه القلة ، فقد كان التيار الرئيسى هو نحو التوسع والنمو . وفى سنة ١٩٤٦ أسس عبود شركة السماد فى السويس ، وأنشأ فورد مصنعا صغيرا فى الإسكندرية لتجميع أجزاء السيارات ، وتأسس مصنع بلاستيك شافر

مان فى الأسكندرية أيضا ، وكذلك مصنع رباط لتجميع السلع
الاستهلاكية المعمرة كالثلجات أيضا ... الخ .

وفى المحصلة ، كان القطاع الصناعى فى ١٩٥٢ يسهم بنحو ١٥ ٪
من الناتج المحلى الاجمالى ، كما يقدم نحو ١٠ ٪ من إيرادات العملة
الأجنبية الناتجة من الصادرات السلعية ، ويستقطب ٨ ٪ من القوة العاملة
فى مصر . وبمزيد من التفصيل عن العمالة تحديدا ، فلقد بلغ عدد
العمال فى الصناعة التحويلية سنة ٤٧ - ١٩٤٨ نحو ... ١٨١ عامل
فى الصناعات الكبيرة وحدها (١٠+ عمال للمصنع) ، وفى مجال
الصناعة التحويلية كبيرها وصغيرها نحو ... ٢٠٤ عامل . وهذا الرقم
الأخير ارتفع إلى ... ٢٦٥ عامل فى سنة ١٩٥٢ .

مرحلة الاقتصاد الثورى

انقلابية أكثر منها ثورية رغم الاسم ، متناقضة داخليا بقدر ما هى
متجانسة ظاهريا رغم الشكل ، مفعمة بالسلبيات إلى جانب الإيجابيات
رغم الادعاء - تلك فى جوهرها هى أخص خصائص هذه المرحلة
التي تبدأ مع ما يسمى تقليديا وبمصطلحنا المحلى الذى درجنا عليه -
ولا مشاحة فى الاصطلاح - « بالثورة » ثورة الجيش أو ثورة يوليو أو

الثورة الوطنية و/ أو الاشتراكية ، والتي استطلت حتى اليوم إلى ، عقود من بدايات الخمسينات إلى الثمانينات .

ففى الاقتصاد ، كما فى السياسة ، جاء يوليو بمعطيات جديد وبأكثر منها بادعاءات عريضة ، أقلها ما تحقق ، وأكثرها تحقق عك بحيث انقلبت هى على نفسها وغيرت جلدتها ومفاهيمها وانتقلت النقيض إلى النقيض تماما ، إلى حذبات من المستحيل معه التعميم ككل ، وتحتم التمييز داخلها منهجيا بين مرحلتين أساس على الأقل هما مرحلة البداية ومرحلة النهاية أو النصف الأول والنه الثانى .

على أية حال ، أصالة المرحلة عموما واضحة حتى وإن بالذ السلبى ، وكذلك ضخامة الانجازة ولو نسبيا . غير أن الادعاء السابق ، الذى ثبت بطلانه ، بأن الثورة (يوليو) هى بداية وأصل شىء فى حياة مصر الحديثة أو المعاصرة ، الأس والأساس et origo ، لا يقل خطأ أو إسرافا فى الاقتصاد عنه فى السياس الاجتماع ... الخ هذا عدا أن أثرها الحقيقى لم يبدأ فى ١٩٥٢ تأخر إلى بداية الستينات . من ثم فإن المرحلة تنبنى على ما سبقه مراحل ، وتمثل بالتالى استمرار وقمة لها .

من الناحية الأخرى ، فإنها لا تخلو من خطوط ثورية جديدة تماما تجعل منها من الناحية الموضوعية شبه ثورة أو بذرة ثورة اقتصادية حقيقية بمعنى ما . وعلى الحملة فإن المرحلة تمثل على المستوى التركيبى أو الهيكلى قمة زحف تاريخى تدرجى مديد ، يشمل العصور القديمة كما يشمل الفترة الحديثة ، ويبدأ من اقتصاد أحادى واسع بسيط ، عبر اقتصاد أكثر تنوعا وكثافة وأكبر قاعدة ، إلى اقتصاد تكاملى عريض بقدر ما هو عميق ، يجمع أخيرا بين الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين ، ممثلا موارد الموضع والموقع والجغرافيا والجيولوجيا والانتاج والعمل ، ومعبرا بذلك تعبيرا شبه كامل ولأول مرة عن الامكانيات الدفينة للبيئة والانسان فى مصر .

بالمثل على الجانب الاقليمى أو الجغرافيا السياسية الادارية . فإذا نحن تذكرنا أن كل شىء فى الرى والزراعة والتنمية الحديثة بدأ أيام محمد على بالدلتا وفى الدلتا ، ثم أخذ كما رأينا يتمدد بالتدرج نحو شمال الصعيد أيام إسماعيل ، ثم نحو جنوبه فى العصر الاستعمارى ، فإن هذه الثورة الجديدة تعنى استكمال ذلك الاتجاه إلى نهايته ونحو قدر أكبر من التقريب والمساواة فى التنمية والتطور والقوة بين قطاعات

الوطن المختلفة . وهنا مرة أخرى لا نملك إلا أن نكرر أن هذا الترتيب أو الزحف هو على الأرجح عكس ما عرفتته مصر القديمة فى بداية تاريخها الفرعونى حيث يبدو أن كل شىء فى الرى والزراعة والحضارة والسكان بدأ فى الصعيد أولاً ثم زحف بالتدريج نحو الدلتا . باختصار ولكن دون تكرار ، لقد بدأت مصر القديمة بالصعيد ومنه إلى حد بعيد ، بينما بدأت مصر الحديثة بالدلتا ومنها إلى حد آخر .

فلسفة السياسة الاقتصادية

وابتداء فلقد رفعت يوليو ثلاثة شعارات أساسية قائمة فى المجال الاقتصادى هى الاستقلال الاقتصادى ، التنمية الاشتراكية ، التخطيط القومى . أو قل بالأحرى الاستقلال والاشتراكية أهداف ومبادئ أساسية ، والتخطيط أداة ووسيلة إليهما مثلما هو همزة وصل بينهما . وفى النصف الأول من المرحلة تم فعلاً تطبيق هذه المبادئ إلى حد أو آخر ، ولكن بقدر محدود أو متوسط من النجاح على أكثر تقدير . على أن النصف الأخير من المرحلة شهد عملية تخل وإهمال أو فك وقلب كامل لهذه المبادئ ، بل وتبن لمبادئ مضادة لها تماماً تصل إلى حد الانقلاب المضاد اقتصادياً فى رأى الكثيرين ، بحيث عادت

الأوضاع بطريقة أو بأخرى إلى ما كانت عليه قبل يوليو أو قريبها بدرجة أو بأخرى .

وعلى هذه الأسس تنقسم رحلة الثورة المقولة اقتصاديا إلى مرحلتين أساسيتين على طرفي نقيض كأنهما القطب الموجب والسالب ، خط التقسيم أو التنصيف بينهما يقع حوالى منتصف الستينات بالتقريب ، بحيث نستطيل كل منهما إلى نحو نصف المدة ، بينما تتبلور الأولى منهما إلى قيمتها فى الستينات بعامة والثانية فى السبعينات بخاصة .

وإذا كان البعض الآن يصف المرحلة الأولى بمرحلة « الانغلاق » ، تمييزا لها عن المرحلة الثانية التى يسمونها مرحلة « الانفتاح » ، فإن هذه المقابلة غير صحيحة وغير منصفة إلى حد بعيد جدا كما سدرى ، والأصح علميا ووطنيا ، اقتصاديا كما هو سياسيا ، أن نسمى المرحلة الأولى مرحلة « الانطلاق » ، والثانية مرحلة « الانزلاق » . فالأولى هى الجانب المساعد من التل ، والثانية الجانب الهابط ؛ الأولى هى الجانب الإيجابى من الرحلة ، والثانية الجانب السلبى . فإن كان ولا بد من استعمال مفردات الثورة ، فلعل الأولى أقرب إلى مفهوم الثورة - وإن تعثرت - منها إلى مضمون الانقلاب ، على عكس الثانية التى هى

أدخل في باب الانقلاب - حيث نجحت فعلا - وأبعد شيء عن دائرة الثورة - حيث فشلت تماما .

ففي مرحلة الانطلاق تحقق قدر لا ينكر من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الخارجية وسيطرة الاستعمار ورأس المال العالمي ، وتم وضع أساس صلب لقاعدة عريضة من التنمية الاقتصادية على طريق الاشتراكية والتأميم والتمصير وتصفية الاقطاع والرأسمالية المحلية مع عدالة التوزيع وتذويب الفروق بين الطبقات إلى حد ما ، كما بدأ تبلى فلسفة التخطيط القومي وإلى حد ما الاقليمي وكذلك النظرة المستقبلية وإن كان في صورة جنينية أو طفولية . وإذا كانت هذه المرحلة قد لاقت متاعب ومصاعب جمة ، فذلك إنما كانت صعوبات الصعود وآلام النمو ، ومن ثم كانت متاعب صحية وعلامة صحة أساسا مثلما هي ملابس طبيعية حتمية .

أما في مرحلة الانزلاق فلقد جمد التخطيط تماما ووضع على الرف باعتراف الجميع ، بينما فتح الباب على مصراعيه للاقتصاد الرأسمالي الفردي الحر والمبدأ الليبرالي بدعوى الانفتاح على العالم الحر والتكنولوجيا الحديثة والغرب المتطور ، مما وضع المبدأ إن لم نقل

البناء الاشتراكى أيضا ، النقلين ، ويمكن لظهور طبقة جديدة مستغلة طفيلية استهلاكية رأسمالية ، مليونيرة ، عاتية فزادت الهوة بين الطبقات بدل أن تضيق . وفى النتيجة والنهاية تحول هذا الاقتصاد الطفيلى بالبلاد من الاستقلال إلى التبعية الاقتصادية فى رأى الكثيرين - ونحن منهم .

وعلى عكس آلام مرحلة الانطلاق ، فإن آلام مرحلة الانفتاح أو الانزلاق هذه هى من ثم آلام الهبوط وأعراض المرض ، ولذا وصلت إلى حد الأزمة الحقيقية التى تشى فى كلمة واحدة وبإجماع الأغلبية « باقتصاد مريض » . وفى هذا كله ولدت جرثومة أزمة الاقتصاد المصرى المعاصر الخائفة وأصيب الهيكل برمته بالخلل ولا نقول الشلل .

الاستقلال الاقتصادى

لأن القوة الاقتصادية هى جوهر وأساس القوة السياسية ، والاستقلال الديارى بغير الاستقلال الاقتصادى سخرية سياسية جوفاء بمثل ما أن الأخير مستحيل بغير الأول ، كان الاستقلال الاقتصادى بوصلة مصر الثورة وهدف يوليو القطبى والمحورى جميعا بعد الاستقلال السياسى بل

إلى جانبه توا . فكما تم تحرير الوطن من الاستعمار الأجنبي ، كان لابد من تحريره من التبعية الاقتصادية . على أن مدى نجاح تحقيق هذا الهدف لم يكن مطردا ، بل هو يعكس فى ذبذباته ذبذبات الاستقلال السياسى القائد إلى حد بعيد . وفى كل الأحوال ، فعمل الاستقلال الاقتصادى لم يكن كاملا بصفة مطلقة ، إذ لم يخل عادة من بعض القيود والضغوط على أفضل تقدير . على أن الخلاف الجوهرى فى مدى الاستقلال الاقتصادى إنما يكمن بين مرحلتى الثورة خاصة الستينات حيث تبدو ان على طرفى نقيض تماما . ويبرز هذا الفارق عادة فى عدة مجالات أساسية تعد بحد ذاتها مقياسا حقيقيا للإستقلال الاقتصادى ، وأهما هى : مدى تحرر التجارة الخارجية ، تحقيق الأمن الغذائى والكفاية الذاتية ، ثم الأمن الصناعى ودرجة التصنيع ، ثم الاستقلال المالى ومدى الاعتماد على القروض الأجنبية ، ثم أخيرا مدى قوة القطاع العام وتمصير الاقتصاد ... ألخ .

المرحلة الأولى : الستينات التجارة الخارجية

فاذا ما بدأنا بالتجارة الخارجية ، التى تعكس علاقات مصر الاقتصادية مع العالم الخارجى ، فيبدوا أنها تعكس أيضا فى توجيهها التوجيه السياسى أساسا . ذلك أن علاقات مصر الاقتصادية وتجارها الخارجية تأرجحت بضع مرات ما بين الغرب والشرق خلال العقود الأخيرة ، كأنما « التجارة تتبع العلم ، فعلا ، أو قل إن التجارة الخارجية تتبع السياسة الخارجية . فنحن نجدنا فى المرحلة الأولى بإزاء اقتصاد مستقل نسبيا عن ضغوط السياسة الاستعمارية وقيود السوق الاستعمارية ، حطم إلى حد كبير علاقة منطقة النفوذ التقليدية اقتصاديا مثلما تحطمت سياسيا ، وانفصم تقريبا عن الاستعمار القديم والتجارة الاستعمارية ، ثم أخيرا اتسعت شبكة علاقاته التجارية لتتوزع على جبهة عالمية عريضة جدا تشمل أغلب دول العالم ، الكتلة الشرقية والكتلة الغربية إلى جانب العالم الثالث فضلا عن العالم العربى . لقد انعكست سياسة عدم الانحياز على توجيه الاقتصاد . فى هذه الصورة الجديدة نستطيع أن نرصد بالذات اتجاهين أو ملمحين هامين بصفة

خاصة ، هما انتقال مركز الثقل إلى الشرق وعودة التجارة مع العالم العربى . فعن الأول ، لابد أن نسجل كيف انتقل مركز الثقل فى التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية إلى الكتلة الشرقية بالتدرج منذ منتصف الخمسينات . ذلك أن مصر ، بعد أن فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطانى أساسا ، تحولت جذريا إلى سوق الشرق خاصة الاتحاد السوفيتى بالأخص فى الستينات . فبعد أن كان نصيب الأخيرة من صادراتنا قبل ١٩٥٢ لا يتجاوز ١٠% ، ارتفع إلى ٥٠% سنة ١٩٦٤ ، ثم إلى ٦٣% سنة ٦٩ - ١٩٧٠ ، ثم تذبذب قليلا فهبط إلى ٥٠% سنة ٧١ - ١٩٧٢ ، ثم عاد فارتفع إلى ٦٠% سنة ٧٤ - ١٩٧٥ ، ولكن ذلك لم يكن إلا نهاية المد وبداية الجزر والتراجع العظيم فى التجارة مع الكتلة الشرقية فى المرحلة التالية . وللانصاف والموضوعية ، يلاحظ أن جزءاً من ذلك التحول التاريخى الجغرافى عن الغرب إلى الشرق يرجع ، إلى جانب التوجيه السياسى والعلاقات السياسية ، إلى تناقض واردات أوروبا الغربية والولايات المتحدة من القطن المصرى خاصة وأساسا وذلك نتيجة تحول التكنولوجيا الصناعية الحديثة المتزايدة إلى الألياف

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

الصناعية بدلا عن الطبيعية . فبعد أن كانت الكتلة الغربية تستورد ٦٠ ٪ ، والكتلة الشرقية ٢٠ ٪ من صادراتنا القطنية فى أوائل الخمسينات ، انقلب الوضع تماما فى سنة ١٩٧٥ حيث تبادلت الكتلتان النسبتين نفسيهما بالضبط . والجدول الآتى يوضح ذبذبة البندول من أوائل الستينات حتى أواخر

الدول الغربية		الدول الشرقية		السنة
الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
٢٨	٥٦	٤٩	٢٧	١٩٦٠ - ٥٩
٢٧	٥٢	٥٤	٢٢	١٩٦٥ - ٦٤
١٨	٤٦	٦٠	٣٤	١٩٧٠ - ٦٩
٢٢	٦٣	٥٦	٣٤	١٩٧٤
١٥	٥٩	٧٤	١٩	١٩٧٥
٣٢	٦٥	٤٩	١٥	١٩٧٦
٣٨	٦٥	٤٤	١٦	١٩٧٧

السبعينات ، حيث يقارن بين النسب المئوية لتجارتنا الخارجية مع كل من الغرب والشرق .

هذا عن التيار الرئيسى وتحوله الكبير من الغرب إلى الشرق . أما عن التجارة العربية فإنها على شدة ضالتها النسبية بالمقارنة ، عود على بدء أكثر منها فتحا جديدا . ذلك أن تجارة مصر مع الجيران العرب كالسودان والجزيرة العربية والشام ، التى كانت تمثل التيار الرئيسى فى تجارتنا الخارجية إلى أيام محمد على ، والتى أخذت تتضاءل وتخفت بالتدريج حتى أختفت تماما فى مرحلة الاستعمار الأوربى لتحل محلها على أضخم مقاييس سوق أوربا والغرب ، هذه التجارة عادت من جديد لتأخذ ، على تواضعه ، مكانها فى خريطة تجارة مصر الخارجية . وبطبيعة الحال فإن حجم هذا التيار أو الرافد العربى محدود بحكم تشابه الانتاج المتخلف بين العرب عموما . وفى المتوسط العام فإنه يتراوح خلال الفترة بين ٥% تقريبا من مجمل تجارة مصر الخارجية .

الأمن الغذائي و الصناعي

ورغم أن الميزان التجاري كان قد بدأ يجنح أخير لصالح مصر خلال الخمسينات وزاد اختلالا خلال الستينات ، فإن العجز ظل طفيفا نسبيا على وجه الأجمال . ورغم أن مصر كانت قد بدأت تعرف استيراد المواد الغذائية بقدر محدود ، فإن ذلك لم يكن لقصور أو تقصير الزراعة والانتاج الزراعي وإنما بسبب النقص ومستلزماته أساسا ، وظل الميزان التجاري الزراعي في صالح مصر عموما ، وظلت مصر أقرب إلى الكفاية الذاتية الغذائية .

صحيح أيضا أن معونات الأغذية الأمريكية ، خاصة الحبوب والقمح والدقيق ، أخذت تصبح بندا هاما في اقتصاديات الطعام الوطني ، إلا أن هذا لم يكن يهدد الأمن الغذائي بقدر ما دعمه ، وفشلت كل محاولات الولايات المتحدة وحرب التجويع في تلك المرحلة في أن تجعل من تلك المساعدات الغذائية سلاحا للضغط أو النفوذ السياسي أو يحد من استقلالنا الاقتصادي .

بالمثل كانت دفعة التصنيع الكبيرة عاملا إيجابيا فعلا في تدعيم هذا الاستقلال الاقتصادي . ففي عصر أصبحت فيه القوة الصناعية

هى نواه وعتاد وزناد القوة الاقتصادية الضاربة ، كان لابد من تحقيق الأمن الصناعى كجزء من الأمن الاقتصادى العام . ولعل هذا أيضا أن يفسر الاصرار على إقامة نواة للصناعة الثقيلة بحساباتها أساس الصرح الصناعى برمته ، جنبا إلى جنب مع القطاع العام كصاحب الدور القيادى فى التنمية جميعا . ورغم أن الاستقلال الصناعى الكامل أو شبه الكامل لم يكن واردا أو معقولا وثبت استحالة جغرافيا ، فإن القطاع العام الجديد مع بداية التخطيط ، على علاتهما ، أثبت قيمة كبرى حين ساعد بصورة عملية على صمود مصر سياسيا واقتصاديا بل وعسكريا فى وجه الضغوط الخارجية العنيفة خاصة بعد هزيمة يونيو . ومازال القطاع العام هو القطاع القيادى فى التصنيع حيث يساهم حاليا بنحو ٦٠٪ من قيمة الناتج القومى الصناعى . وعلى سبيل المثال ، قدم القطاع العام فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٦٩٢٪ من قيمة الانتاج الصناعى للصناعات التحويلية (مقابل ٣٠٨٪ للقطاع الخاص) ، كما اختص بنحو ٧٠٪ من جملة العمالة فى النشاط الصناعى بالبلاد .

عن الاستقلال المالى

أضف فى النهاية والنتيجة عنصر الاستقلال المالى . فمن ناحية أدى تأميم قناة السويس وعودة عائداتها إلى الخزنة المصرية ثم تمصير الشركات الأجنبية التى تسيطر على الاقتصاد المالى والمصرفى والنشاط التصديرى والتجارى والعقارى فى البلد ، أدى كل هذا إلى استقامة أو تقويم الاقتصاد الوطنى وتدعيم العملة الوطنية . وقد انعكس هذا بدوره فى غياب أو محدودية العجز فى الميزانية القومية ، وكذلك فى عدم الاعتماد على القروض الأجنبية إلا فى حدود معتدلة لا تمس سلامة الاقتصاد الوطنى أو تهدد الاستقلال الاقتصادى ولم تحول مصر إلى دولة مدينة بمعنى الكلمة المفهوم .

ولكن كانت مصر قد اضطرت إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية ، خاصة من الكتلة الشرقية ، لتمويل عمليات التصنيع وبناء السد العالى فضلا عن التسليح الأساسى ، وغير بعيدة عمليا عن حد الأمن والأمان . وعلى سبيل المثال ، فإذا كان الغرب قد اتهم مصر فى تلك الفترة ذلك بأنها ، رهنت ، محصول قطنها لسنوات مقدما لقاء صفقة الأسلحة التشيكية ثم صفقات الأسلحة السوفيتية ، فإنها بيقين لم ترهن ، بذلك استقلال مصر ولا مستقبلها .

المرحلة الثانية : السبعينات

تكاد المرحلة الثانية ، السبعينات خاصة ، تكون قلبا كاملا لتوازنات المرحلة السابقة ، ولا نقول انقلابا عليها . فلقد انحرفت بوصلة مصر السياسية بغتة نحو الغرب من جديد ، خاصة الغرب الأمريكي بعد الأوربي في السابق ، ومعها انجرفت كل تيارات الاقتصاد المصري إلى مسارب ومسالك جديدة ، بعضها للأسف ملئو وبعضها مهالك ، وأقلها للانصاف إيجابى وأكثرها سالب . فبعد أن كانت مصر قد فصمت علاقة التبعية الاقتصادية (مع التبعية السياسية) للغرب ممثلا فى الاستعمار البريطانى أساسا وتحولت إلى الشرق ، عادت فتحولت عن الأخير وارتدت إلى الأول ولكن ممثلا هذه المرة فى الولايات المتحدة أساسا .

وبينما يرى البعض هذه العودة من موضع الاستقلال والقوة ، يراها البعض عودة من مركز الضعف والعجز إلى التبعية ومناطق النفوذ ولكن للاستعمار الجديد بدل القديم . وعلى أية حال ، فسواء عدت هذه العودة ردة عن الاستقلال الاقتصادى أو ارتدادا إليه كما يجادل كلا الطرفين ، فلا جدال حول التناقض الجذرى بين المرحلتين المعنيتين .

بل يذهب بعض النقاد ، فى تلخيص كل قصة الاقتصاد المصرى منذ يوليو إلى الآن ، إلى حد القول بأنه بعد أن كان راکعا على ركبتيه للاستعمار الأجنبى حتى الخمسينات ، انتصب واقفا على قدميه فى الستينات ، ولكنه عاد فانقلب واقفا على رأسه فى السبعينات .

التجارة الخارجية

فإذا بدأنا بالتجارة الخارجية ، وجدنا البندول يعود فيرتد راجعا إلى الغرب كما كان قبل يوليو وإن لم يقتصر هذه المرة على أوروبا الغربية فحسب وإنما أضاف إليها الولايات المتحدة أيضا . وعاما بعد عام ازداد تأرجح البندول نحو الغرب وابتعادا عن الشرق حتى أصبحت تجارتنا الخارجية الآن منحازة بالكلية تقريبا إلى الغرب ، بنسبة النصف تقريبا من صادراتنا وثلاثة الأرباع تقريبا من واردتنا . فلحن اليوم نوجه ٥٢٪ من صادراتنا إلى الدول الغربية ، ونستقبل منها ٧٣٪ من واردتنا . ومن الناحية الأخرى ، فكما تقلصت تجارتنا مع الكتلة الشرقية ، أصيبت تجارتنا العربية فى السنوات الأخيرة بالضمور النسبى هى الأخرى . وكعينة ممثلة ، يرسم الجدول الآتى خريطة عريضة لمصادر وارداتنا كنسب مئوية فى سنة ٧٨ - ١٩٧٩ . ومنها نرى بوضوح احتكار

أوروبا الغربية مركز الثقل المطلق ، فإن نصيب أمريكا الشمالية يفوق حصة آسيا وإفريقيا مجتمعة . وهذا كما يدل على تخلف تجارتنا الخارجية نوعيا لارتباطها بالدول المتقدمة وضعفها مع الدول النامية ، يدل على أننا نستورد منها بينما نستورد الكماليات والتضخم والغلاء .

أوروبا الغربية ٤٥٣	آسيا ١٢٧
أمريكا الشمالية ١٧٠	إفريقيا ١٢

هذا وجدير بالذكر ، أو لعله غنى عنه ، أن تجارتنا مع الولايات المتحدة بالذات قد تطورت بعد ذلك ، تطورا بعيد المدى في اتجاه الصعود المطرد . فمثلا في سنة ١٩٨١ بلغ حجم تجارتنا معها ٢٦ بليون دولار ، كان نصيب الواردات الأمريكية منها ٢٢ بليون دولار (بزيادة قدرها ٢٨٦ مليون دولار عن العام السابق أى بنسبة ١٥٢٪) . أما نصيب الصادرات المصرية فقد بلغ في سنة ١٩٨١ نحو ٤٠٠ مليون دولار ، أى نحو ١٨٪ أو أقل من خمس قيمة الواردات الأمريكية . ولعل هذا هو قيمة الاختلال في ميزاننا التجارى مع أى دولة أجنبية .

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

أما الجدول الآتى فيعطى تفصيلية عن تطور تجارتنا مع مجموعة الدول الأوروبية التسع . ومنه نرى نموها المطرد من عام إلى آخر ، بحيث، قفز مجموع حجمها الكلى من زهاء الألف مليون جنيه إلى نحو ألف وثلاثى ألف فى ٣ سنوات فقط . وبالموازاة ، وصلت نسبة صادراتنا إليها إلى نحو النصف ، ووارداتنا إلى أكثر من الثالث . وفى هذا التوزيع يلاحظ : كما فى العصر الاستعمارى ، أن درجة تركيز تجارتنا الخارجية مع أوروبا الغربية أقل نوعا فى الواردات منها فى الصادرات . (الأرقام الحقيقية بالمليون جنيه ، والمئوية منسوبة إلى مجموع صادراتنا أو وارداتنا أو جملة الاثنين معا .)

السنة	الصادرات		الواردات		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٧	١٦٥	٢٤٫٧	٦٩٠	٣٦٫٠	٩٤٢٫٣	٣٧٫٠
١٩٧٨	٢١٠	٣٠٫٠	٩٢٤	٣٥٫٠	١١٣٤٫٩	٣٤٫٢
١٩٧٩	٦٥٢	٥٠٫٠	١٠٣٦	٣٨٫٦	١٦٨٥٫٢	٤٢٫٤

ويتابع الجدول التالى تطور تجارة مصر - أوروبا فى السنتين الأخيرتين . فنجد الاتجاه الصاعد مستمرا ، حتى بلغ حجم التجارة مع أوروبا الغربية علامة الأربعة بلايين جنيه فى سنة ١٩٨١ ، تمثل نحو نصف مجموع تجارة مصر الخارجية البالغ ٨ر٤ بليون جنيه . كذلك واصل حجم تجارتنا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ارتفاعه ، فبلغ أكثر من ٣ر٥ بليون جنيه تمثل الجزء الأكبر من تجارتنا مع أوروبا الغربية عموما .

السنة	أوروبا الغربية		المجموعة الاقتصادية الأوروبية	
	بالمليون جنيه	%	بالمليون جنيه	%
١٩٨٠	٢٧٦٩	٢	٢١٧٩	٤٢
١٩٨١	٤٠٥٠	٤٨	٣٥٥٧	٦٣

وأخيرا يقدم الجدول الآتى لقطة سريعة ولكنها شاملة لانتقال مركز الثقل نهائيا إلى الغرب ، حيث يعطى النسب المئوية لتجارتنا الخارجية

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

فى سنتين متتاليتين مع كل من مجموعة دول الكوميكون أى الدول الاشتراكية الأوروبية والولايات المتحدة ثم السوق الأوروبية وأخيرا سائر الدول الأوروبية . فالانخفاض السريع والشديد واضح فى الحالة الأولى رغم قصر المدة ، على العكس من الحالات الثلاث الأخرى خاصة أوربا ككل . والنتيجة أن أنخفضت نسبة الكوميكون فى الصادرات إلى ٢٠ ٪ ، وفى الواردات إلى ٦ ٪ ، بينما ارتفعت نسبة أوربا مع الولايات المتحدة إلى ٥٧ ٪ ، ٧٨٫٨ ٪ على الترتيب .

الواردات		الصادرات		المنطقة
١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٧	
٦٫٠	١٠٫٦	٢٠٫٠	٣٠٫٦	دول الكوميكون
٢٤٫١	٢١٫٦	٢٣٫٠	٢٠٫٧	الولايات المتحدة
٤٠٫٥	٣٢٫٧	٢٦٫٣	٢١٫٠	السوق الأوروبية
١٤٫٢	١٤٫١	٨٫٧	٨٫٣	دول أوروبية أخرى

الأمن الغذائى والصناعى

رغم أكتمال بناء السد العالى وتام استصلاح نحو مليون فدان جديدة فى بداية هذه المرحلة ، إلا أن ثورة زراعية مواكبة لم تصحب ثورة الرى . ومن هنا أشد قصور الزراعة المصرية عن حد الكفاية الذاتية وخاصة الكفاية الغذائية وبرزت بحدة مشكلة « الفجوة الغذائية » ، وتحولت مصر لأول مرة فى تاريخها الحديث ، وربما تاريخها كله ، إلى دولة مستوردة للغذاء والطعام والحبوب بعد أن كانت دولة مصدرة لها تقليديا . ولأول مرة انقلبت المقولة التاريخية الشهيرة « الحبوب من مصر corn from Egypt » ، إلى « الحبوب إلى مصر corn to Egypt » .

بل لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من نصف حاجتنا الغذائية وإلى نحو ثلاثة أرباع استهلاكنا من القمح بالذات . وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات سنويا تضاف إليها معونة اقتصادية أمريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح والحبوب . قد انتفى الأمن الغذائى كما انتهى الاستقلال الاقتصادى . بالمثل الصناعة فرغم أن سياسة الانفتاح إنما فرضت لتنشيط ودفع الاقتصاد الوطنى

فى مجمله ، فإن سياسة الباب المفتوح والاغراق بالاستيراد والاستيراد بدون تحويل عملة ، وتشجيع القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية ورأسمالية الشركات المتعددة الجنسيات أصابت الصناعة الوطنية والقطاع العام بنكسة خطيرة على أقل تقدير ، مثلما ترك التخطيط مهجورا على الرف أو محفوظا ، فى النفثالين ، . فلقد أدى تميز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضارية للقطاع العام والانتاج الوطنى ، أبسط مظاهرها مخزون الراكد الصناعى الذى قدر بنحو ٣ - ٤ آلاف مليون جنية ، كما انعكس فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك حتى غزل القطن ومنسوجاته . وحتى القليل من الصناعات التى دخلها الانفتاح اتجه إلى الصناعات الكمالية ولا نقول الطفيلية كالمغازيات والمرطبات ، بالمقارنة إلى الصناعات الهامة كالنسيج والسكر والحديد ، بينما هروا أكثره إلى النشاطات غير الهادفة أصلا كالأعمال التجارية والخدمية العالية الربح والسريعة العائد ... الخ .

شبهة التبعية

لا عجب بعد هذا أن اختلت تجارة مصر الخارجية كما لم تعرف قط من قبل . فلقد بلغت الواردات بضعة مثال الصادرات بحيث انقلب الميزان التجارى لغير صالح مصر تماما ، ولا نقول تحولت تجارتنا الخارجية عمليا أو مجازيا إلى اتجاه واحد أكثر منها فى اتجاهين . لا ، ولا غرابة فى المحصلة أن تصبح مصر واحدة من أكبر دول العالم الثالث استدانة واعتمادا على القروض الأجنبية - ١٩ مليار دولار - وكذلك اعتمادا على العالم الخارجى فى مجمل اقتصادها .

وفى ذلك كله تأتى الولايات المتحدة وهى المورد الأول للغذاء والحبوب والمقرض والدائن الأكبر ، فضلا على أن ميزاننا التجارى معها أشد اختلالا لغير صالحنا منه مع أية دولة أخرى . فمثلا فى سنة ١٩٨١ كانت صادراتنا إليها خمس قيمة وارداتنا منه . كذلك فإن أكثر من ثلث ديوننا الحالية أتى منها (٣٥٤ ٪ ، مقابل ٧٤ ٪ للاتحاد السوفيتى ، ١٥٤ ٪ للدول العربية ، ١١٣ ٪ للبنك الدولى وهيئاته) .

أما عن المعونة الأمريكية فقد بلغت منذ سنة ١٩٧٤ حتى نهاية ١٩٨١ نحو ٦٦ بليون دولار ، منها ٢٤ بليون منح لا ترد (أو ٦٧

بليون دولار منذ سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٢) . وعلى الجملة فمنذ سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ بلغ مجموع المعونات الأمريكية لمصر ٨٨٨ بليون دولار (مقابل ٥ بلايين من الدول العربية من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ حين توقفت معونتهم) . لكن ذلك المجموع لا يشمل المعونات العسكرية الأمريكية التي بلغت حوالى بليون دولار سنة ١٩٧٩ وأصبحت الآن نحو البلايين سنويا (مقابل بليون من الدول العربية) وختاما فإن إجمالى ما تحصل عليه مصر من أمريكا الآن يبلغ سنويا ٣٣٣ بليون دولار (مقابل ٢٦ بليون لإسرائيل) .

لا غرابة إذن أن قد باتت مصر تحت رحمة الولايات المتحدة اقتصاديا مثلما هى سياسيا وعسكريا ، ولا نقول كما يقول البعض باتت إلى حد أو آخر أشبه بدولة « على المعاش الأمريكى - American pen-sioner » ، مثلها فى ذلك مثل الأردن قبل السبعينات أو ليبيا قبل البترول .

ما أبعد ذلك كله - موضوعيا - عن شعائر الاستقلال المالى والاقتصادى القديم ، وما أقربيه - فى تقدير البعض - إلى التبعية الاقتصادية شبه الكاملة وأكثر من أى وقت مضى ، وإلا - هكذا

يتساءلون - فماذا تكون التبعية الاقتصادية ؟ وأخيرا وليس آخرا ، فإذا كانت مصر الستينات قد اتهمت بأنها رهنّت محصول قطنها من أجل السلاح الروسى ، أفليس صحيحا - هكذا يضيفون - أن مصر السبعينات قد رهنّت استقلالها ذاته من أجل السلام الأمريكى ؟ وإذا صح أنها فى الستينات استبدلت بالتبعية الاقتصادية لأوروبا الغربية التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى ، أفليس صحيحا - هكذا يختتمون - أنها قد استبدلت بالأخيرة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة فى السبعينات ؟

التنمية الاشتراكية

الاصلاح الزراعى

لرحلة مصر الثورة على طريق الاشتراكية ، تلك الرحلة المفعمة بداية المتعثرة نهاية ، دريان أساسيان : الاصلاح الزراعى على مستوى الاقطاع والريف والملكية الزراعية ، ثم التطبيق الاشتراكى والتأميم والملكية العامة على مستوى رأسمالية المدن والمجتمع عموما . وكان طبيعيا أن يكون الاصلاح الزراعى أول إجراءات يوليو ، ولعله أيضا أهمها وأبقاها . فلقد كانت تلك الخطوة ، كما يقرر مابرو ، محاولة

أصيلة حتى وإن كانت قد تعرضت للنقد بسبب عدم راديكاليته ، ولم تكن خداعا (كما فى بعض دول أمريكا اللاتينية أو فى المراحل المتأخرة من البرنامج الإيرانى) ، ، ولا عرفت ، على خلاف العراق أى توان فى تنفيذ الإصلاح الزراعى نتيجة النزاع بين الجماعات الحاكمة . .

وقد تم تحديد الملكية تدريجيا على ثلاث مراحل بحسب الحد الأقصى للفرد الواحد : ٢٠٠ فدان ، ثم ١٠٠ ، ثم ٥٠ فدان . ولم يكن من الممكن ولا الحكمة نزع ملكية جميع الأراضى المزروعة وإعادة توزيعها على جميع عائلات الريف البالغة ١٩٥٢ نحو ٢٨ مليون عائلة ، وإلا لأصاب كل عائلة فدانان فقط . فعدا أن هذا مدمر للإنتاج اقتصاديا ، فإنه على أية حال لن يعدو عدالة توزيع الفقر إجتماعيا ، كما كان كفيلا بأن يصيب طبقة صغار الملاك إصابة بالغة دون مبرر . وعلى الجملة تم توزيع مليون فدان ونيّف على نحو ثلث مليون أسرة ، بمتوسط قدره + ٢٥ فدان لكل أسرة تقريبا . وبذلك قلما وصلت

مفتارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

الأرض الموزعة إلى حد الأقصى المسموح به وهو ٥ أفدنة . والجدول
الآتى يعطى خريطة توزيع الملكية الزراعية فى نهاية الاصلاح .

فئة الملكية	عدد الملاك	%	المساحة المملوكة	%
٥ -	٢٩٢٠٠٠٠	٩٤٧	٣٠٤٠٠٠٠	٥٠٦
١٠ - ٥	٧٩٠٠٠	٢٥	٥٣٠٠٠٠	٨٨
٥٠ - ١٠	٦٩٠٠٠	٢٢	١٣٠٠٠٠٠	١٢٦
١٠٠ - ٥٠	١١٠٠٠	٠٣	٦٣٠٠٠٠	١٠٥
٢٠٠ - ١٠٠	٥٠٠٠	٠١	٥٠٠٠٠٠	٨٣
٣٠٠ +	-	-	-	-
المجموع	٣٠٨٤٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠

واضح أن نفس سفح هرم الملاك (٩٤ %) الذى كان يملك قبل
١٩٥٢ ثلث الأراض يملك الان نصفها ، وأن قمة الهرم القديمة (٥ %)
التي كانت تملك ثلثى الأرض تملك الآن نصفها فقط . وفى الوقت
نفسه ارتفع متوسط حجم الملكيات الصغيرة (- ٥ أفدنة) من ٠.٨ فدان
إلى ١.٢ فدان . وعلى الطرف الآخر اختفت تماما الملكيات الشاسعة

(+ ٢٠٠ فدان) التي كانت تبتلع ١٩٧٪ من مجموع الأرض سنة ١٩٥٢ . وفيما بين القطبين ، لم يكد يتغير موقف الملكيات المتوسطة ، إن لم يكن قد زاد مجموع ملكيتها قليلا وزاد كثيرا ثقل نفوذها المحلي الاجتماعي والسياسي في مناطقها ، حيث ورثت إلى حد ما دور أو موقع كبار الملاك السابقين . ففي ١٩٥٢ كان هناك ... ر ١٤٨ مالك يحوزون ... ر ٨١٨ فدان ، بينما كان هناك في ١٩٦٥ نحو ... ر ١٤٨ مالك في حوزتهم ... ر ٩٥٦ فدان . بالمثل لم تتغير جذريا وضعية فئة ملكية ٥٠ - ٢٠٠ فدان ، إذ لم ينخفض مجموع ملكيتها إلا قليلا ، من ١٤٥٪ إلى ١٢٦٪ .

وفي مجمل النتيجة الصافية ، يكون قد انتقل ١٣٪ من الأرض إلى نحو ثلث مليون أسرة جديدة تضم أكثر من مليون نسمة . أو بصيغة أخرى ، انتقل أقل قليلا من ثمن الأرض إلى أكثر قليلا من تسع عائلات مصر . وهي نسبة محدودة نوعا ، إن لم تكن متواضعة حقا ، مما يفسر نقد البعض لحركة الإصلاح برمتها بأنها للم تكن راديكالية بما فيه الكفاية .

نحو الاشتراكية

من الاقطاع والاصلاح الزراعى انتقل يوليو إلى الرأسمالية المستغلة ، بما فى ذلك التجارة الخارجية والصناعات الكبيرة ، فتناولها بالتمصير والتأميم والتقنين من أجل خلق قطاع عام قوى قائد للاقتصاد القومى يمنع استغلال رأس المال وسيطرته على الحكم ، وكذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى المدينة كما فى الريف ، وفى التجارة والصناعة والعقار كما فى الزراعة والأرض . وبهذا كله تم « إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية » وحل محله « تحالف الفلاحين والعمال والمتقنين والجنود والرأسمالية الوطنية » وسائر الطبقات الوطنية غير المستغلة وكل العاملين والمنتجين ... ألخ . هذا وإن كان البعض يرى أنه إنما تم إسقاط تحالف الاقطاع والرأسمالية فحل محله تحالف العسكريين والمتقنين أساسا من أبناء الطبقة البورجوازية والوسطى عموما .

كذلك بدأ إرساء أساس الاشتراكية ، « الاشتراكية العربية » ، وأحيانا « الاشتراكية الإسلامية » ، أو « اشتراكية الكفاية والعدل » ، وتذويب الفروق بين الطبقات ، كما ذهبت تسمياتها المختلفة ، وذلك عن طريق

إعادة توزيع الدخل القومى ووضع حد أعلى للدخول . وبينما قدمت هذه الوصفة على أنها تركيبة أصيلة من « الاشتراكية العملية » ، التى تختلف عن « الاشتراكية العلمية » ، أى الماركسية ، فإن أصحاب هذه الأخيرة أنكروا وصفها بالاشتراكية أصلا ، وعدوها - مجاملة - نوعا من التطور ، على الطريق غير الرأسمالى ، فحسب .

ومن الناحية الأخرى فقد أعلن ورثة يوليو - حرفيا - « إفلاس التجربة الاشتراكية فى الستينات وفشلها ١٠٠ ٪ » ، واعتبروها بلا مواربة انحرافا نحو الماركسية أو أنها إلى الماركسية أقرب ، بينما اعتبرها غيرهم من المسؤولين التابعين مجرد قطعة أو بضعة من « رأسمالية الدولة » . هذا بينما انتهت دراسة تحليلية لاحقة « لقوانين يوليو الاشتراكية » ، نشرت بمجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٧٣ ، إلى أن كل تأثير تلك القوانين على توزيع الدخل لم يعد استبدال نحو ٣٠ ٪ من الأفراد بغيرهم دون تحقيق أى قدر مذكور من عدالة التوزيع .

هذا التضارب الجذرى فى تقييم التجربة ، كما يوحي بأنه تقييم شخصى أو سطحي إلى حد أو آخر ، يومئ أيضا إلى خلاستها هى

وتهجينها ابتداء . من هنا لاحظ البعض الموقف برمته فى أنه « مجتمع
برجوازى فى قماط اشتراكى » ، أو كما وصفها بعضهم ساخرا « تركيبة
اشراسمالية » . أما على المستوى الجاد ، فلعل من أدق التشخيصات ،
الجامعة المانعة أن النظام القائم حينئذ لم يكن « اشتراكية » ولا « تحولا
إلى الاشتراكية » ، بل يمكن توصيفه بأنه رأسمالية دولة تعتمد
على قيادة « الصفوة » البيرو.. تكنوقراطية بشقيها العسكرى والمدنى
والمتكاثفة مع الرأسمالية الريف ورأسمالية المدينة .

بعد الاشتراكية

مهما يكن الأمر أو الحكم فقد تم فيما بعد فى السبعينات إعادة دور
القطاع الخاص ، وإعادة تقييم وتقليم ، أو تقييد وتحجيم ، دور القطاع
العام ، وفك كثير من الاجراءات الاشتراكية ، وإطلاق حرية رأس
المال والريخ الفردى بلا حدود ، وذلك بدعوى « تصحيح » المسار
الاشتراكى وتحقيق « الانفتاح » الاقتصادى بعد الانغلاق الخانق . وعلى
الجملة حلت ، كما يقال ، الاشتراكية الديمقراطية على غرار دول
الغرب أوروبا محل الاشتراكية المتطرفة السابقة على النمط الشرقى .

ولقد كان الانفتاح ، وهو التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح open - door policy ، هوقمة هذا التصحيح ، حيث فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي ومساهمة البنوك الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فى كل مجالات الاستثمار والانتاج ابتداء من الصناعة الاستهلاكية والوسيلة إلى العقارات واستصلاح الأراضي إلى التصدير والاستيراد ... الخ وهكذا بعد أن كانت سيطرة رأس المال الأجنبي المستغل قد صفيت فى الستينات أعيدت أو أعيد فى السبعينات ، أو كما وصفها بعضهم : خرجت من باب التأميم وعادت من نافذة الانفتاح .

وأيا ما كان ، فلقد صاحب هذا التطور بروز طبقي حاد وعودة الطبقة والطبقية ، التى لم تكن قد زالت قط ، وكان أشدها بروزا الطبقة البورجوازية التجارية المستغلة من أصحاب النشاطات الكومبرادورية والوساطة والسمسرة المتعاونة جميعا مع رأس المال الأجنبي المتدفق . كذلك صاحب هذا كله تدفق الأجانب على مصر ، خاصة من الغرب وبالأخص من أمريكا ، فى غزو خطف كاسح يكرر أو يذكر بتدققهم وانقضاضهم أيام إسماعيل ، وإنفتاحة على البحرى ، حين أراد أن

يجعل مصر قطعة من أوربا ، ، إلا أن الهدف الآن كما يبدو أن تصبح مصر قطعة من أمريكا ، بعد أن ورثت الأخيرة الأولى كمرکز ثقل العصر .

أيضا ، وأخطر ، صاحب هذا المد الأجنبي ارتفاع مستوى تكاليف المعيشة والأسعار إلى آفاق خرافية مسعورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الاقتصادية ولا تتناسب قط مع مستويات دخول الأغلبية السائدة ، مما خلق موجة تضخم عارمة وأزمة غلاء خانقة سحقت السواد الأعظم من الطبقات الكادحة وطحنتها طحنا . وفي النتيجة بدلا من أن تزول الفروق الطبقيّة أو تذوب ، اتسعت الهوة الطبقيّة باعتراف النظام نفسه ، أكثر من أي وقت مضى ، وحل « التفريق بين الطبقات » محل « التقريب بين الطبقات » . وبدوره ، فبينما يقدم هذا التطور على أنه اتجاه إلى الاشتراكية المعتدلة بدل المتطرفة ، عده البعض ردة جزئية عن الاشتراكية وانحسار للمد الاشتراكي ، إن لم يكن حتى ردة سافرة إلى الرأسمالية واتجاهها رجعا لليباليا إلى الاقتصاد الحر ، « اقتصاد دعه يمر laissez - faire » ، ومجتمع الاستهلاك واللاتخطيط أو التخطيط الطبقي . وهو بهذا يعد عندهم رجعة إلى حالة هلامية

متميزة وخلاسية وسط ما بين يوليو وما قبله وبالتالي خطوة محققة إلى الخلف تضع عقارب الساعة الاجتماعية إلى الوراء .

وفى المعنى نفسه تقريبا يعتبر البعض أواخر الستينات ، فترة انتقال أو مرحلة عودة من اللارأسمالية إلى الرأسمالية ، ، فيها ، تم بشكل رتيب انحسار القوى التقدمية ونمت سطوة الرأسمالية المحلية ، . أما السبعينات نفسها ففيها ، ازداد نفوذ الرأسمالية (...) وفى أحضانها ترعرعت الرأسمالية المحلية التى أصبحت سندا للنظام ، . وهكذا انتهت السبعينات وقد اكتمل ، رسوخ القوى الرأسمالية ونمو السيطرة الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية التابعة للرأسمالية الدولية ، .

النتيجة النهائية أن مصر حاليا أصبحت على أقل تقدير خليطا غريبا وربما متناقضا ، أو توفيقيا ولا نقول تلفيقيا ، من عناصر اشتراكية وأخرى ليبرالية ، من رأسمالية الدولة ورأسمالية الطبقة ، أو هى إلى حد أو آخر بورجوازية باسم الاشتراكية وإصلاح باسم الثورة . إنه على أفضل تقدير اقتصاد مختلط .

وفى ضوء هذا التحليل ، ينتهى الكثيرون إلى أنه إذا صح أن الثورة قد أسقطت تحالف الاقطاع والرأسمالية وأحلت محله تحالف العسكريين

والمتفتقين فى البداة وخالل الستينات ، فإنها فى النهاية وخالل السبعينات قد أسقطت هذا التحالف بدوره وأقامت بدلا منه تحالف العسكرين والرأسمالين .

وإذا كانت هذه وجهة نظر شائعة فيما سُمى بالتحول من الاشتراكية المتطرفة إلى المعتدلة ، فثمة وجهة نظر أخرى تذهب إلى أننا كنا دائما نتبرجز باسم الاشتراكية ، وبرجزة مصر بدأت بالاشتراكية وختمت بالانفتاح ، حتى بننا الآن نتتبع سياسة دعه يمر باسم التخطيط . فالاشتراكية وإن أزالنا طبقة الاقطاع ، فإنها قد خلقت بدلا منها طبقة أخرى جديدة بورجوازية وسطى وعليا . فهى لم تصف الطبقة والطبقية ولا أزالتهما ، بل مازالا . غير أنها قربت فعلا بين الطبقات وضيقنا الهوة بين السقف والأرضية بقدر أو بآخر .

دور الانفتاح

أما الانفتاح ، الذى يرادف الانفتاح ، فقد خلق طبقة جديدة ثقيلة من الرأسمالية العاتية المستغلة والطبقية غير المنتجة فى أعلى السلم الاجتماعى ، كما خلق طبقة جديدة منتجة ولكنها نسبيا مستغلة أيضا فى أسفل السلم من الحرفيين والفنيين والعمال المهرة ارتفعت من القاع

بفضل نصرتهم واقتصاد السوق حتى الفلاحون بدأوا جزئيا وإلى حد ما وبطريقة خاصة يتبرجون ، على الأقل من تداعيات وإشعاع البترول العربى والانفتاح المصرى ، كما كاد بعضهم فى رأى البعض يتحول إلى طبقة شبه مستغلة جزئيا أو نسبيا كبعض العمال والحرفيين ، وعلى الجملة فنحن الآن نتبرجز أحيانا من أعلى إلى أسفل باسم الاشتراكية ، ومن أسفل إلى أعلى باسم الانفتاح ، أو لعله العكس أحيانا أخرى .

فى الوقت نفسه فإن الانفتاح خفض ، على الجانب الآخر ، قطاعات وشرائح من الطبقة الوسطى المتعلمة والمتقنة من أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة إلى ما قرب أسفل السلم . وبعد أن كانت طبقة الموظفين بالذات هى قلب المجتمع فى مصر اقتصاديا واجتماعيا ، الكل تقريبا يخدم لها ويتهاافت عليها ويتعيش منها وهى تتعالى عليه ، انعكس الوضع جذريا فأصبحت على هامش المجتمع والحياة المادية الاقتصادية ، الكل يستغلها ويكاد يهملها وهى تكاد تستجدى الكل وتلهث وراء الجميع . لقد زالت ، أخيرا ، « دولة الموظفين » ، وأبناء الميرى فى مصر .

وهكذا ، على الجملة ، بعد أن كانت طبقة المتعلمين والمتقنين

والموظفين طبقة غير منتجة ماديا شبه متحكمة ولا نقول شبه مستغلة نسبيا ، أصبحت هى الطبقة المستغلة والمطحونة بين شقى رعى المجتمع من أعلى ومن أسفل ، أصبحت كما وضعها البعض « برولتارية الانفتاح » ، بينما أصبح الموظفون بالذات وكأنهم « فلاحو مصر الجدد » ، بالتحديد وبالتقريب .

والواقع إلى حد ما أنه قد حدث فى الفترة الأخيرة نوع من تبادل المواقع الاقتصادية فى المجتمع المصرى بين العمال والفلاحين فى جانب والمثقفين والموظفين فى الجانب الآخر ، بحيث أصبحت الفئة الأخيرة هى « الطبقة الكادحة » الجديدة بمعنى المعسرة والمعوزة نسبيا ، والفئة الأولى هى الطبقة المستفيدة والمستريحة ماديا . وبصيغة أخرى أصبحت الطبقة المتخلفة اجتماعيا هى المتقدمة اقتصاديا (العمال) ، والطبقة المتقدمة اجتماعيا هى المتخلفة اقتصاديا (المثقفون) . تماما كدول البترول العربى الجديدة بالنسبة إلى دول الزراعة القديمة : هذه هى المتخلفة حضاريا ولكن الغنية الآن ماليا ، وهذه المتقدمة حضاريا ولكن الفقيرة ماديا . بهذا كله اختلف نظام الطبقات اختلالا عشوائيا ، تماما بمثل ما اختلف نظام الأجور والدخول والأسعار ، فجميعهم أصيب

بالصرع الاقتصادي والاجتماعى . والمجتمع المصرى الآن يزخر
ويموج بديناميات انقلابية وبتيارات طبقية رأسية عديدة ومتناقضة :
بعضها صاعد وبعضها هابط بلا ضوابط ولا كوابح ، حتى أصبحت
الثوابت أقرب إلى المتغيرات والمتغيرات إلى الثوابت أقرب . وبدل أن
تتطامن التطلعات الطبقية تعالت وتطاوت ، وبدل أن يخفت الصراع
الطبقى ازداد حدة وبروزاً وعموماً أصبح تركيب المجتمع يرسم خريطة
هلامية أكثر مما يشير إلى سيولة طبقية ، لأن بعض هذه التغيرات
والتحولات حميدة والبعض الآخر غير ذلك : وتخطيطنا القومى من ثم
تخطيط طبقى أو لا تخطيط تقريباً .

النتيجة النهائية فى رأى الكثيرين هى مجتمع طبقى مختل ، طبقات
مقلوبة ، وطبقية متميعة ، باختصار فوضى طبقية ضاربة وخط هيكلى
عام وعارم . وهذه الفوضى وهذا الخلط تحدد ملامح انقلاب طبقى لا
ثورة طبقية ، انقلاب اجتماعى لا ثورة اجتماعية . ومصر فى هذا
الرأى لم تكن طبقية ولا بورجوازية ولا رأسمالية أكثر بما هى اليوم
بالدقة ، ولا كانت الفروق الطبقية أوسع وأبرز مما هى الآن قط حيث
ازداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً أكثر من أى وقت مضى (وصل عدد

المليونيرات في مصر الآن ، القطط السمان ! ، إلى رقمه القياسي في تاريخ مصر الحديث ، البعض يقول بضع عشرات من الآلاف بينما يقدره جهاز الضرائب بنحو ١٧ - ١٥ ألفا ، في حين يصل به بعضهم إلى ربع مليون مليونير !) . والنتيجة الصافية أو الصافعة في تقدير هذه المدرسة الفكرية أو النقدية أن مصر فقدت طريقها إلى الاشتراكية واختلت بوصلتها الاجتماعية طبقيا . فالانفتاح إذن هو أعلى مراحل الليبرالية والميول الرأسمالية .

دور البترول العربي والتحويلات

من المؤكد أن دور البترول العربي في اقتصادنا القومي وتداعياته الاجتماعية ، ممثلا أساسا في تحويلات المصريين العاملين في دوله المختلفة فضلا عن تأثيراته وانعكاساته وعدواه هو الذاتية عموما ، دور أخطر وأعمق مما قد يظن البعض . فمن المحقق أن البترول العربي ، خاصة بعد طفرة عائداته الخرافية منذ ١٩٧٣ ، كان أكبر عامل خارجي منفرد أثر في الاقتصاد والمجتمع المصري مباشرة وغير مباشرة وشكله أو أعاد تشكيله (أو إن شئت فقل حرقه) جزئيا ، مثلما

كان أكبر عامل منفرد فى توجيه أو إعادة توجيه (أو إن شئت فقل تحريف) سياسة مصر الخارجية تجاه العدو الإسرائيلى . وبوضوح أكثر ، البترول العربى عامة هو أكبر سبب فى إنحراف السياسة المصرية خارجيا نحو السلام ، وتحويلات البترول العربى خاصة هى أكبر سبب فى انحراف الاقتصاد داخليا نحو الانفتاح .

وعلى الجملة فإن البترول العربى بحد ذاته وتحويلاته قلب كيان مصر رأسا على عقب وحتى النخاع مرتين ، من الخارج ومن الداخل ، أفقيا ورأسيا . خارجيا : إذ قلب مكانة مصر فى العالم العربى من الصدارة والعروبة والصراع إلى الصلح والعزلة والعراء داخليا : حيث قلب جزئيا نظام الطبقات وترتيبها الاجتماعى فجعل بعض عاليها وسطها وبعض وسطها سافلها وبعض سافلها وسطها أو عاليها .

وفى هذا كله فإن سياسة الانفتاح فى مصر لا تنفصل فى بعض دوافعها وحوافزها عن البترول العربى ، أكثر مما تنفصل عن سياسة السلام مع العدو الإسرائيلى . غير أن هذه قضية أخرى ، وحسبنا على المستوى الاقتصادى أن نقرر أن كلا الانفتاح والتحويلات متداخل بقدر أو بآخر وبينهما أرضية مشتركة كحد أدنى اقتصاديا واجتماعيا ،

رأسماليا وطبقيا ، وكلاهما فى هذا وذاك سلاح ذو حدين له إيجابياته وسلبياته وفوائده ومضاره فهما معا قد خلق قوى واتجاهات رأسمالية أو شبه رأسمالية ، وخلقا معها طبقة أو شبه طبقة اقتصادية كاستية متميزة تقطع عبر جميع الطبقات الاجتماعية بنسب مختلفة وقد تتبلور فيما بعد على طبقة جديدة على العموم .

وإذا كانت التحويلات بالذات قد شبهت ببراعة بعملية « نقل دم » ، فقلل من المناسب ومن الانصاف معا أن نضيف أنها ، كما دعمت بنية الجسم المنقول إليه ونشطت دورته الدموية ، رفعت أيضا ضغط الدم به نوعا ، إن لم تكن قد نقلت إليه بعض فئات الدم الخطأ ، مما أدى إلى بعض التشنجات الحادة وربما الجلطات الخطرة فى نظام الجسم ودورته جميعا . إنها فعلا سلاح ذو حدين ، داء ودواء ، اقتصاديا واجتماعيا معا ، وإن كانت داء اجتماعيا أكثر ودواء اقتصاديا أكثر ، شأنها فى ذلك شأن قرينها الانفتاح إلى حد ما ، وعلى النقيض المطلق من نظيرها بتزول مصر المحلى .

والأصل فى تحويلات المغتربين بالخارج وتدفق مدخراتهم على الوطن أنها تشبه ولها نفس الأثر الذى كان للمركنتلية فى أوروبا الغربية

فى بداية العصور الحديثة والعصر التجارى . فخرج المصريين المليونى مؤخر للعمل والهجرة المؤقتة فى العالم العربى ودوله البترولية هو ، مع الفوارق طبعا ، بمثابة خروج أوروبا فى نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وعصر الكشف الجغرافية إلى ما وراء البحار والاستعمار على شكل الثورة التجارية ، ثم تدفق مكاسب وأرباح المستعمرات والتجارة الاستعمارية على الوطن الأب .

وفى الحالين فإن تدفق أرباح المركاتلية وعائدات البترول يشير إلى ، ويعتمد على ، أصل واحد مشترك من حيث المبدأ ، وهو ظهور عالم جديد جغرافيا عبر البحار أو خارج الحدود غنى بالثروة البكر الجديدة الطارئة التى تدفقت بعد ذلك على العالم القديم . فالمركنتلية ظفرت بعد كشف العالم الجديد والقارات الجديدة ، والبترول العربى هو ، العالم الجديد ، الذى تكشف مؤخرا فى العالم العربى .

وفى الحالين كذلك فإن تدفق ثروات وأموال ضخمة . من الخارج على اقتصاد محلى استاتيكي أو راكد إلى حد أو آخر ، أو على الأقل فى حالة توازن داخلى معين ، قد درج هذا الاقتصاد ورج معه المجتمع كله جذريا أو جزئيا . فأرباح المركاتلية وما وراء البحار الطائلة هى

التي هزت الاقطاع المحلى السائد وقيمة الأرض والزراعة فى أوربا الغربية وخلقت نواة طبقة التجار وكبار الممولين فى المدن فأرسلت بذلك نواة بورجوازية المدن الغنية والمتعاضمة حتى انتزعت السلطة والصدارة فى المجتمع فى النهاية من طبقة الاقطاع العتيقة المتنحية ، وذلك بالثورة الدموية أحيانا كما فى الثورة الفرنسية . أما فى مصر فإن تدفق تحويلات المغتربين ، بأصولها البترولية العربية ، يضخ الآن فى الاقتصاد الوطنى دخلا ضخما يناهز عشر الدخل القومى ، بحيث بدأ يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بآخر كما أخذ يعيد تركيب المجتمع المصرى ويعيد ترتيب طبقاته إلى حد مماثل . فمن ناحية فإن المصريين العاملين فى دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائدون ، ينقلون إلى مصر عنصرا من الرأسمالية البترولية التى أخذت بصورة خاصة شكل بورجوازية مدن وعقارات مدن بدل إقطاع وعقارات الأرض قديما ، دون أن تخلق فى الوقت نفسه صناعة تذكر بقدر ما خلقت شريحة من مجتمع أغنياء خدمة البترول العربى ، حيث تعودت هذه الشريحة على مستويات معيشة راقية أو مترفة جدا وأنماط من الاستهلاك الكمالى للغاية ، هذا إضافة

إلى ما جلبت من ضغوط تضخم وغلاء خطير . ولقد كان هذا من أكبر عوامل الابتعاد أو الارتداد عن الاشتراكية المصرية والاتجاه إلى الميول الرأسمالية الجديدة وتعزيز بل ودفع وتبرير سياسة الانفتاح الوليدة .

وهكذا ما بين عودة الرأسمالية وظهور الانفتاح ، فإن شعلة الاشتراكية الباهتة أو شظيبتها المتقدة التي أشعلها الفقر فى مصر ، أطفأها البترول العربى المحيط بمصر أو المنصب بها وذلك بالمثل والنموذج وبالفعل . فالبتترول العربى مباشرة وغير مباشرة هو جزئيا الذى أفسد على الاشتراكية فى مصر خطتها أو خطوتها ، ووضع مبرر تضحياتها ومعاناتها وجدوى نقشفها - وسط بحر الرخاء والترف البترولى الزاخر المحيط - موضع التساؤل والتحامل والتملل والتحایل أكثر من أى وقت مضى .

وبهذا ساعد البترول العربى بلا شك ، وسواءً بوعى أو بغير وعى ، على تبديد وتدمير اشتراكية مصر الناشئة وعلى صهرها وإذابتها وتحولها تدريجيا إلى الرأسمالية ودفعها أو اندفاعها نحو الانفتاح ، مثلما ساعد بسلبيته وتنطعه على انحراف السياسة المصرية إلى ما يسمى السلام والصلح ... ألخ . وهكذا ، على أية حال ، غرقت الاشتراكية

المصرية فى بحر البترول العربى ، مثلما غرقت السياسة المصرية فى بحر العرب البترولى .

هذا عن الاقتصاد والنظام الاقتصادى عموما ، أما عن التركيب الطبقي للمجتمع فإن آثار البترول العربى وتحويلاته لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة ، مثلما فعلت المركاتلية قديما فى أوربا الغربية حيث تركزت على بورجوازية المدن أساسا ، وإنما هى انتشرت لتشمل قطاعا رأسيا كاملا من طبقات المجتمع المصرى جميعا على وجه التقريب . فقد انصبت مكاسب ومدخرات البترول المحولة على كل الطبقات الاجتماعية تقريبا ابتداء من العمال والحرفيين والفلاحين حتى المثقفين والمهنيين والتجار . ولهذا جاء تأثير التحويلات والبترول العربى الطبقي أكثر تعقيدا وتلونا ، مثلما تسرب إلى القرى والريف ولم يقتصر على المدن وإن كان قد تركز فيها بالطبع .

من الناحية الأخرى ، يلاحظ أن التحويلات تقتصر فى النهاية على شريحة أو قطاع من المجتمع مهما اتسعت وتمددت أو انتشرت . فالمقدر إحصائيا أن المصريين العاملين بالخارج يمثلون ١٠ - ١٥ ٪ من قوة العمل المصرية ، ولكنهم يحصلون على دخل يعادل دخل بقية العاملين

بالداخل ، أى أن عشر القوة العاملة يكاد يستأثر بنصف الدخل المكتسب . وبالتالي فإن متوسط دخل المغتربين قد يعادل ١٠ أو ٨ أمثال دخل المقيمين . بهذا فإن التحويلات بلا جدال تساعد على نشأة طبقة اقتصادية جديدة مستمدة من طبقات اجتماعية متنوعة . وهى طبقة قد نقلت مستويات الدخل والأجور والمعيشة والتطلعات العالية البترولية أو الغربية تاركة بقية المجتمع على مستوياته المحلية القديمة ، فزادت بذلك من الهوية الطبقيّة والتمايز الطبقي بين العائدين والمقيمين أو المغتربين والمقيمين .

وعلى الجملة يمكن القول إن المغتربين / أو العائدين يؤلفون الآن شبه طبقة كاستية أرستقراطية ماديا مبلوثة فى تضاعيف وتلافيف كل طبقات المجتمع رأسيا وأفقيا . وهم فى هذا أشبه بعرب البترول وخاصة عرب الخليج بين العرب عامة ، حيث بدأ هؤلاء يكونون أرستقراطية خاصة داخل العالم العربى أو فوق العالم العربى ، أرستقراطية متجاذبة متعالية متباعدة نوعا باطراد ، ليس سياسيا فقط ولكن حتى حضاريا . وفى كلتا الحالتين فإن هذه الطبقة الكاستية تمثل بالضرورة سلاحا ذا حدين له فوائده ومضاره .

فإذا كانت التحويلات هي أولى النتائج الإيجابية للبترول العربى بمصر ، فإن التضخم هو أبرز نتائجه السلبية . فنحن نصدر القوى العاملة إلى دول البترول لحل مشكلة السكان فى مصر ، فتصدر هي إلينا مشكلة التضخم والغلاء بالمقابل مما يفاقم المشكلة السكانية بدل أن يحلها ، حيث تعود فتتقل الضغوط التضخمية أكثر وأكثر على سائر الطبقات غير المستفيدة من التحويلات أو المشاركة فيها .

ومن هذه الزاوية فلعل دور المصريين العاملين بدول البترول وتحويلاتهم المرسلة أشبه ، وإن كان بالمعكوس ، بدور السياحة والسياح عندنا إلى حد ما : طبقى ، بورجوازى ، استهلاكى ، لمصلحة قلة محدودة نسبياً وعلى حساب مجموع الشعب عامة . لقد وسعت التحويلات البترولية الفجوة الطبقيّة بدل التقريب بين الطبقات ، ولكنها قلبت الهرم الطبقي نوعاً مع ذلك ، إن لم تخلق طبقة جديدة هلامية رجراجة ، عالقة معلقة ، فى منتصفه .

على أن هذه الطبقة الجديدة ، بعيداً عن أن تثور على الطبقة السائدة فعلاً وتنتزع منها السلطة أو المكانة ، فإنها على العكس أجلت أو أخرت الثورة الشعبية المحتملة أو الكامنة حيث امتصت كثيراً من

الفقر والتذمر والغضب الاجتماعى ، ولولاها لحدثت تلك الثورة منذ بعض الوقت فى تقدير البعض . على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الخطر هو أن يدفع نمو وضغط هذه الطبقة المحظوظة بالطبقات المسحوقة والمندسية ، والتي تحملت فقط الآثار العكسية والسلبية للتحويلات وكذلك الانفتاح ، الخطر أن يدفع بها فى المستقبل إلى الثورة على كليهما ، كلتا الطبقتين المسيطرة والطالعة ، الانفتاحية والتحويلية .

دور انتقالى

ما بين اشتراكية الستينات المتطرفة واشتراكية السبعينات المعتدلة ، كما توصفان على أية حال ، ما المحصلة العامة والحساب الختامى لاشتراكية يوليو أو اشتراكية الثورة أو اشتراكيتهما أيا كانت التسمية ؟ عند الكثيرين أن الرد على هذا السؤال يتلخص جوهرى فى الانتقال من عصر الاقطاع إلى عصر الرأسمالية . فقبل يوليو كانت مصر فى مرحلة الاقطاع أساسا ، شبه البورجوازى نوعا بسبب سيادة الملكية الغيابية عليه ، مع وجود هامش بازغ أو نام من الرأسمالية الثانوية المتواضعة

نسبيا . ثم جاء يوليو فصفى الاقطاع بيقين وبما فيه الكفاية تماما ، وهذا فضل مقرر لا يمكن أن ينكر أو يجحد . ولكن فشل التجربة الاشتراكية فى الستينات بإجماع الآراء ، ثم الاتجاه كبديل فى السبعينات إلى الاقتصاد الحر ودعه يمر وأخير الانفتاح ، كل هذا لم يخلق فقط تيارا بورجوازيا متصاعدا متسارعا ، ولكنه أيضا خلق انعطافة ولا نقول انحرافة حادة وعذيفة نحو الرأسمالية بشكل أو بآخر ، بدرجة أو بأخرى . فبينما زالت طبقة إقطاع الأرض والزراعة فى الريف والأقاليم ، برزت وتبلورت طبقة من بورجوازية المدن ورأسمالية التجارة والصناعة . لقد تظامن وانتهى تقريبا دور الأرض الزراعية من حيث المكانة والسلطة المادية والاجتماعية ، وبدأ دور التجارة والصناعة وعقار المدن بعد أن تورمت حتى التخمّة قيم عقارات ومباني ومضاريات المدن . وإن عمارة أو ناطحة واحدة من عمارات القاهرة المليونية أو د المليونيرة ، الشاهقة الباذخة ، التى تنمو اليوم وتنتصب وتتكاثر كعش الغراب بل وإلى حد الافراط وزيادة العرض على الطلب ، لتعادل بل تزرى بقيمة أكبر إقطاعية زراعية من الأرض

فى الريف فى الماضى . بل لقد اتضح أن أحد أبراج الاسكان الادارى الفاخر الجديد فى قلب العاصمة تكلف أكثر من ١٠٣ ملايين جنيه استرلينى أو ١٨٥ مليون جنيه مصرى . والمقدر أن هذا المبلغ ، الذى يعادل ميزانية الدولة المصرية برمتها منذ بضعة عقود فقط ، والذى يساوى ثلث إلى نصف تكاليف إنشاء السد العالى (البالغة ٤٥٠ مليون جنيه) ، ولا يقل كثيرا جدا عن تكاليف أنبوب سوميد (البالغة ٣٦٠ مليون دولار) ، المقدر أن هذا المبلغ كان يمكن أن يحقق واحدا من المشروعات القومية الكبرى الأساسية ، المنتجة لا العقيمة ، كاستصلاح ٦٠ ألف فدان للزراعة ، كتقديم البنية الأساسية لمدينة جديدة نصف مليونية ، كمشروع إسكان اقتصادى من ٤٥ ألف وحدة سكنية لسكان المقابر والعش ، أو أخيرا كإقامة مجمع صناعى متكامل للأسمت طاقة ٢ مليون طن سنويا ... أى بالوعة للاقتصاد القومى ! لكن كانت الأرض الزراعية فى الريف تحت الاقطاع وقبل يوليو قد عدت بحق بالوعة للدخل والثروة القومية ، فيقينا لقد تحولت الأرض العقارية والمباني فى المدن تحت الرأسمالية الجديدة بعد الانفتاح إلى بالوعة أشد عمقا واتساعا وخطرا بالمضاريات المسعورة . وإن هذا ، فى رأى

الكثيرين ، لهو الاقطاع الجديد ، الاقطاع المالى بدل الأرضى ، الاقطاع العقارى المدنى الذى ورث الاقطاع الزراعى الريفى وحل محله والذى فاقه خطرا وثقلا . وكأنما انحسر ، الاقطاع الأفقى أو المستلقى ، عن وجه الريف والأقاليم واستقطب منتصبا فى المدن ، كالاقطاع الرأسى أو الواقف ، ، وبالتالي كأنما قد حل ، إقطاع الطوب والأسمنت ، محل إقطاع الغذاء والزرع .

فى المحصلة النهائية فإن مصر ، مصر الثورة كما توصف ، إنما تحولت وأنتقلت ، كفرنسا الثورة ، من مرحلة الاقطاع قبل الثورة إلى مرحلة الرأسمالية بعد الانفتاح ، أو من الاقطاع شبه البورجوازى على الأكثر إلى البورجوازية شبه الرأسمالية على الأقل وذلك عبر مرحلة فاشلة من الاشتراكية الكاملة الفاقعة أو شبه الاشتراكية الباهتة الفاترة . وجوهر التغيير أن مصر تحولت من الطبقة إلى الاقطاعية المعتمدة على الأرض إلى الطبقة الرأسمالية المعتمدة على المال ، وبالتالي زادت الفروق الطبقة واشتد الاستقطاب الطبقة حدة فى أقصى الطرفين حيث أصبح بمصر لأول مرة فى تاريخها مئات الآلاف من

المليونيرات بينما زادات نسبة المعدمين والمعوزين والفقراء تحت خط الفقر أكثر من أى وقت مضى .

بصيغة أخرى أكثر تحديدا وتفصيلا . فإن الذى حدث فى مصر من تحول إنما تم خلال مرحلتين . فى الأولى تحولت من الاقطاع إلى رأسمالية الدولة تحت دعوى وفى ظل اشتراكية شاحبة أو زائفة . ثم فى الثانية انتقلت من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الطبقة البحتة والسافرة أو الرأسمالية الفردية المباشرة بزعم وبدعم الانفتاح . فالرأسمالية الآن منذ السبعينات فردية صرف ، فيما كانت رأسمالية دولة فى الستينات . جماع المرحلتين ، فى المحصلة العامة ، هو أن مصر تحولت ببساطة من الاقطاع القديم إلى الرأسمالية الفردية عبر مرحلة انتقالية من رأسمالية الدولة و / أو الاشتراكية الحكومية . فكأن الثورة والاشتراكية المقولة لم تكن فى التحليل الأخير إلا جسرا أو مطية ، ولا نقول مبررا ومحللا أو غطاء وكاموفلاج ، جسر للانتقال عبرت عليه مصر من الاقطاع إلى البورجوازية والرأسمالية . والانفتاح هو أعلى مراحل هذا الانتقال .

الاشتراكية فى هذا التصور إذن كانت مجرد جملة اعتراضية فى

تطوير مصر الاجتماعى ، وكانت الثورة عاملا مساعدا catalyst فى عملية التحول من الاقطاع الى صميم الرأسمالية ، لا ثورة على الاقطاع والرأسمالية . وبالتالي فإن دور يوليو الاجتماعى لم يكن إزالة الطبقات والطبقية ، ولكن توزيع للطبقات والطبقية re - distribution . وإذا كانت اشتراكية يونيو هى ، عدالة توزيع الفقر أفقيا ، فإن اشتراكية الانفتاح إنما هى ، إعادة توزيع الفقر رأسيا ، .

وبهذا وذاك جميعا فإن موقع دور يوليو تاريخيا يشبه ويكرر موقع أو دور الثورة الفرنسية من حيث أن كليهما أداة انتقال من الاقطاع الى البورجوازية . ويترتب على هذا أنه كما كانت مصر عشية يوليو متخلفة عن فرنسا من حيث درجة التطور الاجتماعى بنحو ١٥٠ سنة كما قدر ، فإنها اليوم وغداة يوليو مازالت متخلفة عنها بنفس الفارق الزمنى .

فإن قيل : أليس غريبا أن تكون مصر فى آواخر القرن ٢٠ كفرنسا فى آواخر القرن ١٨ رغم تشابه دور الثورة هنا وهناك ؟ فإن الرد هو : بل لا غرابة البتة ، فإنما تلك ثورة شعبية وهذا فى رأى انقلاب

عسكري ، وذاك وحده هو الذى يصنع الفرق (أو غياب الفرق ؟) رغم اختلاف العصر كلية .

وعند هذا الحد يشير بعض أصحاب هذا الرأى إلى أن هذا كله ليس إلا نتيجة منطقية وحتمية لمنطق الأحداث وأصول التغيير . فعندهم أن حركة الجيش ، أى جيش لا يمكن أن تعطى إلا انقلابا عسكريا . وحكم ، العسكرتاريا militarist ، كنظام هرمى تسلسلى صارم فى داخله أى طبقى بالضرورة لا يمكن أن يولد اشتراكية حقة ، وإنما اشتراكية وطنية على نحو ما عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية قبل الحرب الثانية ، أى تركيبة وطنية رأسمالية تقوم على تحالف العسكريين والرأسماليين . وهذا فى تقديرهم هو ما انتهت إليه مصر مؤخرا بدرجة أو بأخرى .

وليس صدفة بالتأكيد بعد هذا - يلاحظ نفس المحللين - أن كثرة من الحرس القديم ، من رجال يوليو تحولوا بعد إزاحتهم عن السلطة إلى نشاطات التجارة والوساطة والسمسرة من استيراد وتصدير ومضاربة عقارية تتجه أساسا إلى الكماليات والمرفهات والاستهلاك والانتاج ، وذلك بحسبانها أسهل وأسرع طريق إلى الربح والحد الأقصى منه .

وهذا التطور نفسه - يستنتج نفس المحللين - يشى بل يشير إلى نمط جديد من دورة القوة فى المجتمع المصرى . فقبل يوليو كان الوصول إلى الحكم والطبقة الحاكمة فى مصر يتم على أساس المعادلة البسيطة « من الثروة إلى السلطة » ، بمعنى أن الاقتصاد هو الذى كان يؤدى إلى السياسة ، والقوة الاقتصادية إلى القوة السياسية . أما بعد يوليو فقد انعكست المعادلة ، وأصبحت « من السلطة إلى الثروة » أى من السياسة إلى الاقتصاد ، ومن النفوذ السياسى إلى النفوذ الاقتصادى . وهذا هو الأساس المادى والاجتماعى الجديد للطبقة الجديدة .

وعلى أية حال ، وأخيرا وليس آخرا، فإلى تلك المفارقة التاريخية اللافتة - إذا كان لنا أن نضيف هامشا من الربط بين الاجتماع والسياسة استكمالا للصورة وختاما للمناقشة تضاف مفارقة جغرافية أخرى لا تقل سخرية . فالطريف أننا فى الوقت الذى كنا فيه اجتماعيا ندعى الاشتراكية أيام الستينات ، وكان « الأصدقاء » السوفيت ينكرون هذا الادعاء والانتماء ويصموننا بالطريق غير الرأسمالى ، كنا سياسيا نرتبط بالمعسكر الشرقى والكتلة الشرقية إلى حد أو آخر . أما الآن منذ السبعينات وبعد أن انتقلنا سياسيا إلى المعسكر الغربى إلى حد أبعد

وأبعد ، وتبدينا علنا وعمدا الانفتاح الرأسمالى أو شبه الرأسمالى ، فإننا اجتماعيا نذكر بصفة رسمية الاتهام بالرأسمالية وندعى الاشتراكية . أى أننا اليوم اشتراكيون فى (أو مع) المعسكر الغربى ، بينما كنا بالأمس مجتمعنا على الطريق غير الرأسمالى فى (أو مع) المعسكر الشرقى . معادلة اجتماعية - سياسية صعبة ، أم متناقضة سهلة لا تعوزها الشفرة ؟

حسنا ، واقع الأمر أن مصر المعاصرة ، بسميائية إيديولوجية غريبة ونادرة المثال ، جمعت بين طرفى نقيض فى متناقضة فذة أخرى من متناقضاتها العديدة : فوضى الحرية الاقتصادية والليبرالية الرأسمالية التطبيقية ، وقهر الطغيان السياسى الشرقى الاشتراكى ، الحرية الاقتصادية المطلقة ، واللاحرية السياسية على الإطلاق . وعن هذا يعبر البعض ، ربما بقوة أكثر منه بالتقريب ، بأن مصر حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعب بلا حكومة اقتصاديا ، - أو تكاد .

نحن إذن دولة شمولية سياسيا ، بورجوازية اقتصاديا ، دولة اشتراكية بالاستبداد والديكتاتورية ، ورأسمالية بالطبقية والاستغلال . ونحن اشتراكيون من حيث طبيعة النظام الحاكم فقط ، رأسماليون من

حيث النظام الاقتصادى الطبقي وحده . وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن من أشد الدول الاشتراكية من حيث نظام الحكم والسلطة القهرية المستبدة والشمولية السلطوية ، أى من حيث ، الاشتراكية السياسية ، ، وفى الوقت نفسه فنحن أبعد شئء عن الاشتراكية كنظام عدالة اجتماعية ومساواة طبقية أو لا طبقية أى من حيث ، الاشتراكية الاجتماعية ، .

عن هذا الخليط الاقتصادى - الاجتماعى الغريب عبر أحد المسؤولين منذ بعض الوقت تعبيرا دقيقا نافذا فقال إننا نعيش فى مجتمع متناقض ، مجتمع اشتراكى يفكر بعقلية رأسمالية . فنحن مجتمع أخذت فيه الدولة من النظم الاشتراكية والشيوعية الملكية العامة وسيطرة القطاع العام وضمانات العمالة والتعليم والخدمات والتأمينات والمعاشات ، لكنها تركت من تلك النظم صرامتها التنفيذية وتجريم الاهمال المؤدى إلى ضعف الانتاج . ثم يضيف المتحدث مستدركا ومفسرا ، ونحن ، من الناحية الأخرى ، مجتمع أخذت فيه الدولة - أو استبقت - من النظم الرأسمالية التطلع الطبقي والاستهلاكى الذى تغذيه منافسة الأسواق والاعتزاز بالفردية والتقاليد التاريخية ، بل إنها لتشجع

على هذه الاتجاهات تشجيعا ، غير أنها تركت من تلك النظم قسوة السوق وضراوة المنافسة وصرامتها فى تحميل الفرد أو المشروع الفردى مسؤولية الافلاس وعواقب الفشل وهى حق العمل والأجر لمن ينتج وليس بالضرورة للمجتمع . ومؤدى ذلك ، ينتهى المسئول ، أن مصر أصبحت تعيش فى مجتمع استقطب من النظامين الرئيسيين عوامل العطاء دون الرقابة ، والتوزيع دون الانتاج ، والعود دون الالتزام ، بل والحرية دون المسئولية .

وفى المعنى نفسه تقريبا ولكن باقتضاب شديد ، يقرر مسئول آخر أخيراً جدا ، أننا مزيج من الاشتراكية المعروفة والحرية الاقتصادية ، نأخذ بعض إيجابيات الجانب الاشتراكى وبعض إيجابيات الحرية الاقتصادية . ثم يضيف ، طبعا لا يسلم الأمر من سلبيات النظامين .

على أن كاتبنا معروفا يختلف فى هذا التشخيص ، فيرى أننا ، أخذنا من الرأسمالية مساوئها دون محاسنها ، ومن الاشتراكية فعلنا نفس الشيء . وأصبحنا لا اشتراكيين ولا رأسماليين . ثم يتساءلون ، فلماذا نأخذ القطعة الضارة من الرأسمالية ونترك أحسن ما فيها ونستبدله بأسوأ

ما فى الاشتراكية ؟ . أما الاجابة فيجدها فى ، أخذ ما يعجب حاكمينا من عيوب الاشتراكية وعيوب الرأسمالية لضمان (سلاسة) الحكم ، . ذلك أننا ، اعتقدنا أن النظام الاشتراكى يستلزم بالضرورة أن يكون الحكم شموليا ، فقررنا الاشتراكية بتكميم الأفواه ، ثم أقمنا الرأسمالية فى ظل قيود واختناقات ديموقراطية فى حين أن الرأسمالية على علائها تستلزم إقامة حياة ديموقراطية كاملة وإلا فشلت تماما كرأسمالية ، .

وعلى هذه الأسس ينتهى الكاتب نفسه إلى أن الانفتاح ، كلمة مصطنعة تماما ، أردنا بها أن نتحايل للانتقال من المرحلة شبه الاشتراكية إلى مرحلة شبه رأسمالية ، . وبالتالي ، جعلنا من الانفتاح رأسمالية بدون قواعد اللعبة الرأسمالية الكاملة ... فلماذا لا نسمى الأشياء بمسمياتها ، لماذا لا نقول إننا نعيش الآن فى عصر رأسمالى ؟ ، .

هيكل الاقتصاد المعاصر

من المفيد كما هو من الضروري أن ننظر في البداية إلى اقتصادنا الراهن ككل واحد في نظرة تركيبية شاملة ، ترسم كنتوره العريض ، وتضع كل عنصر من عناصره في مكانه النسبي من مركبه العام ، ثم تحدد علاقته بسائر تلك العناصر ، وذلك قبل أن نتفرغ لتحليل تلك العناصر بتفصيل وعمق . ولهذا الغرض يمكن أن نحلل مركب الاقتصاد المصرى إلى عناصره الأولية الآتية : الزراعة وتثويرها ، الصناعة وانقلابها ، البترول وثورته ، موارد الموقع من قناة وسياحة ، موارد العمل من خارج الحدود أى تحويلات المصريين المغتربين ، ثم أخيرا التجارة الخارجية . وفى ضوء هذا الاستعراض الدينامى يمكن أن نصل فى الختام إلى حكم متكامل على الهيكل الاقتصادى ككل مترابط .

تطوير الزراعة

فضل الزراعة

إن تكن الصناعة أكبر مساهمة وأبرز إنجازة فى سجل الثورة ، فإن

الزراعة تظل مع ذلك قاعدة الأساس ، إن لم يكن بدورها التاريخي كممول للصناعة وكخامة للتصنيع ، فبدورها الحالي كوعاء أساسا للعمالة واسفنجة ماصة للعمل . ذلك أن الزراعة هي بلا شك بذرة و مصر المعاصرة بكل ما تعنى اقتصاديا وحضاريا . فقبل الصناعات كانت الزراعة تمول كل تطور في حياة مصر : فالقطن - أكثر من شيء آخر - هو مؤسس مصر الحديثة ، لأنه هو الذي اشترينا الحضارة الحديثة ، والفلاح هو باني مصر الحديثة ، حيث أنه هو - من أى شخص آخر - الذى بنى مصر - المدينة اقتصاديا وفيزيائية والكل هو الذى وضع القطاع الأكبر من الهيكل التحتي *astestructure* فى مصر (السكك الحديدية) ، الطرق ، الترع ، الخدمات الشبكية إلخ) .

أما بعد ذلك ، فقد كانت الزراعة هي مصدرنا الأساسى والوحيد فيما عدا القروض الأجنبية - لتمويل الصناعة وتموينها بالخام والغذاء فكما يتفق ، لم تكتشف فى مصر ثروة معدنية أو بترولية ضخمة قريبا أو تقريبا ، ولهذا لم تكن مصر فى موقف بلد - كالعراق مثلا - يمكنه أن يقدم رأس المال السهل غير المكتسب ، أى الر

الأصل ، لتمويل الصناعة . كذلك فقد كانت مكاسب الموقع - القناة - مصادرة أو مسروقة لا تدخل دائرة الاقتصاد القومي . فكان على الزراعة المصرية وحدها أن تمول من دخلها وداخلها الصناعة الناشئة . وهى الآن تقدم الخامة الأولية الرئيسية للصناعات الزراعية ، وعلى رأسها القطن . بل إن نيل الرى والزراعة أصبح الآن وبعد السد العالى نيل الكهرباء والصناعة أيضا .

من هذه الزاوية ، أو هاتين الزاويتين بالأحرى والتحديد ، التموين والتمويل ، فإن الصناعة المصرية تعد إلى حد معلوم إبنة الزراعة المصرية ، وبالعكس أو المثل فإن الزراعة المصرية هى أم الصناعة المصرية . والصلة إذن بين الاثنين ليست مجرد تجاوز أو تحاور ، وإنما هى صلة نسب ورحم مباشر أو على الأقل غير مباشر . وإذا كانت الصناعة عندنا قد بدأت ، كما يحدث كثيرا ، تفوق أمها قامة وقوة وربما جمالا ونشاطا بحكم تطور الأجيال ، حيث أصبحت تمثل القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى كله على الأرجح ، فلعل العلاقة الآن ودون مجاز أيضا أدنى إلى الأخت الكبرى والصغرى . وعلى أية حال ،

فإن الصناعة قد ورثت الكثير من ملامح وخصائص أمها
الموجبة والسالبة على السواء .

فضل الزراعة المصرية على اقتصادنا واضح إذن كل الوضوح ،
ولكنه أيضا يؤكد التكامل الوظيفي بين قطاعيه الأساسيين . وما زالت
الزراعة فى توسع مطرد ، وستظل كذلك طويلا . غير أنها لا تقارن
الآن فى نموها بالصناعة ، فهى تلمو ببطء شديد ومشقة بالغة بل تكاد
تصل فى تقدير البعض إلى حد الجمود حاليا . وإذا كانت الصناعة
تعانى من آلام النمو والطفولة ، فإن الزراعة تعانى بوضوح من آلام
العجز والشيخوخة . ولذا فعلى حين شهدت المرحلة المعاصرة ما يعد
تثويرا نسبيا فى الصناعة ، لم تخبر الزراعة سوى عملية تطوير
محدودة على الأكثر .

وقد يعود هذا جزئيا إلى أن الاستثمارات التى وضعت فى الزراعة ،
رغم استثمارات الرى والسد العالى ، أقل بكثير مما وضع فى الصناعة .
وهذا ما يعده البعض بمثابة إهمال تاريخى للزراعة وانحياز تفضيلى
للصناعة . على أن مشكلة الزراعة الأساسية ، أيا كان الأمر ، تظل

تتمثل بصفة جوهريّة في الكم والكيف ، أى في رقعة المساحة شبه
الثابتة وطرق الزراعة شبه المتخلفة على الترتيب .

هيكـل مـتغـير

وعلى أية حال ، يمكن أن نحصر أهم جوانب تطوير الزراعة منذ
يوليو في العناصر الآتية . فأولا تم بفضل السد العالي استكمال الري
الدائم تماما ، الذى أخذ يتحول أيضا من الري بالراحة إلى الري
بالرفع ، وتلك وحدها ثورة بما فيه الكفاية اتخذت الخطوة الأولى منذ
قرت لتوسيع الرقعة الزراعية إلى أقصى آفاقها ، وذلك بفضل ثورة
جديدة في الري - السد العالي - قد لا يقاس إليها مجموع انقلاب الري
منذ بداية الفترة الحديثة .

كذلك فإن المركب المحصولي يتعرض لإعادة تخطيط جذرية . وإذا
كانت ثورة القطن هي أبرز ملامح المرحلة شبه الاستعمارية ، فإننا الآن
نعيش ثورة الأرز بكل معنى الكلمة . كذلك يمكن أن نتحدث
بحق عن ثورة الذرة أو بالتحديد ثورة « تصيف » الذرة حيث تحول
أخيرا جدا عن اللبلى إلى الصيفى و / أو من الشامية إلى الرفيعة .

بالمثل عن ثورة الخضروات والفواكه التى تحتل الآن من الرقعة الزراعية نسبة لا تقل عن أى من المحاصيل الرئيسية . هذا فضلا عن محاولات واحتمالات إدخال محاصيل جديدة تماما . وهكذا فإن محصلة هذه التغيرات والتطورات أن الزراعة المصرية أصبحت الآن فى مرحلة انتقال وتحول بلا جدال . وعموما فإن أبرز ما يميز المركب الزراعى الآن قيم متغيرة إن لم نقل متذبذبة ، تضع الزراعة المصرية جميعا فى حالة سيولة وانصهار بالغة a state of flux ، تجعلها تقف فى مفترق طرق حقيقى وربما تاريخى بحيث لا يمكن التنبؤ بهيكلها فى المستقبل المنظور . وإلى جانب هذه الحيرة ، أولنقل إعادة التفكير ، التى تجابه الزراعة المصرية ، فإنها تجابه أزمة بل مأزقا حقيقيا ، وربما تاريخيا أيضا . وليست هذه الحالة ولا هذه الأزمة من صنع مرحلة الاقتصاد الثورى وحده بالضبط ، بل هى تراكم الفترة الحديثة كلها إلى جانب ضغوط المناخ البشرى الداخلى ومتغيرات السوق والسياسة العالمية . غير أنها تبقى التحدى الأكبر الذى يواجه مصر الزراعية المعاصرة .

دور متراجع نسبيا

من الناحية التطورية ، فإن المحصلة العامة على آية حال هي أن دور الزراعة ومكانتها في اقتصاد مصر قد أخذ يتناقص ويتطامن ، وأخذت هي تتراجع بسرعة عن صدارتها الألفية . والمقصود هنا بالطبع الدور النسبي لا المطلق أو الحقيقي ، فزراعتنا فعلا ورغم كل شيء في توسع مطرد كما وكيفما بدرجة أو بأخرى ، إلا أن وزنها النسبي في مجموع الاقتصاد القومي وفي التصدير يخف بالتدرج . وهذا بحد ذاته هدف تخطيطي جوهرى وتطور صحى وضرورى مثلما هو متوقع . وبالمثل ، وكجزء من كل ، فقد القطن صدارته التقليدية في الاقتصاد القومى تدريجيا حتى سلم عرشه مؤخرا للبترول ، وإن كان هذا الأخير ، على الأقل جزئيا ، أدخل فى التعدين منه فى الصناعة بالمعنى الصارم .

تطور نصيب كل من الزراعة والصناعة
من الدخل القومي (بالمليون جنيه)

السنة	الزراعة	الصناعة
١٩٦٠ - ٥٩	٤٠٥	٢٥٦
١٩٦٥ - ٦٤	٥٨٢	٤٣٣
١٩٧٠ - ٦٩	٦٨٨	٩٤٢
١٩٧٥	١٩٠٢	٣٧٥١
١٩٧٦	٢١٠٧	٢٤٧١
١٩٧٩	٣٦٣٨	٣٥٥٨
١٩٨١	٥٠٤٠	٩٤٩٤
١٩٨٢	٥٨٤٨	١٠٥٠٠

وعلى الجملة فواضح من الاتجاهات الراهنة أنه لم تمضى عقود أو سنوات حتى تبادلت الزراعة والصناعة مكانيهما تماما وبصورة نهائية وإلى الأبد . إن الزراعة تتراجع لتأخذ حجما نسبيا أقل ، الحجم الطبيعي الواجب ، دون أن يعنى هذا أنها تتراجع إلى الظل ، فهي إذ تتراجع عن الصدارة للصناعة فإنما تفعل ذلك بعد أن أدت دورها ، كرافعة lever ، للصناعة نفسها ولكى تصبح الأساس العميق الوثيق للاقتصاد برمته .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

تطور اقتصاديات الزراعة (بالمليون جنيه)

العمالة		الدخل		الانتاج		السنة
%	الحجم	%	القيمة	%	القيمة	
			٢٥٢			١٩٥٢
			٣١٢			١٩٥٥
٥٤ر٣	٣١٢٤٥٠٠٠	٣١ر٢	٤٠٥٣	٢٣	٥٨١ر٦	١٩٦٠ - ٥٩
٥١ر٠	٣١٨٥٧ر٠٠٠	٢٩	٦١٤ر٧	٢١	٨٨٦ر٣	١٩٦٦ - ٦٥
؟	؟	؟	٧٨٣ر١			١٩٧٠
			١٤٦٣			١٩٧٥
٥٠ر٠	٤٠٣٨ر٠٠٠	٣١ر٥	١٣٧٠	٢٢ر٣	١٩٠٢	١٩٧٥
			١٥٢٤		٢١٠٧	١٩٧٦
٥٢ر٠	٥ر٠٠٠٠ر٠٠٠	٣٥ر٠	١٧٣٨	١٧ر٢	٢٠٩٧	١٩٧٧
؟	؟	؟	٢٠٧٤	؟	٢٨٥١	١٩٧٨
؟	؟	؟	٢٦٢٩	١٦ر٠	٣٦٣٨	١٩٧٩
؟	؟	؟	٣٣٦٣	؟	٤٤٧٦	١٩٨٠
؟	؟	٢٩	٣٢٨٦	٢١	٤٤٤١	١٩٨٠
؟	؟	؟	٢٨٧٦	؟	٣٩٨٩	١٩٨٠
؟	؟	؟	٣٥٦٩	؟	٥٠٤٠	١٩٨١
؟	؟	؟	٤١٢٦	؟	٥٨٤٨	١٩٨٢

إذا انتقلنا الآن إلى سجل الأرقام ، فإن أول ملاحظة لافتة في الجدول السابق هي أن كل أرقام الزراعة المطلقة أو الحقيقية في ازدياد ، ولكن كل أرقامها النسبية في تناقص وإن عادت أحيانا إلى الزيادة الطفيفة . كذلك سيري أن الزراعة تتخلف كثيرا جدا عن الصناعة في الانتاج ، ولكن من الناحية الأخرى تظل الزراعة ، وستظل طويلا ، هي مركز الثقل في العمالة ، ومصادر الدخل والحياة لأغلب السكان .

الانتاج الزراعى

فأما عن الإنتاج ، أولا ، فقد ارتفعت قيمته من أقل من ٦٠٠ مليون جنيه سنة ٥٩ - ١٩٦٠ إلى قرب علامة الألفى مليون (نحو ١٩٠٠ مليون) سنة ١٩٧٥ ، أى بين ثلاثة وأربعة الأمثال فى سنة ، شكل خلالها فى المتوسط بين ٢٣ ، ٢١٪ من مجموع الانتاج القومى . وكان هذا لايزيد إلا قليلا عن نصف قيمة الانتاج الصناعى ، وإن تقارب الاثنان نوعا فى ١٩٧٥ (١٩٠٢ مليون جنيه الزراعة مقابل ٢٢٦١ مليون للصناعة) .

وفى ١٩٧٧ بلغت قيمة الانتاج الزراعى ٢١٠٧ مليون جنيه (مقابل

٢٧٨٤ مايرونا للانتاج الصناعى) ، بينما انخفضت نسبته من الانتاج القومى إلى ١٧ ٪ وفى ١٩٧٩ ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى إلى أكثر من ٣٦٠٠ مليون ، بزيادة ٥٠٠ مليون على سنة ١٩٧٧ أى سنتين ، ولتفوق لأول مرة على الصناعة بنحو ألف مليون جنيه (٣٦٣٨ مليون مقابل ٢٦٥٦ مليون على الترتيب) . وفى الوقت نفسه استمر اتجاه النسبة المئوية للانتاج الزراعى (كالصناعى نفسه أيضا) من الانتاج القومى إلى الانخفاض المطرد .

وبغض النظر عن الجانب النسبى ، فقد استمر الاتجاه الصاعد الجديد فى قيمته الانتاج الحقيقية فى سنة ١٩٨٠ حيث تجاوزت الزراعة لأول مرة وبكثير علامة الأربعة آلاف مليون ، فيما لم تبلغها الصناعة إلا بالكاد (٤٤٧٦ مليون أو ٤٤٤١ مليون مقابل ٣٩٣٧ مليون على الترتيب) . وقد قدر دخل المنتجين الزراعيين فى السنة نفسها ، ١٩٨٠ ، بنحو ٣٣٦٣ مليون جنيه ، أو بزيادة قدرها ٧١٠ ملايين عن العام السابق ١٩٧٩ أى بنسبة ٢١ ٪ إلا أنها فى معظمها زيادة سعرية فقط . ونفس ظاهرة التضخم هذه بعكسها رقم سنة ١٩٨١ ، فلقد بلغت

قيمة الانتاج الزراعى فيها أكثر من ٥٠٠٠ مليون جنيه لأول مرة ،
وهى الآن تناهز ٦٠٠٠ (٥٨٤٨ مليوناً سنة ١٩٨٢) .

هكذا ، فى النتيجة والنهاية ، تقلب ميزان الثقل بين قيمة الانتاج
الزراعى والصناعى تدريجياً على مدى العقدين الآخرين ، ولكنه عاد
فى النهاية كما بدأ تقريباً . فبعد أن كان الأول يناهز نصف الثانى فى
أوائل الستينات ، أخذت الفجوة بينهما تضيق باطراد حتى قاربا التعادل
فى أواخر السبعينات ، ثم انعكس الوضع فتفوق الثانى فى نهايتها . ثم
فى أوائل الثمانينات عادت الأسبقية للانتاج الصناعى بنحو الضعف
غير أن هذه التوازنات المتغيرة لاتعكس فى أغلبها إلا نتيجة رفع أسعار
الحاصلات الزراعية المتكرر محلياً كسياسة تسعيرية داخلية ، بمثل ما
أن تزايد قيمة الانتاج الزراعى الكلى نفسه لايعكس تزايد حجم الانتاج
الحقيقى ذاته بقدر ما يعكس آثار التضخم المحلى والعالمى المطرد .

والواقع أن نمو الزراعة المصرية يبدى فى العقود الأخير من
أعراض الثبات والتوقف ما يقرب من حد الجمود . وعلى الأقل ، فإن
قطاع الزراعة يعد أبطأ قطاعات الانتاج فى معدلات النمو بمصر . ففى
سنة ١٩٧٦ بلغ ١.٦ ٪ فقط ، وإن ارتفع فى ١٩٧٩ إلى ٣.٨ ٪ . وعلى

الجملة فإنه لم يزد عن ٢٪ سنوياً في الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، وعن ٣٥٪ في الفترة ٧٧ - ١٩٨١ (مقابل ٩٪ - ٦٦٪ لقطاع الصناعة التحويلية) ، بينما يقدره البعض في السنوات الأخيرة بنحو ٣١٪ - ٢٨٪ ، (مقابل ٤٣٪ للصناعة) . كذلك فإن ناتج المحاصيل لم يتعد معدل نموه السنوي ١٥٪ ، مقابل ٣٨٪ للانتاج الحيواني .

ليس هذا فحسب . بل إن في داخل الزراعة انتقالاً خفيفاً في الأهمية النسبية من الانتاج النباتي إلى الحيواني . فالأول في انخفاض تدريجي نسبياً ، والثاني في صعود نتيجة لاتجاه الاهتمام في الفترة الأخيرة نحو المنتجات الحيوانية المريحة من لحوم وألبان ودجاج وبيض على حساب كثير من المحاصيل الزراعية غير المجزية للفلاح ، مثلما يوضح الجدول الآتي عن المعدل السنوي الملوى لكلا الانتاجين . وقد ترتب على ذلك بالطبع تغير ثانوي في الدخل الناشئ عن كلا القطاعين . ففي الفترة ٦٠ - ١٩٦٣ كانت نسبة الانتاج النباتي من الدخل نحو ٧٧٪ ، فانخفضت في الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ إلى ٧٠٪ ، بينما زادت نسبة الانتاج الحيواني بالمقابل من ٢٧٪ إلى ٣٠٪ على الترتيب .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/ جمال حمدان

الفترة	الانتاج النباتى	الانتاج الحيوانى
أوائل الستينات	٣٠	٣٩
أواخر السبعينات	١٧	٤٤
١٩٦٠ - ١٩٨٠	٢٤	٤١

أما عن تقسيم مصادر الدخل الزراعى ، ففي سنة ٨٠ - ١٩٨١ حين بلغ مجموع الدخل ٥٠٠٨ ملايين جنيه ، كان نصيب الانتاج النباتى منها ٤٠٩٣ مليوناً ، والحيوانى ٩١٥ مليوناً بنسبة ٨١.٥% مقابل ١٨.٥% على الترتيب . وفى الانتاج الزراعى النباتى بدوره جاءت مجموعة الخضروات والفواكه فى الصدارة حيث ساهمت بنحو ٩٨٠ مليون جنيه ، وتلتها مباشرة مجموعة الحبوب بنحو ٩٦٢ مليوناً ، بينما جاءت الألياف أى القطن أساساً فى المؤخر بنحو ٨٩٥ مليوناً ، أى على الترتيب بنسبة ١٩.٥% ، ١٩.٢% ١٧.٨% من مجمل الدخل الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وعلى هذا يمكن القول إن هذا الدخل يتوزع بالتساوى تقريباً بين خمسة عناصر أساسية هى الانتاج الحيوانى والمحاصيل البستانية ومحاصيل الحبوب وأخيراً القطن وذلك بنسبة الخمس لكل ، تاركاً الخمس الباقى لسائر المحاصيل المتبقية .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه ٨٠ - ١٩٨١

٣٤٨	برسيم مستديم	٢٣١	القمح
٨٠	برسيم نحريش	٣٣٤	الذرة الشامية
٠.٩	برسيم حجازى	٧٢	الذرة الرفيعة
٨	أعلاف أخرى	١١	الشعير
١٦	بذور برسيم	٣١٤	الأرز
٦	أحطاب	٦٠	الفول
١١٨	محاصيل أخرى	١٧	العدس وبقية البقول
٢٣٥	الخضروات الشتوية	١١٥	السودانى
٥٣٥	الخضروات الصيفية	٨	السمسم
٢١٠	الخضروات الليلية	٧	بذر الكتان
٢٧٩	الفواكه	٢١	الصويا
٥٧	الخنيل	٢٥	عباد الشمس
٢٩	النباتات الطبية والعطرية	١٠٠	القصب
		٤٩٥	البصل

قوة الانتاج الحيوانى والسمكى
بالمليون جنيه ٨٠ - ١٩٨١

٩٨	بيض	٢٧٨	البيان
٥	صوف وعسل نحل	٣٨٤	لحوم حمراء
٣٨	أسماك	١٠٩	لحوم بيضاء

الدخل الزراعى

إذا نقلنا من الانتاج إلى الدخل ، نجد الغلبة على العكس ، للزراعة على الصناعة عادة فلأن مستلزمات الانتاج فى الزراعة أقل منها فى الصناعة باستثمارتها ورؤوس أموالها الضخمة وأجورها العالية ، فإن صافى الدخل الزراعى يفوق عادة نظيره فى الصناعة . ولهذا فلعل الدخل أيضا أن يكون مقياسا مقارنا أدق بين القطاعين .

ففى أوائل الستينات كانت نسبة الدخل الزراعى من الدخل القومى تدور حول أقل من الثلث ٣١,٢ ٪ ، ٢١,٣ ٪ على الترتيب ، وفى ٦٥ -

١٩٦٦ نحو ٢٩٪ ، ٢٢٪ على الترتيب أيضا . ومنذئذ وإلى الآن يناهز الدخل الزراعى زهاء ثلث الدخل القومى .

وقد بلغت قيمة الدخل الزراعى الحقيقى سنة ٥٩ - ١٩٦٠ نحو ٤٠٠ مليون جنيه (مقابل نحو ٢٥٠ مليون للصناعة) ، ثم ارتفعت إلى أكثر من ٦٠٠ مليون سنة ٦٥ - ١٩٦٦ (مقابل نحو ٤٦٠ مليون للصناعة) ، ولكنها عادت فضاغت نفسها بعد ذلك فى عقد محفقة نحو ١٣٧٠ مليون سنة ١٩٧٥ ، ثم تجاوزت علامة الألفى مليون فى السبعينات المتأخرة ، فسجلت نحو ٢٦٠٠ مليون سنة ١٩٧٩ ، إلى أن تجاوزت علامة الثلاثة آلاف سنة ١٩٨٠ حيث سجلت نحو ٣٣٠٠ مليون ، أى أكثر من ٨ أمثال رقم ١٩٦٠ أو بزيادة أكثر من ٧ أمثال فى ٢٠ سنة . وفى ١٩٨١ جاوز الدخل ٣٥٠٠ مليون جنيه كما سبق حيث لم يزد الانتاج الزراعى السلعى الفعلى نفسه خلال المدة نفسها سوى نصف المثل بالكاد .

الصادرات الزراعية

على أن أزمة الزراعة الحادة والحقيقية إنما تتبدى فى صادراتها ،
دع عنك قضية الكفاية الذاتية المحلية التى ازدادت وتزداد عنها ابتعادا
كل يوم إلى غير رجعة وبلا أمل فى عودة . فالصادرات الزراعية فى
انخفاض مزمّن طوال الفترة تقريبا ، وذلك رغم اتجاه التضخم العالمى
المزمّن أيضا والمتزايد أبدا . ومعنى هذا أنه لولا للتضخم لكان انخفاض
قيمة صادراتنا الزراعية أشد ، فضلا عن أن انخفاض حجمها الحقيقى
هو بدوره أشد وأشد .

ويرجع هذا بالطبع إلى ثلاثة عوامل أساسية : جمود نمو الانتاج
الزراعى الحقيقى كما رأينا من ناحية ، وزيادة الاستهلاك المحلى من
الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الاستهلاك ، ثم أخيرا تزايد
قيمة ونسبة الصادرات الصناعية بالمقارنة . فعلى سبيل المثال انخفضت
قيمة ما نصدره من القطن إلى النصف فى غضون السنوات الأخيرة ،
بينما يخنفى محصول زراعى أو آخر من قائمة الصادرات كل عام أو
بضعة أعوام (إن لم ينتقل أيضا إلى قائمة الواردات) .

وبصورة عامة فلنحزن الآن نكاد نستهلك إنتاجنا من جميع محاصيلنا

الزراعية باستثناءات معدودة للغاية أهمها القطن وإلى حد ما الأرز وكذلك الفول مؤخرا . وبعد أن كنا نشتهر تقليديا كدولة مصدرة للقطن أساسا ، أصبحنا نشتهر كدولة مستوردة للقمح أساسا كنا ، بعبارة أخرى ، دولة تزرع القمح وتستهلكه والقطن وتصدره ، فصرنا دولة تزرع القطن وتستهلكه والقمح وتستورده . ومن هنا جميعا فقدت الزراعة ، وعلى رأسها القطن ، مكان الصدارة في قائمة صادراتنا للصناعة منذ بعض الوقت - وإلى الأبد فيما يبدو .

بالأرقام : في ٦٩ - ١٩٧٠ بلغت قيمة الصادرات الزراعية ٢٢٢٧ مليون جنيه ، شكلت ٦٨٪ من إجمالي صادراتنا أى أكثر من الثلثين ولكن بعد ٧ سنوات في ١٩٧٧ لم تزد قيمة الصادر عمليا حيث بلغت ٢٢٦٣ مليون جنيه ، وفي الوقت نفسه هوت نسبتها من إجمالي الصادرات إلى ٢٩٪ فقط أى أقل من الثلث . وفي ١٩٧٩ بلغت قيمة صادراتنا الزراعية ٦٩٠ مليون جنيه ، ثم ناهزت الألف مليون في العام التالي ١٩٨٠ . وفي ١٩٨١ بلغت نسبة الصادرات الزراعية زهاء ٥٥ - ٧٥٪ من قيمة إجمال صادراتنا باستثناء البترول ، ولكن بإضافته تنهاوى هذه النسبة إلى حد الضائلة الشديدة .

العمالة

ماذا يبقى إذن للزراعة فى المقارنة أو فى الصدارة ؟ لا شئ بالتأكيد سوى العمالة ، فالمشتغلون بالزراعة أضعاف المشتغلين بالصناعة ، ولو أن أرقام الأولى بانّت تنمو بتباطؤ واضح . ولكن - حسنا - هل هذه نقطة قوة للزراعة أم نقطة ضعف ؟ الواضح أن الزراعة ما تزال ، وستظل طويلا ، مركز الثقل فى العمالة ومصدر الدخل والحياة لأغلب السكان . غير أن هذا بالمقابل إنما يعنى تخلفها الشديد وانتماءها لتكنولوجيا وحضاريا إلى الماضى أكثر من أى شئ آخر .

فى نهاية الخمسينات ، سنة ٥٩ - ١٩٦٠ ، كان يعمل بالزراعة ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون تقريبا ، بنسبة أكثر قليلا من نصف كل المصريين العاملين . وقد ارتفع الرقم بعد ذلك بالطبع مع تزايد السكان العام وإن ظلت النسبة تدور حوالى ٥٠ ٪ . ففى أواخر السبعينات حين كانت قوة العمل فى مصر نحو ٩٦ مليون عامل ، كان ٥ ملايين تقريبا أو ٣ر٤ مليون تحديدا يعملون فى الزراعة بنسبة ٥٢ ٪ (مقابل ١٢ر٥ مليون فى الصناعة بنسبة نحو ١٢ر٥ ٪) .

واليوم إذ تعد قوة العمل البشرية فى مصر نحو ١١٧ مليون نسمة ،

يمكن القول إن نحو النصف يعمل في الزراعة مقابل الثمن في
لأصناعة ، أى أن الزراعة تستوعب أربعة أمثال العمالة الصناعية .
واليوم إذ يقدر نحو ٢١ - ٢٢ مليوناً يعيشون على الزراعة و / أو في
الريف ، يمكن القول كذلك إن مصرياً من بين كل اثنين يعمل في
الزراعة ، وأننا بذلك لم نعد أمة من الفلاحين ولا باتت مصر تماماً قرية
كبيرة طويلة كما كانت . والمقدر حالياً أن نسبة العاملين في الزراعة
ستبدأ في الانخفاض دون علامة ٥٠٪ باطراد عاماً بعد عام .

الانقلاب الصناعي

نحو الصدارة

الصناعة بيقين هي أقوى وأخطر إضافة ساهمت بها مرحلة الثورة ،
حتى لتوشك مع بعض التجاوز أن تعد إضافة بكرة من الناحية العملية
وذلك رغم إرهابات لأبأس بها في أخريات المرحلة السابقة . وإذا قد
يمكن القول نسبياً إن ثورة الصناعة هي صناعة الثورة أكثر من أى شئ
آخر . بل إن جوهر التغيير الجديد إنما هو بالدقة التحول من اقتصاد
التصدير السائد سابقاً إلى اقتصاد تصنيع أساساً .

فأفقد طفرت الثورة الصناعية طفرة لعلها كانت طموحا أكثر مما يدبغى ، خاصة فى الستينات حين أنشئ نحو ألف مصنع وأرسيت قاعدة أو نواة الصناعة الثقيلة . وإذا كان هدف ، من الابرء إلى الصاروخ ، قد سقط باعتباره مشروعا غير عملى ، فإن المركب الصناعى تطور وتوسع كما وكيفا ونوعا لاسيما بعد كهرباء السد العالى وبفضلها . فإلى جانب تطوير وتوسيع الصناعات الرئيسية أو الكلاسيكية القائمة سواء الزراعية أو الصناعية كالغزل والنسيج والسكر والاسمنت والأسمدة ، أدخلت صناعات جديدة عديدة أهمها الألومنيوم على كهرباء السد العالى ، وتنوعت خطوط الصناعة ما بين صناعات استهلاكية ووسيلة ورأسمالية . كما وصل الانتاج إلى حد الاكتفاء الذاتى فى خطوط والتصدير فى خطوط أخرى .

وإذا كانت الصناعة المصرية قد تعرضت خلال هذا التطور لكثير من الأزمات والنكسات ، ولاتزال تعاني فى جميع أسسها وعناصرها وهياكلها وأوضاعها من صعوبات ومشكلات بالغة التعقيد تكنولوجيا واقتصاديا بل وحتى إداريا واجتماعيا وسياسيا ، فتلك لاريب جميعا ، آلام النمو ، الحتمية ولا نقول ، أمراض الطفولة ، الطبيعية .

وعلى أى حال فلقد جاءت الصناعة لتبقى ، ولتصبح منافسا خطيرا للزراعة فى الانتاج والدخل القومى ، منافسا قلب هيكل اقتصادنا بالفعل من قبل فجعل مصر حاليا دولة زراعية - صناعية تمهيدا لتحويلها عن قريب إلى دولة صناعية - زراعية فى المحل الأول ، أى لتحويل المتوالية الحرفية فى النهاية من ١ - ٣ - ٢ إلى ١ - ٢ - ٣ (حيث ١ تعنى الحرف الأولية ، ٢ الثانية ، ٣ الثالثة) .

بل الواقع أن الصناعة انتهت ، بعد مراحل سباق سريع مختزل ولكنه عنيف عنيد ، بأن تفوقت على الزراعة فى قيمة الانتاج على الأقل (وربما الدخل القومى الآن كذلك ؟) ، وإن كانت لاتعدو ربعها فى العمالة والاعالة . وبذلك أصبحت القطاع القائد فى الاقتصاد القومى على الأرجح . ولهذا قد يمكن القول إن مصر قد تحولت بالفعل إلى دولة صناعية - زراعية وإن لم تصبح دولة صناعية بمعنى الكلمة .

وسواء تحقق هذا الانقلاب النسبى والحقيقى بين الصناعة والزراعة نتيجة لإهمال الزراعة وعلى حسابها كما يرى البعض ، فإن القاعدة الانتاجية الأساسية الصلبة للاقتصاد كما يقال . ولنتبع الآن مراحل نمو الصناعة بالأرقام ، مع ملاحظة جانب الزيادة الرقمية التضخمية البحتة على نحو ما سبق أن وضعنا .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

العمالة		الصادرات		الدخل		الانتاج		السنة
%	الحجم	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٥				٨	٢٥٦,٣		٦٩٥	١٩٥٢
١٠	٦٠١,٨٠٠			٢١,٢	٤٦٤,٠	٤٢	١٠٨٦,٧	١٩٦٠ - ٥٩
١١	٨٤١,٧٠٠			٢٢		٤٣	١٧٩٧,٩	١٩٦٦ - ٦٥
		٢٩	٩٧			٣٨	١٣٢١	١٩٧٠
	٢٥٠,٠٠٠		٢١٥			٣٥,٨	٢٢١٦	١٩٧٥
	٥٥١,٠٠٠		٢٠٧				٢٤٧١	١٩٧٦
		٥٥	٤٢٨				٢٧٨٤	١٩٧٧
			٣٩٢				٢٧٤٤	١٩٧٩
		٣٠	٣٦٥			٢٥,٠	٢٦٥٦	١٩٧٩
			٣٦٥				٣٥٥٨	١٩٧٩
			٤١٨				٣٩٣٧	١٩٨٠
١٢,٦	١,٤٦٢,٧٠٠		٥٠٠			٢٥,٤	٧٠٣٤	١٩٨١
	٦٠٧,٥٠٠		٤٨٦				٥٨٣٥	١٩٨١ - ٨٠
	٦٢٤,٠٠٠		٣٩٧				٣٥٦٢	١٩٨١ - ٨٠
	٦١٢,٤٠٠						٤٩٤٩	١٩٨٢ - ٨١
١٢,٨	١,٤٢٣,٠٠٠	١٢,٥	٤٨٤			٢٧	١٠٥٠٠	١٩٨٢ - ٨١

الانتاج الصناعى

فأما من حيث الانتاج فقد حققت الصناعة علامة الألف مليون جنيه حوالى سنة ٥٩ - ١٩٦٠ بنسبة نحو خمسى قيمة الانتاج القومى . ثم وصلت إلى علامة الألف مليون حوالى سنة ١٩٧٥ ، أى ضاعفت نفسها فى نحو ١٥ سنة ، وإن هبطت نسبتها من الانتاج القومى إلى قرب الثلث . وبعد خمس سنوات أخرى ، أى فى ١٩٨٠ وفى ثلث المدة السابقة ، ضاعفت نفسها مرة أخرى حيث بلغت علامة الأربعة آلاف مليون جنيه . وأخيرا وفى العام التالى فقط أى ١٩٨١ ضاعفت نفسها تقريبا مرة ثالثة فى سنة واحدة حيث بلغت علامة السبعة آلاف مليون جنيه ، وإن استمر هبوط حصتها من الانتاج القومى فبلغت الربع فقط . وغنى عن التكرار أن جزء كبيرا جدا من هذه الزيادة الطافرة هى زيادة رقمية بحتة نتيجة التضخم ولاتعكس زيادة فعلية حقيقية متناسبة وعموما يقدر أن معدل النمو السنوى فى قيمة الانتاج الصناعى (ومعه التعدين) حوالى ١٠,٧٪ فى الوقت الحالى ، مقابل ٩٪ للصناعة التحويلية وحدها خلال المدة ٧٧ - ١٩٨١ .

وفى ١٩٨١ بلغ حجم الانتاج الصناعى المحلى ٧٠٣٤ مليون جنيه ،

وذلك من إجمالي الانتاج المحلى للقطاعات الاقتصادية كلها ، أى بنسبة ٢٥٤ ٪ . وقد أتى هذا الانتاج من خلال نحو ٧٠٠ سلعة إنتاجية . وقد كان النصيب الأكبر من ذلك الانتاج الصناعى للسلع الاستهلاكية بالطبع حيث بلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه ، بينما اختصت السلع الرأسمالية بنحو ٨٤٤ مليون جنيه أى بنسبة ١٢ ٪ أو الثمن تقريبا (مقابل ٨ ٪ قيمة الصناعات الثقيلة من قيمة الانتاج الصناعى الكلى سنة ١٩٧٩) .

وتبدى الأرقام المعلنة عن السنتين التاليتين الأخيرتين أو بعض التضارب أو الاضطراب غير المفهوم . ففى ٨٠ - ١٩٨١ بلغت قيمة الانتاج الصناعى ٥٨٣٥ مليون جنيه . أما عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ فالقيمة ٩٤٩٤ مليون جنيه ، وهى تمثل ٢٧ ٪ من إجمالى قيمة الانتاج القومى البالغ ٣٤٢ مليار جنيه . قد توزع هذا الانتاج بين ٥٩ مليار جنيه للقطاع العام بنسبة ٦٣ ٪ ، ٣٦ مليار للقطاع الخاص بنسبة ٣٧ ٪ . وهذا وقد بلغ الناتج القومى الصناعى فى العام نفسه ٨١ - ١٩٨٢ نحو ٢٢٦٤ مليون جنيه ، أى ما يعادل ١٢٣ ٪ من الناتج القومى الاجمالى . وفى العام الأخير ٨٢ - ١٩٨٣ بلغ الانتاج الصناعى علامة العشرة بلايين جنيه لأول مرة (١٠٥٠٠ مليون) .

الدخل والصادر الصناعي

أما عن صافى الدخل الصناعى ، الذى يقل كثيرا بالطبع عن قيمة الانتاج ، فقد بدأ فى بداية الستينات بنحو ربع مليون جنيه ، ليتضاعف حوالى منتصفها ، وذلك فى حدود خمس الدخل القومى تقريبا فى الحاليين . ومنذ ذلك الوقت زادت قيمة الدخل الصناعى الحقيقى كثيرا ، وإن تطامنت نسبته من الدخل القومى نتيجة للتضخم من ناحية وللمو الدخل غير السلعى نموا غير عادى من الناحية الأخرى .

أما عن الصادر الصناعى ، فقد أبدى بعامة نموا مطردا وإن كان متواضعا بالطبع . فخلال السبعينات كانت قيمة الصادرات الصناعية تدور حول + ٤٠٠ مليون جنيه ، بنسبة العشر تقريبا من قيمة إنتاجنا الصناعى الكلى (على سبيل المثال : ١٠ر٢٪ سنة ١٩٧٩ ، ١٠ر٦٪ سنة ١٩٨٠) . ثم ارتفعت تلك القيمة فى ١٩٨١ إلى علامة ال ٥٠٠ مليون جنيه ، وإن عادت فانخفضت نوعا إلى ٤٥٠ مليونا سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ ، بنسبة ١٢ر٥٪ أى الثمن فقط من قيمة صادراتنا السلعية البالغة ٣٥٢١ مليون جنيه .

وهذا الرقم الأخير يقودنا إلى ظاهرة هامة وهى شدة تذبذب نسبة

صادراتنا الصناعية من مجمل الصادرات السلعية . ففي سنة ١٩٧٧ مثلا سجلت هذه النسبة رقما قياسيا حقا حيث بلغت ٥٥% أى أكثر من كل صادراتنا الزراعية ومن نصف كل صادراتنا السلعية . هذا بينما عادت فهوت كما رأينا إلى الثمن فقط فى ٨١ - ١٩٨٢ . على أن هذا الانخفاض العنيف إنما يرجع أساسا إلى ارتفاع صادراتنا البترولية بشدة . ولعل نسبة صادراتنا الصناعية من مجمل صادراتنا السلعية أن تدور ، فى المتوسط ، حوالى + ٣٠% عادة أو تقريبا .

العمالة الصناعية

أخيرا ، عن العمالة . من نحو ٦٠٠ ألف عامل فى أول الستينات ، بنسبة ١٠% تقريبا من جملة القوى العاملة فى مصر ، ارتفع عدد المشتغلين بالصناعة إلى أكثر من ١٤ مليون ، ثم إلى نحو ١٥ مليون ، فى بداية الثمانينات حاليا ، وذلك بنسبة ١٢.٥% تقريبا . أى أن القوة العاملة فى الصناعة ضاعفت نفسها وزيادة فى عقدين (١٩٦٠ - ١٩٨٠) ، وإن لم تزد نسبتها من مجموع القوة العاملة فى مصر إلا من العشر إلى الثمن تقريبا . وإذا كانت الصناعة بهذا لا تعول من السكان إلا من خمس إلى ربع ما تعول الزراعة حتى الآن ، فإنها

بأجورها ودخولها الأعلى تمثل رافعة حقيقية لمستوى الحياة والمعيشة في مصر بلا شك (١٣٣٤ مليون جنيه سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، بمتوسط أجر سنوى للعامل قدره ٩٣٧ جنيها) .

الثروة المعدنية الثروة البترولية

لم تكن مصر قط دولة معادن في القديم MINERAL STATE ، ولا كانت بالتحديد دولة بترول في العصر الحديث ، رغم أن البترول كوقود محلى لعب دورا حيويا في تطورها الصناعى والزراعى الحديث ، وإلى قريب جدا لم تكن مصر تحقق الكفاية الذاتية فى البترول ولا كانت دولة مصدرة للبترول ، فرغم تصديرها فعلا لبعض عناصره ومشتقاته كانت دائما تستورد دائما عناصر ومشتقات أخرى تفوقها حجما وقيمة .

غير أن انقلابا أو شبه ثورة حقيقية حدثت فى السنوات الأخيرة فقط ، خاصة بعد عودة سيناء فى أواخر السبعينات ، حيث أصبح البترول السلعة الأولى وأهم إنتاج منفرد ليس فقط فى الاقتصاد القومى بعامة ولكن أيضا فى الصادر الوطنى بخاصة . فمن ناحية تكاد قيمة الانتاج البترولى اليوم تناهز أو تناطح قيمة الانتاج الزراعى ، ولا تبتعد

كثيرا جدا عن قيمة الانتاج الصناعى ، بينما أزاح البترول ، الملك القطن ، عن عرشه إلى الأبد . ومن ناحية أخرى اكتسح البترول ميدان الصادرات إلى حد يذكر بوضع القطن فيه فى عز أيام الزراعة الأحادية أو الاستعمار المطلق . أو إن شئت فقل أصبح القطن ملكا على الزراعة وحدها فقط ، بينما أضحي البترول ، إمبراطور ، الاقتصاد جميعا .

لقد ورث البترول دور القطن التقليدى كاملا ، ولا نقول مضاعفا ، وانتقل مركز الثقل من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود . وإذا لم تعد مصر اليوم دولة بترول بعد ، فلا بد أن تعد دولة مصدرة له . وإذا لم تكن قد أصبحت دولة معادن مثلما هى الآن دولة زراعة وصناعة ، فقد صارت بالتأكيد ولأول مرة دولة زراعية - صناعية - معدنية يتألف الأساس الطبيعى لاقتصادها من ، ثلاثة طوابق ، .

فى الوقت نفسه ، فليس من الممكن أن نقول بالضبط إن موارد الصحراء فى مصر قد تفوقت أخيرا على موارد الوادى ، أكثر مما يمكن أن نقول إن صحارى العالم العربى قد تفوقت من قبل على أنهارها . فإذا كانت قيمة موارد البترول فى الحالة الأولى تقارب أو تتناطح قيمة أى من الانتاج الزراعى أو الصناعى على حدة ، فإنها تقصر دون

مجموعهما بكثير ، ذلك فضلا عن عائد سائر النشاطات والوظائف والحرف الأخرى . تماما كما تقصر دخول الدول البترولية الجارية دون الرأسمال الحضارى والاقتصادى المتراكم لدى الدول النهرية فى الحالة الثانية .

على أن الذى لا شك فيه هو أنه لولا قطاع الصحراء فى مصر ، أى قطاع البترول ، لكان تخلفها المادى عن العرب البتروليين أعظم وأشد خطرا . لقد حفظت الصحراء عندنا التوازن نسبيا على الوادى ، وجدت نوعا من اختلال الميزان الاقتصادى بين مصر وعرب البترول اختلال جسيما . ولعلها من سخریات الحيلوجيات ، أكثر مما هى من مفارقات الجغرافيا ، أنه لم يعد يفل الصحراء فى عصر البترول إلا الصحراء ، كما وضعها أحدهم بمزيج من القفلس والإفلاس .

ليس هذا فحسب ، بل الواقع أن البترول ، الذى تميزت توقيت ظهوره وتطور نموه فى تاريخ مصر الحديث بأنه جاء دائما فى اللحظات الحرجة لينقذ الموقف من أزمة محققة ، جاء هذه المرة فى أخرج لحظة فى تاريخ مصر الاقتصادى لينقذها من إفلاس محقق ، ولو أن هناك شبهة استنزاف عجول يهدد الرصيد المحدود ، يشى بعملية شراء لاهث

مثلثهف للحاضر على حساب المستقبل ، ويوحى بأننا نزيح
الخانقة الراهنة عن أكتافنا بإلقائها مؤجلة ومضاعفة على
الأجيال القادمة .

تطور الانتاج

على أية حال ، فإلى الأرقام . فى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ لم تـ
الصادرات المعدنية والبتروولية عن ٨٣ مليون جنيه ، تعادل ٣٪
إجمالى الصادرات المصرية . وفى سنة ١٩٧٧ ارتفع الرقم
الترتيب إلى ١٢١٨ مليون جنيه ، ١٦٪ تقريبا . وفى ١١
السبع الأخيرة ٧٥ - ١٩٨١ زادت الصادرات البتروولية وحده
٦٠٠٪ (مقابل ٤٠٠٪ لباقى الصادرات الصناعية والزراعية)
أصبحت الصادرات البتروولية تمثل وحدها ٧٠٪ من قيمة
جميعا (مقابل ٣٠٪ فقط لسائر الصادرات الصناعية و
مجتمعة) .

أما عن ميزان المدفوعات البتروولية فقد كان دائما يتسم بالـ
سنة ١٩٧٣ ، حين بدأ البندول يتذبذب فى الاتجاه الصحيح
ارتفاعا لصالحنا باطراد . فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغ صافى

المدفوعات ٢٧٢٥ مليون دولار . هذا بينما تقدر قيمة البترول المنتج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بنحو ٣٥٤٨ مليون جنيه ، تتوزع بالتصنيف تقريبا ما بين قيمة الاستهلاك المحلى منه وما بين ميزان المدفوعات تصديره واستيراده ، أى أننا نستهلك فى الداخل حوالى نصف تلك القيمة ونصدر النصف الآخر . (فى رقم آخر أن الناتج المحلى للقطاع سنة ٨١ - ١٩٨٢ كان ٣٧٥٤ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج سنة ٨٢ - ١٩٨٣ تبلغ ٣٩٩٥ مليون جنيه .) وبهذا على الجملة فإن البترول يعطى مصر الآن نحو ٦٠٠٠ مليون دولار ، تمثل نحو ١٩ - ٢٠ ٪ من الدخل القومى أى الخمس . وبصيغة تقريبية ولكنها أعم ، يمكن القول إن عائد البترول حاليا يبلغ نحو ٩ مليارات دولار ، يذهب منها ملياران للشريك الأجنبى فى الانتاج ، ٤ مليارات فى الاستهلاك المحلى ، ٣ مليارات للتصدير الخارجى : والجدول الآتى يلخص تطور اقتصاديات البترول فى السنوات الأخيرة بالمليون جنيه (مصرى) .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

السنة	حصيللة الصادرات	فائض ميزان المدفوعات
١٩٧٩	١٣٤١	١١٦١
١٩٨٠	٢١٥٤	١٨٥٤
١٩٨٢-٨١	٢٤٥٧	١٩٦٣
١٩٨٣-٨٢ (متوقع)	٢٧٢٥	

تحويلات المغتربين

أخيرا وليس آخرا ، تبقى إضافة جديدة طارئة على الاقتصاد القومى لم تعرفها مصر إلا فى السنوات الأخيرة حين بدأت هجرة أو اغتراب المصريين للعمل فى الخارج لا سيما فى الدول العربية وخاصة منها البترولية . وعلى حدائتها ، طفرت هذه المساهمة بسرعة لتؤلف بندا أساسيا فى الدخل القومى ، يصعب تصنيفه تحت أى من موارد الموضع أو الموقع أو الانتاج أو الربح ، ولكنه أدخل فى باب تصدير العمل والعمالة أو القوة البشرية ، أى باختصار الصادرات البشرية . ، بالمجاز ،

التحويلات أشبه بعمالية ، نقل دم ، الاقتصاد المصرى كما وضعها البعض - محمود عبد الفضيل - بتوفيق ملحوظ .

والتحويلات remittances بهذا عامل طارئ جديد يكاد يشبه تقريبا فى دوره وحجمه وتوقيته عامل البترول ، وكلاهما - كأنما على ميعاد - أنقذ الاقتصاد المصرى من الافلاس عمليا . إلا أن الأول موارد مضافة من خارج الحدود ، حيث الثانى موارد موضوعية جيولوجية غير متجددة قابلة للنفاذ . كذلك فإن أثرهما على الاقتصاد المصرى ليس كميا فقط ولكنه نوعى أيضا ، ليس اقتصاديا فقط ولكن اجتماعى أيضا . فلقد رج كلاهما اقتصادنا بعنف وهز استقراره الداخلى بما استورد من تضخم وبما أعاد من توزيع للدخل القومى ولأنماط الاستهلاك بل وقلبها قلبا طبقيا واجتماعيا .

خط صاعد سائد

فى سنة ١٩٧٠ لم تزد المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج عن ٢ر٥ مليون جنيه فقط ، ٣٤١ مليون سنة ١٩٧٣ ، ثم عن ٩٧ مليون سنة ١٩٧٤ . ولكنها فى سنة ١٩٧٧ كانت قد بلغت ٩٠٠ مليون دولار ، قفزت إلى ١٥٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى

١٠٤٩ مليوناً في سنة ١٩٨٠ ، أو ١٨١٢ مليوناً سنة ٨٠ - ١٩٨١ تعادل نحو ٣ بلايين دولار (٢١٠٥ ملايين جنيه في مصدر آخر) . على أنها هبطت نوعاً في سنة ١٩٨٢ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه (أو ١٤٠٦ ملايين سنة ٨١ - ١٩٨٢) بسبب الظروف السياسية مثلما فعلت عائدات القناة والسياحة . وفي رواية أخرى أن التحويلات بلغت في العام الأخير ٢٨٥٥ مليون جنيه . ويلاحظ في هذا كله على أية حال أن التحويلات المسجلة تقدر بنصف التحويلات الكلية على الأكثر .

ولكن ، للسجل فقط ، هناك أيضاً أرقام أخرى تقول إن التحويلات انخفضت من ٨٥٥ مليون جنيه في العام المالي ٨٠ - ١٩٨١ إلى ٥٣٠ مليوناً فقط في ٨١ - ١٩٨٢ وعدا هذا فثمة أرقام أخرى مختلفة للدخول والمدخرات ، تبدأ بنحو ٨٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، ثم ترتفع إلى نحو ٥٦٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٨١ ، وتقدر أن تصل إلى ٩٧٢٥ مليوناً سنة ١٩٨٥ . وهذه التقديرات نفسها تذهب إلى نصف الدخل تقريباً ينفق في الخارج على تكاليف الحياة ، غير أن النصف الباقي لا يحول منه إلى مصر إلا ١٩٨٢ ، لبلغ ١٣ر مثل حصيلة صادرات البترول ، أو نحو ٣ أمثال عائدات القناة أو نحو ٤ أمثال صادرات القطن الخام .

ثالثا ، وأخيرا ، فإن من الممكن القول بصفة تقريبية عن السنوات القليلة الماضية إن التحويلات تغطى نحو ثلث وارداتنا المنظورة ، متفوقة بذلك على صادراتنا المنظورة فى هذا الصدد ، مثلما يمكن مضاعفة ذلك على الأقل لو كانت كل التحويلات مسجلة . ثم إنها تغطى نحو نصف عجز ميزاننا التجارى ، فضلا عن أنها يمكنها تغطيته بالكامل لو كانت كلها مسجلة .

دور البترول

أى ما كان ، فما معنى هذه التحويلات فى التحليل الاجتماعى ؟ معناها أن عشر السكان على الأقل أى نحو ٥٠ مليون نسمة الآن يعتمدون ، بصفة غير مباشرة بالطبع وغير كلية بالضرورة ، على مصدر خارجى فى حياتهم . ولكن لما كان عدد المغتربين العاملين بالخارج يقدر بنحو ٣ ملايين (أو نحو ١٠ - ١٥ ٪ من قوة العمل) وكان هذا يمثل أيضا عدد أسرهم بالداخل بالتقريب ، فلعل عائدات التحويلات تعود فتنشر على نسبة أكبر من سكان مصر ، قل الضعف أى حوالى خمس السكان . وهذه مساحة واسعة نسبيا ، إلا أنها تظل جزئية بالضرورة ، على العكس من عائدات البترول المحلى التى

تتوزع نظريا على مجمل السكان جميعا وإن يكن بصورة غير مباشرة بالطبع ، حيث تدخل الميزانية العامة للدولة بكاملها . وعند هذا الحد يبرز لنا بكيته دور البترول عموما ، مصريا وغير مصرى ، مباشراً وغير مباشر ، فى حياة مصر الاقتصادية المعاصرة . إذ لما كانت التحويلات هى أصلا بترولية الجذور فى الأعم الأغلب ، أى نتيجة العمل فى دول بترولية أساسا ولولا البترول هناك لما جاءت هنا أصلا ، فإننا نستطيع أن نرى أن البترول بعامة وبصورة أو بأخرى يساهم الآن بنحو ٣٠% من الدخل القومى ، قل الثلث تقريبا : ٢٠% قيمة بترولنا المحلى ، ١٠% قيمة التحويلات الخارجية . فبمعنى ما أو آخر ، لقد انتقلت مصر من عصر القطن إلى عصر البترول ، وإن لم تعد دولة بترولية بالمفهوم العربى مثلا ، ولا غدت بالطبع دولة غير قطنية فى الوقت نفسه .

أقله . فمثلا فى سنة ١٩٨١ بلغ التحويل ٥٩١ مليون جنيه فقط ، أى نحو عشر مجمل الدخل الأصلى

على أية حال فإن سنة ١٩٨٠ تمثل نقطة تحول بين مرحلتين . فخلال عقد السبعينات يمكن القول إن التحويلات كانت تتفوق قليلا أو

كثيرا على أى من عائدات القناة أو دخل السياحة وتناهمز مجموع حصيلتهما معا . كذلك فإنها تتفوق على حصيلة أى من الصادرات الصناعية أو الزراعية على حدة ، وإن قصرت دونهما معا . وبذلك كله تكون التحويلات قد احتلت المركز الثانى فى مصادر الدخل القومى بعد حصيلة الصادرات السلعية ككل ، ولا يفوقها كبند منفرد على حدة سوى البترول وحده . وبصفة تقريبية بالطبع يمكن القول إن التحويلات كانت بذلك تساوى حوالى نصف دخل البترول أو نحو أى من فائض ميزان مدفوعاته أو قيمة استهلاكنا المحلى منه . وبصيغة نسبية ، فإذا كان البترول يعادل نحو ٢٠ ٪ أو خمس الدخل القومى ، فإن التحويلات كانت تعادل نحو ١٠ ٪ أى العشر . هذا مع ملاحظة أن التحويلات هى جزء فقط ، لعله الأصغر ، من كل متحصلات المغتربين فى الخارج ، كما أن هناك جزءا آخر غير مذكور يعود فيدخل إلى مصر بطرق غير مباشرة إما كنفد أو كسلع معمرة وغير ذلك . هذا عن السبعينات . أما عن المرحلة الثانية التى بدأت مع الثمانينات ، فإن الأرقام والتقديرات تشير بامتراد إلى أن التحويلات المنظورة أو المسجلة عن طريق البنوك إن تكن فى تناقص نوعا ، فإن التحويلات غير المنظورة أو المسجلة هى

فى تزايد أشد . وأهم من ذلك أن التحويلات بدأت تتفوق على صافى
حصيلة صادرات البترول لا سيما بعد انخفاض الطلب والسعر العالميين
للأخير . وبهذا صارت التحويلات أكبر بند منفرد على الإطلاق فى
الدخل القومى . انقلاب تايخى .

فأولا ، إذا أخذنا أرقام سنة ٨٠ - ١٩٨١ للتحويلات المسجلة فقط ،
فإن الحصيلة تعادل : ١٠٩ ٪ بالقياس إلى صادرات البترول ، ٣٨٥ ٪
بالقياس إلى عائدات قناة السويس ، ٥٠٩ ٪ بالقياس إلى إيرادات السياحة
، ٩٢٢ ٪ بالقياس إلى صادرات القطن الخام ، أى على الترتيب أكثر من
المثل أو أربعة الأمثال فخمسة الأمثال فتسعة الأمثال .

وثانيا ، فإذا نحن أخذنا مجموع التحويلات المسجلة منذ سنة ١٩٧٠
حتى سنة ٨١ - قط . أما أرقام التجارة فكانت ، مليونية ، فحسب بضع
مئات من الملايين لكل من الصادر والوارد ، بينما لم يزد مجموع حجم
التجارة الخارجية كلها عن ثلاثة أرباع البليون جنيه فى حده الأقصى
سنة ١٩٦٦ (٧٢٨٥ مليون جنيه) .

هذا قبل ٧٣ - ١٩٧٤ . أما بعد ذلك فإن الظاهرة اللافتة فى الدرجة
الأولى هى أنه بدلا من الأرقام ، المليونية ، فى السابق ، عرفت
معدلات تجارتنا لأول مرة الأرقام ، البليونية ، فأصبحت تجرى فى
بضعة بلايين من الجنيهات سنويا ، متصاعدة مع التضخم الجسيم

والاستهلاك المفرط ومعبرة عنهما أساسا وأكثر من أى شيء آخر .
أما العجز ، رغم أنه كامن لا طارىء ، فقد تغيرا تغيرا نوعيا لا كميا
فقط ، فلأول مرة تعرف مصر زيادة الواردات على الصادرات بضعة
الأمثال ، ولا سيما فى ذلك الواردات والصادرات الزراعية والغذائية
بالذات .

وقد ترتب على ذلك نتائج خطيرة فى الداخل حيث انتقل الاختلال
الهيكلى إلى الانتاج نفسه ، فضلا عن توزيع الدخل القومى ومستوى
المعيشة وأنماط الحياة ، حتى صارت التجارة الخارجية فى حد ذاتها
سببا مثلما هى نتيجة وضابطا بدلا أن تمون انعكاسا . ويرجع هذا أساسا
إلى تضخم حجمها وقيمتها بالنسبة إلى حجم وقيمة الانتاج والدخل
المحليين تضخما غير عادى نادر المثال بين الدول الأخرى .

لا عجب أن شَخَّص البعض الانفتاح المسلول عن هذا كله بأنه
« انفتاح استيرادى » ، مثلما هو « انفتاح استهلاكى » ، أساسا . ولا عجب
كذلك أن تضخمت نشاطات التصدير والاستيراد وما يخدمها ويتصل
بها من سمرة ووكالة وتأمين وشحن ... ألخ إلى مئات أو آلاف
الشركات ، التى تمخضت بدورها عن مجتمع بأسره من المليونيرات
وأشباه المليونيرات ، مليونيرات الانفتاح .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

تطور التجارة الخارجية (بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	النسبة %	المجموع	المعز
١٩٥٢	١٥٠	٢٢٨	٦٥٫٩	٣٧٧٫٨	٧٧
١٩٦٠	١٩٨	٢٣٢	٨٥٫٣	٤٣٠٫٢	٣٥
١٩٦١	١٦٩	٢٤٨	٦٩٫٢	٤١٢٫٧	٧٥
١٩٦٢	١٥٨	٣٠١	٥٢٫٦	٤٥٩٫٢	١٤٣
١٩٦٣	٢٢٧	٣٩٨	٥٧٫١	٦٢٥٫١	١٧١
١٩٦٤	٢٣٤	٤١٤	٥٦٫١	٦٤٨٫٨	١٨٠
١٩٦٥	٢٦٣	٤٠٦	٦٤٫٨	٦٦٩٫٠	١٤٣
١٩٦٧	٢٦٣	٤٦٥	٥٦٫٦	٧٢٨٫٥	٢٠٢
١٩٦٨	٢٤٦	٣٤٤	٧١٫٥	٥٩٠٫٤	٩٨
١٩٦٩	٣٢١	٣٤٢	٩٣٫٨	٦٦٣٫٠	٢١
١٩٧٠	٣٤٣	٤٠٠	٨٥٫٧	٧٤٣٫٠	٥٧
١٩٧١	٣٥٩	٣٩١	٩١٫٨	٧٥٠٫٠	٣٢
١٩٧٢	٤٤٤	٣٦١	٨١٫٢	٨٠٥٫٠	٨٣+
١٩٧٤	٥٩٣	٩٢٠	٦٤٫٤	١٥١٣٫٠	٣٢٧
١٩٧٥	٥٤٨	١٤٦٨	٣٧٫٣	٢٠١٦٫٠	٩٢٠
١٩٧٦	٦٩٢	١٧٥٧	٣٩٫٣	٢٤٤٩٫٠	١٠٦٥
١٩٧٧	٦٨٠	٢٦٣٢	٢٥٫٨	٣٣٢٢٫٠	١٩٥٣
١٩٧٨	١٢٨٨	٢٦٨٦	٤٧٫٥	٣٩٧٤٫٠	١٣٩٨
١٩٧٩	٢٣٩٥	٤١٠٣	٥٨٫٤	٦٤٩٨٫٠	٢١٠٨
١٩٨٠ - ١٩٨١	٢٨١١	٧٨٠٠	٣٦٫١	١٠٦١١٫٠	٤٩٨٩
١٩٨١	٢٢٦٣	٦١٨٧	٣٦٫٥	٨٤٥٠٫٠	٣٩٢٤
١٩٨٢	٢١٨٤	٦٣٥٤	٣٤٫٣	٨٥٣٨٫٠	٤١٧٠

الميزان التجارى

ولنفصل . بغض النظر عن تصاعد الأرقام الخطيرة والمضلل باطراد فى جميع أنهار الجدول ، التى تعكس فى معظمها ارتفاع الأسعار والتضخم الرهيب وفى أقلها ارتفاع الحجم السلعى نفسه كما نعلم ، فإن الحقيقة البارزة التى تسود الجدول عموما هى اختلال الإيقاع المتزايد بين قيمة الصادرات والواردات واتساع الهوة بينها إلى درجة مزعجة مقلقة للغاية . فمئذ منتصف السبعينات تقريبا ، ومع بداية الانفتاح والاستهلاك الاستيرادى والاستيراد بدون تحويل عملة . . . الخ ، انفلت تزايد الواردات انفلاتا مخيفا ، بينما تخلفت الصادرات بشدة وظلت فى زحف بطئ أقرب إلى الثبات أو الجمود .

وحتى أوائل السبعينات ، حوالى ١٩٧٣ ، كانت الصادرات والواردات شبه متقاربة شبه متوازنة ، الفارق بينهما محدود أو معقول لا يعدو نسبة العشر إلى الخمس بالتقريب . ولكن بعد ذلك ظلت الصادرات تزداد بمعدل بضع عشرات من ملايين الجنيهات سنويا على الأكثر ،

مقابل بضع مئات للواردات (تقريبا نفس قصة معدلات الموارد والسكان في مصر عموما أو قريبتها قصة سباق السلحفاة والأرنب) .
هكذا بينما قاربت الواردات علامة الألف مليون جنيه سنة ١٩٧٤ ، فإن الصادرات لم تبلغها إلا بعد ذلك بخمس سنوات في ١٩٧٩ . وفي تلك السنة ، ١٩٧٤ ، لم تبلغ الصادرات ثلثي الواردات بالكاد ، بينما في السنة التالية ١٩٧٥ بلغت الواردات ثلاثة أمثال الصادرات تقريبا ، أو قل هبطت هذه إلى ثلث تلك أو كادت . ثم في السنة التالية ١٩٧٦ جاوز العجز في الميزان التجارى علامة الألف مليون جنيه لأول مرة ، وكاد يناهز ضعف قيمة الصادرات نفسها . وأخيرا وفي ١٩٧٨ تجاوزت الواردات ربع العشرة بلايين جنيه لأول مرة ، معادلة أربعة أمثال قيمة الصادرات لأول مرة أيضا ، مثلما شارف العجز علامة الألفى مليون جنيه لأول مرة كذلك .

في ١٩٧٩ تحسنت الصورة نسبيا . فقد ارتفعت الصادرات فجأة لا لتجاوز علامة الألف مليون لأول مرة كما أسلفنا فحسب ، ولكن أيضا لتضاعف نفسها دفعة واحدة تقريبا عن العام السابق ١٩٧٨ (١٢٨٨

مليوناً مقابل ٦٨٠ مليوناً على الترتيب) . ويرجع هذا أساساً إلى زيادة الصادرات البترولية مع تزايد ارتفاع أسعارها العالمية . وفى الوقت نفسه توقف صعود الواردات مؤقتاً بعض الشيء ، فلم يزد عن مستواه فى العام السابق ، وبهذا ناهزت الصادرات نصف قيمة الواردات لأول مرة منذ بضع سنوات ، وانخفض العجز بالتالى من مستوى الألفى مليون إلى نحو ١٤٠٠ مليون فقط أى نحو بليونى دولار ، ولكنه ظل يساوى ٥ أمثال عجز سنة ١٩٧٤ (= ٣٢٧ مليون جنيه) .

على أن هذه الهدنة العابرة لم تكن سوى الهدوء الذى يسبق العاصفة . فإن ارتفاع أسعار السلع الصناعية والغذائية فى السوق العالمية كرد مضاد على ارتفاع أسعار البترول سرعان ما عاد فارتد على الميزان التجارى المصرى كله بالمزيد من الاختلال والخسارة . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت الواردات نحو ٨ بلايين دولار ، مقابل ٤ بلايين للصادرات أى النصف . وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت الواردات نحو ٧ ملايين جنيه (٥٩٩٨ر٢ مليون جنيه فى رقم آخر ، أى ٦ ملايين فقط ، مقابل ٥١٠٤ ملايين فى السنة السابقة

٧٩ - ١٩٨٠) . وعلى الجملة زادت وارداتنا أكثر من ١٠٠٪ فى
٥ سنوات فقط ، من نحو ٤ بلايين دولار سنة ١٩٧٥ إلى ٩ بلايين سنة
١٩٨١ .

فى السنة التالية ٨١ - ١٩٨٢ ارتفعت الواردات بنسبة ١٠٪ لتصبح
٧٨٠٠ مليون جنيه أو ما يعادل ٦٧٪ من حجم التجارة الخارجية
السلعية ، فى حين لم تعد الصادرات ٢٨١١ مليون جنيه أى بنسبة الثلث
تقريبا ، وبعجز قدره نحو ٤٩٨٩ مليون جنيه أى نحو ٥ بلايين جنيه ،
أو ما يعادل وحده ضعف حجم الصادرات جميعا . وفى مصدر آخر أن
عجز الميزان التجارى سنة ١٩٨١ يعد أعلى معدل حيث بلغ ٣٩٢٤
مليون جنيه . وثمة أرقام أخرى منشورة عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ تضع
الواردات عند ٨٠١٥ مليون جنيه ، والصادرات عند ٥٤١٠ ملايين ،
بعجز قدره نحو ٢٠٣٠ إلى ٢٦٩٥ مليونا . أيضا فى السنة المالية ٨١ -
١٩٨٢ بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٥٢١ مليون جنيه ، والواردات
٥٧٥٢ مليونا ، بعجز قدره نحو ٢٩٧٩ مليونا ، أى ما يناهز قيمة
الصادرات إلا قليلا ، أو ما يعادل ٣٢١٪ من مجموع حجم التجارة

الخارجية البالغ نحو ٩٢٧٣ مليون جنيه . من جهة أخرى بلغت قيمة الصادرات السلعية والخدمية معا نحو ٤٥٠٠ مليون جنيه .

أخيرا فى سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغت قيمة صادراتنا السلعية ٣٤٩٠ مليون جنيه والواردات السلعية ٦٤٩٠ مليونا أى نحو الضعف إلا قليلا ، بينما بلغت الواردات الاستهلاكية ١٩٤٠ مليونا . وبهذا كان مجموع الواردات ٨٤٣٠ مليون جنيه ، أى أكثر من ضعف مجموع الصادرات وأقل من ثلاثة مثالا .

وعموما ، وكرقم مدور ، فنحن الآن نستورد فى حدود ١٠ بلايين دولار تقريبا فى السنة ، أى بما يعادل بالتقريب ثلث الدخل القومى (البالغ نحو ٣٠ بليون دولار أو أكثر قليلا) . وهذا يناهز أو حتى يجاوز نسبة استيراد أغلى دول البترول العربية وهى السعودية ، والتي تبلغ ٢٩.٥٪ من دخولها البترولية .

إذا نظرنا الآن إلى تطور الميزان التجارى خلال السبعينات ككل ، برز لنا الخل الهيكلى المتزايد بصورة صارخة . ففى ١٩٧٠ بلغت الصادرات نحو ٨٠٠ مليون دولار ، وفى ١٩٨٠ نحو ٣٤٠٠ مليون ، أى

أن نسبة الزيادة نحو ٤٠٠ ٪ . أما الواردات فقد بلغت أرقامها على الترتيب نفسه ٢٠٠٠ مليون دولار ، ٨٠٠٠ مليون ، ٦٠٠ ٪ . وبهذا كان معدل نمو حجم الصادرات السنوى خلال العقد ٢ ٪ ، مقابل ١١ ٪ للواردات .

وبالنسبة إلى الدخل القومى المحلى الاجمالى ، كانت الصادرات تتذبذب خلال العقد حول ١١ ٪ ، مقابل ٢٢ ٪ للواردات ، أى حوالى الضعف . وبالموازاة ارتفعت نسبة الواردات إلى مجمل الناتج القومى من ٢١ ٪ سنة ١٩٧٣ ، ٢٠ ٪ سنة ١٩٧٥ ، إلى ٥٣ ٪ سنة ١٩٨٠ (مقابل ٢٨ ٪ للصادرات) . وبذلك تأتى مصر على رأس دول العالم الثالث اعتماد على الواردات .

وعلى سبيل المثال فلقد زاد الاستيراد بدون تحويل عملة من ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ إلى ١٠٠٠ مليون سنة ١٩٨٠ ، أى ٢٠ مثلا فى ٥ سنين . وفى سنة ٨١ - ١٩٨٢ بلغ حجم الاستيراد السلعى ٣٤ ٪ من الدخل القومى (أو ٧٨٠٠ مليون حنيه من ٢١٨٨١ مليوناً على الترتيب) . وفى النتيجة ارتفعت نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى

الناتج المحلى الاجمالى ، من ٩ر٧ ٪ سنة ١٩٧٨ إلى ١٥ ٪ سنة ١٩٨١ .
كذلك تبلغ نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلى الاجمالى بحسب أرقام
٨١ - ١٩٨٢ نحو ٣٨٧ ٪ ، مقابل ٢٦١ ٪ ، للتصدير ، بينما يبلغ حجم
العجز الجارى فى ميزان المدفوعات زهاء مليارى جنيه ، بنسبة ٩٨ ٪
من الناتج المحلى (٣ مليارات فى رقم آخر) . أيضا بلغ معدل زيادة
الواردات السنوى حاليا ٢٠ - ٢٥ ٪ مقابل ٩ ٪ لمعدل زيادة الدخل ، فى
الوقت الذى انخفضت صادرات جميع السلع الزراعية والصناعية فيما
عدا البترول ، بل والبترول أخيرا .

أما بحسب أرقام ٨٢ - ١٩٨٣ فقد بلغت قيمة الانتاج ٣٦٥ مليار
جنيه ، والناتج المحلى ٢١١ مليار ، والصادرات ٣٤٩٠ مليون جنيه ،
والواردات ٨٤٣٠ مليونا ، وعجز الميزان التجارى ٤٩٤٠ مليونا ، وعجز
ميزان المدفوعات ١٣٨٠ مليونا . وبذلك ارتفعت نسبة الاستيراد إلى
الناتج المحلى إلى نحو ٤٠ ٪ ، بينما انخفضت نسبة التصدير إليه إلى
نحو ١٦٥ ٪ ، وبالتالي ارتفعت نسبة عجز الميزان التجارى إلى
٢٣٤ ٪ ، وإن انكشمت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى ٦٥ ٪ .

مكونات الصادرات والواردات البترول ضد الغذاء

ليس هذا فحسب ، فواقع تجارتنا الخارجية حاليا أسوأ فى داخله مما يبدو من الخارج . فلقد شهدت مكونات كل من صادراتنا ووارداتنا على السواء تغيرات جذرية وظاهرات طارئة لم تعرفها تجارتنا الخارجية من قبل طوال عصرنا الحديث . وبعض هذه التغيرات والظاهرات خطر بالقطع ، وبعضها غير مشجع على أقل تقدير . وباختصار شديد يمكن أن نركز أبرز هذه الأخطار والأخطاء فى سيادة البترول الطاغية والمطرودة على الصادرات وبرز السلع الغذائية بشدة على الواردات .

فالصادرات ، التى كان هيكلها فى الماضى شديد الثبات والاستقرار فى عناصره ومكوناته إلى حد الرتابة والجمود (القطن ، الأرز ، البصل ، البيض ... ألخ) أصبح على العكس شديد التغير سريع التبدل ، حتى من عام إلى عام kaleidoscopic ، وحتى ليصعب التنبؤ ببذوره ، بل وإلى حد يصل إلى الاضطراب والفوضى . فثمة سلعة قد تختفى

فجأة من قائمة التصدير وأخرى تظهر بغتة ، وهكذا (البترول ، الألومنيوم ، السكر ... إلخ) . ورغم أن الواردات ، هي الأخرى ، أصبحت أكثر تذبذبا واختلافا منها في أى وقت مضى ، فقلنا لا نخطئ إذا قلنا إنها أقل عدم استقرارا واضطرابا وتظل أكثر اطرادا وثباتا نسبيا من الصادرات .

أهم من هذا أن الصادرات ، فضلا عن زحفها البطيء ونموها المتواضع حجما وقيمة ، ورغم تنوعها وتعدد عناصرها المتزايد عن أى وقت مضى ، أصبحت تغطي عليها طغيانا كاسحا أكثر من أى وقت مضى سلعة تصديرية واحدة ، وسلعة جديدة طارئة لأول مرة ، وهي البترول . وقد بدأ بروز البترول في قائمة الصادرات منذ استعادة سيناء ، ولكنه طفر بسرعة حتى بلغ أخيرا ٧٠٪ وزيادة ، تاركا ٣٠٪ فقط للآثار السلع موزعة بالتصنيف تقريبا بين السلع الصناعية (١٦٪) والسلع الزراعية (١٥٪) .

أما القطن فإن ما نصدره منه قد تناقصت قيمه الحقيقية نفسها ليس فقط كخام ولكن أيضا كمسوجات . فبينما هبطت قيمة صادر الخام إلى

النصف فى السنوات الأخيرة ، هبطت قيمة صادر الغزل والنسيج إلى
الثلاثين . وفى الوقت الحالى ، ١٩٨٢ ، تبلغ قيمة صادرات القطن
خاماً وغزلاً ومنسوجات نحو ٦٠٠ مليون دولار (مقابل نحو ٣٠٠٠
مليون للبترول) . وهذه القيمة تمثل ٩٠ ٪ من إجمالى الصادرات
الزراعية ، ٢٢ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية (مقابل ٧٠ ٪
للبنترول) . وبذلك أصبح البنترول ، لا القطن ، السلعة الأولى والسائدة
فى صادراتنا .

وإذا كان القطن بذلك قد فقد عرشه فى الصادر الخارجى كما فى
الانتاج الداخلى ، وكان البنترول قد ورثه فى كلا الميدانين ، فالغريب
أننا لم نبتعد فى الحالين عن اقتصاد المحصول الواحد ولا عن تجارة
الصادر الواحد . ومن الناحية الأخرى فإذا كان هذا التحول تحولاً عن
محصول أساسى زراعى إلى آخر معدنى ، فإن الخطير فى الأمر أنه
تحول من مورد عمل بشرى إنتاجى متجدد إلى مورد طبيعى ريعى أو
شبه ريعى غير متجدد بل ناضب بطبعه .

فإذا فصلنا القول بالأرقام ، فإن الجدول الآتى الذى يحل مكونات

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

صادراتنا سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (بالمليون جنيه) يكشف عن تراجع
العناصر التقليدية التدريجي كالبطن الخام والموارد الخام ، فضلا بالطبع
عن السلع المصنعة ونصف المصنعة ، وذلك لصالح البترول .

مكونات الصادرات سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

السنة	بترول		فطن خام		مواد خام		سلع نصف مصنعة		سلع تامة الصنع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٨	١٨٨٠٦	٢	١٣١٥	٢	٦٧١	٢	١٤٧٥	٢	١٤٤٩	٢
١٩٧٩	٥٣٥٤	٤١٦	٢٦٧٣	٢٠٨	٨٢٦	٦٤	٢٠١٢	٦٢	١٩٣٣	١٥٠
١٩٨١	١٤٤٦٧	٦٦٢	٢٨٦٠	١٣١	١٣٤٨	٦٢	١٦٨٥	٧٧	١٤٨١	٦٨
١٩٨٢	١٤٥٧٣	٦٤٤	٣٢٠٠	١٤١	١٠٤٤	٤٦	٢٢٦٠	١٠٠	١٥٥٣	٦٩

فالمشاهد أن صادرات البترول قد ارتفعت قيمتها من ٤٧٠ مليون
دولار سنة ١٩٧٠ إلى نحو ٢٧٢٠ مليوناً سنة ١٩٨٠ ، وهذا الرقم الأخير
يعادل ١٠ أمثال رقم سنة ١٩٧٦ ، ونحو ٦٠٪ من صادراتنا السلعية .

بصيغة أخرى كانت قيمة إجمالى الصادرات سنة ١٩٨٠ نحو ٢٣٩٥ مليون جنيه ، قيمة البترول وحده منها ١٥٤٩ مليوناً . ولما كانت قيمة الواردات حينئذ ٤١٠٣ مليون جنيه ، فقد كانت نسبة الصادر - الوارد عموماً أى بالبترول هى نحو ٥٨ر٤ % ، ولكنها بدون تهوى إلى ٢٠ر١ % لا أكثر .

وفى سنة ٨٠ - ١٩٨١ بلغت قيمة الصادرات البترولية ٣٠٦٤ مليون دولار أو ٢١٤٥ مليون جنيه مصرى ، بزيادة ٣٨ % على العام السابق نتيجة زيادة حجم الصادر جنباً إلى جنب مع ارتفاع الأسعار العالمية . وكان الفائض فى ميزان المدفوعات البترولى نحو ٢٦٥٣ مليون دولار أو ١٨٥٤ مليون جنيه . وبالمثل فى سنة ٨١ - ١٩٨٢ : فلقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية والصناعية بدون البترول نحو ١٠٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ثمن وارداتنا تقريباً .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

هيكل الواردات

تصنيف الواردات (بالمليون جنيه)

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		مواد خام		سلع استهلاكية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٨	٨٥٨ر٨	؟	٨١٢ر٢	؟	٣٠٦ر٥	؟	٦٢٦ر٠	؟
١٩٧٩	٨٢٣ر٣	٣٠ر٧	٨٩٤ر٠	٣٣ر٣	٣٢٨ر٧	١٢ر٢	٣٢٥ر٦	٢٣ر٣
١٩٨١	٢٣٩٧ر٠	٣٠ر٧	٢٨٤٤ر٠	٣٦ر٤	٦٥٥ر٠	٨ر٣	١٩٠٤ر٠	٢٤ر٤
١٩٨١	١٥٨٨ر٢	٢٥ر٧	١٩٥٩ر١	٣١ر٧	٨٩٠ر٢	١٢ر٤	١٦١١ر٦	٢٦ر٠
١٩٨٢	١٦٨٢ر٤	٢٤ر٧	٢٠٣٣ر٢	٣٢ر٠	٨٤٩ر٣	١٣ر٤	١٥٦٨ر١	٢٤ر٧

كما تغطي الواردات على تجارتنا الخارجية ، يخشى أن الاستهلاك بدأ يغطي بدوره على وارداتنا ، مثلما بدأ الغذاء بدوره يغطي على استهلاكنا . وبعبءا عن الاختلال الجسيم والخطر أصلا في ميزان الصادرات - الواردات ذاته ، فإن قائمة الواردات لا تخلو ابتداء

وموضوعيا من ظاهرات مشجعة . فكما يتضح من الجدول السابق ، يعد نحو ٧٠ - ٧٥ ٪ من مجموع وارداتنا سلعا رأسمالية من آلات ومعدات ومهمات وقطع غيار وخامات لازمة كلها للصناعة والانتاج والتنمية ، وهى علامة صحة بالطبع . وتتكرر الظاهرة نفسها فى الجدول التالى الذى يورد فئات الواردات بغير المواد الخام (بالمليون جنيه) . ففى سنة ٨١ - ١٩٨٢ مثلا بلغ مجموع الواردات من السلع الاستثمارية والوسيلة معا ٦٧٣ ٪ أى أكثر من الثلثين .

السنة	سلع استثمارية		سلع وسيطة		سلع استهلاكية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
١٩٨١ - ٨٠	١٢٣٥	٩	١٩٠٠	٩	١٦٦٨	٩
١٩٨٢ - ٨١	١٦٦٤	٢٨٫٨	٢٢٢٤	٣٨٫٥	١٨٦٤	٣٢٫٤

والجدول الآتى يعطى نفس الصورة تقريبا ، ولكن من زاوية أخرى

هى التصنيف النوعى للواردات ، وذلك بحسب أرقام سنتى ٨٠ - ١٩٨١ ، ٨١ - ١٩٨٢ . فمنه نرى أن الفئات الخمس المرتبطة بالصناعة والمعادن والآلات والنقل وخامات الصناعة تمثل معا نحو ٥٥ % من مجموع قيمة الصادرات التى ثبت حجمها على علامة الستة مليارات جنيه تقريبا . مع ملاحظة أن هناك فئتين أخريين تجمع فى طبيعتها بين السلع المرتبطة بالصناعة وتلك المرتبطة بالمملكة الحيوانية . غير أن الظاهرة المقلقة بعد هذا هى بروز السلع الاستهلاكية المطرد ، فهى الآن تناهز ربع وارداتنا جميعا . كذلك فإن أغلب هذه السلع الاستهلاكية غير معمرة لا معمرة ، قل بنسبة الربع - ثلاثة الأرباع تقريبا فى العادة . فمثلا فى ١٩٧٩ حين كانت قيمة واردتنا الاستهلاكية ٦٢٥٠٦ مليون جنيه ، كان نصيب السلع المعمرة منها ١٦٩٤ مليون بنسبة ٢٧ % فقط بينما كان نصيب السلع غير المعمرة نحو ٤٥٦٢ مليون جنيه بنسبة ٧٣ % تقريبا .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

القيمة ٨٠ - ١٩٨١		القيمة ٨١ - ١٩٨٢		فئات الواردات
مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
١٦٢٥ر٥	٢٧	١٦١٠ر٢	٢٥	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية
١٥١٦ر٩	٢٥	١٨٦٣ر٩	٢٨	الآلات ومعدات الفلاشحوم والدهون
٨٦٤ر٣	١٤	٩٥٩ر٦	١٥	والزيوت والمنتجات المعدنية والوقود .
				المعادن العادية ومصنوعاتها
٥٣٣ر٨	٩	٥٠٣ر٩	٩	الخشب والفلين والورق ومواد النسيج
٥٠٥ر٢	٩	٦٠٦ر٣	٩	ومصنوعاتها منتجات الصناعات
٤٧٧ر٤	٨	٦١٦ر٠	٤	الكيمياوية والمطاط والجلود المصنوعات
٢٠٧ر٨	٤	١١٥ر٧	٢	الملووعة
٢٦٧ر٣	٤	٩	٨	منوعات

قضية الواردات الزراعية

والواقع أن سيادة السلع غير المعمرة على حصة واردتنا الاستهلاكية إنما ترجع أساساً إلى سيادة السلع الغذائية عليها بالتحديد . فمذ أوائل السبعينات على الأقل أخذت مصر تتحول بوضوح متزايد ومزعج للغاية من دولة مصدرة للغذاء إلى دولة مستوردة له . ولندع الأرقام تتكلم تباعاً ، عاماً عاماً .

ففى سنة ١٩٧٠ مثلا بلغت قيمة الواردات الغذائية ١٠٠ مليون دولار فقط ولكنها قفزت إلى ١٤٠٠ مليون فى سنة ١٩٧٨ . وفى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ كانت نسبة السلع الغذائية من وارداتنا نحو ١٧ ٪ ، ولكنها قفزت فى سنة ١٩٧٥ إلى ٣١ ٪ ، أى كادت تتضاعف فى ٥ سنوات فقط وكاد ثلث وارداتنا جميعا يذهب لإشباع الحاجات الأساسية للسكان .

حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٧٨ - ١٩٧٩ أصبحنا نستورد ٤٠ ٪ من كل استهلاكنا من الغذاء ، بثمن لا يقل عن ١٢٠٠ مليون جنيه ، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٢ ٪ سنة ١٩٧٩ . وفى سنة ١٩٨١ أصبحت مصر تستورد ٤٨ ٪ من سلعها الغذائية الثابتة ، قل نصف غذائنا ، وارتفع ثمنها للمدفع إلى ١٤٠٠ مليون جنيه أو ٢٩٠٠ مليون دولار ، بينما بلغ ما يتحمله الاقتصاد المصرى لتوفير الغذاء ١٠ ملايين يوميا .

وفى هذا السياق ، وكمجرد مثال ، فلقد قدر أننا نستورد الآن من السكر ما يعادل كل إيرادات قناة السويس أو ما يقارب قيمة صادراتنا من القطن ، بينما قدر أن مجموع قيمة وارداتنا الغذائية يلتهم - أو قل إننا ناتهم - كل عائداتنا من الصادرات غير المنظورة القناة والسياحة أو صادر البترول .

ومعنى هذا وذاك جميعا أننا ، أولا ، نكاد نعمل لناكل (كدت أقول نعيش لناكل !) ، أى نتعب ونعمل وننتج لمجرد أن نستكمل فى المقابل غذاءنا الضرورى بالكاد . معناه ، ثانيا ، أننا أصبحنا نكفى نفسنا غذائيا نصف العام فقط ونعتمد على استيراد الطعام من الخارج النصف الآخر ، شئء تقريبا كبريطانيا التى تكفى نفسها غذائيا ٣ - ٤ أشهر فى العام وتستورد بقيته . بل وإذا استمر هذا الاتجاه فلسوف نلحق ببريطانيا فى بضع سنين كما يقدر .

ويمكن أن نعبر عن هذا التطور نفسه بصيغة مقارنة عامة . فبينما بلغت نسبة الواردات الزراعية فى سنة ١٩٧٠ ما يعادل ١٦٪ من قيمة إجمالى صادراتنا ، فإنها ارتفعت فى سنة ١٩٨٠ إلى ما يعادل ٨٠٪ من قيمة إجمالى صادراتنا باستبعاد البترول . وإلى سنة ١٩٧٤ كان حجم صادراتنا الزراعية يغطى حجم وارداتنا الزراعية بالتقريب، إذ كان كلاهما فى حدود ٦٠٠ - ٧٠٠ مليون جنيه . ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٤ ولأول مرة أخذت الواردات ترجح باطراد ، ومن هنا بدأت « الفجوة الغذائية » .

ففى سنة ١٩٧٠ بلغت قيمة الواردات الغذائية ٧٣ مليون جنيه ، وكان فائض الميزان التجارى الزراعى ١٥٥ مليون جنيه . وفى سنة ١٩٧٤ كان الرقمان على الترتيب ٣٩٨ ، ٧٢ مليونا . وفى سنة ١٩٧٨ ارتفعت قيمة الواردات الغذائية إلى ٥٤٠ مليون جنيه ، بينما تحول الميزان إلى عجز قدره نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٩ . وبصيغة نسبية ، فعلى حين كانت وارداتنا الغذائية تعادل ٥٠٪ من الصادرات الزراعية سنة ١٩٧٣ ، أصبحت الآن فى ١٩٨٢ تمثل ٣٧٠٪ من الصادرات الزراعية ، ٨٠٪ من جميع الصادرات بما فيها البترول .

أما عن الأسباب ، فإذا كان جزءا لا يستهان به من هذه الزيادة الجسيمة يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية المفتعل والمخطط وإلى التضخم العالمى المسعور ، فلعل الجزء الأكبر منه يرجع إلى قصور وجمود إنتاجنا الزراعى نحن ، جنبا إلى جنب مع زيادة السكان المفرطة وتغير أنماط الاستهلاك التقليدية ، ولكن أيضا إضافة أو أساسا إلى الانفجار الاستهلاكى ، أو السعار الاستهلاكى ، كما سماه البعض ، الذى أطلق له العنان عصر الانفتاح والليبرالية ، ذلك الذى

أصبح يرادف عصر الاستهلاك بعامة والاستهلاك الاستفزازى
بخاصة . لقد تحول الانفتاح إلى الاستيراد ، والاستيراد إلى
الاستهلاك ، والاستهلاك إلى الاستدانة - كما سئرى بعد قليل .

هيكل مختل أم معتل ؟

اقتصاد متغير

الآن وقد تم لنا استعراض الخطوط والاتجاهات العريضة فى
اقتصادنا المعاصر ، آن فعلا أن نجمع أجزاء الصورة فى نظرة شاملة
متكاملة . فكيف إذن ، فى الخلاصة ، تبدو خريطة اقتصاد مصر الثورة
وتتميز ؟ ابتداء ، لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك فى أن الاقتصاد
المصرى كله قد تعرض فى العقود الأخيرة ليس فقط لتغيير وتعديل
جذرى ، ولكن أيضا لانقلاب واختلال كامل ؛ ليس فقط فى الهيكل
العام وعلاقات النسب والتوازن بين خطوطه المختلفة ، ولكن أيضا
داخل كل خط منها على حدة ؛ ليس فقط فى الأصول والفروع ولا فى
الثوابت والمتغيرات ، ولكن أيضا فى الأصول والخصوم وفى الروافد
والمصاب .

ولو أن أكبر اقتصادى مصرى من الجيل الماضى عاد اليوم إلى الحياة - فرضا - لما تعرف على الاقتصاد المصرى المعاصر إلا بالكاد ، إن لم يكره ولا نقول يستنكره قليلا أو كثيرا . فلقد تغير وجه مصر الاقتصادى وهيكلا وجسمها تغيرا أساسيا فى العقود الأخيرة ما فى ذلك شك أو نقاش . أما ما إذا كان هذا التغير إلى الأفضل أو إلى الأسوأ ، فذلك قد يقبل الجدل أو ربما بالأحرى القسمة على اثنين .

فبعد أن كان القطن هو كل شيء تقريبا ، والزراعة قاعدة الأساس الوحيدة عمليا ، أصبح لدينا موارد ومصادر طبيعية متعددة وحرف ومحاصيل أساسية مضافة إلى الزراعة القطن أهمها الصناعة البترول والقناة والسياحة ثم أخيرا المدخرات . ورغم ذلك فلقد كانت النتيجة هى انحدار الاقتصاد من اقتصاد إنتاج أساسا ، متزن متوازن فى داخله نسبيا مكتف بذاته إلى حد بعيد ، وإن كان حقا محدودا متواضعا للغاية متخلفا وقانعا أكثر مما ينبغى ، إلى اقتصاد أكبر حجما وعرضا وأكثر تطورا وتقدما وكذلك طموحا أو ربما طمعا ، إلا أنه أساسا اقتصاد استهلاكي واستيراد وعجز بلا كفاية ، باختصار أقل اتزانًا واستقرارًا وأكثر اضطرابًا

وتخلخلا من الداخل وإن كان أضخم وأعظم وأكثر ثراء وارتفاعا من الخارج .

ولنا أن نتساءل ، كما أن لنا أن نختلف في الاجابة : أيهما الأفضل ، وأيهما في جوهره اقتصاد شاب وأيهما هو اقتصاد الشيخوخة ؟ المهم والذي لا خلاف عليه أن قاعدة الأساس قد توسعت طولا وعرضا وربما عمقا بدرجات متفاوتات ، غير أن هيكل البناء قد تخلخل جزئيا واختل داخليا بدرجة أو بأخرى ، وفي النتيجة الحتمية جاء جسم الاقتصاد في مجمله معتلا أو مريضا إلى حد معين . باختصار شديد : هيكل مصدوع وجسم مأزوم ، والخلاصة الصافية : نمو في الكم أكثر مما هو تطور في الكيف .

أبعاد التغير

فأما أن القاعدة قد توسعت ، فإن طفرة الصناعة المذكورة بأبعادها المؤثرة وخطوطها العديدة الجديدة ، إلى جانب توسع وتنوع الزراعة غير المنكور بمركبها المتغير المتطور نسبيا ، جعلالا الاقتصاد المصرى

يقوم لأول مرة على ساقين قويتين شبه متساويتين تقريبا . وإذا كانت الصناعة قد انتزعت الصدارة من الزراعة فى قيمة الانتاج أو الدخل ومعدل النمو ، فإن للزراعة الغلبة ما نزال فى العمالة خاصة .

كذلك فبعد أن كان الاقتصاد أحاديا زراعيا أساسا مع هامش أو كسر صناعى فى السابق ، فإن التجارة أصبحت بأبعادها الضاغطة حقا بعدا ثالثا بحق فى المركب الاقتصادى ، لاسيما إذا أضفنا إليها عائدات القناة التى عادت لأول مرة إلى الاقتصاد القومى كما إلى السيادة الوطنية . لقد أصبح اقتصادنا فى هذه المرحلة ولأول مرة اقتصادا مثلثا يجمع بين الزراعة والصناعة والتجارة كمحاور أساسية حيوية وإن كانت غير متكافئة بالطبع . لقد حققت مصر بتكافؤ معقول لأول مرة التشبيه المأثور عن الاقتصاد كشجرة باسقة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها .

بل إذا نحن أضفنا إلى هذه الثلاثية الأساسية ثلاثية البترول بثورته وثروته الطارئة والكاسحة التى احتلت صدارة الاقتصاد كله ، ثم تحويلات المصريين المؤثرة والجديدة تماما والوافدة أو الرافدة من

خارج الحدود ، فضلا عن موارد السياحة التى زادت نسبيا ، لصح أن نقول أن شجرة الاقتصاد المصرى المعاصر إن لم تكن بمثابة شجرتين توأم فإنها أجدر أن تشبه بالنخلة : الزراعة جذورها ، والصناعة ساقها ، والتجارة فروعها ، بينما أن البترول والتحويلات والسياحة عراجينها .

صفوة القول ومجمله أن اقتصادنا قد أصبح ، أكثر من أى وقت مضى ، وربما لأول مرة عمليا ، اقتصادنا متعدد الأبعاد والطوابق والعناصر ، يجمع فى قاعدته وهيكله بين موارد الموضع والموقع ، الجغرافيا والجيولوجيا ، الانتاج والخدمات ، النقل والعمل ، من داخل الحدود ومن خارجها ... ألخ .

هذا البناء الضخم نسبيا يعانى مع ذلك من الأساس إلى الصرح العديد من العيوب والثقوب ، والشروخ والشقوق ، بعضها موضعى ثانوى وبعضها عميم خطر ، ولكنها فى مجموعها تتركه مخلخلا .

وبعض هذا الخلل كامن فى تركيب وهيكل الاقتصاد نفسه ، وبعضه تراكمى فى تطوره ونموه غير المتكافىء أو المتوازن ، غير أنه على الجملة يترك الاقتصاد كله فى النهاية ممزقا ما بين هيكل معتل وجسم

مريض . وفى النتيجة الطبيعية يأتى اقتصادنا زاخرا بالمتناقضات والمفارقات المثيرة ولا نقول التشوهات والتقلصات الغربية بل وأحيانا التشذجات المحمومة .

دولة لا زراعية ولا صناعية ولا بترولية

فالزراعة ، الألفية العريقة أو المعتقد ، فضلا عن جمودها النسبى بل وتراجع كثير من محاصيلها وخطوطها ، ابتعدت إلى أقصى حد متصور عن الكفاية الذاتية وبخاصة الغذائية ، ونحن نستورد فى محاصيل أكثر مما ننتج ، وفى أخرى أكثر مما نصدر . وحتى على الجانب الحيوانى ، نحن نزرع نحو ثلثى أرضنا للحيوان ، ومع ذلك فإن أزمة اللحوم والألبان حادة ومزمنة معا . ولهذا ورغم أننا مازلنا دولة زراعية فى الدرجة الأولى ، ورغم أن الزراعة لم تعد أحادية أو زراعة المحصول الواحد ، إلا أنها أصبحت أبعد شئ عن الكفاية الذاتية أو الغذائية . فما عدنا نكفى أنفسنا بأنفسنا ولا نطعم أنفسنا بما فيه الكفاية .

والقرية المصرية ، وهذه بالمناسبة متناقضة أخرى فذة ، مازالت قرية ريفية زراعية ، إلا أنها أصبحت مستهلكة مستوردة للغذاء لا

منتجة مصدرة له تماما . فلا هى ظلت وظيفيا قرية ولا هى أصبحت مدينة ، بل أخذت أسوأ ما فى الاثنين دون أفضل ما فيهما بدرجة أو بأخرى .

على الجانب الآخر ، إذا كنا لم نعد دولة زراعية فقط ، فنحن لم نصبح دولة صناعية بعد فرغم تقدم الصناعة إلى الصدارة حثيثا ، فإنها تعاني من المشاكل مثلما تعاني الزراعة ، تتراجع فى خطوط ، وتترنح أو تتصدع فى أخرى ، وتكاد تخسر فى أكثرها ، بينما تظل بعيدة عن الكفاية الذاتية فى جميعها بالطبع ، مثلها فى ذلك مثل الزراعة العتيقة أيضا . فى الوقت نفسه فإننا نكاد ننافس الدول الصناعية فى مدى اتساع وتنوع خطوط الانتاج والسلع المختلفة ، غير أننا نعجز تماما عن منافستها فى السوق العالمية . بالمثال مع تجارتنا الخارجية منذ تحررت من احتكار الاستعمار ، تحررت وانفتحت على العالم كله ولكنها تضطرب وتتأرجح مرحليا ما بين الشرق والغرب والعودة إلى الشرق أو الغرب بصورة بدولية مثيرة .

من ناحية ثالثة فلحن بعد لأى وطول انتظار - نصف قرن على الأقل - أصبحنا ننتج البترول بكميات كانت منذ عقدين أو ثلاثة تعد ضخمة بما فيه الكفاية بل للغاية بالمقياس العربى ؛ ولكنها مع ذلك تظل كما كانت متواضعة نسبيا بنفس تلك المقاييس بعد إذ تعاظمت هذه خارج كل حدود . وعلى أية حال فلحن اليوم دولة منتجة بل ومصدرة للبترول بمقدر مذكور ، غير أننا لسنا بعد أو قبل دولة بترولية بمعنى « دول البترول » .

فالبترول اليوم يحتل الدور الأول فى اقتصادنا وصادرنا وفى دخلنا القومى وحصيلة عملتنا الأجنبية ، ولكن لحسن الحظ أو غير ذلك لا يمكن القول بأننا قد غدونا دولة بترول بمعنى الاعتماد الكلى أو الأساسى على البترول فى الحياة الاقتصادية . ولعل هذا ، بالمناسبة ، ما يفسر أننا لم نلتحق أو نشأ الالتحاق ، بالأويك ، أو ، الأوابك ، ... إلخ .

فإذا نحن الآن جمعنا هذه الأبعاد والنسب الاقتصادية الجديدة فى جملة جامعة لكان لنا أن نقول إننا قد أصبحنا دولة نصف زراعية ، ثلث

صناعية ، ربع بترولية - أو كأن قد نقول والمحصلة العامة أن اقتصادنا السلعي عموما ، وإن لم يعد أحاديا بالتأكيد بل متعدد الأبعاد ، أصبح مختلا وعاجزا . فنحن الآن نكاد نصدر كل شيء تقريبا ، ولكننا أيضا نستورد كل شيء تقريبا . ولكي تتضاعف المشكلة ، فإن الاقتصاد السلعي كله أصبح - للمفارقة العجيبة - يعاني من نقص الأيدي الماهرة وغلاء الأيدي غير الماهرة ، وذلك في الوقت نفسه الذي نعانى كبلد من زيادة وتضخم وإفراط السكان إلى حد مخيف .

تفوق الحرف الثالثة

ليس هذا فحسب . فلأول مرة أيضا تصبح عائدات الخامات والخدمات (البترول والقناة والتحويلات والسياحة) أهم من عائدات الانتاج السلعي (الزراعة والصناعة) مثلما تفوقت أو كازت موارد الجيولوجيا (البترول) على موارد الجغرافيا (القطن) . أو بصيغة أخرى ، أصبحت عائدات الحرف الثالثة (التجارة والخدمات) أهم من عائدات الحرف الأولى (الزراعة) والثانية (الصناعة التحويلية) .

فمن ناحية هبط نصيب الانتاج وقطاع السلع من الدخل القومى ، بينما ارتفع نصيب قطاع الخدمات ، بحيث أتى النمو فى مجمله ظاهريا ومظهريا إلى حد بعيد .

ففى الستينات كان نصيب قطاع المال والتجارة من الدخل القومى محدودا يتراوح حول ٣٠% ، بينما كان نصيب الزراعة والصناعة ٧٠% . ولكن بسبب الانفتاح فى السبعينات انخفض قطاع الزراعة من ٣٢% إلى ٢٢% ، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٧% إلى ١٦% ، والقطاعان معا من ٤٩% إلى ٣٨% . هذا بينما يبلغ نصيب الحرف الثالثة أى قطاع المال والتجارة والخدمات ٥٢% ، أى أكثر من الزراعة والصناعة مجتمعين .

وداخل السبعينات نفسها استمر الاتجاه المتردى نفسه . ففى الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٢.٧% إلى ١٧.٣% ، ولقطاع الصناعة والتعدين من ١٥.٤% إلى ١٣.٩% ، وبالتالي انخفضت الأهمية النسبية

للقطاعات السلعية عامة من ٥٠١٪ إلى ٤٤٦٪ . هذا فى حين ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الانتاجية من ٣٠٣٪ إلى ٣٥٪ ، ولقطاع الخدمات الاجتماعية من ١٩٦٪ إلى ٢٠٤٪ .

وعلى الجملة فقد انخفضت نسبة الانتاج السلعى من الناتج المحلى الاجمالى من ٦٠٪ سنة ١٩٧٣ إلى ٣٦٩٪ سنة ١٩٨٢ . أيضا يعكس هذا الانخفاض فى حجم العمالة . ففى مقابل نحو ١٥ مليون فى الصناعة ، يصل عدد العاملين فى قطاع الخدمات إلى ٢٤ مليون عامل . بالمثال عن معدلات النمو السنوى . فبينما لم يزد معدل نمو قطاع الزراعة حاليا عن ٣٪ سنويا ، وقطاع الصناعة (عدا البترول) عن ٦٪ ، بلغ قطاع الخدمات ١٤ - ١٥٪

والجدول الآتى ، الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى بحسب القطاعات وبأسعار سنة ١٩٧٥ بالمليون جنيه ، ويؤكد هذا الاتجاه المطرد إلى زيادة أهمية القطاعات التجارية والخدمية التوزيعية وكذلك البناء والتشييد والكهرباء والبترول بالمقارنة إلى قطاعات الانتاج السلعى وخاصة الزراعة والصناعة .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

القطاع	٧٠- ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو % السئوى ١٩٧٤-٧٠
الزراعة	١٣٥٧	١٤٣٤	١٤٦٩	١٤٩١	١٤٤٨	١٥٢٨	١٥٨٧	٤ر١
الصناعة	٦٩٠	٨٠٦	٨٨٨	٩٤٨	١٠١٢	١٠٦٨	١١٨٠	٤ر١
البتروئ	٦٥	١٢٠	١٤٩	٢٦٥	٣٥٠	٤٢٧	٤٧١	١٦ر٦
الكهرباء	٣٩	٦٠	٦٩	٧٧	٨٦	١٠٣	١٠٧	١١ر٤
البناء	٢٢٥	١٥٧	٢٤٢	٢٣٣	٢٦٣	٣٣٦	٣٤٧	٩ر٤
التوزيع	٦٨٢	٨٦٨	١٠٣٦	١٢٣٣	١٣٨٣	١٦٠٢	١٨١٢	٦ر٢
الخدمات	٩٤٧	١١٤٣	١٢٠٨	١٢٧٤	١٣٦٥	١٤٦٨	١٥٦١	٤ر٨
إجمالى الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣ر٥

بروز الدخل الريعى

هذا عن ميزان السلع - الخدمات . من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الدخل أو العائدات سبه الريعية فى الدخل القومى نتيجة طفرة صادرات البترول وتحويلات المغتربين وعوائد القناة ، حيث ففرت من ١٥ ٪ سنة ١٩٧٥ إلى ٣٨ ٪ سنة ١٩٨٠ ، ولا شك أنها (أو لعلها) الآن أكثر . وبصفة تقريبية وبالأرقام المدورة ، يمكن أن نقول إن البترول كان ٢٠ ٪ من الدخل القومى أى الخمس ، والتحويلات نصف البترول أى ١٠ ٪ من الدخل أى العشر ، والقناة نصف إلى ثلث التحويلات أى نحو ٣ ٪ من الدخل ، تضاف إليها السياحة وهى بدورها نصف إلى ثلثي القناة أى حوالى ٢ ٪ من الدخل ، فيكون المجموع ٣٣ - ٣٥ ٪ من الدخل القومى أى ثلثه كحد أدنى أوزد عليه قليلا .

ما معنى هذا ؟ معناه ، أولا ، أننا نعيش باطراد وبصورة متزايدة على موارد طبيعية أكثر مما نعيش على إنتاج العمل . ووجه الخطر أن هذه الموارد الريعية إما ناضبة بطبيعتها أو قابلة للانخفاض مستقبلا ، وهو ما تحقق بالفعل بصورة درامية فى السنوات الأخيرة حيث بدأت عائداتها تهتز وتتطامن .

فالبتترول . كما حل محل القطن كمحصولنا الأول ، أصبحت أسعاره العالمية مذبذبة مثله ، وبالتالي بات دخله مثله محكوما بضوابط خارجية حول قلب . فبعد عقد التصعيد الجزافي أو الخرافي في أسعار البترول ٧٣ - ١٩٨٣ ، بدأ الهبوط الفجائي مؤخرا ، بحيث قدر انخفاض حصيلة صادراتنا البترولية للعام الحالى ١٩٨٣ بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، يقدر أنها ستتضاعف إلى ٥٠٠ مليون العام القادم . ومع هبوط البترول يأتى بالضرورة هبوط عائدات قناة السويس وإن بنسبة ضئيلة غير محسوسة أو مؤثرة .

معنى ذلك ، أيضا ، أن اقتصادنا يعود الآن نسبيا اقتصاد تصدير خام مثلما كان قبل الثورة إلى حد أو آخر . فحتى منتصف القرن أو الخمسينات الباكرة كان محور الاقتصاد هو تصدير القطن الخام أساسا ، ثم أشد التصنيع فسابتقت الصادرات المصنعة خام القطن حتى سبقتة أو كادت ، فأصبح اقتصادنا تصدير مصنوعات إلى حد معلوم . ولكننا بعد طفرة صادرات البترول مؤخرا عدنا - للمفاجأة الغربية - إلى اقتصاد تصدير الخام من جديد ، مع هذا الفارق الهام : وهو أنه كان فى السابق خام إنتاج عمل بينما هو اليوم خام ريعى .

وحتى هذا الخام لا نستغله أفضل استغلال ففي الداخل نحن نستهلكه
وقودا لا صناعة بتركيمياويات أى نكاد حرفيا نحرقه حرقا ، وإلى
الخارج نصدره خاما لا مصنعا أو حتى مكررا وهو أضعف الإيمان .
المهم بهذا على أى حال أن معظم صادراتنا لم تعد الآن إنتاجا وإنما
موارد طبيعية وبشرية ، وأصبحنا إلى حد بعيد نعيش على بيع مواردنا
الطبيعية غير المتجددة ومواردنا البشرية الثمينة . وفى هذا يقول البنك
الدولى إن مصر قد تحولت من بلد مصدر للمنتجات الزراعية
والصناعية إلى بلد مصدر للموارد الطبيعية كالبترول والموارد البشرية
كالعمالة.

مفارقات وانزلاقات

كل هذا بدوره يفسر مجموعة متناقضات فذة بدت أو دخلت حديثا
على قائمة صادراتنا ووارداتنا وتتمثل إجمالا فى تغير نوعيات السلع
وترتيب أولوياتها . فبعد أن كنا نصدر الحاصلات الزراعية وعلى رأسها
القطن فالأرز فالبصل فالبيض ، فضلا عن الحبوب والقمح ، أصبح
البترول الوقود يحتل رأس القائمة يليه القطن فالبطاطس فغزل القطن

فالألومنيوم فالمنسوجات القطنية . وبعد أن كنا نستورد القود والفحم والخامات المعدنية والمصنوعات بأنواعها المختلفة ، صرنا نستورد القمح والحبوب والدقيق والمواد الغذائية واللحوم والدواجن والبيض وحتى الفواكه .

وكمجرد عينة ممثلة أو شريحة نموذجية ، خذ تجارتنا الخارجية مع بريطانيا . فبعد أن كنا تصدر إليها القطن أساسا والبصل والبيض والأرز ، ونستورد منها القمح والمنسوجات والمصنوعات والآلات ، أصبحنا تصدر إليها البترول أساسا والبطاطس ثم الغزل والمنسوجات . ويتحدد أكثر ، بعد أن كان القطن يمثل ٨٠ - ٩٠ ٪ من مجموع صادراتنا إليها ، أصبح البترول يمثل ٧٥ ٪ من تلك الصادرات ، والبطاطس ٦٣ ٪ ، وغزل القطن ونسجه ٤ ٪ فقط . أى أنه حتى البطاطس تفوقت على القطن ومنتجاته جميعا ! انقلاب مطلق من الذهب الأبيض إلى الذهب الأسود .

فإذا ما عدنا إلى النتج النهائى لكل هذه التطورات والانقلابات فى هيكل الاقتصاد ثلاثتها نجد معمل التبادل الخارجى ، أى حجم النشاط

التجارى مع العالم الخارجى ، مرتفعا جدا نسبيا أو على الإطلاق . غير أن التشابه ينتهى عند هذا الحد . ففى بريطانيا واليابان تتميز ضخامة التجارة الخارجية بتفوق التصدير على الاستيراد : إنها نتج اقتصاد إنتاج أكثر من اقتصاد استهلاك . أما مصر فالعكس صحيح ، ففيها ترجع ضخامة التجارة الخارجية إلى تفوق الاستيراد على التصدير ، عاكسة بذلك اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد إنتاج . باختصار ، نشاط تجارى محموم ، حمى استيراد وجمود فى الإنتاج .

إن لم يكن الاقتصاد المصرى الراهن - وهذه هى الخلاصة النهائية وصفوة القول فى تصنيفه - قد بات مخلوقا غريبا مهزوزا ولانقول شاذا أو مريضا بالضرورة ، فإنه قد أصبح بالتأكيد اقتصادا انتقاليا بكل ما تعنى مراحل وأنماط الانتقال من أعراض وأمراض . وإذا كان لنا أن نتنبأ بالمستقبل القريب أو نسقط اتجاهات الحاضر على المستقبل البعيد ، ففعل الاقتصاد المصرى يضرب فى اتجاه النمط البريطانى أكثر منه اتجاه النموذج اليابانى ، وإن كان الاتجاه العكسى هو كما سنرى الواجب والأسلم تخطيطيا .

أزمة مصر الاقتصادية

من المسلم به إجماعاً أن مصر تجتاز في الفترة الأخير أزمة اقتصادية طاحنة خانقة كعنق الزجاجة ، تكاد أعراضها تتمثل وتتغلغل في كل نواحي وجوانب الحياة الوطنية واليومية ، ولا يكاد يبدو لها على الأفق القريب نهاية أو حل . والواقع أن مصر برمتها قد أصبحت مشكلة من مشاكل ، أي مشكلة عظمى واحدة تتألف من حزمة كثيفة ضخمة من المشاكل النوعية المتنوعة . بل لقد وصل الأمر في تقدير البعض إلى حد أنها باتت تحل مشكلة بمشكلة أخرى ، مثلما تفعل في مشكلة السكان بمشكلة الاسكان .

بل لقد أصبحت مصر تختص - حتى في تعبيراتنا وشعاراتنا الشائعة نحن أنفسنا - بحفنة لا بأس بها من الانفجارات ، : الانفجار السكاني ، الانفجار الاستهلاكي ، الانفجار الاستيرادي ، انفجار الأسعار التضخم ، انفجار المجارى . . . إلخ . أصبحت مصر ، يعنى ، بلد الانفجارات ، ، قل منذ السد العالى ، بعد أن كانت بلد الفيضانات ، قبله . وهكذا في المحصلة غدت مصر أو بدت ، للغرابة والدهشة بل للحسرة والحيرة ، دولة مشكلة Problem - State ، بين دول المنطقة

وربما العالم . وعلى الأقل فإن القول إنها إحدى الحالات القليلة من دول العالم الثالث التي تزداد تخلفا وتأزما بدل التقدم والتطور .

قليل من العجب ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن قد تساءل البعض مؤخرا إذا كانت « المسألة المصرية » قد عادت أو توشك أن تعود من جديد ، شكل اقتصادى بدل السياسى . فلقد كانت مشكلة مصر فى الماضى أثناء القرن التاسع عشر هى مشكلة مياه أساسا وكانت المياه جوهر مشكلتها السياسية . أما الآن فيكاد يبدو - أليس كذلك ؟ - أن مشكلة مصر هى الغذاء أكثر من الماء ، حتى باتت مشكلتها السياسية هى الاقتصاد ، والاقتصاد هو الشكل الجديد للمسألة المصرية .

أيا ما كان الأمر ، فلا يمكن ولا ينبغي لأحد أن يهون من هذه الأزمة أو يستهين بها ، فما لم تعالج فى أمد معقول فإن نتائجها على نظام المجتمع المصرى وعلى الشخصية المصرية ذاتها يمكن أن تكون مدمرة أو مشوهة على أقل تقدير . ذلك أن « الهيكل العظمى للاقتصاد المصرى خرب حتى النخاع ، وهى ليست مجرد أزمة على السطح . ولا أمل لشعبنا الصامد إلا فى حل جذرى يتمثل فى إلغاء سياسية الانفتاح والعودة إلى سياسة التنمية المخططة المستقلة ، .

ولعل أسوأ خصائص هذه الأزمة أنها تبدو كحكومة معقدة من الخيوط المتشابكة تتداخل ككل فى نسيج الحياة الاقتصادية برمتها ، بينما يتشابك هذا النسيج بدوره وبطبعه مع صميم الحياة البشرية جميعا بكل تضاعيفها وتلافيها ، مما ينعكس مباشرة على أدق دقائق الحياة اليومية للمواطن العادى . الأزمة ، بصيغة أخرى ، تشكل حلقة مفرغة لاتبدولها بداية ولانهاية ، الأعراض فيها تختلط بالأمراض ، والأسباب بالنتائج ، والعلة بالمعلول . على أننا نستطيع أن نحاصرها ونحصيها فى خمس مشاكل محددة : الانفجار الاستهلاكى ، التضخم والدخل ، أزمة المرافق والخدمات ، الاستدانة والقروض الأجنبية ، مشكلة الغلاء .

الانفجار الاستهلاكى

أول وأشمل ، مثلما هو أبسط وأبرز ، أعراض هذه الأزمة هو الانفجار الاستهلاكى . فهو يعنى أن أعباءنا تزيد كثيرا عن مواردنا ، وأننا نعيش خارج حدود دخلنا ، نفق أكثر مما نملك ونستهلك أكثر مما ننتج ، وبالتالي أننا نعيش الآن بالكاد ، من اليد إلى الفم ، بل وربما على رأسمالنا كدخل . وهذا ما يكمن خلف جميع مشاكلنا الاقتصادية الأخرى من عجز فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات والميزان

التجارى ، ثم ما يترتب على ذلك من استدانة فتضخم فغلاء فانخفاض
فى مستوى الدخل والمعيشة إلى آخر الدائرة المفرغة المعهودة .

الخط البيانى

ولندع الأرقام تتحدث . فى سنة ١٩٧٥ مثلا بلغ الدخل القومى
حوالى ٤٨٥٣ مليون جنيه ، بينما بلغت أعباؤنا حوالى ٦١٦٧ مليون
جنيه ، أى بزيادة (أو بالأصح بعجز) نحو ٢٧٪ عن الموارد المتاحة :
بالمثل فى السنة التالية ١٩٧٦ : الأعباء القومية ٧٣٠٣ ملايين جنيه ،
بينما الموارد الذاتية والمتمثلة فى الناتج القومى لاتعدو ٥٢٤٢ مليون
جنيه ، بعجز قدره ٢٠٦١ مليون وموزع بين عجز فى الميزان التجارى
حجمه ٨٧١ مليون جنيه وبين التزامات أجنبية قدرها ١١٩٠ مليون .
وفى العام الأخير ، ١٩٨٢ وصل حجم العجز فى ميزانية الدولة إلى
٤٥٠٠ مليون جنيه .

مؤشر آخر دال إجمالى الناتج المحلى مقارنا بالاستهلاك الإجمالى ،
مثلما يقدم الجدول الآتى الذى يتتبع تطور قيمة الناتج المحلى خلال
العقد الماضى بأسعار سنة ١٩٧٥ ، ثم قيمة الاستهلاك الإجمالى وذلك
بالمليون جنيه .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

البند	٧٠- ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو السوى % ١٩٧٤-٧٠
الناتج المحلى	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	٣ر٥
الاستهلاك	٢١٤٠	٣٩٧٢	٤٤٤٥	٥٥٣٦	٦٦١٤	٨١١٩	١٠٦٨١	٧ر٨

فسيرى أن الناتج كان يزيد على الاستهلاك فى النصف الأول من العقد ، ولكن الوضع انعكس فى نصفه الأخير . ففى بداية السبعينات كان الناتج نحو ضعف الاستهلاك ، ثم أخذ الأخير يتزايد بسرعة والتقارب بينهما يشد حتى وصلا إلى نقطة التعادل تقريبا سنة ١٩٧٦ ، ثم استمر الاختلال فى اطراد حتى ناهز الاستهلاك الناتج نحو المثل ونصف المثل وذلك بعجز قدره أكثر من ثلاثة بلايين جنيه . وخلال العقد ككل ، كان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى أقل من نصف متوسط الاستهلاك أو ٣ر٥% مقابل ٧ر٨% على الترتيب .

بصيغة أخرى ، وفى تقدير آخر مختلف نوعا ، فإن مجمل الاستهلاك تضاعف فى عقد واحد نحو أربعة الأمثال ، فارتفع من ٢ر٨

بليون جنيه سنة ١٩٧٠ إلى ١٠ر٦ بليون سنة ١٩٨٠ بنسبة ٣٨٠٪
تقريبا . من هذا الرقم كان نصيب الاستهلاك الخاص نحو ٢٠٠٠ مليون
جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ٨٠٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠ أى بنسبة ٤٠٠٪ ،
بينما كان نصيب الاستهلاك العام ٨٠٠ مليون ، ٢٦٠٠ مليون على
الترتيب ، بنسبة ٣١٠٪ بالتقريب .

أما آخر الأرقام المتاحة عن سنة ٨١ - ١٩٨٢ فتشير إلى أن إجمالى
الموارد بلغ ٢٨٧٤٢ مليون جنيه ، مقابل ٢٠٧٢٧ مليون للناتج
المحلى . أما الاستهلاك النهائى الكلى فقد سجل نحو ٢٨ر٢ مليار
جنيه ، منها ١٤ر٦ مليار للاستهلاك النهائى الخاص ، ٣ر٦ مليار
للاستهلاك النهائى الحكومى .

وإذا كان جزء كبير من هذه الزيادة أو تلك رقميا أو دفتريا بحثا
بمعنى أنه مجرد تضخم عام ، وهذا بحد ذاته عرض آخر لنفس
المرض ، فإن جزءا آخر يعكس الانفجار الاستهلاكى بمعناه المباشر
(زاد الاستيراد فى العام الأسبق وحده ، ١٩٨١ ، نحو ٤٥٪) . كذلك
فإذا كان جزء من هذا الانفجار الاستهلاكى صحيا وحميدا ، فإن جزءا
آخر ليس كذلك بالتأكيد إن لم يكن مرضيا وخبيثا بالقطع : إنه سعار

استهلاكي دشنه ودعمه عصر الانفتاح والليبرالية حتى غدا مرادفا للتبديد بدل الترشيح ، وللانفاق المظهرى المتحدى بدل التحدى الاشتراكي المخطط .

الاستهلاك الحميد والخبث

فمن ناحية تزداد واردات السلع الرأسمالية بسبب الاستثمار والتنمية ، وكذلك تفعل واردات المواد الخام والسلع الوسيطة بسبب الطلب المتزايد على الصناعات الجديدة . وهذا طبعا صحى كما هو حتمى ، غير أن المفارقة أن عملية تصنيع الواردات محليا تشجع وتضاعف الواردات بينما يتخلف نمو الصادرات وقتا طويلا بسبب العجز عن المنافسة فى الخارج . ثم من ناحية أخرى فنحن نستورد لتأكل - السلع الغذائية - بما قيمته أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مليون جنيه حاليا ، وذلك لأن معدل لتنمية الزراعية دون معدل نمو السكان . ومن ناحية ثالثة فإن نمو السكان يبتلع الجزء الأكبر من الانتاج المحلى زراعيا كان أو صناعيا بحيث يضيق هامش فائض التصدير باطراد ويحد من حجم الصادرات بانتظام .

وبعبارة شاملة ، فنحن لا نكاد نجد ما نصدره كفاية لأننا نأكل معظم ما ننتجه ، ثم لا نكاد نجد ما نأكله كفاية لأننا لا نصدر إلا القليل . وعلى جانب الاستيراد ، الذى يلخص ويشخص صميم مشكلة الاستهلاك ، فنحن نستورد كدولة بترولية متخمة بالعائدات ، ولكننا نصدر كدولة متخلفة فقيرة من دول العالم الثالث أو حتى الرابع . إن يكن الاستهلاك - نحن نخلص ونلخص - هو المسئول بعامة عن شيطنة bedevil ، الاقتصاد المصرى ، فإن الاستيراد هو المسئول بخاصة عن سرطنته ، فإذا ما عدنا إلى نمط الاستهلاك بشيء من التفصيل ، فإن الاتفاق الحكومى استعراضى ابتداء ، تحكمه مركبات العظمة والغرور الكاذب (إقرأ : عقد النقص الوطنى والحضارى) . فبدعوى الكرامة الوطنية ، يحاكى جهاز الدولة نظراءه فى أكبر وأغلى الدول ، فى حين أن الدولة نفسها لا تعدو كسرا عشريا وربما مئويا من تلك الدول فى القوة والحجم والوزن السياسى والمادى ... إلخ . من هنا يتسم الاتفاق الرسمى بالاسراف الشديد والبذخ المظهرى المثير ، ونصفه على الأقل لا مبرر حقيقى له من الانتاج ولا من التسيير ويمكن ويجب اختزاله أو حذفه دون أدنى هزة فى كفاءة الأداء .

أما عن الاستهلاك الخاص ، فالملاحظ أن الجزء الأقل منه هو الذى يرجع فعلا إلى زيادة استهلاك الضروريات الأساسية كالسلع الأساسية للمعيشة كالسلع الغذائية الأولية ، التى ثبت بالفعل أن نسبة ارتفاعها فى السنوات الأخيرة محدودة ومعقولة . فخلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٨ مثلا وجد أن نسبة زيادة استهلاك السلع الضرورية هى ٥٧ر٩% ، مقابل ٣٣ر٨% للسلع شبه الضرورية ، مقابل ١١٦٠ر٧% للسلع الكمالية ، أى بمعدل سنوى قدره نحو ١٤٥% للأخيرة وحدها .

وعلى سبيل التفصيل ، خذ هذه البطارية التصاعدية ، أو المتوالية الهندسية من معدلات التصاعد المسعور فى الواردات الكمالية . فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ فقط ، تضاعفت واردات مصر من المنسوجات ، بينما زادت الواردات من مستحضرات التجميل ٣ مرات ، ومن السجاير والساعات والأثاث ١٠ مرات ، ومن الأجهزة الإلكترونية كالراديو والتليفزيون والثلاجات ١٢ مرة ، ومن السيارات ١٤ مرة ، ومن الأطعمة الفاخرة ١٨ مرة . وفى الداخل ، أخيرا وليس آخرا ، يكمل الصورة تزايد عدد البوتيكات ومحلات السوبر ماركت - معابد الديانة الاستهلاكية الجديدة - بمعدل ٢٢% سنويا .

معنى هذا بوضوح ناصع أن الجزء الأكبر من مجمل الزيادة الرهيبة في الاستهلاك مؤخرا إنما يرتبط أساسا بالانفتاحيين من ناحية ومن ناحية أخرى بارتفاع الاستهلاك الكمالى والترفى الذى لا مبرر له ولا ضرورة سوى النهم الطبقي وهىستريا التطلعات الاستهلاكية الحديثة التى اكتسحت العالم الثالث والدول المتخلفة تقليدا للدول الغربية البالغة الثراء والتقدم ونموذج الرفاهية الغربية عموما .

وقد سجل استهلاك بعض السلع الكمالية والترفية فى السنوات الأخيرة زيادة تصل إلى عشرة الأمثال أحيانا . ويدخل تحت هذا الباب الواسع كثير من مستحدثات الحضارة المعاصرة التى قد تعد من الضروريات فى ظل مجتمع صناعى متقدم جدا ، ولكنها لا يمكن إلا أن تبقى كمالية محضا فى مجتمعات التخلف والفقير . مثال ذلك السيل العرم الجارف من السلع المعمرة ونصف المعمرة والأدوات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية وطوفان السيارات الخاصة الكاسح وحمى الاسكان الترفى الفاخر ... ألخ (بلغ استيراد السيارات فى السنة أخيرا ٣٠٠ مليون جنيه) .

لاسيما أن هذه المغريات والمظهريات تنتشر بالعدوى من أعلى السلم الاجتماعى إلى أسفله تدريجيا حتى وصلت مؤخرا إلى قلب الريف والقرية المصرية . ولئن صح أن هدف كل إنتاج إنما هو فى التحليل الأخير الاستهلاك ، وأن الكماليات والضروريات مسألة نسبية إلى حد بعيد ، فإن الخطأ كل الخطأ أن ننتزع هذه المقاييس من إطارها الحضارى الأساسى ونفرضها على إطار متخلف ومختلف جدا .

وعدا التهريب المكثف من المناطق الحرة الجديدة خاصة بور سعيد كباب جانبي ، فلقد ساعد على هذا المد الاستهلاكى المزيد انفتاح باب الاستيراد على مصراعيه . فحمى الاستهلاك نتيجة ، مثلما هى سبب ، لفوضى الاستيراد . وهنا يأتى على رأس القائمة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ذلك النظام الفريد الذى لا مثيل له فى العالم فى أى اقتصاد متقدم أو متخلف ، رأسمالى أو اشتراكى ، والذى يرتبط أساسا بتحويلات المصريين المغتربين العاملين فى الخارج وخاصة دول البترول العربية (بلغت قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة فى سنة ٨٠ - ١٩٨١ نحو ١٠٨٩ مليون جنيه أى أكثر من مليار) .

حتى السياحة أصابتها هي الأخرى حمى الاستهلاك وإن بطريقة معكوسة . فمن السخرية حقا أنه في الوقت الذي نعاني سلعا من الانفجار الاستيرادي والانهييار التصديري ، تحولنا في السياحة على العكس إلى انفجار تصديري وانهيار استيرادي ، حيث رأينا الميزان السياحي يقلب مؤخراً ضد صالح مصر .

دور البترول العربي

وهذا كله ما يقودنا إلى دور البترول العربي المزدوج في دفع المد الاستهلاكي عندنا . ذلك أن تأثيره يضغط مرتين ، مباشرة وغير مباشرة ، فهو بدخوله الخرافية السهلة يمثل من ناحية حلقة الوصل الجيد الذي ينقل جزئيا نموذج الاستهلاك الغربى الأوربي والأمريكى المتطور الباذخ البالغ الترف إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى ، بحيث فرض عدواه فرضا على مصر حتى لا تتخلف أو تتقهقر ، وبهذا أصبحت مصر محاصرة بين هذين القوسين حصارا محكما ومباشرا .

من الناحية الأخرى فإن مكاسب المغتربين المصريين بدول البترول

العربى أكثر من نصف تحويلاتها إلى الوطن يتحول إلى تمويل للاستيراد بدون تحويل عملة وينصب نهائيا فى الاستهلاك الترفى الصرف ، بينما يتحول نصفها الآخر محليا إلى ضغوط طلب واستهلاك وتضخم ، تضخم منقول وأصيل ، مستورد ومولد .

وهكذا فى المحصلة سقطت مصر استهلاكيا بين كرسين : نموذج الغرب الأوربى الأمريكى البالغ التقدم والتطور ولكن أيضا البالغ القوة إنتاجا ، وتقليد البترول العربى البالغ الثراء ولكن البالغ الضعف إنتاجا غير أن مصر تخطىء حقا ، وقد أخطأت فعلا إذا هى سمحت لنفسها ، تحت أى أسم أو مبرر ، أن تستدرج إلى سباق استهلاكى سفيه أو محموم مع أى من هذين الطرفين أو كليهما . فلقد يكون التقدم بالنسبة إلى مصر ، وفى ظروفها وأوضاعها الخاصة جدا والشاذة أيضا ، هو التشف لا الاستهلاك أو الترفه ، أو قل التشف شرط التقدم ، ولو إلى حين على الأقل .

التضخم : الانتاج والدخل القومى والفردى

الناظر فى تطور أرقام ومقاييس نشاطنا الاقتصادى المختلفة عبر السنوات الأخيرة ، من الناتج المحلى الاجمالى إلى الانتاج القومى والفردى ، قد يخرج للوهلة الأولى بانطباع قوى جازم بالوفرة والرخاء العام . فالأرقام لا تقفز فحسب بل تطفر ، لا تصرخ فقط ولكن تنطلق كالصاروخ . غير أن هذا الانطباع زائف شكلى للأسف ، كذلك الأرقام ذاتها . فاعل شيئا لا يمثل لعبة ، خداع الأرقام ، مثل أرقام تطور اقتصادياتنا المعاصرة ، إذ أنها إنما تعكس ساسا زمة التضخم المخيف وتعبّر عنها ، ولنصف : « التضخم الحلزوني spiral inflation ، بالتحديد ، وهو شر أنواع التضخم .

ولعله كان من هذا المنطق الملتوى المغلوط أن البعض مثلاً يتيه ويتباهى علنا ولكن ضليلا ومغالطة عمدا ، بضخامة أرقام ميزانية الدولة فى السبعينات والثمانينات بالقياس إليها فى الستينات أو الخمسينات . ولكن ، مهلا ، لنبدأ أولاً بالأرقام الخام المتاحة .

الانتاج والناتج

إذا أخذنا الانتاج القومى ، فبعد أن بلغت قيمة فى سنة ١٩٧٣ نحو ٣٩٣٩ مليون جنيه ، قفز إلى ٩,٧ (أو ١١,٢) بليون فى سنة ١٩٧٥ ، وبلغ علامة العشرة بلايين فى السنة التالية ١٩٧٦ (وربما ١١ بليوناً أو ١٢,٢ فى روايات أخرى) . وفى سنة ١٩٧٧ تتراوح التقديرات بين ١٠,٩ بليون جنيه ، ١٢,٩ ليون . ثم ارتفع الرقم إلى نحو ١٤١٢٨ مليوناً فى سنة ١٩٧٨ ، فتراجع قليلاً إلى ١٣٤٩٣ مليوناً فى سنة ١٩٧٩ ، ثم عاود الصعود إلى ١٤٥٠٠ مليون فى سنة ١٩٨٠ . حتى إذا ما وصلنا إلى سنة ٨١ - ١٩٨٢ قدرت قيمة الانتاج القومى بنحو ٣٤,٢ بليون جنيه فى ضربة واحدة ، ثم نحو ٣٦,٥ مليار سنة ٨٢ - ١٩٨٣ ، أى أكثر من ثلاثة أمثالة منذ بضع سنين فقط .

وتلك بالطبع والضرورة زيادة مصطنعة ، منفوخة فى معظمها ، لا تقابلها إلا زيادة حقيقية طفيفة فى الانتاج ولا تعكس كما تعكس آثار وانتفاخات التضخم الخطير . فمعدلات النمو الحقيقى للناتج المحلى مثلاً لم تزد فى المتوسط السوى عن ٥ ٪ فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٧ ، وعن ٨,٧

% فى الفترة ٧٧ - ١٩٨١ ، أو عن ٩,١ % سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، وهذا وذاك مقابل نحو ٦,٧ % إلى ٧ % فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ .

النتائج المحلى الاجمالى ، هو الآخر يشير فى نفس الاتجاه ، وإن بدرجة أقل انفلاتا . فمن نحو ٤ ملايين جنيه فى سنة ١٩٧٠ ، ارتفع إلى ٧ بلايين فى سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ١٩,٦ بليون جنيه سنة ٨٠ - ١٩٨١ ، فإلى ٢٠٧٢٧ مليون جنيه سنة ٨١ - ١٩٨٢ ، فإلى ٢١,١ مليار جنيه سنة ٨٢ - ١٩٨٣ .

وللمقارنة ، وفى سنة ١٩٧٩ حين كان الناتج المحلى يبلغ بالدولار نحو ١٧ بليوناً ، لم يكن هذا يزيد كثيراً عن الناتج لمحلى للعدو الإسرائيلى (١٥ بليوناً) رغم فارق السكان الهائل . ، من ثم كان نصيب المصرى نحو ٤٦٠ دولاراً فقط ، مقابل ٤٢٠٠ دولار للإسرائيلى . أى أن المتوسط الإسرائيلى نحو عشرة الأمثال إلا قليلاً ، فى حين أن مصر أكبر بكثير من عشرة الأمثال سكاناً .

إذا انتقلنا أخيراً إلى تطور الدخل القومى ، فمن ٣٢١٧ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، إلى ٣٣٣٨ مليوناً سنة ١٩٧٤ ، إلى ٤٧١٣ مليون جنيه (أو ٤٧٧٩ مليوناً فى رقم آخر) فى سنة ١٩٧٥ ، وصل إلى ٦٢٤٥

مليون جنيهه (أو ٦٤٨٣ مليوناً فى رقم مختلف) فى سنة ١٩٧٧ ، ثم إلى ٧٦٨٨ مليوناً فى سنة ١٩٧٨ .

انخفاض الدخل الفردى

فإذا ما تقدمنا أخيراً إلى الدخل الفردى ، فإن إيقاعه يتبع لا مفر إيقاع نمو الدخل القومى معدلاً فقط بنمو السكان . فبالجنيه المصرى ، وبالأسعار الثابتة لسنة ٥٢ - ١٩٥٣ ، بلغ الدخل الفردى فى تلك السنة ٣٧,١ جنيه ، مقابل ٥٢,٦ جنيه سنة ١٩٧٤ . وفيما عدا هذه المقارنة ، بلغ متوسط الدخل الفردى السنوى ١١٠ جنيهات سنة ١٩٧٣ ، ثم ١٣٠ جنيهها سنة ١٩٧٧ ، ثم قفز إلى ٣٣٠ جنيهها سنة ١٩٧٩ أى ثلاثة أمثال منذ ست سنوات فقط أو بمعدل نحو ٢٠ ٪ سنوياً ، حتى بلغ ٤٧٠ جنيهها سنة ١٩٨١ أى أكثر من أربعة أمثاله منذ أقل من عقد . أما بالدولار ، فإن الحركة الصاعدة تسجل ١٧٠ دولاراً فى سنة ١٩٧٤ ، ثم ٣٩٠ دولاراً سنة ١٩٧٨ ، ثم أخيراً ٤٠٠ دولار سنة ١٩٨٠ ، أى نحو الضعف فى أقل من عقد .

هذه الزيادة الخام ، مع ذلك ، لاتعنى بالضرورة ارتفاعاً فى مستوى

المعيشة . بل لعل العكس هو الأصح والأرجح . فنظرا لانخفاض القوة الشرائية للنقود أضعاف الأضعاف نسبيا كنتيجة للتضخم الجسيم ، انخفض متوسط الدخل الفردى الحقيقى انخفاضا خطيرا وإن كان من الصعب تقديره بالتحديد . ولكن على سبيل المثال والتقريب ، ورغم قصور الأرقام الكامن والمعلن ، الضمنى والعمدى ، قارن أولا بين إيقاع ارتفاع الأسعار والدخل القومى . فمثلا فى سنة ١٩٧٥ بلغ الأول ٢٥ ٪ على الأقل ، مقابل ٩ ٪ على الأكثر للثانى .

أو قارن ، ثانيا ، بين إيقاع حركتى الأسعار والدخل الفردى . فبحسب جهاز التعبئة والاحصاء المركزى ، فإن الرقم القياسى العام للأسعار فى مصر ارتفع من ١٥٢,٩ فى سنة ١٩٧٤ إلى ٢٧٩,٣ فى سنة ١٩٨٠ ، نسبة زيادة قدرها ٨٢,٣ ٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ١٥ ٪ . من الناحية الأخرى ، وبحسب أرقام البنك الدولى ، ارتفع متوسط الدخل الفردى فى الفترة نفسها من ٢٧٠ دولارا إلى ٤٠٠ دولار ، بنسبة زيادة قدرها ٤٨ ٪ ، أو بمعدل سنوى قدره نحو ٩,٦ ٪ فقط . ومعنى هذا أن الدخل الفردى الحقيقى انخفض خلال الفترة بمعدل سنوى قدره ٥,٤ ٪ على الأقل .

نقول على الأقل ، لأن هذا ظاهرة الأرقام المزجاة ، أما الحقيقة فأضعاف ذلك يقينا حيث يحس ويدرك كل مواطن أن القوة الشرائية للنقود في يده قد انخفضت ربما إلى عشر ما كانت عليه منذ عقد أو أقل . والمقدر رسميا أن معدلات التضخم في مصر تتراوح ما بين ١٢ ، ١٨ % ، كما أن المقول أنها نسبة تقل كثيرا عن معدلات عديدة من الدول الأخرى . غير أن كلتا المقولتين تفتقر إلى الحق في الحقيقة أو إلى الحق والحقيقة .

معنى هذا على الفور أن مساحة الفقر في مصر وأعداد الفقراء الحقيقية والنسبة في ازدياد وتوسع بانتظام ، من أعلى ومن أسفل على السواء تتوسع . فإذا أضفنا إلى ذلك الخلل الأصيل رجعيًا والطاريء انفتاحيا على التركيب الطبقي ، لزداد حجم المشكلة تجسماً وفداحة معا . والشواهد والشهادات في هذا الصدد موفورة بما فيه الكفاية ، وعلى رأسها دراسات البنك الدولي العديدة . ففي منتصف السبعينات وجد أن ٧٠ % من السكان يحصلون على ٤٠,٤ % من مجمل الدخل القومي ، بينما يحصل ٣٠ % على ٥٩ % ، منهم ١٠ % من السكان يحصلون وحدهم على ٣٣ % من الدخل ، في حين يستأثر ٥ % من السكان على

قمة الهرم بنحو ٢٢ ٪ من الدخل . وعلى طرف النقيض فى حضيض القاع هناك ٢٠ ٪ من السكان يحصلون على ٥ ٪ فقط من الدخل . كذلك ففى دراسة أخرى أن نصف السكان (+ ٢٠ مليون نسمة) يحصل على ١٠ ٪ من اجمالى الدخل القومى بمتوسط فردى قدرة نحو ٥٠٠ جنيه فى السنة ، بينما أن - ٥ ٪ من السكان (- ٢ مليون نسمة) تستحوذ على ٣٠ ٪ من الدخل بمتوسط فردى قدرة نحو ٢٠٠٠ جنيه فى السنة ، أى أربعة أمثال متوسط الشريحة القاعدية . وهناك عدا هذا دراسات دولة ومحلية أخرى تشير إلى أن ٤٠ - ٤٥ ٪ من مجموع الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر المطلق أو الدائم ، حيث لا يزيد متوسط دخلها السنوى عن ٢٥٠ جنيه بمعدل ٦٢,٥ جنيه للفرد (أو ٧٥ دولارا) . ففى الحضر تبلغ هذه النسبة نحو الثلث ، ترتفع فى الريف إلى نحو النصف أو ٤٧ ٪ ، بينما فى الصعيد بالتحديد ترتفع نسبة تلك الشريحة الدائمة الفقر إلى ٥٢ ٪ أى نصف المجتمع جميعا .

كذلك توضح سائر المؤشرات اتجاه توزيع الدخل القومى ، لا سيما فى ظل الانفتاح ، لصالح الدخول الكبيرة ضد الصغيرة ، بمعنى أن

الفقراء يزدادون فقرا والأغنياء غنى ، وأن الهوة بينهما لا تنكمش بل تتسع . فمثلا في سنة ١٩٧٤ كانت نسبة الأجور إلى الدخل المحلى الاجمالى ٤٤,٨ ٪ ، فهبطت إلى ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٧٩ . وهذا يعود بنا فى الواقع إلى نمط توزيع الثروة أيام الملكية . فقبل يوليو كان ٧٠ ٪ من الدخل القومى من نصيب الملاك ، ٣٠ ٪ من نصيب العمال . فجاء يوليو وصحح هذا النمط إلى حد التلصيف : ٤٩,٧ ٪ للملاك ، ٥٠,٣ ٪ للعمال . وبهذا تعد السبعينات بحق ثورة مضادة اجتماعيا مثلما هى اقتصادية وغير اقتصادية .

برولتارية العرب

ليس هذا فحسب . فأيا كان مدى اختلال توزيع الدخل القومى داخليا وانخفاض متوسطه الفردى عموما ، فإن الأسوأ أنه يظل فى كل الأحوال من أقل ما فى العالم اليوم ، بل العالم الثالث نفسه أو وحده . ذلك أن مصر تعد حاليا ضمن أفقر ١٥ دولة فى العالم ، أفقر حتى من

اليمن وعدن وسائر الدول العربية تقريبا ، ودعك من الدول البترولية أو دول الغرب الصناعى . . الخ ، كما يوضح هذا الجدول الجزئى عن متوسط الدخل الفردى فى بعض دول المنطقة سنة ١٩٧٨ بالدولار .

السودان	٣٢٠	الأردن	١٠٥٠
مصر	٣٩٠	إسرائيل	٣٥٠٠
عدن	٤٢٠	ليبيا	٦٩١٠
اليمن	٥٢٠	السعودية	٧٦٩٠
سوريا	٩٣٠	الكويت	١٤٨٩٠

ولن نتوقف هنا بتحليل مفصل عند هذه الأرقام ، ولكن يكفى أن نسجل - حتى هذا من نافلة القول - أن مصر ، التى كانت ألفيا أغنى الدول العربية خارج كل الحدود أو مقارنة وعاشت واحة من الرخاء وسط صحراء العرب القاسية ، قد أصبحت أفقرها تقريبا حتى انقلبت الصورة جزيرة من الفقر الشديد فى قلب أغنى بحر عجاج من الثراء والرخاء . أو بصيغة مقلوبة ، أصبحت مصر واحة فقر ، فى صحراء من الثراء ، وجزيرة من الفقراء (إلا قليلا) يحيط بها الأغنياء من كل الجهات (إلا قليلا) .

وكمجرد مثال مجتزأ ، فإن إجمالى الدخل القومى لمصر لا يعدو الآن كسراً عشرياً من مثيله فى بعض دول البترول العربية ، بينما قد يقل متوسط الدخل الفردى المصرى فى سنة عن نظيره فى شهر أو حتى أسبوع فى بعضها الآخر . لا عجب ، وإن بالأسف ، أن قال بعض العرب إن مصر « رجل العرب المريض » أو « بروتارية العرب » .

خلاصة الموقف

ختاماً ، فإذا كان لنا أن نلخص الموقف كله ، فيمكننا أن نقول إن أرقام الانتاج والدخل القومى الخام رغم ارتفاعها بشدة عاما بعد عام ، فإنها لا تعكس إلا اتجاهات تضخمية متزايدة بصورة مزعجة وخطيرة . وبذلك أصبحنا مجتمعا تضخميا استهلاكيا استيراديا ، إنتاج السلع فيه يقل عن الطلب ، وقيمة النقود الشرائية تنخفض عن الأسعار ، والأسعار ترتفع كل يوم مع الاستيراد الذى ينقل إلينا الغلاء والتضخم العالمى . وهكذا كان الغلاء الرهيب هو الابن الشرعى للتضخم والاستيراد ، أو للتضخم مرتين .

وإذا كان تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ،

المجلد الأول ، يشخص أزمنا الاقتصادية الراهنة بأن ، مصر دولة استهلاكية تعاني حالة من التضخم بمعنى ارتفاع القوة الشرائية وكمية النقود بدرجة تفوق ما هو متاح من سلع وخدمات فى الأسواق ، ، فإن البعض ينقد هذا التشخيص التقليدى يخطئه بدليل تكدس السلع فى المحلات والمخازن مع فداحة معاناة الجماهير من نقص وعجز قدرتها الشرائية فى الوقت نفسه . والحق أن ذلك التشخيص القاصر إن صح فإنما ينطبق على الأقلية المتميزة من البروز الطبقي الطفيلي الجديد الذى ولدته السبعينات ، أما م الأغلبية الشعبية فإنه العكس تماما ،

ديون مصر الخارجية

ورث يوليو مصر وهى دولة فائض فى الميزانية بل ودولة دائنة ، وانتهى بها وقد ورثها أكبر عجز متصور وتركها دولة مدينة كما لم تعرف فى كل تاريخها الحديث والتقديم . فإلى جانب ميزان تجارى لصالح مصر عادة ، وميزانية حكومية متوازنة تقليديا ، كانت مصر

تملك بعد الحرب الثانية رصيда استراليا تراكم لها عند بريطانيا عن الخدمات والسلع التى قدمتها للمجهود الحربى . ومن ثم كانت مصر دولة دائنة فى الخارج ، مثلما هى دولة فائض فى الدخل .

ولقد بدأ هذا التوازن يخل بالتدرج فى الخمسينات والستينات ولكن فى حدود معتدلة ، إلى أن حدث الانفجار الافتراضى فى السبعينات لسد الهوة المتوسعة أبدا ما بين الموارد والأعباء وما بين الصادرات والواردات . وبغض النظر عن النظرية الكلاسيكية القديمة عن موازنة الدولة المتوازنة دفعا لخطر أو ضرر القروض الأجنبية ، تلك التى تعد الآن نظرية بالية . فلقد بدأت مصر تتحول إلى دولة عجز فى الميزانية فى الداخل ودولة مدينة فى الخارج وذلك لأول مرة منذ قرن تقريبا .

فأما بعد الحرب وقبل يوليو ، فكانت نتيجة لاستهلاك وإنفاق القوات البريطانية والحليفة فى البلاد أثناء تلك الحرب ، خرجت مصر بأرصدة استرلينية بلغ حجمها ٤٤٠ مليون جنيه مصرى . وحتى ندرك عظم هذا المبلغ وقتئذ ، فلقد قدر البعض قيمته بسعر العملة الراهن بنحو ٤٠

ألف مليون جنيه ، على أساس أن قيمة الجنيه المصرى كانت تساوى قيمة الجنيه الاسترلينى ، وكلاهما يساوى الجنيه الذهبى ، الذى تبلغ قيمته اليوم نحو ١٠٠ جنيه . ومهما يكن ، فلقد تم استهلاك تلك الأرصدة تدريجيا فى تغطية عجز ميزان المدفوعات المصرى الذى أعقب الحرب ، إلى أن وصلت تلك الأرصدة إلى ٢٣٢ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٢ ، تم استهلاكها هى الأخرى خلال الخمسينات . ثم بدأ الافتراض لأول مرة فى الستينات مع مشاريع وخطط التنمية والتصنيع الجديدة ، بالاضافة إلى بناء السد العالى ثم نفقات التسليح والحروب المتعددة مع العدو الإسرائيلى ، وكلها مشاريع إنتاجية تدر عائدا آجلا أو عاجلا ، أو ضرورات لابد منها للأمن القومى . وحتى سنة ١٩٧٠ لم تتجاوز ديون مصر الخارجية ١٦٣٩ مليون دولار ، بمتوسط مديونية للمواطن المصرى قدره نحو ٥٨ دولار .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

ديون مصر ونموها

السنة	إجمالي الديون بالمليون دولار	مديونية المواطن بالدولار	عجز موازنة الدولة بالمليون جنيه
١٩٧٠	١٦٣٩	٥٨	؟
١٩٧٣	٢١٠٠	؟	؟
١٩٧٤	؟	٨٦	؟
١٩٨٠	١٦٠٠٠	٤٢٢	٤٤٩٤
١٩٨١	١٨١٠٠	؟	؟
١٩٨٢	١٩٢٠٠	؟	٤٨٤٥

عصر الاستدانة

كما يتضح من الجدول ، يمكن القول أن السبعينات هي العصر
الاستدانة كما أن الانفتاح بالتحديد كان فاتحة وافتتاح هذا العصر .
والمفارقة الساخرة هنا هي أن الانفتاح أصلا إنما اتخذ كسياسة ووسيلة
لمنع الافتراض ، لكن العكس تماما كما نرى هو الذى حدث ، أنه تحول

كما نعلم إلى انفتاح استهلاكى لا إنتاجى . غير أن المفارقة الصادمة حقا هي أننا نستدين لأكل ، بل ولتستورد الكماليات والسلع الترفية العقيمة ، حيث توجه نسبة كبيرة من قروضنا لتغطية أثمان واردات غذائية أساسية جنباً إلى جنب مع سلع إستهلاكية كمالية غالباً واستفزازية أحياناً .

والواقع أنه كان من المستحيل مواجهة الخلل الجسيم فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، مع سعار الاستهلاك والتبذير والتضخم ، بغير الاندفاع المحموم إلى القروض الأجنبية . ومن هنا ترجع إليها ، كانت لسبعينات بدورها هي ، العقد الذهبى للاستدانة ، (كان البعض يتفاخر بقدرتنا على الاستدانة !) ، فى حين كانت ، العقد الأسود لمصر .

فمن ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ ، ارتفع حجم الديون فى آخر سنة ١٩٧٣ إلى ٢,١ مليار ، ثم تضعف بنهاية سنة ١٩٧٤ ، ثم تضاعف مرة أخرى بنهاية سنة ١٩٧٦ ليصل إلى نحو ١٠ مليارات . وفى منتصف سنة ١٩٨٢ كان حجم الديون قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار . وبهذا كانت ديوننا خلال ذلك العقد أو تلك الفترة تتزايد سنوياً بمعدل ٩٨ ٪ ،

مقابل ٥٦ ٪ للناتج القومي ، ٣ ٪ للسكان . وبهذا أيضا أصبح الدين يفوق الناتج القومي بكثير ، بينما أصبحت مصر تاسع أكبر دولة مدينة فى العالم .

وبحسبة أخرى ، ففيما بين سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ فقط زادت ديوننا من حوالى بليونى دولار إلى ٨ بلايين ، بنسبة ٤٩٤ ٪ ، بمعدل سنوى ٢٧ ٪ . ثم فى ٥ سنين فقط من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ ارتفعت من ٨ بلايين إلى ١٨ بليوناً . ومن سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ بلغت الزيادة ١١ مرة فى سنة ، بمعدل سنوى قدره نحو ٤٤ ٪ .

وهذا ، وفى سنة ١٩٨٠ حين كانت ديوننا ١٦ بليون دولار ، فلقد قدر أنها بذلك كانت تعادل مرة وسدس مرة حجم دخلنا القومى ، كما كان كل مصرى مدينا للخارج بنحو ٤٢٢ دولارا ، وكان السحب اليومى من القروض يبلغ ١٠ ملايين دولار ، بينما كان التقسط السنوى للديون وفوائدها أكثر من مليار دولار ، نحو ١٠٤٠ مليوناً ، تساوى نصف قيمة صادراتنا أو كل صادراتنا من البترول والقطن أو ضعف حصيلة قناة السويس ، أو ٢٣ ٪ من جملة حصيلة صادراتنا السلعية وغير السلعية . وكان ثلثا ما نسده هو قيمة الفوائد ، والثلث القسط نفسه - وليس العكس

! أى أننا كنا ندفع سنويا قيمة صادرتنا من البترول فوائد للديون ، وقيمة صادراتنا من القطن وفاء للأقساط السنوية ! .

أما فى سنة ١٩٨٢ ، حين ارتفعت ديوننا إلى ١٨ مليار دولار ، فقد كان هذا يعنى أن كل مصرى أصبح مدينا برقم من الدولارات يقارب رقم دخل الفردى السنوى بالجنيهاً وهو ٤٧٠ جنيهاً مصرى . أما نسبة تلك الديون إلى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت ١٠٢ ٪ ، فى حين بلغ خدمتها السنوية نحو ١٧٠٠ مليون جنيه ، أى ما يعادل ٣٠ ٪ من حصيلة صادرتنا المنظورة وغير المنظورة ، أو ٢٠ ٪ من مواردنا الجارية ، أو أخيراً ٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٧ - ١٨ ٪ من الناتج القومى (فى حين أن « حد الأمان » - أو الخطر ! - المتفق عليه هو ٢٠ - ٢٥ ٪ من الناتج القومى) .

ليس هذا فحسب . فإذا كان حجم الدين الخارجى الآن سنة ١٩٨٢ قد بلغ ١٩,٢ مليار دولار ، فإن هذا لا يشمل القروض العسكرية من ناحية ولا القروض قصيرة الأجل من الناحية الأخرى . ولما كانت هذه تقدر بنحو ٣,١ مليار ، فإن الاجمالى يرتفع إلى ٢٢,٣ مليار . ولعل هذه القروض القصيرة الأجل أسوأ من الطويلة الأجل ، لأن فائدتها مرتفعة

جداً تصل إلى ٢٠ ٪ سنوياً ، حتى بلغت وحدها نحو ٥٠٠ مليون دولار في تلك السنة ١٩٨٢ .

وعموماً فالملاحظ أن شروط القروض في العالم كله تتطور باستمرار نحو الأسوأ ، وبالموازاة فإن فوائد ديوننا تطفز بطراد نحو الأعلى . ففي سنة ١٩٧٣ كانت جملة الأقساط والفوائد المدفوعة ٤٤٨ مليون دولار ، ارتفعت في ١٩٧٩ إلى أكثر من المليار ، ثم إلى ٢,٤٧ مليار (تساوي ٣,٥ مليار بالسعر الرسمي) سنة ١٩٨١ ، أى أنها زادت إلى ثلاثة الأمثال في سنتين فقط . والمقدار الآن أن ما سندفعه هذا العام ١٩٨٣ يبلغ مليار دولار ، تساوى ضعف حصيلته تصدير البترول المصرى أو ٤٦ ٪ من كل صادراتنا إجمالاً .

باختصار ، فإن قسط خدمة الديون يتزايد بمعدل الربح المركب مرتين لا مرة واحدة : مرة بالفوائد المركبة ذاتها ، ومرة بالتضخم العالمى المخيف . ولكن الأسوأ من هذا أننا نستدين لكى نسدد ديوننا : قروض جديدة قصيرة الأجل نسدد بها القروض القديمة طويلة الأجل (أو لعله العكس أحياناً) . والواقع أننا قد بلغنا ما يسمى فنياً ، بالمرحلة الحرجة ، ، وهى التى تتساوى فيها القروض الجديدة مع خدمة القروض القديمة ، أى أننا بقنا نستدين للسدد ديوننا فحسب .

خطر التبعية

قمة المأساة بالطبع ، ولكن بلا عجب ، أن الديون تحيل اقتصادنا القومى برمته اقتصادا تابعا خاضعا *economie dominee* معتمدا على الخارج اعتماداً خطرا إلى حد رهن الاستقلال الوطنى ذاته . ومن السخرية أن خير من عبر عن هذه التبعية ، وإن بطريقة صافعة صادمة ولا أقول جارحة فاضحة ، هو روبرت مكنمارا . « إن الشعب المصرى ، ، قال هو حين كان رئيسا للبنك الدولى ، « يأكل ٣ أيام فى الأسبوع من جهده ، ٤ أيام من جهد غيره ، . والواقع أن الاستدانة مصيدة ومصدر للتبعية لأنها تشكل حلقة مفرغة ودوامة مغلقة ، حيث أن الافتراض يزداد العجز فى ميزان المدفوعات فيؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى الافتراض وهكذا . دع عنك بالطبع . مظنة النفوذ السياسى ولا نقول شبهة التبعية السياسية ، ذلك أن كل القروض - هذه قاعدة عالمية لا لجأ فيها ولا مكابرة - مربوطة بشروط اقتصادية وسياسية ضمنا أو علنا .

والواقع أن عصر الاستدانة فى السبعينات الأخيرة يذكر إلى حد بعيد

بعصر الاستدانة فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر تحت إسماعيل ، كما يذكر على الفور بتلك الكتب المعروفة عنه مثل ، مصرفيين وباشوات ، للانديز ، وخراب مصر ، لروتشتاين . . . إلخ . والحقيقة أن العقد الماضى يكاد يكرر نظيره فى القرن الماضى وذلك فى الاقتصاد كما فى السياسة ، حيث تم الانفتاح ، على البحرى ، أى على الشمال ، إلا أنه كان على أوربا فى القرن الماضى لتصبح مصر ، قطعة من أوربا ، ، بينما هو الآن على الولايات المتحدة حيث يبدو الهدف أن تصبح مصر ، قطعة من أمريكا ، .

المرافق والخدمات

من أبرز وأخطر أعراض الأزمة الاقتصادية بعد أزمة المرافق والخدمات العامة الخائفة . فنظراً لتهالك وتداعى معظم المرافق العامة والخدمات الشبكية كالمواصلات والتليفونات والمياه والمجارى إلى نقطة الانهيار أحيانا ، خاصة فى المدن وبالأخص فى العاصمة ، ودعك من مشكلة الاسكان المروعة ، لم تعد الأزمة تقتصر على المواطن العادى

وصعوبات ومشاق حياته اليومية وعمله الجارى ، بل امتدت أيضا إلى
دولاب العمل والانتاج حتى باتت من معوقات التنمية والتطور المادى
بصورة مباشرة . أى أن الأزمة السطحية تعكس خلا جوهريا أعمق فى
بنية المجتمع الاقتصادى ذاته .

وعلى سبيل المثال ، فإن تفجر المجارى الدورى فى شوارع العاصمة
ما هو إلا رمز - بالغ القبح بصفة خاصة كما يتفق ! - لتفجر المجتمع
على نفسه من الداخل فى كل اتجاه : كل شىء فى مصر للأسف
يتفجر ، ينز ، ينضح ، يتقيح ، يطفح ، ثم يثور بالبلور التى تشى بتسمم
زاحف فى الجسم كله .

ومن الغريب حقا ، ولو أنه منطقى تماما مع الأزمة الشاملة ، أن
مصر تجد نفسها اليوم بعد سبعينات القرن ٢٠ عاجزة عن تجديد شبكة
مرافقها المرهقة التى أنشأتها خلال القرن الأخير منذ سبعينات
القرن ١٩ ، حيث لا تكاد تجد فائض الموارد للاحلال والابdal .
(احتاجت شبكة تليفونات العاصمة إلى نحو بليونى دولار لتجديدها ،
بينما تحتاج شبكة المجارى إلى ٢٨٠٠ مليون جنيه . . .) . والواقع أننا
فى هذا المجال وفى كثير من مجالات الهيكل التحتى نكاد الآن نعيش
على تراثنا من إرث ذلك القرن ، نعيش عليه كدخل متجدد تحول إلى

رأسمال ثابت بل ناضب ، أو كجمال فى صحراء قاحلة يعيش على دهن
سنامه المختزن وماء مرائره المدخر- ولكن السؤال إلام وإلى متى ؟

وصمة الشخصية

وفى الأثناء ، فإن الثمن الذى يدفعه الانسان المصرى لا يقل فداحة
عما يدفعه الاقتصاد المصرى ، والاساءة إلى الشخصية المصرية لا تقل
عنها إلى شخصية مصر ، أى أن الاهانة والهوان المنتظم موجه إلى كلا
المواطن والوطن على السواء . فعلى الجانب الاقتصادى المادى البحت ،
لا حصر للخسائر اليومية الجارية من وقت وجهد ومال وعلى سبيل
المثال ، فلقد أتى على مصر حين من الدهر كان المستثمرون الأجانب
بما فيهم الانفتاحيون يغادرون بانتظام إلى عاصمة قريبة بالخارج
ليقوموا منها بالاتصالات الشبكية التى عجزوا عن القيام بها من
القاهرة !

أما عن المواطن العادى المتوسط فقد انحطت طموحاته وتطلعاته
الحياتية والخدمية واتضعت حتى باتت مثله العليا فى الحياة اليومية مثلا
دنيا ، كما تعرضت شخصيته للتشويه نتيجة الضغوط والانحرافات

الأخلاقية التي تفرض عليه فى التعامل والتعايش مع الآخر
(الاختلاس ، الرشوة ، الفساد ، المحسوبية ، الوساطة . . . إلخ) .

مشكلة الغلاء

أزمة مصر الاقتصادية برمتها لا تستقطب ، بعد هذا ، ولا تتجسد
خاصة من وجهة نظر المواطن العادى - مثلما تستقطب وتتجسد ،
مشكلة الغلاء - . غول الغلاء ، و أسعار الاسعار ، كما يعبر البعض
فى هذه المشكلة ، التى تمثل الوجه الآخر من مشكلة التضخم ، تحت
وتتلاقى كل خيوط الأزمة وطيوها كأنها بؤرة عدسة مجمعة ، و
تحتاج إلى وقفة تحليل خاصة .

ولا يظن أحد أن الغلاء قضية ثانوية أكاديمية لست على مستوى
جغرافية السكان أو الجغرافيا بوجه عام ، أو أنها ثانوية عمليا على
مستوى الحياة والسياسة . فإنما هى تعبير جزئى ولكنه مكثف :
اختلال جوهري فى العلاقة بين البيئة والانسان وبين السكان والاند
كما هى بين الانسان والانسان . وهى ستبقى معنا طويلا بل ستنف

وسوف يكون لها انعكاساتها العكسية على كيان المجتمع فى المستقبل ما لم تحسم جذريا . فالتضخم إن هو إلا الغلاء المتوالى ، ، ، والغلاء المتزايد قنبلة زمنية يمكن أن تهز المجتمع فى أى وقت ، ، كما يقول بحق المفكر الاقتصادى التقدمى اسماعيل صبرى عبد الله .

ضوابط المشكلة

ومشكلة الغلاء الفاحش المتصاعد لا تنفصل بطبيعة الحال عن ظاهرة انخفاض الدخل أى الفقر ، ولكنها تضعفها مرتين ، وكلاهما لا تنفصل عن مشكلة إفراط السكان فإذا كان الغلاء مسألة اختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدوره وبصفة جزئية وظيفة لاختلال بين حجم الانتاج وحجم السكان ، فهناك ببساطة أناس أكثر من الانتاج . وهذا فى ذاته مرتبط بمشكلة التخلف عموما . ولكن المشكلة بعد هذا ليست مجرد حجم إنتاج وسكان أو فقر وتخلف أو عرض وطلب فحسب ، وإنما هى أيضا أساسا مشكلة عدالة توزيع أو اختلال طبقى . وأخيرا وليس آخرا فإنها مسألة العلاقة بالاقتصاد العالمى . فكلما زاد معامل ارتباط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الخارجى ، كلما زاد تلقائيا

تأثر الأسعار في مصر بالأسعار في الخارج . ولما كان الغلاء والتضخم هما أبرز ملامح الاقتصاد الغربي حاليا ، فقد كان حتما أن تستوردهما مصر منه عن طريق عدة قنوات وأدوات اتصال أهمها اثنان : تفاقم الاستيراد السلعي من الخارج وخاصة الغرب ، وتدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج وخاصة دول البترول العربي .

الأصول التاريخية

والواقع أنه منذ اقتصاد تصدير القطن ، كان حتما أن تتفاقم مشكلة الغلاء وإن في المدى الطويل . ففي ظل الاقطاع وحتى أوائل القرن كان الاقتصاد المصري متوازنا بطريقة ما مع الاقتصاد العالمي بأسعاره الصناعية والحضارية العالية . ذلك أننا من الناحية العملية كنا نصدر إنتاج الفلاح الأساسي (من القطن) ونستورد استهلاك الاقطاع (من أدوات الحضارة والكماليات والمرفهات) . وبهذه المعادلة البسيطة والغشوم حلت مشكلة الأسعار في مصر بالنسبة للسواد الاعظم من السكان ، وذلك بتكريس الاقتصاد المعاشي ومعيشة الكفاف .

غير أنه منذ زاد السكان زيادتهم الكبرى وزال الاقطاع فتغيرت

أنماط الاستهلاك ، انكشفت فجأة حقيقة الموقف ، واتضح الهوة الشاسعة بين مستويات دخولنا وأسعارنا المحلية من جهة وبين مستويات الدخل والأسعار العالمية من الجهة الأخرى . فلأن الانتاج المحلى لم يعد يكفى نظرا لإفراط السكان ، فإن الاستيراد - سواء من الضروريات أو الكماليات أو المرفهات ، من الغذاء أو الخدمات أو المصنوعات - أصبح جزءا أساسيا حيويا من الاقتصاد المصرى وحياه مصر نفسها بحيث لا يمكن أن ينفصلا عن السوق العالمية . فعلينا الآن أن نستورد لاستهلاك الفلاح مثلما نصدر إنتاجه . فلا نحن نستطيع أن ننعزل عن السوق العالمية ونكتفى ذاتيا ، ولا نحن بدخولنا على مستوى الأسعار العالمية .

وعند هذه النقطة نجد أن الأسعار العالمية السائدة تجرى عادية فى مستواها الطبيعى المرتفع حتى إذا ما دخلت مصر هوت إليها من حالق كشلال النهر العمودى ، بينما حين تخرج مصر إلى الخارج للشراء تعجز بدخولها المنخفضة عن أن تصعد هذا الشلال الشاهق . وهذا جوهر مشكلة الغلاء عندنا اليوم وما نحاول ، عدلا ولكن عبثا ، حله بسياسة دعم أسعار بعض السلع الأساسية ، تلك السياسة التى لا تعدو

أساساً أن تكون محاولة لتلطيف حدة انحدار شلال الأسعار بين الخارج والداخل تخفيفاً للعبء عن المستهلك المصرى الفقير ، ولو أنها أيضاً تخلق مزيداً من الاضطراب والاصطناعية فى نظام السعر كله عندنا بالنسبة إليه فى العالم الخارجى .

المهم بهذا أن الاقتصاد المصرى أصبح بالتدريج جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى ، وأصبح محكوماً على الأسعار فى مصر أن ترتفع بالتدريج إلى مستوى الأسعار فى العالم ، يعنى عملياً فى أوروبا والغرب حيث وصلت تكاليف المعيشة والأسعار خاصة فى العقد الأخير إلى مستويات مخيفة ولكنها على أية حل متناسبة تماماً مع مستويات الدخل والمعيشة الشاهقة . ولهذا فنحن إذ نعتمد على الاستيراد المتزايد ، فإنما نستورد الغلاء الفاحش والتضخم الخطير مع الواردات . ومن المسلم به أنه كلما زاد اعتماد اقتصاد دولة ما على الاستيراد والسوق الخارجية ، كلما زاد تأثيرها بمستويات الزسعار أو الغلاء أو التضخم فى الخارج .

الفجوة المتوسعة

وهنا هنا بالضبط تنشأ وتظهر الفجوة الشاسعة بين دائرة الاقتصاد المحلي ودائرة الاقتصاد العالمي . فأجورنا ودخلنا ومستوى معيشتنا على مستوى العالم الثالث وخط الفقر ولكن أسعارنا وتكاليف معيشتنا أصبحت تقريبا على مستوى أمريكا وأوروبا والعالم المتقدم . أو بصيغة أخرى ، نحن نكاد نعيش في الداخل بمستوى معيشة وتكاليف العصور الوسطى ، ولكن علينا أن نتعامل مع الخارج بأعلى وأعلى مستويات تكاليف المعيشة الحديثة . بإختصار ، أسعارنا وتطلعاتنا أصبحت تقريبا قطعة من أوروبا ، بينما دخلنا وأجورنا قطعة من إفريقيا . وذلك هو صميم مشكلتنا الحياتية والحيوية اليوم .

وأبسط تعبير عن هذا التطور هو إطراد انخفاض سعر عملتنا الرسمي ، والفعلى أكثر ، بحيث أصبح الجنيه المصرى أقل من ثلث الجنية الاسترلىنى بعد أن كان مساويا له منذ نحو نصف قرن ، وحتى قارب سعر الدولار أو كاد بل بالكاد . وهكذا يضاعف إفراط السكان من مشكلة الغلاء فالفقر فانخفاض مستوى المعيشة مرتين : مرة عن طريق

عدم تناسب الانتاج المحلى مع عدد السكان ، ومرة عن طريق حتمية الاستيراد بأسعار العالم المتقدم التى لا تتناسب قط مع دخلنا القومى .
أما ما يقوله بعضهم أحيانا من أن مصر بلد رخيص الأسعار نسبيا وما زالت تكاليف المعيشة فيه أقل منها فى الخارج خاصة أوروبا وأمريكا . شعار : عمار يا مصر ، و : يا مصر يا مهد الرخاء ، . . . إلخ .
فمغالطة رخيصة وترخص مبتذل . فليس صحيحا انخفاض تكاليف المعيشة فى مصر ، الصحيح فقط هو انخفاض مستوى المعيشة بها .
ذلك لأن أسعارنا إن نقصت حقا فى المتوسط بضع وحدات ملوية عن الأرقام القياسية لنظيراتها هناك كما تشير دائما أرقام الأمم المتحدة والبنك الدولى وأمثالها ، فإن دخولهم وأجورهم هناك تبلغ عشرات أمثالها عندنا ، فضلا عن انخفاض القوة والقيمة الشراية لعملتنا .

الغلاء والسبعينات

الخطير فى الأمر أن هذه الأوضاع المتردية والهوة الساحقة تتفاقم وتتضخم حاليا بصورة مذنرة . والواقع أن استشرء المشكلة أو انفجار الغلاء وسعار الأسعار هو ابن السبعينات أساسا ووليد الانفتاح بالذات .

ففى عقد واحد تقريباً تضاعف أسعار معظم السلع والخدمات خمسة الأمثال على الأقل وعشرة الأمثال أحياناً . ففى سنة ٨٠ - ١٩٨١ قدر الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء نسبة ارتفاع تكاليف المعيشة بنحو ٨,٩ ٪ ، فى حين قدرتها الأمم المتحدة بنحو ٢٨ ٪ . والآن يقدر المعدل بنحو ٢٥ ٪ ، حيث حدده الجهاز بنحو ٢٤,٥ ٪ لسنة ١٩٨٠ . ولكن الحقيقة والواقع أنه لا يقل عن ٣٠ إلى ٤٠ ٪ ، وقد يصل به البعض إلى ٥٠ ٪ .

ومع ذلك ، فحتى على علته فإن الرقم القياسى الرسمى يفوق أعلى دول العالم ثراء ، فهو ٣ أمثال نظيره فى ألمانيا الغربية وضعفه فى الولايات المتحدة . أما على امتداد المرحلة فإن الرقم القياسى لأسعار الخضروات للمستهلك ، على سبيل المثال ، ارتفع فى التقديرات الرسمية من ١٣٥,٧ سنة ١٩٧٤ إلى ٢٨١ سنة ١٩٨٠ . غير أن الحقيقة ، مرة أخرى ، أضاعف ذلك .

فإذا كان البعض قد قدر زيادة الأجور فى السنوات العشرة الأخيرة بنسبة ٦٤ ٪ وزيادة نفقات المعيشة بنسبة ١٦٧ ٪ ، أى بانخفاض مستوى المعيشة بنسبة ١٠٣ ٪ ، فإن البعض الآخر يقدر زيادة نفقات

المعيشة بنسبة ١٠٠٠ ٪ أى عشرة الأمثال . ولا يملك أى مواطن عاقل إلا أن ينبذ التقدير الأول بحسابانه محض أكذوبة مغرضة رخيصة أكثر حتى مما هو مغالطة مغرضة مفضوحة ، بينما قد يرى التقدير الثانى مفرطاً فى الاعتدال . وعلى أية حال فلقد حق أن يقال مستوى الأسعار قد يصل إلى حد « التعجيز » .

أما لماذا كان الغلاء لعنة السبعينات ، فذلك لأنه قد اجتمعت فى الفترة الأخيرة عدة ظروف وملابسات تضافرت على تصعيد لولب الأسعار إلى حد الحلقة الجهنمية المفرغة . فإلى جانب ضغط السكان المحلى المتصاعد وتغير هيكل المجتمع الطبقي الذى غير أنماط الاستهلاك وزاد من التطلعات الطبقيّة فى عصر انطلاق التوقعات الاستهلاكية بلا حدود ، أنت موجة ارتفاع الأسعار العالمية والتضخم والغلاء الجنونى فى الغرب ، ذلك الغلاء المفتعل جزئى والذى يعتقد البعض أنه رد انتقامى صار وخبيث من الاستعمار المصفى على ثورة التحرير العالمية يعيد التوازن المادى والاقتصادى بين السادة القدامى والسادة الجدد إلى حيث كان قديما بين السادة القدامى والعبيد القدامى . وأكثر من أى وقت مضى ، أصبحت أسعار السلع الصناعية أضعاف أسعار المواد الخام فى التجارة الدولية .

أرباح البترولين

ثم إلى هذا أتت أرباح الدول البترولية المتخمة الخرافية مؤخرا ، خاصة بعد حرب أكتوبر التي صناعت أسعار البترول إلى عشرين مرة ، فخلقت في المنطقة العربية اسعارا مادياً استهلاكيا حقيقيا بل جنونيا وعدوى تطلعات استهلاكية خطيرة وبالغة حد السفه . وقد انتقلت هذه العدوى إلى مصر عن طريقين : مباشر هو تحويلات المغتربين العاملين في دول البترول العربى ، وغير مباشر عن طريق حرب الأسعار العالمية بين البترولين والغرب .

فأما التحويلات فقد رفعت فجأة وبغف القدرة الشرائية والرغبة والطاقة الاستهلاكية لقطاع كبير جديد من المجتمع مثلما غيرت نمط استهلاكه . فولد هذا الطلاب ضغطا على حجم السلع المحلى المحدود أو الثابت مما رفع أسعارها فورا أو فرض استكمال توفيرها بالاستيراد الباهظ التكاليف والأسعار . وهكذا فإن التحويلات كثرة طارئة مستوردة دخيلة بمعنى ما على الاقتصاد المحلى ، رجته بحدة وضاعفت مشكلة الغلاء بأكثر من طريقة وأكثر من مرة .

حرب الأسعار

هذا عن التحويلات كقناة تحويل أو توصيل للتضخم البترولى إلى مصر . ولكن لعل الخطر منها نتائج وآثار حرب الأسعار البتروليين الجدد وبين الغرب ففي محاولة انتقامية ملثوية ولكنها سافرة لاستعادة خسائر من وارادته البترولية ، رد الغرب برفع أسعار صادراته الصناعية والغذائية بضعة الأمثال أحيانا . وبهذا أصبحت هناك مباراة فى رفع الأسعار العالمية أى فى التضخم والغلاء بين البتروليين العرب وغير العرب وبين الغرب الصناعى ، ضحيتها الأولى والوحيدة هى دول العالم الثالث النامية غير البترولية ومنها بل وعلى رأسها مصر بالطبع . والمقدر أن ما خسرت مصر فى حساب مدفوعات نتيجة لزيادة أسعار وارداتها من الخارج بفعل هذه اللعبة الابتزازية المتبادلة (أو المشتركة ؟) يبلغ أسعار الواردات فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ والبالغ أكثر من ٧ ملايين دولار ، لم تزد المعونات العربية لمصر عن بليونين فقط ، معظمها قروض بفوائد

والواقع المؤسف أن مصر ، كسائر الدول النامية غير البترولية ، قد وقعت اقتصاديا ، بين مقعدين ، : البتروليين من جهة والغرب الصناعى من جهة الأخرى . ونحن ضحايا الطرفين على حد سواء ، نستورد منهما التضخم والغلاء والأزمة الاقتصادية ، وإن بدرجات متفاوتة . وهكذا بعد أن كانت مصر بؤرة من أرخص الأسعار وسط العالم ، حتى بما فى ذلك أوربا ، تلفتت فجأة لتجد نفسها دوامة الغلاء العالمى والاقليمى ، بل فى قلب أكبر بؤرة غلاء فى العالم وهى البتروليون الجدد ، ولتجد انحدار الأسعار العالمية إليها يزداد حدة كما لم يحدث قط من قبل .

دور الانفتاح

ثم أخيرا وليس آخرا أتت سياسة الانفتاح محليا لتتقل آثار تلك الضغوط جميعا وبصورة مباشرة إلى قلب المجتمع المصرى وإلى أعماق طبقاته . والأصل فى سياسة الانفتاح أنها دافع ومشجع للتممية الاقتصادية والانتاج الوطنى ، غير أنها من أسف لم تلبث أن انحرفت

لتصبح تعبيرا عن السعار المادى والغلاء والتضخم الوافد واستجابة له وتشجيعا عليه ومشاركة فيه .

فكما يؤكد تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ ،
المجلد الأول ، د لم تنشذ سياسة الانفتاح أن يقوم القطاع الخاص
باستيراد سلع استهلاكية ترفيهية ، ولكنة فعل ، مهما كانت ضآلة حجم
ما استورده (كذا) . ولم تنشذ سياسة الانفتاح تشجيع القطاع الخاص
على المضاربة فى الأراضى والعقارات ، ولكنه فعل ، وآزرته رؤوس
أموال خارجية ضخمة . ولم تنشذ سياسة الانفتاح تقسيم المجتمع إلى
طبقات ، ولكنة حدث ، . وعن النقطة الأخيرة ، فإن المجتمع المصرى
- يضيف التقرير - بعد أن كان يعمل فى إطار تحالف قوى الشعب
العامل ، تحول إلى مجتمع طبقى فيه خصائص مستقلة لكل طبقة .

ذلك أنها ، سياسة الانفتاح ، أطلقت العنان لكل أنواع الاستغلال
البشع للمستهلك ، من جانب الطبقة الكومبرادورية الطفيلية الجديدة ،
حتى وصلت بموجة ارتفاع الأسعار إلى الذروة ، وحتى أصبح المواطن
العادى مطحونا مسحوقا فى لولبها الصاعد . ومن النتائج السلبية
والنواتج الجانبية لهذه التناقضات والصدامات ، فضلا عن أنها أعادت

بروز الفروق والتناقضات الطبقية الحادة والمستفزة ، نفشى القيم
اللاأخلاقية والتسيب فى ابتزاز الأسعار والخدمات والرشوة
والإختلاسات والعمولات . . . إلخ ، التى لا مفر منها تنخر فى صميم
الشخصية المصرية على المدى البعيد .

والذى لا شك فيه أن دور الوساطة التجارية الطفيلية الأخطبوطية
أصبح الآن أبرز عامل فى مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . خذ الزراعة
مثلا . رغم قصور الانتاج الزراعى عن مقابلة كل حاجات الاستهلاك
المحلى ، فإن آفة الزراعة المصرية ليست هى الانتاج بقدرما هى
التوزيع ، ليست هى الفلاحة بقدر ما هى التجارة . فحلقة وسطاء التجارة
ما بين المنتج والمستهلك هى أساسا التى تضاعف أسعار الحقل أضعافا .
على أن دور الوساطة والوسطاء فى تخريب أسعار السلع الزراعية
المحلية يتضائل إلى أقصى حد أمام دورهم فى الاستيراد الخارجى
والسلع المستوردة .

هكذا إذن بين قوسين حديدين من الانفتاحيين والنفطيين ، وقع
الاقتصاد المصرى عامة والمواطن المصرى العادى خاصة فى حصار
قفصين حديدين من التضخم والغلاء العاتى . فكلاهما بضغطة الثقيل

على حجم الانتاج السلعى والخدمى المحدود أو بقدرته الفائقة على الاستيراد المترف بلا حدود ، سحق المواطن العادى حرفيا وجعل السبعينات عقد الغلاء والتضخم بامتياز بل باستفزاز .

من ناحية لأن ارتفاع الأسعار يعنى فى الحقيقة الأجور الحقيقية والقوة الشرائية للعاملين بنفس النسبة . ومن ناحية أخرى لأن هذا الارتفاع هو وسيلة خبيثة لإعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب الدخل المتغيرة على حساب أصحاب الدخل الثابتة . بالتالى فإن كل ارتفاع يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا ، أى يساعد على اتساع الهوة الطبقة الواسعة أصلا .

بل الأسوأ من هذا أن الصراع الطبقي أصبح يتم الآن عن طريق حرب رفع الأسعار المتبادل بين مختلف الفئات والطوائف والحرف والمهن جميعا . فالكل يسعى للبقاء والارتفاع عن طريق رفع الأسعار على الكل ، حتى باتت مصر الاقتصادية بمثابة غاب على النيل أو تكاد .

السياسة والاقتصاد

الأسوأ من الكل موقف الحكومة أو الدولة . فبعد أن كانت الدولة في الستينيات منحازة - بالاشتراكية - للفقراء والكادحين ضد الأغنياء ، والعاطلين بالورثة ، ، أصبحت في السبعينات منحازة - بالانفتاح - للأغنياء وطفيلي الثراء ضد الفقراء والمطحونين . ورغم شعار ، رفع المعاناة عن الشعب ، المتواتر بإلحاح ، يشعر الكثيرون أنه قد تحول عمليا إلى ، رفع المعاناة على الشعب ، .

ذلك أن الحكومة الانفتاحية تنبت عمدا وعلنا - كخطة لإصلاح النظام الاقتصادي والسعري المختل - سياسة رفع مستويات الأسعار في مصر إلى أو قرب مستويات الأسعار العالمية تضيقا للفجوة أو الهوة الشاسعة بينهما . وقد بدأت هذه الخطة بسياسة ، الخطوة خطوة ، بعد حرب أكتوبر ، حتى وصلت إلى ذروتها المأساوية في انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ، تلك التي كان محركها المباشر هو رفع الأسعار والتي دعاها البعض ، انتفاضة شعبية ، بينما نعتها البعض الآخر ، بانتفاضة حرامية ، .

على أن هذا لم يمنع تصاعد الأسعار صاروخياً فى انفلات تجاوز
الآن كل تصور وتجاوز فيه التجار كل حدود الحكومة وأجهزة الضبط
والربط . وهكذا ، كما أن هناك مباراة بين الغرب الصناعى والبتروليين
فى رفع الأسعار العالمية ، أصبحت هناك مباراة موازية داخل مصر
بين الحكومة والتجار فى رفع الأسعار المحلية . وفى الحالين كانت
الضحية مرتين هى المستهلك المصرى العادى عامة والطبقات
المحدودة والثابتة الدخل خاصة .

الغريب المؤسف فى هذا الصدد أن المرء بقدر ما يشعر بالثقل
المضاغط للحكومة فى حقل الزراعة ، فإنه لا يكاد يحس لها وجوداً فى
مجال التجارة ، بل تكاد الحكومة تملك وتحكم كل شىء فى مصر إلا
التجار . فالمدهش أنه رغم أن لدينا أضخم جهاز حكومى تقريبا ، فإن
دور الحكومة يكاد يكون غائبا شاحبا فى ضبط وتحديد الأسعار . فحيث
يعنى الأمر السياسة والسلطة ، هناك حكومة كأعنى ما تكون
الحكومات ، أما حيث يعنى الأمر التجارة والتجار فلا تكاد توجد حكومة
تقريبا (ولا نقول كما يقول البعض إن مصر سياسيا ومن حيث تسير

الحكم وتوزيع السلطة حكومة بلا شعب ، بينما أنها اقتصاديا ومن حيث ضبط الأسعار ومنع الاستغلال شعب بلا حكومة) .

بالمقابل ، وللتعويض ، وفى وجه استحالة خفض الأسعار لارتباطها بالمصدر العالمى ، حاولت الدولة تصحيح الميزان المجحف البالغ الاختلال عن طريق رفع أجور العاملين بالقطاع العام والخاص ثم سياسة الدعم للسلع الأساسية وخاصة الغذائية وبالأخص الرغيف ، غير أن هذا على أكثر تقدير علاج سطحي وغير جدى أو مجد . فسياق الأسعار- الأجور أشبه شئ فى إيقاع بسياق الأرناب - السلحفاة الشهير : الأول يظفر كالنافورة ، والثانى يقطر كالسحاحة . أو بتشبيه آخر ، إن لم يكن اتجاه حركة الأجور الحقيقية ضد اتجاه حركة الأسعار رأسا ، فإن نمو الأسعار هو على الأقل كنمو السكان فى مصر حيث نمو الأجور كنمو الغذاء .

الدعم ضد التسعير

أما الدعم ، الذى يعنى ازدواجية السعر فى السوق ، كما يميز بين

نظامين من السعر : « السعر الاقتصادي » وهو سعر التكلفة أو الانتاج الحقيقى ، و « السعر الاجتماعى » وهو سعر البيع الفعلى المدعم ، الدعم كمحاولة لغزل المستهلك المصرى عن التضخم العالمى هو تعبير عن « تضخم مكبوت » ، وبالتالى ما هو إلا تصحيح غير معان لخطأ غير معترف به هو الانفتاح . بل هو عند البعض القناع المزيف ولكن المزيف لإخفاء وجه الانفتاح القبيح ، والكاموفلاج الاشتراكى لأعتى رأسمالية عرفتها مصر الحديثة - هذا مع ملاحظة أن الدعم كمبدأ هو منطق ومنهج رأسمالى أصلا وليس اشتراكيا قطعيا .

مهما يكن ، فالملاحظ أن حجم الدعم قد أخذ يزحف صعدا من أفاق المائة مليون جنيه فى الستينات (١٠٨ ملايين جنيه سنة ١٩٧٣) إلى آفاق الألف فى السبعينات حتى جاوز أخيرا علامة البليونى جنيه (٢٠٤٠ مليون جنيه) . من هذا المبلغ يذهب نحو ١٨٠٠ مليون للسلع الغذائية ، والخبز وحده يبتلع منها ٨٠٠ مليون أى ما يعادل دخل قناة السويس وزيادة . والزيت والسكر ما يعادل دخل السياحة (السكر وحده ٢٥٠ مليون) . ورغم خبايا ودخائل الأرقام ، فإن هذا هو « الدعم الظاهر » فقط وقد يفوقه « الدعم المستتر » . عبء لا شك خطير ، حتى

بات معلقا بين الالغاء والابقاء أو الترشيذ والتحديد أو التحجيم والتصفيه المرحلية .

لكن الحقيقة أن الدعم فى أكثره يعكس التضخم العالمى وتخفيض أو انخفاض العملة المصرية devaluation ، بالإضافة إلى تسريه إلى غير مستحقه ، بحيث لا يكاد المستهلك العادى يحس بحدواه أو فاعليته . والواقع أن هذا الاحساس يعكس زاوية منفرجة فى الرؤية بين الحكومة والشعب . فبينما تنظر الحكومة إلى الاقتصاد من خلال السياسة ، ينظر الشعب إلى السياسة من خلال الاقتصاد . ومن هنا التناقص فى الرؤية وفى الثقة . فالأولى رأسمالية تدعى الاشتراكية ، والثانى يريد الاشتراكية ولكن تفرض عليه الرأسمالية .

فى وجه هذا الموقف ، يدعو فقط إلى إلغاء الدعم كلية بل وترك الأسعار جميعا لقانون السوق والعرض والطلب . ولكن هذا جدير بأن يرفع الأسعار بنسبة الثلث على الأقل فورا ، مما يدمر مستوى معيشة الفقراء ويوسع الهوة الرهيبة بين الطبقات ، وبالتالي يمكن أن يكون مدمرا اقتصاديا واجتماعيا - وسياسيا أيضا ، سياساً أكثر .

لهذا فإن البعض الآخر يرفض هذا الحل الرأسمالى الصرف ، ويرى

أن الحل الوحيد هو التسعير الاجبارى - تسعير كل سلعة وخدمة متصورة فى الحياة اليومية على الإطلاق وبدون أدنى استثناء . فالحل الاشتراكى الوحيد فى مجتمع استبعد التأمين هو التسعير ، والوظيفة الاجتماعية بل والسياسية الحقيقية لوزارة التموين تتلخص جوهريا فى أنها وزارة التسعير بلازيادة ولا نقصان ، وهذا وذاك اشتراكيا هو أضعف الإيمان - وإلا فإنها الكارثة والطوفان .

والواقع أن أزمة الاقتصاد المصرى أكبر جدا من قضية الدعم أو التسعير ، فإنما هى قضية النظام الاقتصادى المصرى برمته جذورا وفروعا ، قضية السياسة الاقتصادية السائدة يعنى . فصميم المشكلة أنه ، دعم أولا دعم ، تسعيرة أو لا تسعيرة ، سيأتى وقت لن تكفى موارد الميزانية كلها ولا قروض العالم أجمع لإطعام شعب يدفع دفعا إلى دائرة الفقر لتضغط على عنقه باستمرار ولتعويض غياب إنتاج وطنى مستقل موجه إلى إشباع حاجات سواد الأمة وليس الاحتكارات الدولية .

أما العلاج الوحيد الممكن والملح ، يضيف نفس الكاتب ، فهو الرجوع نهائيا عن كافة سياسات السبعينات فى كل المجالات (يعنى

الانفتاح) وإخراج مصر من دوائر التبعية الدولية والاقليمية الناتجة عن هذه السياسات . وبدون هذا الرفض الحاسم والنقد العنيف للسبعينات فستبقى مصر كلها قنبلة قابلة للانفجار فى أى وقت ، .

فى الداخل والخارج ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى أصبح يعتمد على الخارج أكثر من أى وقت مضى ، أكثر مما ينبغى ، وأكثر من أى دولة أخرى فى العالم الثالث ، حيث يقدر البنك الدولى أن مصر الآن أكثر الدول النامية اعتمادا على العالم الخارجى فى اقتصادها فاقتصادنا قد أصبح اقتصاد استهلاك أكثر منه اقتصاد انتاج ، واقتصاد استيراد أكثر منه اقتصاد تصدير . وبالتالي تحولنا إلى دولة عجز بعد فائض ، ودولة مدينة بعد دائنة .

فنحن نستهلك أكثر مما ننتج ، وننتج أقل مما ننجب ، وبالتالي نستورد أكثر مما نصدر ، ونصدر أقل مما نستدين . بصيغة أخرى : نحن نتكاثر ونأكل أكثر مما نعمل وننتج ونصدر ، ننفق ونستورد أكثر مما ندخر ونستثمر . ونحن فوق هذا نستورد الطعام فحسب ، ولكن نستدين لنأكل ، ولا نستدين لنأكل فحسب ، ولا لنستورد الكماليات كذلك ، ولكن لنددد ديوننا أيضا . وفى هذا التوصيف والتشخيص

بالدقة يمكن جوهر وجذور أزمة مصر الاقتصادية الراهنة ، موضوعنا
التالى . إلا أنه يبقى فقط ، قبل أن نفعل ، أن نحاول كقفلة
ختامية تصنيف أو تكييف اقتصادنا الحالى بين أنماط الاقتصاد العالمية
السائدة .

نمط الاقتصاد

صعب جدا ، فى الواقع ، أن نحدد موقع اقتصاد مصر . فلا هو عاد
يمت كما كان يفعل قبل يوليو إلى النمط التقليدى الزراعى والدول
المتخلفة أو النامية ، ولا هو ينتمى بعد بالطبع إلى النمط الصناعى
المتقدم والدول المتطورة . فلا هو كبريطانيا التى لا تكاد تعرف الكفاية
الذاتية فى الغذاء ولكنها تستورد أكثر من كفايتها منه بعائد صادرها
الصناعى الهائل . ولا هو ، بالمقابل ، كاليابان التى تستورد كل خامات
الصناعة تقريبا ولكنها تصدر أعظم صادر صناعى متطور متصور ،
وفى الوقت نفسه تكفى نفسها بنفسها غذائيا ، على الأقل فى الأرز ،
على الأقل حالياً . وإذا كان لنا أن نحدد أى التشبيهين (ولا نقول

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

الشبيهين) أقرب ، فلعل مصر أدنى نسبيا إلى النمط البريطانى حيث لا تكفى نفسها غذائيا أكثر من بضعة شهور فى السنة مقابل نصف السنة فى مصر .

الطريف مع ذلك ، أو الغريب بعد ذلك ، أن مصر باتت تقارب وتشابه كلتا الدولتين المتقدمتين فى ضخامة حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى مجمل حجم الاقتصاد الداخلى إنتاجا وقيمة ، وبالتالى أيضا فى درجة اعتمادها على الخارج .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/ جمال حمدان

الفصل الثالث

ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين

من الثروة إلى الثورة

الثورة المعدنية

أولا وقبل كل شيء ، لابد أن ندرك بوعى تام ، ونقرر بصيغة التوكيد ، ثم نتفق بموضوعية العلم ، أن ثورة معدنية حقيقية مثيرة قد حدثت فى مصر فى العقدين الآخرين أو نحو ذلك . وهى ثورة حقيقية ، لأنها وإن جاءت ، على الطريقة المصرية ، أى أقرب إلى الانقلاب المحدود منها إلى الثورة الحققة ، فإنها لا تدع مجالاً للمقارنة أو التشابه بينها وبين حجم مصر المعدنى قبلها . وهى ثورة مثيرة ، لأنها لم تكن منتظرة أو منظورة ، إن لم تكن حقاً مستبعدة تماماً ، وإنما تمت

بمزيج غريب من البحث والكشف ومن الصدفة والاتفاق ثم من
، العدوى والوباء ، . وهى ثورة موثرة ، لأنها أتت مستقلة عن ثورة
الصناعة وإن لم تكن منفصلة عنها بطبيعة الحال ، كما لا تقل وزنا
وخطرا ونتائج .

تلك مقدمة كان لابد منها ، لأن ذلك هو الاستهلاك أو المدخل
الوحيد الصحيح لأى دراسة الآن عن ثروتنا المعدنية ، وإلا لاختلط
الماضى بالحاضر فضاعت الغابة فى الأشجار واختلت الرؤية تماماً .
فمنذ أقل من ربع قرن فقط كانت مصر تقريباً أرضاً بلا معادن بمعنى
الكلمة ، ولم يكن لها أمل فى ثروة أو ثورة معادن عمليا . أما اليوم فرغم
أن من الصعب أن تعد مصر دولة معادن بعد mineral state ، فلعلها
أن تجاز كدولة شبه معدنية أو نصف معدنية .

لهذا ينبغي أن نميز بكل حسم بين مرحلتين مختلفتين كل
الاختلاف معدنيا : ما قبل الستينات تقريبا ، وما بعدها . ولا يلخص
هذه الثورة ولا يثبتها كالجدول المقتضب الآتى عن أرقام كل من
الانتاج والاحتياطي من معادنا الرئيسية قبل وبعد ذلك التاريخ الفارق .

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

فمنة نرى أن الانتاج قد ارتفع إلى المثلين أو ثلاثة الأمثال تقريبا في الفوسفات والحديد ، بينما طفر إلى أكثر من عشرة الأمثال في البترول ، الذى ازدوج أيضا بالغاز الطبيعى . أما فى الاحتياطى ، ففضلا عن إضافة معدن جديد تماما ولأول مرة وهو الفحم ، عدا الغاز طبعا ، فقد ارتفع رصيد الحديد إلى ٣ - ٤ الأمثال ، والبترول (مع الغاز) إلى ٧ الأمثال ، بينما قفز مخزون الفوسفات على الأقل إلى ١٠٠ - ١٠٠٠ مرة مثلما كان قبل الستينات .

الثورة إذن حقيقية ولا ريب فيها ، وإن استثنى منها المنجنيز لأسباب خاصة مفهومة . فأما إنتاجه فقد توقف فى الفترة الأخيرة نتيجة العدوان على سيناء ، أما الاحتياطى فقد جنح إلى الهبوط نتيجة الاستخراج السابق دون إضافة إلى الرصيد المكتشف .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

الانتاج بالطن

المعدن	١٩٦٠ - ٥٩	قبل الستينات	بعد الستينات
البترول	٣٠٠٠٠٠٠ رطل (١)	٣.٢ ملايين	٤٠ مليون سنة ١٩٨٣
الفوسفات	٥٩٩٠٠٠ م	نصف إلى ثلثي مليون	٨٧٧٠٠٠ سنة ١٩٧٨
المنجنيز	٢٣٨٠٠٠ م	خمس إلى ثلث مليون	المخطط ٢٠٠ ألف سنويا
الحديد	٢٤٣٠٠٠ م	ربع مليون	٣٣ مليون سنة ١٩٨٣
الفحم	—	—	المخطط مليون سنويا

الاحتياطي بالطن

البترول	—	١٠٦ ملايين سنة ١٩٦٠	٤٥٠ مليون زيت ، ٣٠٠ مليون غاز سنة ١٩٨٢
الفوسفات	—	١٠ ملايين	١٢٥٠ - ١٢١٠٠
المنجنيز	—	٤ ملايين	٢٥ مليون
الحديد	—	١٤٥ مليون	٥٤٠ مليون
الفحم	—	—	١٠٠ - ٢٠٠ مليون

(١) بالمترا المكعب .

الصورة القديمة

التعدد ، مع القزمية ، إلى جانب التبعض - تلك إذن هي أبعاد الصورة المعدنية القديمة والمزمنة لمصر حتى الأمس القريب . فلقد كانت الثروة المعدنية المصرية تمتاز تقليديا وتوصف من أسف بأنها أقرب إلى قائمة مطولة لعينات من المعادن ، مجرد عينات échantillons . فهي شديدة التنوع كقوس قزح ، ولكنها قليلة الثراء كالصحراء التي هي فيها .

البترول والفوسفات ، الحديد والمنجنيز ، النحاس والرصاص ، الزنك والقصدير ، النيكل والكروم ، الأستبتوس والتونجستن (الفولفرام) ، الكبريت والجرافيت ، الفلسبار والسيليكا ، الكاولين والتلك (الطلاق) ، الخفاف (الشبه) والمغرة ، الملح والنطرون والصودا ، فضلا عن الذهب والبلاطين ، والفيروز والزبرجد والزمرد ، وعديد من الأحجار الكريمة ، ثم أخيرا رتل كامل من الأحجار غير الكريمة - تلك جميعا بنود ترد أو تتردد في معادنا ، ولكن معظمها لا يعدو رؤوس عناوين لا يبلغ إنتاج ، ولا نقول رصيد ، بعضها بضعة أطنان في بعض الحالات . ولقد كان هذا التعدد مع القزمية والتبعض هو الذى أوحى في

وقت ما بفكرة « المجمعات التعدينية » كمصحح يعمل فى قلب الصحراء كوحداث اقتصادية متكاملة بقدر الامكان .

والواقع أن جيولوجيتنا ، على النقيض تماما من جغرافيت نا ، جاءت شحيحة مقلة للغاية . إذا كانت سلسلة جبال البحر الأحمر - سيناء هى منجمنا الرئيسى حتى ذلك الوقت ، فإنها معدنيا أقرب إلى الأبنين الفقيرة منها إلى الأورال أو الأبلش الشديدة الثراء ، وذلك رغم أنها أقرب إلى الأخيرة منها إلى جيولوجيا . وعلى سبق مصر زمنيا منذ العصور القديمة إلى التعدين ، فقد كانت تعد بسهولة فقيرة متخلفة نسبيا من حيث الكم ، ولم تكن قط دولة معادن بصفة عامة كما سبق .

الغريب ، مع ذلك ، أن مصر الحديثة كانت سباقة فى بعض خطوط التعدين . قهى أولى الدول العربية علاقة بالبترول ، ومن أقدم كبرياتها فى الفوسفات تقليديا ، وتمتلك ما كان فى وقت ما ثالث أكبر منجم منجنيز فى العالم ، وأخيرا فى الحرب الثانية كانت مناجم التالك فى مرسى جولان قرب حماطة وفى الدرايب تنتج أكثر من أى مناجم بأوريا خارج روسيا .

هل غادر القدماء من متردم ؟

ولقد كان هناك عادة نظريتان فى حقيقة ثروتنا المعدنية .
الأولى ترى أنها قد استنزفت إلى حد النفاذ تقريبا على يد القدماء منذ
الفراغة ، وأن خريطةنا المعدنية الراهنة ليست بالتالى إلا بقايا
وفضلات منجم حفرى كبير . بل لقد وصلت هذه النظرية المتشائمة
حينما ما إلى حد القول بأن الانتاج المعدنى الهام الوحيد فى مصر إنما
هو ، الحفريات ، ، وإن من الخير لمهندس التعدين المصرى أن يبحث
عن ، المومياءات ، لا المعادن ! .

وإذا كان الواقع قد أثبت جموح هذا الحكم المتجلى ، فلعن الأهم
أن هناك انكسار فى الرؤية ، والقضية أصلا غير ذات موضوع ، إذ لا بد
أن نتذكر أن الأقدمين لم يمسا إلا تلك المعادن الكمالية الصغيرة
النفسية والكريمة وأشباهاها ، أما تلك المعادن ، الاستراتيجية ، التى هى
مفاتيح الصناعة الحديثة فلم يعرفوها ولا عرفوا الحاجة إليها أصلا .

أما النظرية الثانية فكانت ترى أن ثروة مصر المعدنية ماتزال
دفينة خبيثة فى ضمير الجيولوجيا ، وأن خريطة مصر المعدنية لم ترسم

بعد عمليا ، وأنها واعدة إلى حد بعيد . وعند هذه المدرسة أن هناك أملا حقيقيا في أن تقود مصر العالم العربى فى الانتاج المعدنى على أية حال ، مثلما أو مادامت الدول العربية تقوده فى البترول . ولكن بدا حتى هذا الهدف متفائلا أكثر مما يبرر الواقع حينئذ ، فمن الواضح الآن أن النظرية الأخيرة فى مجملها هى التى قبض لها أن تتحقق ، لتعطينا الصورة الجديدة والرائنة لثروتنا المعدنية ، نقطتنا التالية .

الصورة الجديدة

دخولا إلى موضوعنا مباشرة ، هناك أربعة متغيرات أساسية جديدة . أولا ، دخول عناصر بكر وجديدة كلية على قائمة المعادن ، أهمها الفحم والغاز الطبيعى عدا الكثير من المعادن الصغرى والنادرة مثل اليورانيوم والتنتالوم والنيوبيوم . . . إلخ .

ثانيا ، زيادة الاحتياطى المؤكد فى معظم المعادن الرئيسية والهامة بنسب فعالة على الأقل ، لا سيما فى الفوسفات ثم البترول فالحديد . وإذا بدا المنجنيز استثناء من القاعدة حتى الآن ، فلعل الكلمة الأخيرة لم تقل بعد .

ثالثا ، ارتفاع الانتاج فى معظم تلك المعادن بنسب مؤثرة إلى ثورية ، وعلى الأخص البترول يليه الحديد والفوسفات .

رابعا ، وأخيرا ولكن بالتأكيد ليس آخرأ ، تغير وانقلاب خريطة مصر المعدنية جذريا ، فلأول مرة وفى جميع المعادن الهامة تقريبا تخرج مصر من قفص الصحراء الشرقية - سيناء الحديدي (أم المعدنى ؟) ، تتمدد وتزحف غربا إلى كل من وادى النيل نفسه والصحراء الغربية عبره ، لتصبح خريطةها المعدنية مترادفة أو مترامية تقريبا مع امتداد رقعة الوطن . ومثلما أعيد فتح ملف ثروتنا المعدنية وفتح مناجمها ، أعيد رسم خريطةنا المعدنية من جديد .

وإذا كان كل واحد من هذه المتغيرات الجذرية يتطلب وقفة مفصلة وحده ، فلعل من المفيد أولا أن نضيف أن هناك كل يوم كشفا جديدة ، وأخرى تنتظر . وأهم من هذا أننا إذا كنا الآن نعرف بدقة المخزون السطحي فى الطبقات العليا من القشرة الأرضية ، فإن المخزون الدفين فى الأعماق مازال علاقة استفهام ضخمة فى ضمير الجيولوجيا ، لن يجيب عليها سوى الأقمار الصناعية والليزر وسائر فتوحات التكنولوجيا الحديثة .

من هنا جميعا فإن احتمالات المفاجآت قائمة دائما . فمثلا هناك شواهد بترولية فى منطقة أبو بلاص قرب الفرافرة ، ونطاق البحث عن البترول يتسع لأول مرة إلى جنوب الصحراء الغربية وإلى البحر الأحمر ، كما اكتشف اليورانيوم فى العينات ، والمعان النادرة التصديرية كالنيوبيوم والتنتالوم فى وسط الصحراء الشرقية ، هذا فضلا عن إمكانات استخراج الذهب والفضة والمغنسيوم والبوتاسيوم والبروم عدا الملح وعديد من المعادن والعناصر الأخرى من مياه مشروع القطارة بعد تنفيذه ، وكذلك من بحيرة قارون إلى حد ما . . . إلخ .

فضل الصحراء

أخيرا جدا إذن - نستطيع الآن أن نخلص - بررت الصحراء وجودها ونفسها . فبعد أن كانت مجرد شرنقة واسعة للحماية حول مصر ، أصبحت شرنقة اقتصادية أو غلafa معدنيا يدعمها ويثريها . وبعد أن كانت وظيفتها جغرافية فقط ، صارت جيولوجيا أيضا . فمن محجر رخيص ، إلى منجم نفيس ، إلى حقل معدنى - إلى هذا جاء تطور صحرائنا اقتصاديا . والأول حجارة الهضبتين المعمارية ، والثانى

أحجار سيناء الكريمة ، والثالث معادن الصناعة والبتروال الاستراتيجية .
وفى الحالات الثلاث فإن معادننا ، كما يتفق ، ظاهرة صحراوية فى
جوهرها ، وثروتنا المعدنية هى ابنة الصحراء أو قرينتها إلى أبعد حد .
وذلك عطاؤها وإن قل ، وفضلها الذى لا ينبغي أن يجحد أو ينسى .
من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، تبقى بطبيعة الحال صعوبة
الصحراء وقسوتها البالغة كبيئة طبيعية وكوسط إيكولوجى للتعدين :
العزلة ، البعد ، المناخ ، الجفاف ، غياب العمران . . . إلخ ، مما أعاق
وحد بالفعل من نشاطنا التعدينى بعض الشئ بعض الوقت . على أن
المهم الآن أننا بفضل تطور دور الصحراء نجد قاعدة بنائنا الاقتصادى
والصناعى وقد ازدوجت وأصبحت ذات طابقيين ، كما يقال : الزراعة
والمعادن ، التربة والبطن ، الجغرافى والجيولوجى . . . إلخ . ولهذا كله
يحسن بنا قبل أن ننتقل نهائيا إلى مركبنا المعدنى الراهن بالتفصيل أن
نعرض بإيجاز مقارن للصورتين القديمة والجديدة معا ، لتحديد الثوابت
والتغيرات واستخلاص التعميمات الرئيسة والكليات الكبرى .

بين الصورتين

الثلاثية القاعدية

أثمن عناصر مركبنا المعدنى الحديث بصفة عامة هى لا شك
ثلاثية البترول - الفوسفات - الحديد ، تلك التى لا يمكن إلا أن تذكر فى
هيكلمها بثروة المغرب العربى المعدنية ، أو بالأحرى التى تجمع بين
جوهر ثروتى المغرب العربى (الفوسفات - الحديد) وللمشرق
العربى (البترول) ، بحيث تأتى مصر وسطا بين ، ومجمعا ،
للمغرب والمشرق معدنيا مثلما هى فى كثير من الجوانب والملاح
الأخرى جغرايا وتاريخيا ، طبيعيا وبشريا . . . الخ . حتى على
المستوى التفصيلى يصدق ذلك ، ففي البترول وحده مثلا أصبحت
مصر تجمع بين ملاح المشرق الرئيسية وهى سيادة الزيت أولا والزيت
الثقيل ثانيا ، وبين ملاح المغرب الأساسية وهى سيادة الزيت الخفيف
أولا والغاز الطبيعى ثانيا .

على أن ثروتنا من الناحية الأخرى ، ناحية الكم ، كانت تقليدياً
أبعد شئ عن أن تقارن ثروة أى منهما أو كليهما بطبيعة الحال . ورغم

أن رصيدنا من تلك المعادن الثلاثة قد ارتفع كثيرا فى الفترة الاخيرة ،
ويبدو فى ازدياد كل عام بفضل المزيد من الأبحاث والكشوف
الجيولوجية ، إلا أن الفجوة أو الهوة بيننا وبين كبار العرب مازالت
واسعة للغاية ، بل ولعلها تزداد اتساعا فى حالات .

ولربما كان الاستثناء الوحيد هو الفوسفات . فالاحتياطى
المرصود منه لم يكن ليزيد عن احتياطى المكنيز مثلا ، أى نحو ١٠
ملايين طن ، هو مستوى إن عد معقولا فى حالة معدن صغير نادر
كالأول فإنه هزيل جدا بالنسبة لرواسب الثانى الصخرية الضخمة . أما
الآن فإن ثورة الفوسفات الكبرى رفعت تقديراته إلى مستوى مليارى
على الأقل . وبهذا أصبح الفوسفات من أعظم وأهم معادننا على
الاطلاق . وبعد أن كانت كل معادننا الرئيسية متقاربة فى غناها ، أو
بالأصح فى فقرها ، أصبح الفوسفات قمة سامقة حادة ترتفع وتشمخ
بشدة فوق سائر العائلة المتواضعة المسطحة . وبذلك أيضا أصبحت
مصر ، وإن لم تكن دولة معادن ، دولة فوسفات أساسية ، ولحقت بنادى
كبار دول الفوسفات فى العالم .

أيضا لا شك أن هذا الكشف الانقلابي جاء في وقته تماما ، وإن لم يكن قد تأخر طويلا ، بعد إذ طفرت الثروات والثورات المعدنية حول مصر من جميع الجهات دون أن تنال نصيبها منها . فإذا كانت مصر قد حرمت من البترول الغزير ، فلا شك أن الفوسفات يأتي كثروة تعويضية جديرة . فهو سلعة تصدير استيراثية مطلوبة في السوق العالمية ، تمثل استثمار سريع العائد ، فضلا عن أن سعر الطن مرتفع وإن قل كثيرا عن سعر طن البترول . والواقع أن الفوسفات هو غذاء الزراعة كما أن البترول غذاء الصناعة ، ويمكن أن يكون بترول من لا بترول له ، وهو بالفعل نفط العرب غير النفطيين كالمغرب مثلا باختصار ، الفوسفات بترول مصر ، أو يمكن أن يكون .

عن الانتاج وأبعاده

أما عن الانتاج ، فإن لمصر الحديثة تاريخا طويلا في التعدين والبترول أقدم وأسبق معادننا استثمارا ، منذ بداية القرن تقريبا ، يليه الفوسفات منذ إكتشف سنة ١٩٠٩ وصدر سنة ١٩١٢ ، يليه المنجنيز منذ الحرب الأولى ، بينما تأخر الحديد تماما إلى عصر الثورة يوليو فلم

يظهر لأول مرة الا فى الخمسينات . وهذا التاريخ المعدنى الطويل يجعل مصر رائدة فى كثير من خطوطه وجوانبه . فى البترول ، مثلا ، كانت من أسبق دول العالم وأسبق دول الشرق الوسط ، وفى الفوسفات لم يكن إنتاجها ليقل كثيرا عن دول المغرب المتوسطة ، وهكذا .

غير أن الانتاج ، من الناحية الأخرى ، كان ضئيلا وفى حدود متواضعة بوجه عام ، كما ان - باستثناء الفوسفات والحديد الآن - شديد الذبذبات من عام إلى آخر ، دلالة على عدم استقرار الاتجاه التعدينى بعد . هذا إلى أن المعادن التى يقع جزء منها أو كلها فى سيناء كالبترول والمنجيز تضاعف تعرضها للتذبذبات مع تعاقب العدوان الإسرائيلى فى العقود الأخيرة . بالمقابل ورغم تواضع لانتاج عموما ، فإن سبته إلى الاحتياطى تزيد عادة فى الدول المشابهة ، ولو أن هذا أيضا يعنى سرعة النزع وخطر الاستنزاف وقصر العمر المنتظر .

أخيرا ، فإن من المهم أن نلاحظ اختلاف أغراض التعدين بين المعادن المختلفة من حيث الانتاج للاستهلاك والانتاج للتصدير . فنستطيع أن نضعها قاعدة عامة أن البترول منذ البداية وإلى قرب

النهاية كان للاستهلاك المحلى ولا تصدير فيما عدا بعض التبادل النوعى - بالمثل الحديد منذ بدأ . على العكس من ذلك المنجنيز ، كله تقريبا للتصدير دون استهلاك محلى إلا بعد صناعة الحديد والصلب حديثا حيث يدخل بعضه فى عملية الانتاج . وفيما بين النقيضين يأتى الفوسفات ، أغلبه للتصدير والتصنيع المحلى . وفى المحصلة نرى أن إنتاجا المعدنى يتقاسمه بعامة اقتصاد التصدير والتصنيع ، وهذا يميزه عن معظم الدول العربية ودول العالم الثالث المعدنية التى يغلب عليها اقتصاد التصدير والخام أساسا .

ثروة مهمة

ثم لا يبقى فى النهاية سوى كلمة عن الثروة المعدنية ، المفترى عليها ، ككل . فالواقع أن قيمة الانتاج المعدنى عندنا ، باستثناء البترول وحده بالطبع ، تعد بائسة إلى حد بعيد ، إذ تدور فى حدود بضعة عشرات من ملايين الجنيهات فقط ، فى حين أنها عصب الانتاج فى صناعات عديدة وغير معدنية يقدر صافى إنتاجها النهائى بضعة عشرات من بلايين الجنيهات على الأقل .

فى سنة ١٩٧٧ مثلا لم تزد قيمة الانتاج المعدنى من حديد ومنجنيز وفوسفات وكاولين وكوارتز . . . إلخ . عن ١٣ مليون جنيه ، الصادر منها ٣,٤ مليون فقط . وفى سنة ١٩٧٩ كان المجموع ٣٠,٥ مليون جنيه ، منها ١٥ مليونا قيمة إنتاج مناجم الصحراء الشرقية ، ١١,٥ مليون قيمة إنتاج محاجر صنفى النيل ، ٤ ملايين قيمة إنتاج ملاحات المكس وبور سعيد . وفى سنة ١٩٨٢ ارتفع إجمالى قيمة الانتاج المعدنى إلى ٤٥ مليون جنيه ، ٣٧ مليونا منها قيمة الحديد والفوسفات والملح والحجر الجيرى والرمل والزلط ، بينما ذهبت الثمانية ملايين جنيه الباقية للثلاثين خامة معدنية الباقية . وذا كانت تلك قيمة الانتاج المحلى ، فإن حصة التصدير فى السنة نفسها لم تزد عن ٥ ملايين جنيه ، بينما استوردنا بالمقابل ما قيمة ١٠٠ مليون جنيه .

صفوة القول فى كل الأحوال أن تقييم الانتاج المعدنى عندنا بعيد تماما عن الانصاف إذا ما قيس بما يترتب عليه من قيمة مضافة من خلال التصنيع . فمثلا قدرت قيمة الانتاج الصناعى المترتب على حديد الواحات سنة ١٩٧٧ بنحو ٤٤٥ مليون جنيه ، فى حين أن الخام

نفسه لم يحقق بالكاد ١ - ٢ ٪ من تلك القيمة . والواقع أن التقدير الرسمي لما تأخذه صناعة الصلب من حديد الواحات يقيم الطن بما لا يزيد عن ٥,٥ جنيه ، والامدادات كلها بنحو ١١,٨ مليون جنيه ، في حين أننا لو استوردنا نفس الكمية والنوعية بسعر التسليم في الاسكندرية وهو ٤٢,٢٥ دولار لناهزت التكلفة المائة مليون جنيه .

مثال آخر خام فوسفات السباعية الذى يسلم إلى مصانع أبو زعبل وكفر الزيات بحوالى ١٣ جنيه للطن ، بينما الأسمت وخامات الحجر الجيرى والطفلة ، فهذه تسلم بسعر جنيه أو اثنين للطن فيما قد تجاوز الأسمت التسعين جنيهها .

من هنا جميعا يقدر الجيولوجى البهى عيسوى أن التقير الرسمي لإنتاج محاجرنا هذا العام والبلغ ٦٠ مليون جنيه فقط ينبغى أن يرفع إلى نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه على أساس الأسعار العالمية المتوازنة . ومع التسليم بأن تكلفة الانتاج إلى حصيلة البيع فى حالة مثل البترول أصبحت صغيرة جدا لا تعدو ١٠-١٥ ٪ حاليا ، بينما هى تبلغ أضعاف ذلك فى المعادن الأخرى ، فإن هذا لا يغير من الحقيقة المثبطة وهى أن

ثروتنا المعدنية ، بإستبعاد البترول الذى تجرى حصيلته فى آلاف الملايين حاليا وتعادل قيمة سائر تلك الثروة جميعا مئات المرات ، ثروتنا المعدنية هى ثروة مجبودة الفضل مهمة إلى حد يحبط توسعها ونموها بلا شك .

وإذا كان من المفهوم تماما اقتصاديا ، والمبرر عمليا وماديا ، تركيز الاهتمام على الكشف عن البترول وتنمية موارده ، فإن هذا لا يخفى أكثر مما يبرر إهمالنا لسائر عناصر ثروتنا المعدنية . وفى هذا تكاد تتكرر قصة القطن مع سائر محاصيلنا الزراعية . فكما توشك وزارة الزراعة أن تتحول إلى وزارة للقطن ، تكاد الوزارة المختصة بالمعادن والتعدين عندنا أن تكون فى صلبها وزارة للبترول وحده . والمطلوب الآن شىء من التوازن ليس إلا ، فإنه ، يدفع ، .

خريطة معدنية جديدة

أيا ما كان ، فإذا نحن انتقلنا من الانتاج واتجاهاته وسماته ومشكلاته إلى الخريطة المعدنية نفسها ، فلاجدال أنها ظلت رتيبة تقليدية ومحدودة الأفق لفترة طويلة . أما الآن فإن خريطة جديدة حقا

تتخلق وتنتفتح تحت ناظرينا ، بل وبالجمله ذلك أكثر منه بالقطاعى إن
صح التعبير .

فالخريطة القديمة ، إذا بدأنا من البداية ، كانت تعنى فقط نطاق
أو محور سيناء - الصحراء الشرقية على امتداد الضلوع اليمنى للبل .
ذلك النطاق ، شرق مصر بإختصار ، لاريب كان أرض المعادن فى
القطر ومنجم الجمهورية الأول إن لم يكن الأوحد . أما خارجه فكل ما
هناك أو ما هو معروف ، إنما هو قدر محدود من الحديد والفسفات فى
الواحات بالصحراء الغربية ، وكله يقع تماما خار الانتاج . ثم إن ذلك
المحور المعدنى كان يستقطب فى نواتين أو قطبين معديين ، القطب
الشمالى فى سيناء وعلى جانبى خليج السويس ، والقطب الجنوبى فى
دائرة وسط وجنوب الصحراء الشرقية ويتحدد أكثر دائرة خاصرة
الصحراء .

فى القطب الشمالى كان يتركز كل البترول ومعظم المنجيز
وبعض الحديد . أما القطب الجنوبى فأكثر تنوعا ، فهناك تتقارب
وتتكاثف مواطن ومناجم المعادن المتعددة فى كوكبة أشبه بأرخبيل
معدنى وسط بحر الرمال ويبرز تضاعيف الجبال . ففىما عدا البترول ،
لا يكاد يوجد معدن فى مصر لا يتمثل هنا بدرجة ما ، كما لا تكاد

توجد في مصر رقعة مماثلة في المساحة تتجمع فيها كل هذه العينات من المعادن . إنها ، معدنيا ، « سيناء الثانية » .

هيكل الخطّة الجديدة

الآن فإنظر كم تغير هذا النمط وكيف . فمئذ تأرجح البندول المعدني في موجته المديّة الكاسحة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، لم تتمدد جبهة المعادن أو تتقدم إلى خط جديد في الصحراء الغربية فحسب ، ولكنها أيضا تركت على الطريق خطا عميقا في الوسط بطول الوادي . من ثم فبدلا من خط واحد ، صارت هناك ثلاثة خطوط أو محاور ، نطاقات أو مناطق ، معدنية في مصر : خط الصحراء الشرقية أو خط البحر الأحمر ، خط الواى أو خط النيل ، الصحراء الغربية أو خط الواحات .

هكذا فعلى حين كانت الصحراء الشرقية وحدها هي كل منجمنا ، كان الكثيرون يشعرون - وبحق - أننا قد أهملنا الصحراء الغربية كثيرا ، وأنها هي أمل مصر المعدني الحقيقي ، وأنه لن تحدث ثورة معدنية حقيقية في مصر إلا إذا انتقل مركز ثقل المعادن من الصحراء الشرقية إلى الغربية ، كما لن تحدث ثورة بترولية جذرية إلا إذا انتقلت النواة البترولية من خليج السويس إلى خليج العرب مثلا . وبالفعل سرعان ما

انبثقت فى الصحراء الغربية ثلاث دوائر معدنية لانتقل خطرا عما بالصحراء الشرقية ، بينما أصبح وادى النهر الذى ارتبط فى أذهاننا دائما بالزراعة البحتة خطا معدنياً متنوعاً من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ، ويرز كمنجم من الدرجة الأولى .

ورغم أن الصحراء الشرقية - سيناء ستظل لفترة قادمة مركز الانتاج الرئيسى . ورغم أن ما فى الصحراء الغربية والوادي من معادن ليس جديدا كله ، فلا شك فى أصالة وجدة النمط الوليد . فإذا كانت الصحراء الشرقية - سيناء هى الأكثر تنوعاً ، حيث تحتكر تقريباً عالم المنجنيز ومن بعدة الآن الفحم ثم إلى حد ما عالم البترول ماتزال ، فإن الصحراء الغربية قد تغلبت عليها أخيراً فى رصيد الحديد والفوسفات - الفوسفات بالذات أصبح بمثابة بترول الصحراء الغربية .

الطريف ، بعد ، أن توزيع مراكز الثقل بين أهم هذه المعادن يرسم نمطا عكسيا بين الصحراويين . فالبتترول فى الصحراء الشرقية - سيناء يستقطب كله فى أقصى الشمال حول خليج السويس ، بينما يأتى الفوسفات فى الجنوب موزعاً كمناطق ثانوية القدر والوزن نسبياً . أما فى

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

الصحراء الغربية فإنه العكس تماما : يستقطب القوسفات بأقصى ثقله في
أقصى الجنوب بأبو طرطور ، بينما لايزيد بترول الشمال الجديد عن
جيوب صغيرة خفيفة الوزن .

استراتيجية الشبكة

فإذا عدنا إلى الخطوط المعدنية المحورية الثلاثة ، فإن الملاحظ أن كل خط منها يمتاز بوحدة طبيعية وتعدينية فيها كل معادنه ويختلف بها عن زميليه ، كما أن لكل واحد منها مزاياه وعيوبه ، إلا أنها فى النهاية تتكامل جيدا فى استراتيجية التعدين والصناعة القومية . فابتداء ، لنا أن نلاحظ أن التوزيع الجغرافى للخطوط الثلاثة يجعلها مقسمة بين الصحراويين على جانبى الوادى من يمين ويسار ، بحيث تجتمع ثلاثتها فى قلبه هو للتصنيع اقتصادية ميسرة .

وبعد هذا فإن لكل خط استراتيجية الصناعية النابعة من جغرافيته الطبيعية . فالخط الشرقى جبلى ، ولذا كانت معادنه سواء الفوسفات أو الحديد فضلا عن البترول بعيدة الغور ، ومن ثم يعانى من صعوبة ظروف التعدين . إلا أنه من الناحية الأخرى خط ساحلى ، مما يعوض بسهولة الشحن والتصدير . إما خط الوادى فسهلى ممهد نسبيا ، معادنه قريبة من السطح ، مثلما هو واقع فى ظل العمار ويمارس شرايين النقل النهري الحديدى ، ولذا كان سهل التعدين وأدعى إلى الانتاج

والتصنيع ، سواء فى ذلك حديد أو فوسفات أو الغاز . على العكس من هذا خط الواحات ، شديدة التطوح والعزلة ، فلا غرابة أن تأخر استغلاله بل كشفه ، وكان لابد أن ينتظر تماما كشفه وضخامة رصيده بما يكفى لتبرير الانفاقات الضخمة فى تنميته وربطه بالوادي سواء بأنابيب الغاز أو الخطوط الحديدية أو الطرق البرية .

ليس هذا فحسب . فمن الغريب والمثير معا أن توزيع المعادن الأساسية على قطاعات هذه الخطوط المحورية الثلاثة يكاد يجعلها تتناظر فى ترتيبها من الشمال إلى الجنوب ، ولانقول فى خطوط العرض ذاتها أيضا . فإزاء بترول خليج السويس على رأس الخط الشرقى ، هناك غاز أبو ماضى فى أقصى شمال خط الوسط ، بترول غاز حقل الشمال الغربى على قمة الخط الغربى . مقابل فوسفات القصير - سفاجة فى وسط الخط الشرقى ، ثمة فوسفات السباعية - المحاميد فى وسط الخط الأوسط ، وفوسفات أبو طرطور فى وسط الخط الغربى . وتوزيع الحديد وحده هو الذى يختلف نوعا ، ولكنه لا يعدل النمط كثيرا . فمن حديد خاصرة الصحراء الشرقية فى جنوب الخط

الشرقى ، يتأرجح الاتجاه إلى حديد أسوان فى أقصى جنوب خط الوسط ، ثم يصعد بشدة إلى حديد الواحات البحرية فى وسط الخط الغربى .

وبعنى هذا الترتيب والتناظر أننا إذا كنا نستطيع أن ننظر إلى الخطوط الثلاثة كخطوط طولية متنوعة تتشكل من الشمال إلى الجنوب من متتابعة البترول - الفوسفات - الحديد على الترتيب ، فإن فى استطاعتنا أيضا أن ننظر إليها كخطوط عرضية ثلاثة تتتابع من الشمال إلى الجنوب على الترتيب : خط البترول والغاز ، فخط الفوسفات ، فخط الحديد . وفى هذا الترتيب قلل الطريف الجدير بالملاحظة هو اتجاهها - مع جيولوجية مصر الأساسية بالطبع - من القدم إلى الحداثة كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال . فالخط الجنوبى وهو خط الحديد أقدمها جيولوجيا ، يليه خط الفوسفات فى الوسط ، بينما يأتى خط البترول والغاز فى أقصى الشمال وهو أحدثها جيولوجيا .

فى الخطوط الثلاثة ، على أية حال ، فإن للسواحل دائما نصيبا ، إذ أن كلا منها موزع بين الداخل والساحل بدرجة أو بأخرى ، لعلها هى

الأخرى تزداد ساحلية كلما أسحلنا شمالا . وعلى أية حال ، فإن هذه الخطوط ، بالاشتراك مع ثلاثية الخطوط الطولية ، تنسج في المحصلة شبكة معدنية تكعيبية كاملة متكاملة ، منتظمة الاحداثيات تقريبا ، شبه قائمة الزوايا ، ومن ثم تتعامد أو تتشابه في تسع عقد أو دوائر أساسية ، مغطية وجه الوطن المربع العريض من أقصى الجيوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الغرب إلى أقصى الشرق .

ولا يعكس تكامل وتلاحم هذه الشبكة كما تعكسها تلك الشبكة الفوقية والمترتبة من خطوط نقل الخامات المعدنية ، والتي بدأت بكل مغزى تأخذ شكل سلسلة عظام السمكة : خط الوادى سلسلتها الفقرية ، وأشواكها خطوط أنابيب السويس القاهرة وغاز أبو الغراديق - حلوان في الشمال ، سكة حديد الواحات البحرية - أسيوط في الوسط . وأخيرا سكة حديد أبو طرطور - نجع حمادى - قنا - سفاجة في الجنوب . وإنها لثورة معدنية حتى النخاع ، سدرى كيف يمكن أن تنعكس على نمط العمران ، ولو حتى بعمق الجلد مرحليا ، فتساهم جزئيا في تغيير خريطة مصر السكان .

المركب المعدنى

قائمة الخامات المعدنية فى مصر قائمة مطولة للغاية كما سبق .
وهى فى تكاثر مستمر مع زيادة الكشف والأبحاث . وفى الوقت
الحالى أمكن حصر نحو ٦٧ معدنا ، تستخرج من ٦٤٤ موقعا . وبطبيعة
الحال فإن هذه المعادن وتلك المواقع تتفاوت إلى أقصى حد فى الأهمية
والوزن ، مثلما تتفاوت فى طبيعتها . فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ،
ومنها الصخور الصناعية والأحجار الكريمة ، ومنها المعادن الأساسية
الكبيرة والمعادن الصغيرة والمعادن الثمينة وأخيرا المعادن النادرة . . .
الخ

ومن الصعب ، وربما من غير المفيد أو المطلوب ، تصنيف هذه
المعادن كيميائيا أو جيولوجيا أو اقتصاديا بالدقة وال ضبط . ولكن من
وجهة نظر جغرافية مصر ، جغرافية مصر الاقتصادية أعلى وجغرافية
الانتاج بالذات ، وعلى الأساس العملى والتطبيقى المباشر ، فلقد يكون
من المفيد أن نتبنى التصنيف الوظيفى أو التقسيم الرباعى الآتى .

أولا ، وفي المقدمة ، تأتي « المعادن الأساسية » ، التي تمثل عصب الثروة المعدنية حجما ودورا ، صناعة وتجارة ، وهي تشمل في حالتنا خماسية البترول ، والفوسفات ، الحديد ، الفحم ، والكمنجيز . ثانيا ، مجموعة « المعادن الثانوية » وتشمل ثمانية النحاس والنيكل ، الرصاص والزنك ، القصدير والكبريت ، وأخيرا الذهب والزرجار الكريمة .

ثالثا ، مجموعة « الصخور الصناعية » ، كما يمكن أن نسميها بشئ من التجاوز أحيانا أو المجاز أحيانا أخرى ، وهذه تشمل أكثر من دسته من المواد المختلفة الطبيعية ولكنها تدخل في الصناعة بصور عديدة . فهناك الكاولين والطينة البيضاء ، ثم الرمال البيضاء والرمال السوداء ، ثم الجبس والتلك ، والطفلة والدولوميت ، فالجرافيت والماجنزيت ، فالأسبستوس وأملاح البوتاسيوم ، وأخيرا الفلسبار والكوارتز .

رابعا ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد ، مجموعة « المعادن النادرة » ، كما تسمى الآن . وهي معادن رواسبها ونسب حدوثها قليلة جدا في الطبيعة ، ولكنها تحتل اليوم موقعا حيويا باطراد في الصناعات التكنولوجية الحديثة فائقة التطور ، ابتداء من الصناعة النووية أو الذرية إلى الصناعة الإلكترونية والصاروخية . . . الخ . وفي مصر كشف حتى

الآن عن قائمة دسمة قد تزيد عن الدسمة ، قابلة أيضا للزيادة مع تقدم الكشف . فى المقدمة يأتى اليورانيوم والتيتانيوم ، والتantalum و النيوبيوم ، ثم الإلمنيت والباريت ، الكروميت والفاوريت ، البيريل والزركونيوم ، ثم الكوبالت والثوريوم والموليبدنم .

ومن الناحية المنهجية ، ولأغراض دراستنا التفصيلية هنا ، لابد للبتروى ، بكل قيمته الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة والتي تعلق على التعليق ، لابد من معالجة خاصة جدا بلاطبع . ولهذا فسوف نتابع فى هذا الجزء الحالى دراسة مركبنا المعدنى ابتداء بالمعادن الأساسية تليها الثانوية فالصخور الصناعية وانتهاء بالمعادن النادرة ، مرجئين البتروى إلى جزء خاص مستقل مستفيض بعد ذلك يختتم الدراسة كما يتوجها .

المعادن الأساسية

الفوسفات

جغرافية الانتاج والحقول

إذا كانت أرقام الانتاج فى الحديد أكثر ثباتا واطرادا مثلما هى أكبر وأضخم من أرقام المنجنيز ، فإن أرقام الفوسفات بدورها أكثر ثباتا وأكبر حجما من أرقام الحديد . فهى منذ بداية الخمسينات وحتى ١٩٦٧ تدور

فى حدود نصف إلى ثلثى المليون طن ، بحيث تأتى دائما وعلى أقل تقدير - هذا أمر طبيعى معدنيا - ضعف أرقام المنجنيز . ويلاحظ أن إنتاج مصر بالنسبة لاحتياطياتها كان يعد مرتفعا نوعا بالقياس إلى دول المغرب المتوسطة مثلا . ومن هنا كانت مصر تحتل المرتبة السادسة فى الانتاج العالمى ، رغم انخفاض مرتبتها من حيث الاحتياطى .

على أن طفرة جديدة وجادة فى الانتاج حدثت منذ أواخر الستينات ، فبلغ متوسط الانتاج فى السنوات ٦٩ - ١٩٧٠ نحو ١٠٠ر١٤٤١ طن ، أى أكثر من تضاعف فى أقل من سنتين . وبذلك تفوقت مصر على كل من الجزائر وتونس ، فضلا عن الأردن ، وأصبحت ثمانية دول الفوسفات العربية بعد المغرب وإن بفاصل سحيق جدا بالطبع (المغرب : ١١ر٦٥٥٠٠٠ طن) . على أن الانتاج عاد فهبط بعد ذلك بالتدريج ، فلم يزد فى ١٩٧٧ على ٦٩٠ ألف طن ، ثم ارتفع قليلا فى ١٩٧٨ إلى ٨٧٧ ألف طن .

معظم الانتاج مازال يصدر إلى الخارج . وقد كانت اليابان سوقه التقليدية الأولى قبل الحرب الثانية ثم بعدها ، يضاف إليها دول أوروبا المتوسطية وآسيا الموسمية . وإذا كان التسويق قد اضطرب أثناء الحرب

وتعذر أحيانا إلى حد تراكم الانتاج وانخفاض التصدير ، فقد عاد بعدها إلى الاستقرار ثم النمو بحيث ينقلنا كبيرة ومؤثرة .
والهجرة نحو الغرب أو التمدد من الصحراء الشرقية إلى الصحراء الغربية هي ، بعد ، النغمة الأساسية في جغرافية الفوسفات . فإلى بضع سنين خلت ، كانت رواسب الفوسفات تتوزع في ثبلة حقول رئيسية ، لكل منها حصائصه ومزاياه وعيوبه ولكل منها توجيهه الانتاجي الخاص . تلك هي حقول سفاجة - القصير بالصحراء الشرقية ، السباعية - المحاميد بوادي النيل ، حقل الواحات بالصحراء الغربية . ولقد كان الأول هو مركز النقل الأساسي احتياطيا وإنتاجا ، بينما كان الأخير حقلًا ميتا . ثم جاءت الكشوف الأخيرة فأضافت إلى كل من هذه الدوائر الجغرافية حقلا جديدا أضخم وأغنى خارج كل مقارنة ، وفي الوقت نفسه نقلت مركز النقل كله من دائرة الحقل الأول إلى دائرة الأخير .

حقل الشرق

فأما حقل سفاجة - القصير فهو حقل ساحلي ولكنه جبلي . وهو بالصفة الأولى يمتاز بسهولة النقل والتصدير غير أنه بالصفة الثانية صعب التعدين لأنه غائر تحت طبقة صخرية سميقة . نواة الحقل

النوية فى الجنوب حول القصير (ثلاثة أرباع إنتاج الحقل ، وربما كذلك الرصيد ، والآن أكثر من أى وقت مضى على الأرجح) . أما سفاجة فى الشمال فنواة ثانوية نسبيا (الربع الباقي) .

الحقل هو أقدم حقولنا (وهو الأصل) ، فهنا اكتشف الفوسفات بمصر لأول مرة فى أم الحويطات بين سفاجة والقصير سنة ١٩٠٩ . ومنه بدأ التصدير سنة ١٩١٢ . لذا كان الحقل فى مجمله أكثر الحقول تنمية وإنتاجا ، فكان تقليديا يقدم نحو ثلثى الإنتاج القومى . ومنذ البداية خصص إنتاجه بالكامل للتصدير خاما إلى أسواق الشرق الأقصى . يبلغ الإنتاج الآن ١٤٠ ألف طن سنويا ، تذهب بالكامل إلى إندونيسيا وسرى لانكا .

وعموما فلأن الرصيد متواضع نسبيا ، وعمر الاستخراج طويل . بدأ الحقل يتعرض للنفاذ نوعا منذ بعض الوقت ، إلا أن سلسلة من الكشوف الجديدة تتابع لتدعم رصيده باطراد . فمنذ نحو ١٥ سنة اكتشف مناجم الحمراءين شمال القصير بنحو ٢٠ كم وجنوب سفاجة بنحو ٦٠ كم ، وهى تضم منجمين : أبو حمرة والقويح . ومنذ بضع سنين اكتشف حقل آخر فى أبو شجيله قرب القصير ، قيل إن الاحياطى المؤكد

فيه يبلغ ٤٦ مليون طن يحتمل أن يزيد إلى ٤٠٠ مليون وموزعا على ٣ طبقات . وثمة كشف آخر يذكر بصدد أبو شجيله قدر بنحو ١١ مليون طن ، وثالث أحدث فيما يبدو بلغ ٩ ملايين طن ، وإن لم يكن من الواضح ما اذا كانت هذه الأرقام الثلاثة مجرد تقديرات مختلفة لنفس الكشف . وفى أوائل الثمانينات جاء كشف جديد فى منطقة سودمين قرب سفاجة يقدر حجمه بنحو ٥٠ مليون طن ، ثم آخر فى أم الحويصات قرب سفاجة أيضا لم يحدد حجم رصيده بعد .

ورغم التكرار أو التضارب الذى يبدو فى بعض هذه الأرقام ، والتى لا يقل مجموعها كما هى عن ١١٦ مليون طن كحد أدنى ، ٥١٦ مليون كحد أعلى ، فإن التقديرات العامة لرصيد فوسفات البحر الأحمر لاتزيد عن ١٠٠ - ١١١ مليون طن . وعلى أية حال فإن حقل فوسفات البحر الأحمر يظل أصغر حقولنا الثلاثة على الإطلاق وربما خارج كل مقارنة ، وإن هو على العكس أكبرها إنتاجا .

فيماعدا هذا فثمة الآن مشروع ضخم بدأ منذ عدة سنوات لإقامة مجمع كيمائى عظيم للفوسفات والغازات يتوج الحقل ويكون مركزا للتعددين والتصنيع معا وعلى حد سواء . ذلك هو مشروع فوسفات

الحمراويين الذى يهدف إلى استخراج الفوسفات ثم تركيزه بدرجة عالية حتى ينافس بقوة فى التجارة الدولية . وخطة الانتاج هى استخراج ١,٢ مليون طن من الخام سنويا ، تركز إلى ٦٠٠ ألف طن ، وتبدأ المرحلة الأولى بالنصف أى بنحو ٣٠٠ ألف طن ، لتصدر بالكامل إلى الخارج بقيمة تبلغ ١٥ مليون جنيه . والاتجاه الآن هو إلى السوبر فوسفات كلبية . ويمتد المشروع ، الذى يتكلف ٤٠ مليون جنيه ، لفترة ٢٠ - ٣٠ سنة .

مع المجمع ، نشأت مدينة الحمراويين على البحر من لاشيء ، وصبحت الآن مدينة كاملة قائمة تعدادها نحو ١٠ آلاف نسمة معظمهم من قنا وأسوان . وكانت المياه تنقل إليها من قنا بالأنبوب فى طريقه إلى سفاجة ، ولكن خزاننا جوفيا عظيما اكتشف بحيراتها أصبح يكفيها بل وفاض ليغذى بعض المناطق المجاورة .

حقل الوادى

أما حقل الوادى القديم ، السباعية - المحاميد ، فأقدم ما عرف من الفوسفات بمصر . يمتد على طول قطاع قنا - إسنا . وعلى عكس حقل الصحراء الشرقية ، هو بالطبع حقل سهلى نسبيا ، كما أنه سطحي إلى

حد بيد لا تغطيه إلا طبقة رقيقة من الصخور . ومن ثم كان سهل
التعدين والنقل معا . نواته النووية فى جنوبه أيضا ، حول السباعية -
المحاميد على جانبى النهر ، بعدهما يمتد على الضفة الشرقية إلى قرب
قنا . ويبلغ عدد مناجم السباعية غرب النيل ٤ مناجم ، بينما يبلغ عدد
عمال مناجم الفوسفات بإدفو نحو ١٥٠٠ عامل .

وبحكم الموقع ، خصص إنتاج الحقل منذ البداية للاستهلاك
المحلى ، فينقل شمالا إلى مراكز صناعة الفوسفات فى كفر الزيات وأبو
زعل وأسيوط . ونظرا لتقدم العهد بمناجم الحقل المحاميد ، وإقامة
طاحونة كبيرة عصرية طاقتها ٣٠ ألف طن ، وشبكة أنفاق جديدة فى
منجم جديد مساحته ٥٠ كم^٢ . أما عن الانتاج فإن الخطة تهدف إلى
تطويره ومضاعفته كما وكيفا ، وذلك برفع نسبة الاستخراج إلى ٢٢ % ،
والتركيز إلى ٢٥ % ، وكمية الانتاج من ٣٠٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف
طن سنويا ، يخصص نصفها للاستهلاك المحلى والنصف الآخر
للتصدير .

مع الكشف الجديدة ، ازدوج حقل السباعية - المحاميد بأخر جديد
هو حقل شرق قنا أو قنا - إدفو الكبير . الاحتياطى قد يبلغ المليار طن .

الحقل يتراعى على امتداد ٢٠٠ كم بالطول ، وفى مساحة ١٤ ألف كم^٢ ، داخلها تتوزع الرواسب فى ١١ موقعا من الجبال والوديان ، هى جبال : زيو حاد ، الجير ، نزى ، قرن ، حجازه ، ووديان : حمامة ، الغرايا ، المشاش ، الشغب ، الباقور ، البلاصى . تنتشر الرواسب فى عدة طبقات منفصلة يتراوح سمكها بين نصف المتر ومتر ونصف المتر ، تبلغ نسبة أوكسيد الفوسفور فيها ٢١ ٪ . الحقل بهذا يمتاز بالثراء الشديد والموقع الممتاز على مشارف وادى النيل ، إلا أن مساحته المترامية وجيولوجيته الممزقة النحيلة تعيبه كثيرا حيث تفرض التشت وعدم التركيز فى الاستغلال .

من الناحية الأخرى تم مؤخرا كشف جديد بالسباعية شرق مدينة إدفو يقدر بنحو ٢٥ - ٢٦ مليون طن نقى على مساحة نحو ٢٥٠ كم^٢ . بمنطقة القريات ، كما أضاف الكشف ٨ ملايين طن رلى المحايد . على أن تقديرات حقل فوسفات الوادى حملة تتفاوت بشدة بعد هذا . ففى رواية أنها ١١٤ مليون طن ، أضيف إليها نحو ٣٤ مليونا بعد ذلك . وفى رواية أخرى أنها ٢٠٠٠ مليون طن .

ومهما يكن ، فإن هناك مشروعا بدأ منذ بعض الوقت لاستغلال

الفوسفات وتركيزه في أول مصنع بالمنطقة عموما ، وذلك بمعدل ١.١ مليون طن لمدة ٢٠ سنة . والمشروع يتكلف ١٨ مليون جنيه ، وتبدأ المرحلة الأولى بنصف مليون طن للتصدير بالكامل ، بنحو ١٥ مليون دولار .

فوسفات الواحات : أبو طرطور

أخيرا ، حقل الواحات المهمل . يتركز في الواحات الخارجية - الداخلة ، وربما أضفنا إليه واحة دنقل . نقطة ضعيفة من حيث المواصل والنقل واضحة ، ولذا لم يستثمر وظل حقلًا ميتا . إلا أن هذه الصورة الراكدة انقلبت فجأة منذ أوائل الستينات بكشف أبو طرطور العظيم سنة ١٦٩٠ ، والذي تتضلع بجانبه سائر الحقول القديمة فرادى ومجموعة . فالرصيد ٧١٤ أو ٩٨٧ مليون طن ، قل بالتقريب يعنى بليون طن ، ارتفعت بعد ذلك أيضا بالמיד من الكشف إلى ١٠ بلايين طن في مساحة ١٢٠٠ كم^٢، ولكن تقرر تركيز الاستغلال أولا على القطاع الجنوبي الشرقي منه باعتباره النواة النووية في الحقل وأشدّه تركزا وأكثره اقتصادية .

القطاع مساحته ١١٢ كم^٢ فقط ، وتلك ميزة كبرى في التركيز

الأفقى تنعكس رأسيا في سمك الرواسب الواضح ، ٤ - ٥ - ٦ أمتار ،
تصل في مواضع إلى ١٦ مترا ، هذا ضد ١ - ٢ من الأمتار في المتوسط
في سائر مناجم فوسفاتنا الأخرى . نسبة أوكسيد الفوسفور في الخام
٢٥,٥ % ، ونحو ٥١ % من الرصيد جيد النوعية نسبيا ، ٣٥ % متوسط
الجودة .

وتذهب أكثر التقديرات تحفظا إلى أن حجم الاحتياطي القابل
للاستخراج من قطاع البليون طن هذا لا يقل عن ٦٠٠ - ٧٠٠ مليون
طن من خامة متوسطة الجودة تكفى ١٠٠ سنة على الأقل ، قدرت
قيمتها في أوائل التسعينات بنحو ١٤ مليار جنيه على ساس السعر الجارى
حينئذ للطن وهو ١٤ جنيها ، وتصل الآن إلى ١٧ مليار جنيه . الحقل
بهذا كله يفضل شرق قنا المناظر كما وكيفا خارج كل حدود . إنه حقا
أول حقل معدنى عالمى فى مصر بأى مقاييس . قطب الفوسفات الغلاب
هو إذن ، رغم موقعة الداخلى القارى البعيد ، والمستقبل له لاسيما مع
إيدان مناجم القصير - سفاجة بالنضوب .

مشكلة أبو طرطور

على أن لحق بو طرطور مع ذلك مشكلة تعدنية - اقتصادية معقدة ،
يعتبرها البعض نقطة ضعف خطيرة ، وتعد المسئولية فعلا عن تأخر
استثمار المنجم . فالخام يعيبة جيولوجيا وجود شوائب كثيرة من
الكبريت والكربونات والكبونات والطفلة والسيليكات تعوق الاستغلال
الاقتصادي وتخفض درجة الجودة إلى بعيد . من هنا انقسمت الآراء
الفنية جذريا حول جودة الخام ونوعيته وبالتالي حول جدوى المشروع
واقتصاديته .

فذهب الرأي الأول إلى أن الخام منخفض الجودة لا يصلح للمنافسة
فى السوق العالمية ، وأن المشروع الضخم الذى يكلفنا نحو البليون دولار
سيكون عبئا ثقيلا على الاقتصاد المصرى . ذلك أن تكلفة الطن لن تقل
عن ٤٠ دولارا فى الوقت الحالى ، بينما أن سعر . الطن الجيد فى السوق
العالمية ٢٥ دولارا ، اى بخسارة (أو دعم !) قدره ١٥ دولارا . وحتى
بعد تركيزه ، فإن تصديره خاما لن يكون مجيا ، لا سيما أن حاجة
السوق العالمية المتوقعة فى المستقبل القريب محدودة وسوف تغطيها

على أيه حال دول التصدير العربية الراهنة المغرب وتوس والأردن .
وحتى الميناء الخاصة بالمشروع فى سفاجة ، رغم كل ما ستتكلف ، لن
تصلح لشيء إلا لتصدير الفوسفات وحده . ولهذا كله فإن الحل الوحيد
للمشكلة هو عدم التصدير خاما ، ولكن مصنعا إلى حامض فوسفوريك .
على أن هناك بارقة أمل فى الموقف الكلى ، تتمثل فى المعادن
الثمينة النادرة التى ثبت وجودها بنسبة عالية فى الخام، خاصة مجموع
اللانثيوم التى تصل ٠,٢ ٪ . وهذا يعتبر فتحا فى مجال اكتشاف المعادن
بمصر ، لأن له أهمية فائقة فى الصناعات التكنولوجية المتطورة . ومن
الممكن أن تصبح هذه المعادن الثمينة هى المنتج الرئيسى الأول فى
حقل أبو طرطور ، بينما يصبح الفوسفات نفسه المنتج الثانى أو
الجانبى . كمن تعثر ، يعنى ، فى صخرة كؤود أن عليه أن يرفعها ،
فعثر بالصدفة على ماسة نادرة أسفلها .

إلى العكس من هذا تماما ذهب الرأى المضاد . فأولا ، من الممكن
استبعاد شوائب الفوسفات بحيث يصلح لصناعة كل من حامض
الفوسفوريك المركز والأسمدة الفوسفاتية عالية التركيز (ثلاثى السوبر

فوسفات) . والتطور التكنولوجى فى المستقبل لا حد له ، والزمن
بالتالى فى صالح المشروع .

وقد أمكن بالفعل تركيز الخام - التركيز يتم بالغسيل والتسيب
والتجفيف - الثانى من نوع فى مصر بعد السد العالى - واضح أن
الموقف يكاد يكرر اختلاف الآراء حول السد نفسه . كأنما كتب على كل
مسارينا الفنية الكبرى أن تق دائما فى منطقة الأعراف وعلى الخط
الهامشى الدقيق بين الصواب والخطأ أو المكسب والخسارة . وعلى ية
حال فلا بأس أن يسبق الجدل العمل ، لا العكس . وكل ما نأمل ألا
يتحول المشروع بعد تنفيذه إلى مثل مآل إليه غيره كالسد العالى أو
مشروع الحديد والصلب . . . إلخ . ومن هنا نبدأ مشروع الخطة
الموضوعة للاستغلال الفعلى .

خطة المشروع

تستهدف الخطة استخراج ١٠ ملايين طن سنويا ، تركز فى الموقع
إلى ٧ ملايين ، يصدر منها إلى الخارج ٦ ملايين طن قيمتها نحو ٢٠٠
مليون دولار ، وتستهلك الصناعة المحلية المليون طن الباقية . ضخامة

المشروع تتبدى بالمقارنة مع إنتاج الحقول الأخرى فمجموع إنتاجها جميعا ٦٠٠ ألف طن فقط ، أى أنه وحده يعادلا أكثر من ١١ مرة . عمالة المشروع ، الذى يتم تنفيذة نهائيا فى أواخر الثمانيات إلى أوائل صناعية فى الموقع تستوعب ٢٥ ألفا ثم ٥٠ ألفا ، يخدمها خط كهربائى عالى الضغط من السد العالى يأخذ عند نجع حمادى طوله ٢٥٠ كم . ثم يأتى خط حديدى لنقل الخام إلى سفاجة طوله ٥٦٠ كم يستفيد من وصلة الخارجة - نجع حمادى القديمة ، ويرتبط بالخط الجديد من أسبوط إلى الخارجة ، ويكملة خط جديد من قنا إلى سفاجة . وهناك ينتمى المشروع بميناء جديدة طاقتها ٧ ملايين طن سنويا لتصبح بمثابة أبو طرطور - على - البحر كما نقول ، وإليها سيتم شحن ٢٠ ألف طن على ٤ قطارات يوميا . وبهذا أيضا تتصل الواحات والوادي الجديد لأول مرة بالبحر الساحلى الشمالى عموما ، لاسيما أن قد تقرر الافادة من الخط فى نقل الركاب إلى جانب الخام . وقد بدأ بالفعل مد القطاع الأول بين قنا وسفاجة .

أخيرا . فكما يبدأ المشروع بخلق مدينة صناعية ضخمة فى قلب الصحراء ، فإنه سينتهى بخلق واحة خضراء حولا للكفاية الذاتية

الغذائية : مزرعة خضروات وفواكه ولبان ولحوم ودواجن مساحتها ١٥٠٠ فدان ، تعتمد بدورها على حفر شبكة كثيفة بحيث تم الحصول على خامس أكسيد الفوسفور بنسبة ٣٢,٥ ٪ (مقابل ٣١,٦ ٪ لخام المغرب) ، وعلى حامض الفوسفوريك المركز بنسبه ٥٤,٤ ٪ (مقابل ٥١,٦ ٪ للمغرب) كما أمكن التغلب على مشكلة التآكل التي كانت تبيها تلك الشوائب .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون استغلال الحقل اقتصاديا . فتكلفة استخراج طن لخام ستكون في حدود ٥ دولارات ، والتركيز ٨ دولارات . والنقل ١٩ دولارا ، بمجموع ٣٢ دولارا ، بينما سعر البيع ٤٠ دولارا ، بريح صاف ٨ دولارات . كذلك حامض الفوسفوريك ، الذي يمكن إنتاج نوعين منه ، واحد للاستهلاك المحلي وآخر للتصدير . فالأول تبلغ تكلفته ٣ . ٣ دولارات ، وسعر ٣٤١ دولارا ، وريحه ٣٨ دولار وعلى هذا وذاك يبلغ صافي ربح المشروع ١٨٠ مليون دولار سنويا ولما كانت تكلفته الكلية نحو الألف مليون دولار ، فإن المدة اللازمة لاستيراد رأس المال لن تزيد عن ٥ - ٨ سنوات .

وفي تقدير آخر أن المشروع ، الذي سيتكلف نحو ٨٣٤ مليون جنيه ،

يمكن بعد أن يكمل أن يعطى ٧٠ مليون جنيه ربحا صافيا كل سنة ،
بنسبة عائد قدرها ٢٢,٧٪ سنويا ، تعادل ٥٥٪ من المبيعات . ذلك على
أساس أن يبدأ الانتاج سنة ١٩٨٨ ، ليبلغ ذروته سنة ١٩٩٥ ، مارا فى
ذلك بمرحلتين . فى الأولى ينتج ٣,٥ مليون طن خام سنويا ، يصنع
منها ٢,٤ مليون محليا ، ويصدر ١,١ مليون طن خام إلى الخارج .
والثانية ترتفع بطاقة الانتاج إلى علامة السبعة ملايين المستهدفة
أصلا .

أخيرا وليس آخرا ، فليس صحيحا - يضيف مؤيدو المشروع - أن
السوق العالمية بلغت درجة التشبع وأن إنتاج أبو طرطور لن يجد له
سوقا . على العكس ، فإن الاستهلاك العالمى - الذى زاد من ١١٠
ملايين طن سنة ١٩٧٥ إلى مليوننا سنة ١٩٨٠ فقط - قابل لامتناس
كل المساهمة المصرية المستقبلية ، كما أن سعر الطن فى ازدياد مطرد
كل بضعة أعوام . ومن ناحية أخرى فإن القطبين الأعظم فى الانتاج
العالمى وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (٦٠ ٪ معا من انتاج
العالم) قد تحولوا مؤخرا من دول مصدرة للفوسفات إلى دول مستوردة
له .

بين هذين الرزين المتناقضين ، واضح بالطبع - والمشروع بحجمه وضخامته يعد كما سبق ، حقل الخام الأساسى فى أم بجمة إلى الداخل قليلا على ضلوع المنحدرات الغربية للهضبة ، وهو موزع هناك بين ٧ مناطق محلية . أما عن النقل ، فقد كان الانتاج يشحن لمسافة ٣٠ كم بالخط الهوائى إلى ميناء التصدير أبو زنيمة ، حيث أنشئت محطة كهربائية قوية ومحطة كبيرة لتحلية مياه البحر . وكان معظم الانتاج يصدر إلى الخارج ، ويعنى ذلك أساس دول الغرب الصناعية الكبرى فى أوروبا والولايات المتحدة ، وأقله ما يوجه لخدمة صناعتنا المعدنية المحلية .

كذلك أنشئ فى أبو زنيمة مصنع للفيرومنجيز اللازم لصناعة الصلب بطاقة ٢٠ ألف طن سنويا . على أن العدوان الإسراذيلى فى يونيو دمر المصنع وأوقف المنجم ، إلى أن بدأ الآن إعادة التشغيل بهدف إنتاج ١٨٠ ألف طن من خام المنجيز سنويا ٢٧ زلف طن من حديد الزهر ، آلاف طن من الفيرومنجيز تتضاعف فيما بعد إلى ٢٠ ألفا .

الحديد

جغرافية الحقل والانتاج

عرف ركاز الحديد بمصر منذ وقت مبكر سبيا ، فقد كشف حديد الواحات في أوائل القرن الحالى ، وكذلك حديد أسوان . على أن صناعة التعدين تأخرت حتى يوليو وقيام صناعة الحديد والصلب . ومنذ بدأت عملية التعدين فى الخمسينات ، زحفت إلى علامة ربع المليون طن تقريبا ، حتى ناهزت نصف المليون حوالى سنة ١٩٦٠ ، حين بلغت ٤٥٠ ألف طن بالدقة . وعلى حد نصف المليون هذا استقر الانتاج طوال الستينات تقريبا ، ومنه صعد إلى حد المليون ونصف المليون فى السبعينات . وفى سنة ١٩٧٦ مثلا بلغ رنتاج الخام من البحرية ١,١٥٥,٠٠٠ طن ، ومن سوان ١٣٨,٠٠٠ طن ، بمجموع قدرة ١,٢٤٣,٠٠٠ طن . وعلى عتبة الثمانيات كان الانتاج قد بلغ حده الأعلى وهو ٣,٣ مليون طن ، كلها من البحرية .

ومرة أخرى تتكرر قصة التوسع غربا فى جغرافية الحديد . فهناك تقليديا أربعة مناجم أو مناطق لركاز الحديد فى مصر ، كان آخرها

غربا مهملا وأقلها قيمة ولكنه منذ الستينات زصبح مركز الذ
والجاذبية المطلق وبوصلة المستقبل . هذه المناطق هى من الآ
الاجرافية العميقة يبع عددها ٣٢ بئرا ، تعطى ٦٥ ألف متر مكعب ،
المياه يوميا ، يذهب ٨٠ ٪ منها لاستهلاك الصناعة التعدينية نفسه
والمستعمرة برمتها تمثل بذل كله خطوة فى خطة غزو الصحراء وذ
الكثافة السكانية خارج الوادى .

المنجنيز

سيناء ساس ، وجبال البحر الأحمر ثانويا ، هى مستودع المنجنيز
فى الأخيرة ، ثمة مواضع ثلاثة صغيرة : أبو شعر قرب الغردقة ، ج
حماطة ، جبل علبة ، فى الأخير منها وحده بعض رنتاج محدود
كذلك وجد المنجنيز حديثا فى الجلف والعوينات مع الحديد ، وذلك بـ
تركيز ٢٢ ٪ . فيما عدا هذا فيكاد المنجنيز عملى أن يكون سينائي
مثله فى هذا مثل الفحم .

فبأنواعه ودرجات جودته المختلفة من خام عالى الجودة إلى منج
حديدى متوسط الجودة رلى مجرد أكاسيد منجنيز منخفضة الدرجة

ينتشر المعدن كثيرا في سيناء ، لكنه يتركز أساسا في أم بجمة رصيда وإنتاجا . ولعله في هذا لا يقل تركيز عن الفحم ، وكلاهما على ية حال أشد معادننا الرئيسية ترزا جغرافيا .

دورات الانتاج ودائره

منذ سنة ٢٩١٨ بدز الانتاجة . وحتى الخمسينات كان الاحتياط المقدر نحو ٤ ملايين أو مليون طن . وحتى سنة ١٩٦٧ كان الانتاج السنوى حوالى ١٥٠-٣٠٠ ألف طن ، أو بعامه في حدود خمس إلى ثلث المليون في المتوسط . غير أن هذا المتوسط كان دائما قابلا أو عرضة للانخفاض الفجائى في بعض السنوات إلى نصف أو ربع ذلك الحجم ، حتى خارج فترات العدوان الإسرائيلى ذلك حين ينقطع الانتاج كلية . فمثلا في سنة ١٩٥٧ بلغ الانتاج ٨٥ ألف طن فقط .

فيما عدا هذا فلقد بلغ مجموع الانتاج التراكمى حتى سنة ١٩٦٧ نحو ٤,٥ مليون طن ، بينما قدر الاحتياطى المتبقى وقتئذ بنحو ٢,٥ مليون أو ١٠ ملايين طن . وعلى زساس معدل الانتاج السائد ، كان

عمر الاحتياطي المنتظر لايزيد عن صف القرن إلا قليلا ، ما لم تكشف حقول أو موارد جديدة .

حديد البحرية

حديد البحيرة يضا عرف ورصد مبكرا فى أوائل القرن ، سنة ١٩٠٩ ولكن الموقع الداخلى المتطوح ظل عاملا مضادا للاستثمار . وليس بعد ١٩٥٧ أن ، أعيد اكتشافه ، ، كما أعيد تقييم رصيدة بتقديرات أعلى بطراد . فمن ٩ ملايين طن فقط فى بداية الكشف سنة ١٩٠٩ ، رفع التقدير إلى ٢٠ - ٢٥ مليونا ، ثم إلى ١٣٦ مليونا وزعت بين منطقة جبل غراب (٨٣ مليونا) ومنطقة الجارة (٥٣ مليونا) . ثم ارتفع الرقم مؤخرا إلى ٢٢٠ - ٢٣٠ مليون طن لاستخراج منها ١٤٠ مليونا أى أكثر من النصف وقد عثر بعد هذا على الحديد فى موقع ثالث هو الجديدة وقدر احتياطية بنحو ١٢١ مليون طن .

البحرية إذن هى قطب الحديد الرديسى فى مصر ، وجبل غرابى هو مركز ثقله : إنه ولا سواه ، جبل الحديد ، بامتياز . النوعية زينا مرتفعة نسبيا . فالرواسب سمكة غير عميقة ، ومن النوع الأصفر

(الليمونيت) ونسبه الحديد فى الركاز جيدة ، نحو ٤٥ - ٦٠ ٪ من هنا جميعا فرض الحقل نفسه على صناعة الحديد والطلب فى حلوان كبديل لحديد زسوان وكقاعدة لتوسع أكبر فى الصناعة .

لهذا الغرض أنشئت شبكة مثالثة من الخطوط الحديدية والبرية والكهربائية فالخط الحديدى لنقل الخام إلى مصانع الحديد والصلب بالتبين ، حلوان ، وطوله ٣٤٠ كم . ثم يضاعفة خط سيارات مواز طوله ٣٣٠ كم ، لمساعدة حركة المرور . ثم هناك أخيرا خط كهرباء يتفرع من محور كهرباء السد العالى عند سمالوط إلى البحرية لتشغيل المناجم وخدمة المدينة العمالية والسكنية التى خلقتها الصناعة . وهذا المدينة ، كشقيقتها الكبرى التى سيخلقها الفوسفات فى زيو طرطور رلى الجنوب ، تضم الآن ٥ الاف من السكان العاملين . حولها نمت مزروعة حديثة لتموين المستعمرة السكنية بالخضروات والفواكة والألبان والدواجن ، وتعتمد كنظيرتها على الابار الجوفية الحديثة العميقة .

أما كشف الجلف والعوينات - أوائل السبعينات - فيقع إلى الغرب من بير طرفاوى بنحو ١٥٠ كم حيث عثر على الحديد فى شكل عروق

وعدسات ، بنسبة ٦٢ ٪ حديد . ٢٢٪ منجنيز . وهو بهذا يأتي في نوعيته كخليط من حديد الواحات وأسوان وفي المرتبة سيناء ، خصرة الصحراء الشرقية ، شرق أسوان ، الواحات البحرية ، مع كشف جديد جدا في بعض مناطق الجلف والعوينات .

ويمكن أن نتجاوز سيناء بسرعة لأن قيمتها محدودة ، حيث تتبعثر الرواسب في وادي نصب وبين عديد من الكتل الجبلية ، كما تختلط بالمجنيز في أم بجمة بنسب غير اقتصادية . ومع ذلك فقد عثر على طبقة من الحديد الجيد في المنطقة قدر احتياطيها بنحو ٣ ملايين طن . كذلك فقد ظهرت في الفترة الأخيرة بعض كشوف مشجعة في جبل الحلال جنباً إلى جنب مع الفحم .

أما منطقة خاصة الصحراء الشرقية فتتوزع في أم شداد قرب القصير وبين أودية كريم وسويقات وجحاليج ، تقريبا في منتصف المسافة بين الساحل وثلية قنا ، هذا عدا بعض مناطق متفرقة جنوب القصير مثل الرياح وجبل الحديد وأم غميس الزرقاء . وعورة المنطقة واضحة ، كما أن الرواسب تتدخل في الصخور البراكانية على شكل

عروق . أما النوع فهو المغنطيسى السود (ماجنتيت) . وأما الرصيد فنحو ٥٥ - ٦٠ مليون طن موزعة بالتساوى تقريبا بين كل من مناطق الثلاث .

حديد أسوان

حديد أسوان - زقدم حديد عرف فى مصر منذ أوائل القرن - يفترش هضبة من الخرسان النوبى متوسطة الارتفاع والمساحة إلى الشرق من مدينة أسوان ، بسمك كبير أحيانا ، وعلى السطح أحيانا ، وقرية دائما . التعدين إذن سهل ، كما أن النوع (هيماتيت) قدر أنه جيد نسبة الحديد فيه نحو ٥٠ % ، فضلا عن أن الرصيد وفير ، نحو ٦٠ مليون طن ، وحدها تكفى مصر نحو ٥٠ سنة بمعدل استهلاكها منذ سنوات . بقوة هذا الموقع والمزايا ، أختير حديد أسوان ليكون أساسا لصناعة الحديد والصلب فى حلوان . وهكذا بالفعل كان ، إلى استبدل به حديد البحرية لتفوقه كما وكيفا .

على أن حديد زسوان ، رغم انخفاض جودته ، تضاعف رصيده مؤخرا فبلغ ١٢٥ مليون طن . من ذلك مثلا أنه تم اكتشافه شرق أسوان بمنطقة العويرشة ، وذلك فى ٣ طبقات يتراوح سمك الخام فيها بين

٣٠ ، ٧٠ سم ، وجملة الاحتياطي بها ٢٧,٦ مليون طن . كذلك فرغم تخطى صناعة الحديد والصلب بحلوان عنه ، فإن هناك الآن احتمالا بإقامة صناعة صلب محدودة بزرسان في المستقبل ، غير أن هذا يتوقف على عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة تختص بترشيد الانتاج الحالي .

الثالثة بعدهما . ويقدر الخام الاحتياطي بنحو ١٠٠ مليون طن . ومن الممكن لاستغلاله مد سكة حديد الواحات إلى منطقة بير طرفاوى ، م الاستفادة من خط كهرباء فوسفات أبو طرطور . فرد تحقق هذا يوما ما ، فلسوف يكون زقصى دفعة نحو الجنوب للحياة البكر فى صحرائنا الغربية التى تمثل هنا وحتى الآن لا معمورا مطلقا .

الفهم

أن يكون أو لا يكون

هذا أحدث الوافدين على قائمة معادن مصر المعاصرة ، رغم أنه ينتمى إلى بعض من زقدم العصور فى قائمة جيولوجية مصر . لكن الطريف أنه لايمت جيولوجيا إلى العصر الفحمى (الكربونى) كما قد يوحي الاسم ، وإنما هو يأتى أساسا من الترياسى والجوراسى فى سيناء ،

بل وأقله يرج في الفيوم إلى طبقات إيوسينية وأوليغوسينية . وعلى زيه حال فإن يأتي كمفاجأة - ساء بالظ - من جانب الجيولوجيا أعدتها خصيصا لمصر . ذلك أن النظرية الجيولوجية التي سادت طويلا كانت تصر على خلو مصر من الفحم بحكم خلوها من تكوينات العصر الفحمي وما يجري محراه .

غير أن العثور على في كل من سيناء والفيوم منذ الستينات بدد هذه النظرية السددة أو النظرة أو النظارة « السوداء » ، ومنح مصر الوقود الأسود لأول مرة في تاريخها ، وبعد أكثر من نصف قرن من امتلاكها الأسود الحديد . والطريف ، بعد ، أن المعدن الوحيد الهام تقريبا الذي اكتشفه جيولوجي مصري لا أجنبي ، والأطرف مصري سيناوي بالتحديد .

معدن سيناوي

ورغم العثور على بقايا من الفحم ليجنيتي في شمال غرب الفيوم بمنطقة قصر الصاغة وودان الفرس وجبل حامد واحتمالات وجوده

هناك بكميات تذكر ، وكذلك فى منطقة الخطاطية غرب الدلتا مؤخرا ، فضلا عن منجم الطفلة بجبل أبو الريش بحرى شمال شرق أسوان بنحو ١٢ كم ، فإن وجود الفحم يقتصر عمليا على سيناء . إن الفحم هدية سيناء الخاصة وحدها إلى مصر ، مثلما هو وحده ميزة سيناء الخصوصية . لذلك فرغم أنه يتوزع بين أكثر من موقع فى سيناء ، فإنه يعد بالتأكيد أكثر معادنا تركيزا جغرافيا وأقلها انتشارا ، على الأقل حتى الآن .

وفى سيناء ، تتوزع رواسب الفحم فى ٣ مناطق ، يقدر مجموع الرصيد فى ثلاثتها بنحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . فى الصدارة كما وكيفا يأتى حقل المغارة بنحو ٥١,٨ مليون طن مؤكدة ٣٥,٨ مليون منها قابلة للاستخراج ، يضاف إليها ٣٦ مليوناً محتملة ، زادت مؤخرا بالمزيد من الكشف وتمدد الحقل . الحقل الثانى منطقة بدعة وثور ، ١٥ مليوناً مؤكدة ، ٦٠ مليوناً محتمل . زخيرا ففى عيون موسى ٤٠ مليوناً ، ولو أنها فى تقدير آخر ١٨,٥ مليون فقط .

النوعية فى المغارة وعاون موسى تصلح لتشغيل محطات الكهرياء ومجمعات الحديد والصلب . ولكن فحم عيون موسى مصحوب بمياه جوفية عالية الضغط ، مما يعقد عملية التنجيم والتعدين . أما فحم بدعة وثورة فيصلح كمنتج للغاز بطاقة حرارية عالية جدا ، ويمكن استخدامه كذلك فى الصناعات الكيماوية . ولكن فحم المغارة هو وحده الصالح للتكويك ، ومن هنا بدأ به الاستثمار الفعلى .

فحم المغارة

مركز الحقل جبل المغارة ومنطقة وادى الصفا وادى المساجد ، لكن امتداده وصل مؤخرأ إلى جبل الحلال فى مساحة قدرها نحو ٦٠ كم٢ ستضيف الكثير ولا شك إلى الرصيد المرصود . يقع الحقل جنوب غرب العريش بنحو ١٣٢ كم ، وشرق الاسماعيلية بنحو ١٧٥ كم ، ويبعد عن القاهرة بنحو ٣٠٥ كم . طبقات الفحم فى المنجم على عمق ٣٠ - ٤٠٠ متر ، بسمك يتراوح بين المتر والمترين .

الكشف تم سنة ١٩٥٩ ، وبدأ الاستغلال سنة ١٩٦٤ وذلك بمنجم الصفا بطاقة قدرها ١٠٠٠ طن يوميا أو ٣٠٠ ألف سنويا . وحتى إبريل سنة ١٩٦٧ بلغ مجمل إنتاج المنجم ، الذى يضخ يوميا ٦٠ طنا من

المياه من باطنه ، بلغ ٢٦ ألف طن من الفحم أما تخطيط الانتاج فقد كان على ٣ مراحل ، فى الأولى يتم استخراج ١٥٠ لف طن ، والثانية ٣٠٠ ألف ، وفى الثالثة ٤٥٠ ألفا كان المفروض أن قد تحققت اليوم لتوفر علينا نحو ٤٠ مليون دولار قيمة وارداتنا الفحمية حاليا .

إلا أن العدوان الإسراذيلى سنة ١٩٦٧ أوقف العمل والعملية بالطبع ، ثم تعرض المنجم نفسه مبكراً للتخريب ثم للحريق ثم للسد بالأسمنت المسلح . ولعل هذا الحريق ، أيا كان فاعله ، قد حمى الرصيد وأنقذه من استنزاف العدو . على أن عودة المنجم إلى الانتاج بعد عودة سيناء مؤخراً يعد فئنة فنية حقا ، لأن مناجم الفحم إذا أحرقت ينذر جدا أن تعود إلى العمل نظرا لتراكم الغازات السامة والقابلة للاشتعال والانفجار . . . إلخ .

والآن ، وبعد إعادة تشغيل منجم الصفا ، فلقد تقرر فتح ٥ مناجم جديدة أيضا . ولكن يبدو أن إعادة تقييم الاحتياطى بعد العودة قد انخفضت به نوعا ، حيث أعلن أن الاحتياطى القابل للتعدين يبلغ ٢٧ مليون طن ، سوف ينتج منها فعلا ٢١ مليونا ، بينما يبلغ الاحتياطى المحتمل ١٦ مليونا أخرى .

أما التخطيط الجديد فيتجه إلى إنتاج مليون طن سنويا على أساس عمر افتراضى قدره نحو ٣٠ - ٣٥ سنة ، وذلك على برنامج مرحلى يتصاعد من ١٢٥ ألف طن إلى ٣٥٠ ألفا إلى ٦٠٠ ألف إلى المليون . والمتنظر أن يبلغ الانتاج فى السنة الثانية من التشغيل ١٢٥ ألف طن ، بينما يتحقق هدف الـ ٦٠٠ ألف طن فى السنة السادسة .

من هذا الانتاج سيوجه ١٥٠ ألف طن لمصنع الكوك بحلوان للمساهمة بنسبة ١٠ - ٢٠٪ مع الفحم المستورد فى صناعة الحديد والصلب . أما الباقي وقدره نحو ٥٤٠ ألف طن وأغلبه من الفحم « الواطى » ، الدرجة فيوجه إلى توليد الكهرباء كمصدر للطاقة فى محطة القوى الكهربائية بمنطقة عيون موسى . وتبلغ قوة هذه المحطة ٦٠٠ ميجاوات ، وتحتاج إلى ٢٥ مليون طن فحم سنويا .

أما عن نقل الخام ، فقد استقر على السيارات من المنجم حتى منطقة عيون موسى ، ثم منها تستكمل حصة كوك حلوان رحلتها بحرا عبر خليج السويس ثم بالسكة الحديدية من السويس إلى التبين بحلوان .

فيما عدا هذا ، تتبقى من التعدين عادة بعض « النفايات » ، فهذه نوجه لتشغيل محطات استخراج المياه الجوفية التى يجرى العمل

لتوفيرها حاليا فى وادى المساجد المجاورة . والماء ، بالطبع ، شرط أساسى لعملية التعدين نفسها ، فضلا عن المستعمرة العمالية السكنية الناشئة والتي قد تبلغ بضعة آلاف ، معظمهم من بدو المنطقة الذى تحولوا إلى الاستقرار أو من عمال العريش الوافدين .

اقتصاديات الاستغلال واستراتيجيته

أما عن الانتاج نفسه فلا شك أنه اقتصادى مربح بالمستويات العالمية ، وإن كان النقل أثقل بنوده . فتكلفة إنتاج الطن والأسعار الجارية ٢٤ جنيها ، ولكن تكلفة نقله تجاوز نصف تلك القيمة إذ تتراوح بين ١٢ ، ١٥ جنيها . على أن سعر التسليم فى وادى النيل إن بلغ بذلك ٣٦ - ٣٩ جنيها ، فإنه يقل كثيرا عن السعر العالمى لنفس المواصفات وهو ٤٨٥ - ٦٨ جنيها .

على هذا الأساس فإن مشروع الانتاج الحالى يوفر لمصر أولا ، ٤٠ مليون دولار سنويا قيمة وارداتها الفحمية الراهنة . ثم هو يوفر ، ثانيا ، خام البترول المستخدم حاليا فى محطات توليد الكهرباء بعد أن يحل محله كوقود بديل ، وبالتالي يمكن تصدير هذا البترول بقيمة قدرها ٣٥ مليون دولار و بهذا وذاك تكون قيمة إنتاج الفحم السنوى ٧٥ مليون دولار .

فيما عدا هذا فلا زال الاستخدام الأمثل لفحمنا موضع بحث وجدل :
تحويله إلى كوك ، أم توليده للكهرباء ، أم الاثنان معاً . فبعض الخبراء
يدعو إلى إحلال الفحم محل البترول (المازوت) كوقود لتشغيل
محطات الكهرباء الحرارية ، ضناً بالبترول كمحروقات وتخصيصاً له
للبتروكيماويات والأسمدة الثمينة . . . الخ ولكن البعض الآخر يضمن
بدوره بالفحم الوحيد الصالح عندنا للتكويك أن يحرق كوقود ولو حماية
للبنترول .

والحل الوسط المطروح أن نصدر ذلك البنترول الموفر ونستورد بجزء
من ثمنه الفحم اللازم لتوليد الكهرباء . والمقدر على هذا الأساس أن
المحطة الواحدة قدرة ٦٠٠ ميجاوات ستوفر علينا ٨٧ مليون دولار
سنوياً . ولما كان المقدر أن الطاقة الإضافية المولدة حراً يراً والتي
تحتاج إليها مصر في السنوات القليلة القادمة تبلغ ٩ آلاف ميجاوات ،
فإن ذلك يعني توفيراً مجموعه ١٣٠٠ مليون دولار .

أخيراً ، ولكن ليس آخرها بالطبع كان لفحم الكوك مشتقاته الجانبية
ومستقطراته العديدة التي تدخل في صلب صناعة الكيماويات
الأساسية ، فإن لفحم الوقود مخلفاته التي تدخل في كثير من

الصناعات الهامة خاصة البناء ، وتعنى بذلك الرما د . فعدا عمليات
رصف الطرق والشوارع ، يدخل رما د الفحم كمادة عازلة فى بناء
الخرانات ، ويحل محل الاسمنت جزئيا فى أعمال الخرسانة ، أحيانا
بنسبة ٢٠ ٪ . أما الرما د المحبب أو المشكل كحصى فيمكن خلطه مع
الأسمنت لصناعة قوالب الطوب المفرغ العازل . . الخ .

المعادن الثانوية

إذ ننتقل من خماسية المعادن الأساسية الكبيرة إلى ثمانية المعادن
الثانوية . نجد توزيعها الرئيسى هى الأخرى محصورا بين جبال البحر
الأحمر وسيناء . فالنحاس فى أم سميوكى وجبل العطوى وأبو سويل
قرب أسوان ثم أخيرا فى الدراهىب قرب الحدود . وقد كشف حديثا عن
كميات من النحاس والنيكل لأول مرة فى جنوب الصحراء الشرقية على
شكل معادن كبريتيدية مبعثرة فى الصخور بمنطقة جابر وعكارم
شرق مدينة أسوان بنحو ١٣٠ كم .

أما الرصاص والزنك ، اللذان يوجدان معا عادة ، شأنهما فى هذا
شأن الذهب والفضة أيضا ، فأهم المواضع هى أم غيج قرب القصير ،

ثم زوج البحر وأم سميوكى وجبل الرصاص شمال مرسى علم ، ثم أخيرا فى وادى رنجه ورأس بناس . ويقدر احتياطى مصر من الرصاص بنحو مليون طن ، وهو لا بأس فى هذا المعدن الضئيل الشحيح .

وفى أم الروس وأبو دياب والنوبع أهم مواطن القصدير ، تليها منطقة جبل العجلة والمويلحة . ويقدر الاحتياطى بنحو ٥٠ ألف طن . وجمسة هى مركز الكبريت الأول حيث يوجد فى الصخور الرسوبية بنسبة عالية ، حوالى ٤٠ % ، كما يوجد جنوب مرسى علم ووادى الجمال ، فضلا عن شمال وغرب شيناء قرب أبو درية . ونحن نستورد منه اليوم نحو ٢٠٠ ألف طن سنويا ، تكلفنا نحو ٢٥ مليون جنيه ، لصناعة حامض الكبريتيك لاستعمالاته العديدة خاصة فى الأسمدة الكيماوية .

الذهب

أخيرا فإن الذهب ، الذى كشف فيه الفراعنة نحو ١٠٠ منجم ولم نصف نحن إليها منجما واحدا جديدا ، توقف إنتاجه تماما فى الأربعين

سنة الأخيرة ، إما لنفاد الرصيد أو عدم اقتصادية التشغيل ، حيث كان يتم طحن نحو ٢٠٠ ألف طن من الصخور سنويا بلا جدوى تقريبا . فمثلا ما بين سنتي ١٩٠٢ ، ١٩٦٠ بلغ حجم كل ما استخرج ٧ أطنان فقط . فلم يكن بد من إغلاق المناجم في سنة ١٩٦١ .

أما الآن ، وبعد ارتفاع أسعار الذهب في العالم بشدة ، فقد بدأت إعادة فتح المناجم المؤمل أن تستعيد الانتاج في بدايات أو أواسط الثمانينات ، لاسيما أن قد ثبت أن نسبة صافي الذهب الذي يمكن الحصول عليه تزداد كلما زاد عمق الطبقات التي يتوغل إليها التنجيم .

ويبلغ عدد مواقع الذهب في مصر بالدقة ٩٨ موقعا ، تقدر قيمة مجموع ما بها من الذهب حاليا بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه . نصفها أي نحو المليار جنيه مركز في موقعين اثنين فقط هما مركزا الأساس - الأول هو منطقة البرامية ، والاحتياطي المقدربها ٣٥ طنا على الأقل ، تقدر قيمتها حاليا بنحو ٥٢٥ مليون جنيه . الثاني هو منطقة السكري وبها نحو ٢٠ مليون طن على لأقل ، ثمنها لا يقل عن ٤٥٠ مليون جنيه .

فيما عدا هذا فإن أرض الذهب بعامة هي جنوب الصحراء الشرقية

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

فوق أو أعلى الخاصرة . فهناك ٧ مناطق منتثرة ، ٢ منها فقط شمال طريق قنا - القصير ، ٥ جنوبه . ومركز كل منطقة دائما هو أغنى المواقع رصيذا وأغزرها موارد مياه فى الوقت نفسه .

فى أقصى الشمال نبداً بدائرة وادى دارة والديب قرب جبلى المعروف ومنجل . وقرب وسط خط الخاصرة تلى دائرة الفواخير ، فطيرى ، عطا لله ، العريضة ، سمنة ، أبو جريدة ، وجدامى . وعلى الجانب المقابل من الخط نجد مجموعة أم الروس ، وادى كريم ، أبو دياب ، الدغيج . ثم بعيدا إلى الجنوب مباشرة تأتى منطقة القلب موقعا وقيمة ومركز الثقل المطلق ، منطقة البرامية ، السكرى ، عتود ، الكردمان ، بخارى ، دنجاش ، ساموت ، حمش ، الصباحية ، والخلجية . تنفرد منطقة رأس بناس بعد هذا بمجموعة تضم مناجم أم عليجة ، أم تندبة ، الحوتيت ، رجة الريان . ثم فى أقصى الجنوب الشرقى من الصحراء تظهر مجموعة أم الجاريات ، حيمور ، سيجة ، أم شاشوبة ، وادى مراحب ، وادى أبو قاس ، عطشانى ، النقيب ، الهودى . ثم أخيرا فى أقصى الجنوب الغربى تتجمع دائرة أم الطيور ، أم عجات ، بيتان ، كوريباى ، روبييت .

الصخور الصناعية

الكاولين هو أساس صناعة الحراريات والخزف والصيني والقيشاني ، كما يدخل فى صناعة البويات والمطاط ، ويعمل كمادة ملينة للورق والملابس . ويقدر رصيده فى مصر بنحو ٢٠ مليون طن . أما أهم مناطق فسيناء ، رأس ملعب ، حيث كان عصب الصناعة حتى عدوان ١٩٦٧ ، حين كشف فى اللحظة التاريخية المناسبة حقل كلابشة جنوب غرب أسوان لينقذ الموقف . والآن يقدر احتياطى كلابشة بنحو ١٦٥ مليون طن ، وينتج سنويا ٥٠ ألف طن . وهناك كشف جديد بصحراء العلمين والقطارة فى نقب أبو دويس ورقبة الرالة ونقب عيدالهادى ومنقار الجارة وظهر الحمار . والخامة هنا ناصعة البياض ، نسبتها نحو ٣٥ - ٤٠ ٪ من الصخور الحاملة .

أما الدولوميت فأهم مراكزه وأجود أنواعه فى جبل عتاقة بمنطقة القناة . أما الطفلة فتمتد ، كالحجر الجبرى ، على طول النيل برمته ويكلا جانبيه من كوم أمبو حتى القاهرة . ويقدر احتياطى الطفلة بنحو ١٠ ملايين طن . كذلك عشر أخيرا على الأسبستوس - الحرير الصخرى - فى نقب عبد الهادى على مشارف القطارة .

والحبس منه هو الآخر أنواع ممتازة ، وهو يكثر على امتداد الساحل الشمالى الغربى خاصة فى الغريانيات والحمام ، وكذلك على ساحل البحر الأحمر وسيناء إلا أن أجوده هو حبس البلاح الشهير بمنطقة القناة . وفى شمال غرب الصحراء الغربية فإن المقدّر أن الخامات الصالحة لإنتاج الأسمنت والمواد الأساسية للبناء بصفة عامة والموجودة فى مناطق الغريانيات والرويسات والمغرة والقطارة تكفى لتصنيع مليون طن سنويا لمدة ١٠٠ سنة على الأقل .

عدا هذا فقد تم مؤخرا كشف الحبس الزراعى فى ٣ مناطق هامة . الأولى فى الفيوم بمنطقة قارة الفرس شمال شرق المحافظة ، ومساحتها تبلغ ١٣ كم مربعا ، والاحتياطى المقدّر لا يقل عن ٧ ملايين طن . الثانية فى منطقة جبل الطويل بالفيوم وبنى سويف ، ومساحتها ١٣٠ كم مربعا . أما الثالث ففى الساحل الشمالى بالعميد والغريانيات ، ويقدر الاحتياطى المؤكد بنحو ١٥ مليون طن .

عن الرمال ، أخيرا فإن الرمال البيضاء أو رمال الزجاج اكتشفت بوفرة فى منطقة جنوب شرق القاهرة ، ولكن أكثر فى سيناء . كذلك

هى توجد فى منطقة أسبوط حيث يقدر الاحتياطى بنحو ١٥ مليون طن ، تقرر أن يقام عليها مصنع للزجاج بالمدينة .
أما الرمال السوداء فهى من عناصر رواسب طمى الدلتا أثناء الفيضان يلقى بها على شواطئ الدلتا خاصة المصبية على جانبى فم رشيد وفم دمياط . يبلغ حجمها ، كما يقدر ، من مليون إلى ٣ ملايين طن فى كل كيلو متر مربع من الساحل . وكل مليون طن منها يحتوى على ٥٠٠ طن من المواد المشعة ، بالإضافة إلى أكثر من نصف مليون طن من التيتانيوم الذى يمكنه ككل أن ينتج ٤٠٠ ألف طن من البويات الصناعية الهامة التى تساوى فى السوق العالمية نحو ٦٠٠ مليون دولار .

المعادن النادرة

هذه المجموعة الفائقة الأهمية والحساسية ، والتى تزيد عناصرها عن الدسنة ، يقدر مجموع الاحتياطى المعروف منها بنحو ٣٠٠ مليون طن ، منها ١٣٠ مليونا من التيتانيوم والنفيوم ، ٤٠ مليونا من الإلمنيت ، ٣٠ مليونا من نافيلين السيانيت .

التيتانيوم أساس لأوكسيد التيتانيوم اللازم لصناعة البويات . وأهم

مركزه أبو غصون في جنوب الصحراء الشرقية حيث يتركز نحو ٤٠ مليون طن . أما النفلين الذي يعد بديلا عن البوكسيت في صناعة الألومنيوم ، فيتركز أساسا في منطقة أبو خروج في نفس النطاق ، ويقدر رصيده بنحو ٢٦ مليون طن .

وكالقاعدة العامة ، يتوزع الباريث في جنوب الصحراء الشرقية . وهناك أيضا كشف الموليبدنم في منطقة حجر عكارم ، حيث قدر حجم الخام بنحو ٨١ مليون طن بنسبة ٠.٣٪ مختلطا مع قليل من البيريل والفلوريت والكاسيترايت .

ولكن لعل أهم من الجميع التنتالوم والنيوبيوم ، فإن لنا منهما ١٥٪ من كل الاحتياطي العالمي ، مع العلم بأن سعر الكيلو جرام واحد من التنتالوم النقي يبلغ ١٧ ألف دولار في السوق العالمي . وهما يستخدمان في صناعة الصلب والسبائك والشرائح التي تتعرض لحرارة عظيمة وذبذبة حرارية حادة . والتنتالوم بصفة خاصة سبائكته تعطي مقاومة عالية للحرارة ، ولذا يستخدم عالميا في صناعة الطائرات والصواريخ وقواطع الصخور والصناعة الإلكترونية والكيميائية .

وهو والنيوبيوم يتركزان في منطقة أبو دياب والعجلة . ويبلغ حجم

تنتالوم أبو دياب مثل حجم حديد الواحات البحرية ، أو نحو ٤٨ مليون طن خام ، تنطوى أيضا على ٥٥٠٠ طن أوكسيد نيوبيوم ، ١٣ ألف طن أوكسيد تنتالوم ، ٥٢ ألف طن قصدير . أما فى العجلة فإن حجم التنتالوم ١٠ ملايين طن ، تحتوى هى الأخرى على ألفى طن قصدير ، ١٣ ألف طن أوكسيد البرليوم ، ١٣ ألف طن ليثيوم ، ٤٠٠ ألف طن فلوريت .

أما فى منطقة النوبع فقد قدر الاحتياطى حتى عمق ٥٠ مترا بنحو ٨٣ مليون طن من الصخور الحاوية للخام ، تضم ١٢ مليون طن من أوكسيد التنتالوم ، ٧٦٠٠ طن من أوكسيد النيوبيوم . وفى أم القاط بلغ الاحتياطى حتى عمق ١٦٠ مترا نحو ٣٨٠٠ طن أوكسيد تنتالوم ، ٤٦ ألف طن أوكسيد نيوبيوم .

اليورانيوم

على أن اليورانيوم بالتأكيد هو أخطر المعادن النادرة بحكم استعماله النووية . ورصيدنا منه مازال قيد التحديد ، ولكنه يترزح فى عدة مواقع ، منها منطقة القطران جنوب شرق القاهرة بنحو ٨٠ كم ،

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

ثم سفاجة . فأودية كريم والعطشان والجمال فى الصحراء الشرقية ، وكذلك فى مناطق السكات والعريضة والزعفران وجنوب أسوان ، هذا بالإضافة إلى سيناء والوحدات البحرية . وقد بلغ مخزون اليورانيوم فى قطاع قنا - سفاجة وحده نحو ٥٠٠٠ طن .

وقد بدأ العمل فعلا فى ٣ مناجم لاستخراج اليورانيوم ، كما بدأ إنشاء أكبر مصنع فى الشرق الأوسط ، بمعاونة كندية ، لإعداد الخام فى منطقة الصحراء الشرقية . المصنع يتكلف ٤ ملايين جنيه ويستخدم ألف عامل ترتفع تدريجيا إلى ٨ آلاف . فيه يتم تكسير الخام ثم معاملته بحامض الكبريتيك وعوادم من عناصر أخرى ، ثم يعاد ترسيب اليورانيوم لاستخلاص وتنقية أكسيد اليورانيوم .

المخطط أن ترتفع طاقة الإنتاج مرحليا من ٢٠ إلى ٥٠ إلى ١٠٠ طن سنويا حتى ١٩٨٤ . على أن الجدير بالذكر أن بالعالم الآن فائضا من خام اليورانيوم فى السوق . وللأسف أكثر فإن تكلفة استخراج وإنتاج الطن فى مصر تتراوح حتى الآن حول ٣٠٠ - ٤٠٠ دولار ، فى حين أن سعره فى السوق العالمية ١٠٠ دولار فقط .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

الفصل الرابع السد العالى الفكرة والمشروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات
(والاولياء (٢,٥ مليار) (٧,٥ مليار معا) دون حاجات مصر الصيفية
المتزايدة . وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، وأنه
استنفذ أغراضة تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع فى
بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان
فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة
يوليو فى الستينات فى صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت
البدائل المطروحة من التخزين القرنى هى أما سلسلة مشاريع البحيرات

الاستوائية وأما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانيوس .

ولاشك أن إمكانات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كبراهما فيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتى ضعف محقتين . الأولى أنها تتعامل مع مياة النيل الابيض فقط ، أى مع المياة الرايقة ، وتهمل مياة النيل الأزرق والعطبرة أى المياة الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثى إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذها سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنه لا يتحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما ، وأن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياة البحيرات الاستوائية يضيع فى مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسع لأكثر من طاقة السد العالى . كل

الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات . وليس العكس . وهكذا بالفعل كان . ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليدشن عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيجية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماما فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلما استعاد التقايد المستقل غير الاستعمارى الذى فتح به عصر القناطر والخزانات فى مصر . فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخطيطه وتنفذه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير البريطانية (سوفيتية) ، وذلك بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مجال الرى وأعماله ومنشآته فى مصر تماما .

الموضع

وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطا أساسيا للسد العالى ، بل كان حتما أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقع كليهما ، على أية حال ، على

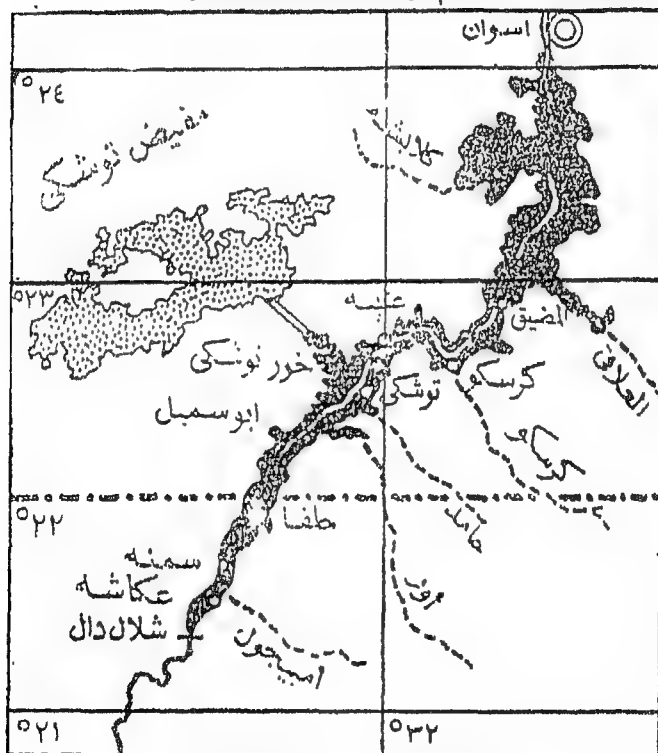
الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائياً أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المغزى وكل الكفاية . من هنا كانت النويه ، الغارقة الآن جزئياً ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد . وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، وبقوة أكثر ، ولاداعى لتكراره . والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجذرية بالطبع .

كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكررت نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسلة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضاً وقبلًا لموقعة شمال الخزان . وهكذا انحصر الاختبار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة . والاخير يمتاز بضيق المجرى الخانقى ، مما قد يرشحة لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعله غير صالح لبناء السد . أولها أساساً تباعد الإطار التلى على صنفته بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحى السد إلى نحو ٢٠ كم شرقاً بغرب (١) . ثانيها

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

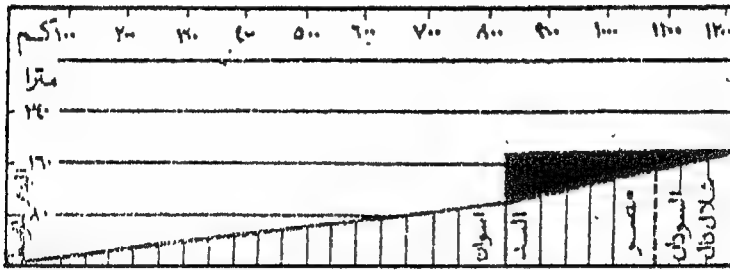
فرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف .
ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور
المنطقة ، فضلا عن عدم توفر خامات البناء اللازمة .



شكل ١ بحيرة ناصر ومفيض توشكى .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/ جمال حمدان

البحيرة متعددة المجاور ،أشبه بسهم مكسور أو بومضة البرق على
الجملة ، وتمتطى نحو ثلاث رجات عرضية (٥٢١ - ٥٢٤) . بإضافة
برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا
العربى أو لا الافرنجى .



شكل ٢ قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر .

لاحظ كيف تحمل أرض مصر البحيرة على كتفها . وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسحوباً يناظر الآخر ويكاد عمود إرتفاعه عند أسوان . أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم ، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخري من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طياً على شكل حرف U الافرنجى . ومن ثم فإن قطاع النهر ليس صلباً جداً فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكفين فى سمترية مثالية للبناء . أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد فى الموضع : صخور الركام من جرانيت المحجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضى ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسوانى لحقن التربة من محجر الحجر الرملى أى الخرسان النوبى . الرمال الكثبانبة الناعمة من الضفة الغربية والخشنة من الضفة الشرقية . . . إلخ .

مائية السد

والى حد معين تحددت طاقة السد العالى المائية بشكل وبطبيعة
الموضع الطبوغرافية . فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥
مترا حتى كنتور ١٨٠ مترا ، وبالتالي يتسع لنحو ١٣٠ - ١٥٧,٥ مليار
متر مكعب اى ثلاثة الى اربعة امثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات
المتحدة البالغة ٤٠ ملياراً ، وأكثر من اربعة امثال سد جارىسون -GAR
RISON ثانى سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة
فإنه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير
تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند
أسوان والبالغ ٩٢ ملياراً (أو ٨٤ ملياراً فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للإستخدام . إذ هى تنقسم إلى
ثلاثة آفاق أو طبقات مائية هى من أسفل إلى أعلى : السعة المينة ،
السعة الحية ، السعة الاحتياطية ، فالاولى من القاع على منسوب ٨٥
مترا حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ متراً وقدرها ٠ ملياراً ،
تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمى النيل المترا كمة عبر ٥٠٠

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة ان ، تموت ، دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جدا عبر هذه المدة السحيقة) . أما السعة الثانية فمن مسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ - ٩٠ ملياراً هي صافى رصيد التخزين (ينبغي أن يضاف إليها مرحليا ويتدرج تنازل المخصص السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ، وقدرتها ٣٠ - ٣٧,٥ مليار ، وتمثل احتياطياً ضد أخطار لفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبخر . ويعد فاقد التسرب ثانوياً للغاية بالقياس إلى فاقد البخر ، فالأول منعدم أولاً على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لايزيد عن نصف مليار سنوياً على منسوب ١٥٠ متراً . أما البخر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٣٦ مليمت من سطح الماء في ديسمبر وبين ١٠٨ر ١٠٨ مليمت في يونيو . وعلى هذا الأساس وصل متوسط فاقد البخر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى ذا كله أن صافى السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ ملياراً كحد أدنى ، ٩٠ ملياراً كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤

ملياراً ، أى ما لا يزيد كثيراً على صف السعة لإجمالية الشكلية أو
الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المائية أنه بلا من « صهرج الماء » الذى كان
خزان أسوان ، فإن دور لسد العالى هو دور « بنك الماء » ، « بنك مياة يتم
الصرف منه بشيك موقع من مصر والسودان » ، كما أضاف البعض . ها
هنا واحد من أعظم « قصور الماء chateau d'eau » فى العالم كما يقول
الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ
يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياة النيل لن
تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أوشال الصرف بالضرورة ، والتي لولاها
لقلنا مجازاً إن النيل سيتحول إلى نهر داخى وأن مصر ستتحول من
مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فان السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى
المعاش خدمة ٧٠ سنة كاملة ، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوجية
إلغاء - إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دوراً ثانوياً كمنظم
موضعى يساعد على إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

ذلك لحوله إلى مجرد طريق - كويرى وأثر عريق أو عتيق . بإختصار ، يكاد السد يفعل بالخران ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر . محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألغى السد وظيفة جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخران أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، والذي أهدته مصر مؤخرًا للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى عليها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائىة من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

هندسة السد

من الناحية الهندسية . أكثر من الناحية الهيدرولوجية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخران نوعياً أو كمياً . فالسد العالى هو السد المطلق ، السد الكامل ، حَرَفِيّاً وحَرَفِيّاً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، ، يعترض المجرى ويسده جميعاً إنه ، جبل صناعى عبر الوادى . ويتركب السد من ركام صخرى من الجرانيت

تتوسط قلبه من الساحل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخري للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هي الأخرى من الطين أيضا .

هذه الستارة الرأسية ، التي تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثي كيلومتر والتي تمت بحقن التربة الرسوبية بالطين داخل غلاف أسنتي صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمته أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الغائر وتستقر عليها . بينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض في أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشاة صماء أفقية من الطمي كذلك تحتها طبقة من الرمال الكثبانية المضغطة أو المدموكة compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطى دفاع مزدوج ضد ضغط الماء . وعلى الجملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هي عرض الطريق العلوى أما طول جناحيه الصحراويين

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

فيمتد نحو ٣٥ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسها ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر أما ارتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى ارتفاع للسد هو ١١١ متراً ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ متراً . غير أن الحجز لا يكون بالطبع بكامل أو أقصى ارتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى ، وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه يغلق النهر تماماً . وبالتالي كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتي تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفة جانبية detour ، والتي حفرت في صخور الصنفه الشرقية الجرانيتية على امتداد الكنتورات المنخفضة بها ومستفيدة من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدره على تمرير أقصى صرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أي الحد الأقصى لتصريف خزان أسوان هو الذى حدد الحد الأدنى لتصريف السد العالى .

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قناتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور فى الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تختطه ٦ أنفاق وهذه الأنفاق تنتهى عند مخرجها بمولدين لكل ، أى بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكهرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليار كيلو ساعة سنوياً . وأخيراً يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصريف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع وللصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ السد العالى ١٩٦٠ (وهى السنة نفسها التى تمت فيها كهربية خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائياً فى ١٩٧٠ ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسى . فمثلاً بلغت معدلات هبوطه (الترييح) ٣٩ سم فقط فى حين كان

المقدار لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ما أشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب في شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبدد مخزونها في الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيف من الطمي كانت كفيلة تلقائياً بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضاً إن التسرب مع البحر ، سوف ينتهي بأن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، ولن تمتلئ البحيرة نفسها لهذا السبب ، . ولاشك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يعنى عن تكذيب هذه النبوءة المغرضة .

على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخراً إلى تمدد مساحة المياه في خور كلابشة عند الطرف الشمالى للبحيرة نتيجة لتسربها في أحد الفوالق أو انكسارات القشرة هناك . وقيل أن هناك احتمالاً لاستمرار تسرب المياه حتى تكوّن مجرى جديداً يسحب المياه من البحيرة ثم يدور حول السد ليصب في النيل مباشرة . ولكن هذا القول نفى رسمياً . أما عن ملء السد فقد تم كاملاً إلى منسوب ١٧٥ متراً في ١٩٧٥ ،

أى بعد ٥ سنوات من تمام بنائه . وفى ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع ملاحظة أن البخر لم يتجاوز الحد المقرر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه فى أغسطس من كل عام غير أن هذا استدعى بعض الاحيان إطلاق تصريف فى النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالى ثلث مليون متر مكعب يومياً . فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل فى بعض الحالات إلى ثلاثة أمثال أى قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر فى مجرى النهر بكل ما تعنى من تصديق لأجنابه ومنشآته . وسوف يتضاعف هذا الخطر أضعافاً فى حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيحتتم إطلاقها فى النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول الأمر إلى كارثة تهدد جسم السد نفسه بالغرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكبديل اسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء وظهر مؤخراً مشروع مفيض توشكى الذى يقدر له أن يتم فى أوائل الثمانينات . وهو بهذا يأتى كملحق أو مكمل للسد وكمصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل اللاند سكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس معه . وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض مصرية بحثة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحي جغرافيتها .

فإلى الغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ، وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عرض ثنية كرسكو - الدر ، وفى منتصف المسافة تقريباً بين النيل والنهية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع فى الصحراء الغربية منخفض طبيعى بيضاوى محوره العام من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادى النيل ومنخفض الواحات الخارجة .

وهناك رأى - حدلى بحث - يدعى أنه - كالواحات الخارجة نفسها - كان متصلاً بالنيل فى الماضى الجيولوجى أو التاريخى (٤) .

يتألف المنخفض ، الذى يستقر فى جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين داخليين ، أكبرهما ضعف الثانى مساحة . فى المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أى قريباً من منسوب النيل عند السد بالتحديد . أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . بهذا الحجم تصل سعته المائية حتى كنتور ١٨٠ متراً فوق سطح البحر - أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريباً - إلى نحو ١٢٠ مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً فى الحوض الأكبر ، ٣٧ ملياراً فى الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة فى حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسى إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة فى نهاية خور توشكى الغارق الآن كواحد من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن - فقط بين النهايتين الأخيرتين ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائى وإحتياطى ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً .

وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التى تمتد من

الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى والتي يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها ٢٥٠ مليون متر مكعب . وتجرى هذه القناة فى معظمها على أرض رملية وخرسانية تعترضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجر جوانبها بغزاره كمصدات للرياح ولتثبيت التربة والرمال فضلا عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق الطبيعية فى جدران الحوض بعدة سدود ، خاصة الفتحات والواقعة فى الطرف الشمالى الغربى ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ - ١٧٠ متراً فتغطى على المنخفضات المحاورة لاسيما نهايات منخفض الخارجة فتصبح فى الصحراء بدءاً أو تغرق هذ المنخفضات . وسيكن من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف احتياطى بل سيقدم مخزناً أى خزاناً تكميلياً . وللمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات العالية . أولاها وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن ضد الفيضانات المنخفضة ، إذ يمكن فى حالة مثل هذه الفيضانات ، منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلاً من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة

قدرها ١٧ مليار متر مكعب . الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتي كهرباء السد العالي وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلا في فترة إنخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس . فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطئ المفيض نفسه وإستغلال ثروته السمكية . وأخيرا فإن من الممكن أن يؤدي المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية في الوادي الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادي بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد والاندسكيب

بديهى أن يترك السد بعمق بصمته (البعض يقول وصمته !) على جغرافية النهر ومورفولوجية الالاندسكيب الطبيعى أكثر مما عرف النهر فى أى وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أى نهر آخر مماثل . بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الجيولوجية الكبرى نفسها التى تعرض لها وادى النيل فى العصور القديمة . فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم .

وليس يكفى قط أن نقول كما قال البعض T.V.A على النيل (إشارة إلى مشروع وادى التنىسى فى الولايات المتحدة) . ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هى تمتد لتشمل النهر على طوال واديه حتى البحر .

ففى موضعه المحلى يعيد السد خالق اللاندسكيب الطبيعى ويعيد تشكيل الفيزيوغرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوغرافية جديدة بديلة . إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجراه مرتين فى الماضى الجيولوجى القريب فى نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلنا داخلية عاليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى النظام النهري والتصرف المائى وكذلك فى دورة التعرية والارساب . . الخ . بإختصار ، إنه يخلق شكلا رابعاً للمادة . وكما مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية فى ثلاثة : نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظام النهري

انقطاع الفيضان

فنظام النهر . أكثر من أى وقت ، مضى ، قد تعدل ، ولا نقول إنقلب ، تماماً فالى الابد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل فى ظل خزان أسوان كان كل ما حدث من تغير هو انعكاس تصريف النهر ما بين الشمال وجنوب الخزان ، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك إنقطاعاً كاملاً فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . ففى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضُغَط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امقلاته وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلاً لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ،

الذى أصبح أيضاً تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً
فورته الموسمية الهادرة .

وبصيغة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة
الآن فيضان (وأصبح ، وفاء النيل ، مظهراً رمزياً فحسب بعد أن كان
مظاهرة احتفالية ، أو قل مجرد مظاهرة إحتفالية بعد أن كان ظاهرة
جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكاية عابرة
إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم
تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة ، طفى
الشراقى ،) . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول أن
النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى ، خلق
السد فيضاناً اصطناعياً دائماً . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكر أن
الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما
أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ،
فالفيضان هناك هو هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهري على المستوى الأفقى ، هنا أيضا الانقطاع الرأسى . فقد انفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ - ١٨٢ متراً ، أى الضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحيرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملاً على كتفيه بالتحديد ، قاع يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا . وبطبيعة الحال ، فإن هذا الفارق أو الانحدار الخارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لانجد هنا شلالاً مرئياً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريباً ذلك الذى نجد ، مقفل وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعية

بحيرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهي لا تراث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهي ثانی أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة واتساعاً وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كنتور ١٧٥ - ١٨٢ متراً تبتلع بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاعاً قل كنوائها الداخلية الدفينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو نصف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالاً حيث يقف السد إلى خط ٢١ . وهذا أيضاً امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضخامة والضآلة فى النيل الأبيض (٥٣٠ كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم^٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤ كم^٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجية (٥٥٠٠٠ كم^٢) أو الداخلة وزيادة (٤٠٠٠ كم^٢) . وهى أيضا مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خان سد كاريا على الزمبىزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى لا تعدو بذلك بركة بالمقياس .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تختنق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين شمالاً وجنوباً) (٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور وألسنة الأخوار والأودية الغارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقى والكلابشة وتوشكى وأدندان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطئ البحيرة إلى أبعاد هائلة ، فهو يبلغ على منسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم . أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطئ البحيرة

نفساً لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفي رواية أخرى أن طول شواطئ البحيرة ٤٠٥٣ كم ، ولهله يشير إلى القطاع المصرى وحدة ؟) وبهذه الشواطئ الفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الجذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو الـ ria المشرشرة . وبطبيعة الحال فإن شاطئ البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجاً وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طويلة مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوبة جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب ، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى - جنوبى غربى أكثر منه شمالياً - جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو - الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الحملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من

مجموع أبعاد وأعماق وأشكال البحيرة هذه جاء كناية البعض عنها
(أو نكايتهم فيها !) « بأخدود السد العالى » .

بحيرة توشكى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى
أن نضيف وليدها البحيرة الجانبية الإبنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر
الصغرى . بها ، أولا ، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى
شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعين . وبذلك ، ثانيا ،
يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى
أو y الافرنجى . وبهذ . ثالثا . تمتد وتتمدد حدود كل من وادى النيل
وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

فهنا أيضا ستخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة فى قلب الصحراء ،
مغلقة هى الأخرى من كل الجهات إلا واحده هى قناة توشكى ، الحبل
السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب .

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستذبذب بحيرة توشكى على الدوام منسوباً ومساحة ، إلا أنها ستتوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذ عشوائية فى حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالي بخرأ ، وبالتالي نسبة ملوحة بالتدريج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كمياه جوفية غرباً ، فكذلك ستفعل بحيرة توشكى .

وبهذا الشكل وذلك الميكانيزم ، وفيما عدا الفروق الجزرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادى غرب النهر وفى حوض الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر فى أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هى بحر يوسفه ، وعنقها هى فتحة لاهونه والهواره ، وبحيرته هى قارونه ، ذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى

مع المحور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادى ، هذا فضلاً عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة موريس قديماً . . . إلخ . وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة أو الانسان ، فان المنخفضين فى التحليل الأخير ما على السواء ثمة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خارج دائرة العمران كما سنرى - وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد - فإنه يبقى أقرب من هذه الزاوية الى منخفض الريان بعد إذ تحول مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحيرية هذه ، البحيرة الأم والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل : أيمن لهذه المسطحات المائية الجديدة أن تؤثر حالا أو متقبلا على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ فى هذا قيل الكثير . أولا وقبل كل شىء البخر السنوى المقدر بنحو ١٠ - ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذي سيعدل حتما توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيرة وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً ، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العريض ، ثم هناك نسيم البر والبحر (إو بالأصح البحيرة) الناجم ، وزيادة الندى محلياً . . . الخ ولعله لا مفر علميا وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظواهرات على المدى الطويل . غير أنه يجوز المبالغة فى تقديرها قط كما فع البعض ، فإن هى إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفه وثانوية عند ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلا عن المناخ المحلى .

من هذا الانتهاء ، لا شيء يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذى صوبه نحو السد العالى بعض الخبراء العالميين فى المتيورولوجيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواه أن بحيرة ناصر هى شطب التقلبات الجوية غير المألوفة التى شهدتها العالم فى السنوات الأخيرة : الجفاف فى الساحل ، الإفريقى ، فيضانات شبه القارة الهندية ، تداخل الفصول فى أوربا ، زيادة الأمطار فى أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالى فوق شمال الأطلسى وبالتحديد الضغط الأيسلندى . . . إلخ . وبعبارة أخرى ، فإن بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة فى مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الجد ، إذ وضح لكان معناه أن السد العالى هو أكبر معجزة مناخية كوكبية فى التاريخ لا أكبر معجزة هندسية فى العالم وحسب . (ولقد نرد - أو نتندر - بما قيل تهكما من أن « الموضة » أصبحت تجریم السد العالى عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما فى ذلك تأخر عملية سلق بيضة فى وعاء تحت « إجلو ، إسكىمو !) ولكن الرد العلمى - جدياً - هو ، أولاً ، أن مقداً بخر البحيرة لا يعد حسابياً قطرة فى محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العلمية قديمة ، دورية ، وسابقة

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

لبناء السد العالى . وأخيراً ، فكيف للسد هذه التأثيرات الكوكبية الجامعة
وهو بلا تأثير محلى محسوس أو مذكور ؟

بحيرة دائمة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة
خزان أسوان ، فسجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ،
تختلف عنها كيفاً ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهى أولا
بحيرة دائمة باقية ما بقى السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة .
وهى بهذه الصفة تقترب فى معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية
الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج
العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كمسطح
مائى جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلى أو المجهرى فى حدود
حوضها . . . إلخ .

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم
على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم ، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير
منجددة تماماً ، أو قلنقل إن دورة تجدها بطيئة للغاية . وهى بهذه

الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو رسيط إيكولوجى غنى ببؤرات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الجامبيا الملارية التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألجا والبكتريا ، أى الجوانب الميكروبيولوجية وكميته هيدروبيولوجية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحارة خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسه فى مصر فأصبح بحق « النيل الأخضر » طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئاً بالمرزوعات إلى حد أو آخر .

واتصالاً بهذه النقطة ، ثم حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من

مياه البحيرة إما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناه التحويل على مستواها ، وهذ على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائياً وأولا بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لا سيما منها الطينية بالطبع ، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعيه مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالاً تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات . على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع ، فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم الفيضان ، وتراكم مياهه بها ثم ينخفض فى موسم التحريق ، ومع سحب المياه المستمر للرى شمالاً . ويصل مدى هذه الذبذبة السنوية إلى عدة أمتار تمثل

طبقة أو أفقاً من الكنتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً . فتترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربه طينية مثلما كان النيل يفعل قديماً فى أراضي الحياض . فبين كنتورى ١٨٠ ، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتراوح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة - دلتا

أما الاختلاف الجوهري الثانى فهو رواسب الطمي . فبينما كانت بحيرة الخزان ، لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمي و لا تحرم الوادى من إكسيره المخصب ، فإن بحيرة ناصر - بالتعريف والتصميم - خزانة طمي مثلما هى خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هى أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى . فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فإنه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطينى التى كانت تقدر عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الجارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣ % فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لترسب وتتراكم أمامه فى شكل دلتا صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتقدم كالدالات الطبيعية إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاه المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فإن الطمى على العكس يبدأ فى الترسيب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمى أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى إتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهري .

بل الأث كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل المعانى الخاصة ، فأنها بكل تلك المعانى نفسها يمكن - للغرية والدهشة - أن تعد أيضاً بمثابة امتداد واستكمال للسهل الفيضى الرسوبى للوادي ، إلا أنه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلاً نقطة الشلال والتى يقوم عليها السد فعلاً بطبيعة الحال . وقد يبدو من

التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للموضع كله ، فهى ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتنا ، مضادة ، أيضاً ! ذلك أن تخلقها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط . لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية من طمى النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الرى الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهري والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والأن فإن السد إذ يحرم الوادى من الطمى تماماً ، يأتى ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضرية واحدة وصورة درامية نهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التى ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقاً فى التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدرج الوئيد ولكن الأكيد .

إلى أى مدى يمكن أن تتراجع الدلتا ، أى تنقلص وتقصر ، لا يمكن

التحديد بالطبع . والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لا أقل ، أى خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الجيولوجيين - جداً أو هزلاً لا ندرى - إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما « أجمل ميناء على ساحل البحر الأبيض المتوسط » - نعى للدلتا يعنى ! ومهما يكن ، فكما يحذر البهى عيسوى « إن رأس البر ستختفى يوماً ما . . ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمى إلى البحر المتوسط والذي كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطئ المصرية ، وإذا لم نجد حلاً يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر . . متى ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان . . وفى خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة . . وربما لا مست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التى ستتحول فى المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح فى المياه . . . »

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فإن لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب آثاراً

عميقة على التعرية النهرية على طول الوادى . وهذه هى مشكلة
النهر ، بلغة هندسة الرى . فبعكس المياه المحملة بالرواسب الطينية
الثقيلة ، وهى التى أصلا كونت السهل الفيضى والدلتا ، للمياه الرائقة
قدرة كامل على النحت والتعرية لا سيما مع زيادة سرعة التيار وحجم
المياه المتدفقة فى النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن
المعادلة الهيدرولوجية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه
النهر زادت ، حمولة الطمي قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زاد ،
إذن قوة التعرية زادت . وبإختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية
مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هى اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة فى
النهر ، ومحاولته الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها
الوصول إلى منحنى قاعدة جديدة ، ومؤداها تخفيض انحدار ، ووسيلتها
خفض قاعه ، وأداتها هى التعرية المجددة المتسارعة . ولو ترك النهر

وشأنه فإن سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما إطالة المجرى نفسه بخلق تعرجات وانحناءات جديدة أو بتكبير الحالية أى الخروج جزئياً عن المجرى الحالى نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فإن الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلا على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة . وفى كل قطاع أو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى فى أعلاه أى خلف القناطر الأولى ، ثم تقل بالتدرج شمالا وأسفل القطاع فى إتجاه القناطر النارية ، وهكذا . أخيراً فإن سرعة التعرية ومداها تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هى الأخرى إلى حدها الأقصى فى القطاعات العليا وتقل تدريجياً فى القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أى ما بين السد نفسه والخزان قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخرى . أما شمال ذلك فلسوف تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها فى الأحباس العليا من الوادى وتقل

بالتدريج كلما اتجهنا شمالا . وبذلك تبدأ أولا فى الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تتشعب بحمولة كافية من الرواسب وبالتالي يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد ، فتتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالى شمالا ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلى حتى الآن ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادى ، ٧٤ سم خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوى بنحو ٢ سم ، أخذ يقل فى السنوات الأخيرة بعد ضبط وإستقرار تصرف المياه حتى أصبح يتراوح بين ٦,٣ ملليمتر فى السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، يقدر النحر المتوقع بحوالى ١ - ١,٥ متر بين أسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى ان النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما إتجهنا شمالا ، ولكن توقيت هذه الذروة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول

الموضوع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٣,٥	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٢,٥	٣٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٤,٠	٤٠
خلف قناطر أسيوط	٨,٠	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا جيومورفولوجياً ؟ معناه انقلاب تام فى عملية التعرية والإرساب النهري فبعد أن كان النهر ابتداء من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب aggradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئيه بالرواسب الجانبية ، إنه يدخل الآن فى مرحلة عكسية من تجدد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسى ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذ كله يأتى على عكس ما يحدث فى القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداء من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهري بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهري الأول فى حوض النيل جميعاً - إنه قطاع الشلالات والجنادل - فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هى كالاتى : قبل السد كان وضعاً شاذاً بما فيه

الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر فى النوبة قطاعاً يمتاز بالحدائة والشباب لا بالنضج والانتزان ، ولكنه الآن بعد السد إرتد من الحدائة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لاسوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير ان الأكثر شذوذاً بالتأكيد هو المصب الأدنى فى مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى مرحل الشباب الزائف والحدائة المصطنة . انقلاب كامل فى قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب . والنتيجة النهائية أننا الآن ولأول مرة بازاء « فيزيوغرافية مقلوبة inverted physiography » من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلاً ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعى النهر شمال السد وجنوبه . فإذا بدأنا بالقطاع الشمالى ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط ، وبأى ميكانيزم ، يعمق النهر مجراه رأسياً ويوسعه أفقياً ؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف « حمولة القاع » ، أولاً أى رواسب

قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً ، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلاً عن ذلك ، موزعاً بقدر من التكافؤ والتجانس في الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضي كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمي ، فلا فروق هامة بين حارات ، أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقاً حين كانت المياه محملة بالطمى وبالتالي كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكمية الارساب والتعرية تختلف بين الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدرج أكثر استواءً وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفي النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجياً مع شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شيء أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادي النهر العادي إلى قطاع وادي النهر الجليدي التقليدي .

التعرية الأفقية

هذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فماذا عن الأفقى ؟ من البديهي أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هى الثنيات النهرية المحدبة الناتئة بالطبع ، فانها بحكم بروزها مع ضالة الناتج مع ضالة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تمشى وهى أشد ما يتلقى لطمات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . إنها مناطق ونقط الضعف فى أجناد الشاطئين . ولقد توجل التكسيات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطيء من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع التدريجى . التراجع إلى أين ؟ - بالدقة إلى خط الثنيات المقعرة التى تظل فى حمى من التعرية الجانبية نسبياً وإلى حين . والأمر فى هذا يشبه ما كان يحدث قديماً فى الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض الثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضوع آخر على شكل طرح وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبددها إلى الأبد .

معنى هذا على الفور تلاشى كلنا الثنيات المحدبة والمقعرة على السواء أولاً ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out

بحيث يصبح خطياً مباشراً أكثر وأقل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً . وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها في تسارع وتزايد عملية التعرية كلها ، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلا وفي الوقت نفسه تراجعاً وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدي إلى توكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الجزر النهرية

في الجزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا وعى التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الجزر في هذا حكم اثنتين من الثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمناً معاً بعد أن نقلنا من جانبي النهر إلى وسطه . ولذا فمصيبرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدرج . وبهذا ستتضاءل مساحة الجزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمي . الغريب ، مع ذلك ، أن العكس

هو الذى حدث . فلقد سجلت زيادة كبيرة فى عدد الجزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالى .

تسير ذلك ومصدره هو عائد مفتتات عملية التعرية المستحدثة بنوعيتها . فحصىلة نحر المياه لقاع النهر المحروف ولجزره المهيبة ، وإن انتهى جزء منها فى النهاية إلى البحر عند المصاب ، يظل جزء منها معلقا فى مياه النهر يتقاذفه التيار العاتى عشوائياً إلى أن يلقي به حين وحيث يتراخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك ، جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد فى أى وقت وفى أى مكان ، جزر بلا جذور كما قد نقول . ومعنى هذا فى الحقيقة أن السد يستبدل بالجزر القديمة الكبيرة المستقرة الوثيقة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضعف وأقل استقراراً وقابلة للنقل كما هى للنمو فى الوقت نفسه . لقد صبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء النهر بعد أن كانت كسائه . فوضى جزرية ضارية الأطناب - ولو إلى حين .

بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الجديدة بنوعيتها هى أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسياً وأفقياً ، عمقاً

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

وعرضاً ، وذلك بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعاً على الجانبين بالتآكل والتهدل . بعبارة أخرى : مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة اليابس أى الأرض . وبصيغة جغرافية أكثر : هناك معادلة جديدة بين المجرى Thalweg والسهل الفيضى flood plain : الأول يقرض - ولا نقول يقرض - من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ، يتجه طوله إلى قدر من القصر نظرياً ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذه التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين قطاعاته وأحباسه المختلفة . فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا وتتلف وتتطامن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله - التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر - الصعيد أبعد مدى

وأشد تغيراً واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مد الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى . . . إلخ .

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمي بين الصعيد يكمن في نسبة كل من التعرية الرأسية والافقية . ففي الدلتا ، حيا فرع دمياط فرع إرساء وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليديا ، الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا ربما تقارب الفرعان في النه هذا الصدد . وإذا أزيلت أو اختزلت تعرجات فرع دمياط بهذه المزايدة ، فربما كذلك قصر طوله بعض الشيء وقارب في ذلك فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعا الدلتا إلى قدر من التقارب ، سواء في التعرية والتعرج أو في الاستقامة والطول .

أما في الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن قاع المجرى إلى عمق أدنى لهو بمثابة ترك النهر لمجره الق مجرى على منسوب أوطأ ، وبالتالي بمثابة دورة تعميق للمجره شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة أقل ارتفاعاً ، ومن ثم تبد كعملية تكوين لمدرج نهري أو شبه مدرج جديد اصطناعى إلى سلسلة المدرجات الدهرية التاريخية أو قبل التاريخية الم

مفتارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

مدرج ، جنينى ، بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات إرتفاعاً أو عرضاً ،
لا يقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظرياً وبصرامة لا يختلف عنها من
حيث المبدأ .

الأودية الصحراوية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادى وحده فى الصعيد هو الذى ستعريه
مظاهر تجديد الشباب الاصطناعى ، وإنما معه كذلك ، أودية الوادى ، ،
أعلى أودية الصحراء الشرقية . فنيل الوادى هو نظرياً مستوى قاعدة
هذه الأودية الجافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر
كفيل بأن ينعكس عليها هى الأخرى بتجديد الشباب والنشاط
بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية ، سيولها الجارف
العارضة لاتشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لا يعدو هذا
أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً ، ومع إيقاف التنفيذ ، .

ومع ذلك فمن الوجهة الصارمة ينبغى لهذه الأودية أن تحاول إعادة
توازن مصابها مع وادى النهر بمزيد من اللحت والتعرية الرأسية
وصولا إلى منسوبه الأخفض الجديد ، وإلا لصبت فيه بشلال

ميكروسكوبى أو شبه شلال . ولكن يبقى فى النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد ، بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقاف التنفيذ .

جنوب السد

تلك فى مجملها صورة تغير التعرية والارساب فى قطاع النهر شمال السد . أما فى جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها ببدأً ببدأ . فمن ناحية بينما تتكاثر الجزر الجديدة شمال السد ، إذا بالشلال الثانى برمته ويكل جزرة العديدة فضلاً عن معظم الشلال الأول تغرق وتختفى إلى الابد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الأقل بالمعنى المرئى . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبى بحيرة توشكى ، ليست إلا المقابل الفيزيوجرافى لما يتهدد دلتا النيل من تآكل فى سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعى جديد شمال السد ، إذا بكل

المدرجات النهرية الطبيعية التاريخية جنوبه تغرق تحت البحيرة فيما عدا إعلاما وحده (مدرج ٩٠ متراً) .

وأخيراً وليس أخيراً هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد شباب الأودية المنتهية إلى النهر فى القطاع الشمالى . تماما كقطاع النهر نفسه ، فإن الأودية المنتهية إلى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة المبكرة . وبهذا ستختلف مصاير أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .

فأولا ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة مبتورة truncated . ثم إن منسوب البحيرة الجديدة هو الآن خط مستوى القاعدة الجديد بالنسبة إلى هذه الأودية . فأما وقد ارتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة شبابها وحدها على

الحمل والنحت ، وستلقى فى بحير ناصر . إنه « الارساب التراجعى ، كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية النحاتية الثلاثة القديمة تنتقل الآن إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فكما كان القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضمّر هذا الأخير ويتضاءل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضوعية موضوع نمط العمران . الأثر السلبي على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملاً . الفارق الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضرية القاضية إن جاز التشبيه . ومع ذلك فإن هناك احتمالاً للعكس تماماً ، بمعنى إمكانية عادة إحيائه جذرياً . ولا تناقض فى هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابياً أو انعكاسياً فى بعض جرائبه الطبيعية والفيزوغرافية ، فإنه أتى مذبذباً ambivalent ما بين المدى القريب والمدى البعيد .

فى بعض جواسسنبه البشرية والعمرانية ، خاصة فى منطقة النوبة .
فى هذه المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل لسكان وهجرهم منها على
المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد .
كذلك فإنه بعد أن أنتهى زراعة الحياض فى مصر سيبعثها من جديد
فى النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة
بأسره وحتى سقفه أفقياً يعنى ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة
لحركة الهجرة الصاعدة إلى كتلتورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى
تفريغاً تاماً ، تحول به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير
السكان جسمىاً إلى أرض جديدة فى الشمال ، هى امتداد كوم أمبو حيث
زرعت ، النوبة الجديدة ، .

وقد إنتظمت عملية التهجير المخططة هذه ، والتي كانت أشبه
بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروعى فى توطينهم أن
يكون الوطن الجديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم ، فهذا

أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس والاستقرار والسلام الاجتماعى . فسكان كل قرية قديمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضاً نفس الاسم السابق ، والترتيب الإقليمى فى ثلاثية الكنوز - العرب - الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر فى توزيع مناطق النوبة الجديدة . . . إلخ .

وتمتد النوبة الجديدة على شكل قوسى هلالى يقع فى أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠ كم وعرضه ٣ كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٣ مدن خدمات كل واحدة فى منطقتها الإثنولوجية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع .

وها هنا يتضح الفارق الأساسى بين خزان أسوان وهجرة السد العالى . فأولاً ، وعلى المستوى الوطنى - الإقليمى ، إقتصرت آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً بشرياً ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تأثير السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

ثانياً ، إقتصصر فعل الخزان التهجيرى على بضعة عشرات من الآلاف من اللوبيين فى مصر ، كما لم يكن إغراق الأراضى كلياً أو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً . وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف سمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السودانى لأول مرة .

ثالثاً ، كان تحريك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما فى معظمه ، وفى دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد نقلهم بعيداً بضعة مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضاً إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلاً عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة اللوبين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة اللوبيين السودانين إلى خشم القرية على العطبرة ، حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضاً مما جاء على الجانب المصرى .

رابعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة centrifugal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت اللوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفاصل أرضى عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين

كوم أمبو وخشم القرية) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، واصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان فى الماضى ، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلصهم المفرط على كلا الجانبين . فقد ضغط كثافة لسكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً فى نواتين محدودتى المساحة نسبياً وفى حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية فى الحالتين من نمط الشريط الخطى أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووى ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيراً وليس آخيراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أى تتبع خطوط الكنتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أى تتبع خطوط العرض ، ولو أنها إتخذت فى السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى .

احتمالات العودة وامكانياتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة القديمة غير مستبعدة ، بل هي مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفي المحل الأول ، فإذا كانت النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك لبحيرة التي أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هي المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير أولا ، وعملية تتابع حرفي من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوجي من النوبيين إلى الصعايدة ثالثاً .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وامكانياتها . فطبقة الكنتورات العليا من شواطئ البحيرة التي لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها ، المياه فصلياً يمكن الاستفادة منها على غرار زراعية المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . ففوق أعلى منسوب المياه ، بين كنتورى ١٨٠ - ١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة

ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فداناً. وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . فبين ١٨٠ - ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنين . وبين ١٧٥ - ١٦٠ متراً يمكن زراعة أكثر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تراوح بين ٦ - ٣ شهور في السنة .

ولقد تكون هذه المدرجات والهوامش البحرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والادوية الغارقة كالعلاقي وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأدنوان . ذلك ففي بعض هذه الرقع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف واختيار واختبار هذه الأرض الجديدة التي يقدرها البعض بنصف مليون فدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننس ، في ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليدية ومحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التي تشمل الفواكه الحارة

والمنبهات المدارية كالبن والشاي ، والألياف والزيوت اللبائية كالقطن والجوت وزيت النخيل ، هذا فضلاً عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع . . . إلخ . على أن معظم هذه الأراضي لن تروى بالطلّملبات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالآبار الارتوازية المحفورة في باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : آبار جوفية على مرمى حجر أو مرأى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطراف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالي إن يكن قد وضع نهاية الري الحوضى فى مصر تاريخياً . فإنه يعود لبيعه جغرافياً فى موقع جديد وينمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحرية « المعلقة » - كما يمكن أن نصفها - بدل الأحواض المنعزلة الشهيرة القديمة ، من قلب الوادى إلى سقف الوادى ، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب . حيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تتراجع باطراد خلال القرن الأخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولاً ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبقت وتوقفت إلى أن أزالها السد العالي نهائياً ، فإن لنا هنا أن نضيف أن هذه

« الأحواض الجديدة » ، حين تحتقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الأخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كنتورات سفلى إلى كنتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها يعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناءها المغتربين . ولقد بدأ بعض اللوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٦ سنة من الاغتراب ، يعود فعلا بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلا بما فى ذلك ٣ قرى لللوبيين على أن هذه العودة قد تستقطب معظم اللوبيين فى المهجر ، ليس فقط من النوبة الجديدة التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فإذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة - بعيداً عن أن تكون « الأرض المفقودة » ، إلى الابد - هى للوبيين فى نهاية المطاف « أرض المعاد » ، وأن النوبة الجديدة - بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد

.. هي مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة ، بحرى ، السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية ، قبلى ، السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة . وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكنتورية القديمة العديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طولا وعرضا وارتفاعا وانخفاضا ، شمالا وجنوبا ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول ، رُحَلُ النهر ، التقليديون إلى ، رُحَلُ الوادى ، على الجملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعا مطورا مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانيات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة حديثة مميكنة ، محاصيل جديدة مدخلة ، بيئة الصيد وصناعات الأسماك والتعليب . . . إلخ . كذلك فإن هناك إمكانيات لاستغلال طمى البحيرة المتراكم فى صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادى . وهذاس كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصادياً مثلثاً من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الجديدة ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد - لا ننس - تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيكون شريط عقدي من الكثافة السكانية أكبر حجماً وأكثر استمراراً أو أقل تقطعا مما عرفت النوبة في أى وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتي الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية ، سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع المواصلات تخطط أو تنبثق على امتداد سواء ملاحياً أو برياً أو حديدا . ففضلا عن أسطول نهري تحت التكوين في البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتى حديث . وعلى الجانب الآخر تتم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل وبيوازى البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠ كم ، وخط الساحل وبيوازى البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى

بور سودان ٦٢٤ كم ، وفى كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ،
ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه .

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدى
القديم بين البلدين من أسوان إلى حلفا أى ما بين الشالين لى
يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتى البلدين . المشكلة التخطيطية الآن
هى فقط الاختبار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ،
الذى لن يكرر موقع الخط الحديدى القديم بل ينتخب موقعاً أفضل منه ،
مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) وأبعد عن النهر (٥٠ كم فى
تقدير ، وفى تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم فى المتوسط ،
يقترّب أثناءها من النهر فى محطتين عند العلاقى وأدندان) . ثم هو
بالطبع أوعر وأشدّ تضرراً ، إلا أنه لا يتطلب كبرى على النهر لوقوع
كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

ما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر
(٤ كم) ، فضلاً عن أنه سهل السطح نسبياً وأقلّ وعورة وتضرباً .
غير أنه يستدعى عند كلتا نهايتيه كوبرياً عبر النهر أو بالاصح البحيرة

التي أصبح عرضها ، البالغ ١٠ كم فى المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلفا ، عقبة هندسية حقيقية باهظة التكاليف .

ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلثه أرباع الوقت ، فإن نتائجها الاقتصادية محققة . أولاها نمو التبادل التجارى بين مصر والسودان ، بما فى ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلا من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آليه ضخمة على حدود البحيرة وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى فى حالات الطوارئ الاستراتيجية ، فتكون بور سودان مخرجاً للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجاً للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدتين بما فى ذلك السياحة وكذلك الحج . فبالنسبة للأخير ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السف مباشرة عن طريق بور سودان بدلا من لفة السويس الدائرية .

تلك هى القصة العمرانية المعقدة نوعاً للنوبة ولبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماماً لن يكون تعمير ولا عمران فى حالة بحيرة توشكى ومنخفضها . فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما

خزان أيضاً ، فإنها ستظل بحيرة مينة خالية من العمران غير خالقة للتعجير ، لأن دور المفيض وقائي بحث لا استصلاحى أو استزراعى . السبب أنه يستحيل تخطيطاً الاعتماد على مورد عشوائى غير مضمون لا يتوفر إلا مرة كل عدة أعوام فى خلق مجتمع جديد وحياة بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وأمنة . ولهذا ، ففيما عدا بعض الخضرة والاعشاب البقية وامكانيات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنت والسمغ والاشجار الخشبية التى ستنتشر على ومع المياه الجوفية المتسربة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض ، بالإضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة ، فلن يكون مصدراً لتغذية خزان المياه الجوفى فى منطقة جنوب الوادى الجديد ، كما أن هناك رأياً يطالب بمد قناة من بحيرة توشكى إلى الوادى الجديد نفسه لتكون شرياناً للتوسع الزراعى والتعجير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الايجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفى الانناج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن إنقلاب كامل ، إن

لم تصل إلى حد الثورة . وإذا كان الماء والكهرباء هما قطبي السد أساساً ، فإنه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلاً بين بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الري والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيراً الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد هي ٤٨ ملياراً سنوياً ، بينما كان يضيع ٣٤ ملياراً في البحر . وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥٥ ملياراً . والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، إرتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨٥ مليار . ولما كانت حاجات الزراعة حالياً هي ٥١ ملياراً فقط ، منها ٤٢ ملياراً لري جميع المحاصيل المختلفة ، فإن هناك الآن فائضاً لا يستغل قدرة ١٧٥ مليار ، ولو أنه رصيد للمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعي .

ومن ثم فإن السد ، الذي حقق التحكم التام في المياه ولا يصرف خلفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضماناً للملاحة ولتوليد الكهرباء ، السد يكفل ، أولاً ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاماً أو أكثر فإن رصيد السد

يضمن ويؤمن كل حاجات الزراعة المائية . ثم هو ، ثانياً ، يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية دون حاجة إلى تغلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن ودون خوف من ضياع المحاصيل بالغرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامح ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، انتهت بذلك تراجيدياً الفيضان السنوية .

وبالفعل ، فى السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائياً فى ١٩٧٠ بل جزئياً فى ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد إيراد النهر فيهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامح ، ١٩١٣ العاجز . وفى ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفاً (٥٣,٧ مليار فقط) يهدد بالقحط ، وفى ١٩٦٤ ، ١٩٧٥ وكذلك ٦ - ١٩٧٧ ، ٧٩ - ١٩٨٠ كان على العكس عالياً يهدد بالغرق . ولكن هذه الأخطار ، التى جاءت فى مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسياً واقتصادياً ، مرت دون أن يشعر بها أحد تقريباً . والمقدار أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمته عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الري والزراعة ، فإن السد قد وفر الماء أولاً لتحويل آخر

أراضى الحياض فى جنوب جذع الصعيد إلى الرى الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلا من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودفنت إلى الأبد آخر بقايا الرى الحوضى واكتمل تعميم الرى الدائم بمصر : توسع رأسى يعنى . بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعى فى نحو مليون وثلاث مليون فدان أخرى (١٣ مليون) من أراضى الاستصلاح الزراعى ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا فى تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفاً على مياه السد . ومعظم هذه الأراضى فى شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفى منها تماماً ظاهرة البرارى . ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر آفاق الوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهرا أسيوياً فى جزء منه بعد أن كان إفريقيا فقط ، وذلك باستطالقه إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرزاً كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا فى بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون .

وبهذا اكتملت ثورة الأرز في محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣٠ ٪ فى المتوسط غير أن هذا يستدعى أولا استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيراً ، عن الكهرباء والملاحة ، فإن طاقة السد نفسه ، ١٠ مليار كيلو وات ساعة سنوياً ، تزيد كثيراً على طاقة جراند كولي بأمریکا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٢٥٠ مليار كيلو وات) ، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حالياً أن ٧٠ ٪ من كهرباء مصر تأتى من السد العالى . ومع ذلك فإن طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠ ٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدى إلى تحسين اقتصاديات كهربية خزان أسوان حيث يضمن له دفقاً ثابتاً وقوياً من الماء يخلصه من الذبذبات التى كان يتعرض لها فى السابق . كذلك فإن فى الإمكان كهربية سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعاً يضمن كهربية الريف وميكنة الزراعة ، عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثيراً من هذه الأهداف جزئياً . أما ملاحياً فإن السد يعمل على تحسين الحالة كثيراً خاصة فى فترة التحريق القديمة حتى كان منسوب النهر

ينخفض إلى حد الضحولة فتعاني الملاحة بشدة . ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندري - النويارية - النيل إلى ملاحية الدرجة الأولى . وطبيعى أن هذه المزايا الجمّة تترجم مباشرة إلى الدخل القومى فى صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنية سنوياً ، أى أن عائد سنة واحدة أو سنة ونصف يغطى تكاليف السد كله والتى تقد بنحو ٤٥٠ مليون جنية شاملة الأعمال المترتبة عليه بما فى ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيلة فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ ملايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه .

السد إذن ثورة حقيقة فى الاقتصاد ، سواء فى الزراعة أو الصناعة . فإذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تثويراً ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلاً أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد فى عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنية سنوياً) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز فى مشروع سماد كيما بأسوان جزئياً ثم فى مشروع مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى حيث تكاد الكهرباء فى الصناعة الأخيرة أن تمثل خامة أولية ، على

قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها . على أن وقع
الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطراً ، فهي بإيجاز تعنى
تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به
أن للسد مثالبه وسوابه . ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابله
السلبي . وهذه الآثار الجانبية ، كما تسمى ، كانت فى حساب المشروع
منذ خطط بحسبانها ظاهرة حتمية فى أى مشروع هندسى مماثل على
هذا المقياس . وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهة وعلاجها أو
التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وأثره العكسية
لتستقطب فى معادله واحدة هى أن السد قد استبدل بمجاعة الماء ،
مجااعة طمى ، فاللوم تجد مصر نفسها ، على عكس الماضى ، فى
الموقف الغريب الذى تملك به ماء أكثر مما تستخدم فعلاً وطمياً أقل مما
تحتاج جداً ، بل لا طمى على الإطلاق . وبالتالي نستطيع أن نرد كل

تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابهين ويعملان في تداخل : زيادة الماء وغياب الطمي . فمن زيادة الماء أنت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمي أنت مشكلة النحر ، في حين أن غياب الطمي مسئول عن أخطار الخصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السريدين .

الامن المائى

فأولا ، وعلى المستوى العام ، فإن زيادة الماء لم تحقق أساساً سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماماً الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائماً ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى . فمعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافيه ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى . أو فلنقل بالأحرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهر نفسه ومجراه . وهذا أيضاً ما يحسم المغزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى البحر كمصرف طبيعى ، لجأنا إلى

الصحراء كمصرف صناعى . أى أن المفيض ، مجاوزا وبالقوة ، ليس إلا محاولة ، لنقل ، البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد . . .

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط ، فهل هو حقاً حقق الوفرة المائية الكاملة أو المتوقع لمصر ؟ من أغرب النقائض التى أسفر عنها السد أن ٤٠ ٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقد بسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وباء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفهاها أو اصطفهاها السد أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدرولوجية الأساسية أن انتشار الحشائش والاعشاب المائية الضارة وانما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياهها رائقة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة . والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعلى النيل نفسه .

قبل السد العالي كانت المصارف وحدها هي التي تعاني من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبياً . أما الترعرع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الجوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة ، فقد دأت الحشائش نغزو المصارف والترعرع بل والنيل الرئيسي نفسه جمعياً بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابة الاسفنجة العظيمة التي تمتص وتبخر جزءاً خطيراً من إيراد النيل وفائض السد سيظل في ازدياد مارادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها . ومعنى هذا أن ما يوفره السد من المياه باليمين يبدده بالشمال ، وأنه إذا كان قد أقيم بغرض توفير المياه فإنه قد هزم أغراضه بنفسه .

ولكن في الوقت نفسه لو أن مشكلة النحر الشامل في مجرى النيل عولجت مثلاً عولجت في بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة الانحدار بإنشاء هدارات غاطسة ، فإن مصر في رأى البعض مهددة بأن « تتحول إلى منطقة سدود أخرى ، تلك التي تعد منطقة مفقودة مائياً وغير مائي في أعالي النيل . أما إبادة هذه

الحشائش بالمواد السامة فخطر مباشر على الإنسان والحيوان ، بينما أن اقتراح زرع أنواع الأسماك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق بعد . وفي كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمي باستمرار ، أى أننا بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمي . . .

إفراط الري

أياً كانت زيادة الماء التي وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحمل مشكلة الري كأحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت في الواقع وعلى المستوى العملي إلى « انفلات هيدرولوجي » وصل إلى حد السفه كما وصف . ففي بضع سنين فقط ارتفع الاستهلاك المائي إلى ٦١ ملياراً ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد عن ٥١ ملياراً ، باسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية في المساحة المزروعة أو الإنتاج الزراعي الفعلي . وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا الإسراف ، إلا أن إفراط الري أو الري الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياه النيل . وذلك

كنتيجة لتركيز الأملاح المتزايد بفعل البحر في مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ - ٣ أجزاء في المليون سنوياً) . فقبل السد كانت هذه النسبة ، مقيسة في القاهرة ، ١٣٨ جزءاً في المليون ، فبلغت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءاً في تحديد آخر) . ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد ، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ماتزال متوازنة ، فإن المشكلة تكمن في المدى البعيد . وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة سيئة في الملوحة مؤخراً مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية ، فإن من الضروري أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالي وإنما نتيجة لخطأ هندسى فى تصميم وشق الترع بها كأراضى ملحية أصلاً .

من الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفي قلب دوامتها الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعاً معيناً من الرى والزراعة كاية ، وذلك هو نطاق السواحل والجزاير ، أقرب أرض مصر جميعاً إلى النهر واشدها ترصداً بالماء . فهذه الأراضى ، التى تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائماً وأبداً بغمر الفيضان الكامل لها . والآن ، مع ثبات منسوب النهر على مستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة عن الزراعة .

لقد تركت - حرفياً - ، عالية وجافة high and dry ، كما يذهب التعبير الإنجليزي الدارج - إنها وحدها الآن التي تعيش فى ، مجاعة ماء ، ، ومن حولها - للتناقض والمفارقة - ينتشر ، وباء الماء ، انتشاراً . ولهذا فلا بد لهذه الأراضى من تعميم الرى بالرفع الآلى أى بالطمبات ، وهو ما تقرر أخيراً .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموماً إنما ينعكس مباشرة وأساساً فى مشكلة الصرف . والأصل فى السد كان نظرياً أنه سيغنى عن الصرف الصناعى أصلاً ، وذلك على أساس أن الأرض لن تتشبع بالمياه فى الفيضان وأن مناسب المياه فى النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفى الصرف الطبيعى الرأسى فى التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصابوية السفلى المبطنة .

غير أن الذى حدث بالفعل هو العكس تماماً . فقد تفاقمت مشكل الصرف إلى حد خطير ، بل ضاعفت فاصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثلثة بالاحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين . فهناك

ابتداء إفراط الرى كماء ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا ، وأخير تغير نوعية الماء كفيفاً .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التى كانت بمثابة عملية صرف طبيعى متخللة ومعقدة وغسل داخلى وتهوية صحية للتربة ، خاصة فى الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء فى النهر على منسوب عال نسبياً رفع مستوى الماء الباطنى فى التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water-logging .

أما تغير نوعية المياه فى إتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة فى مخزن بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثرا ربما . فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلن كانت إضافة الجبس الزراعى إلى التربة هى العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فإن الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جدير بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شىء أشبه بالطوب ، الأمر الذى يؤدى بخصوبتها إلى الأبد ويحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نشبه الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد ، مما ارتد على انتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والارز والقصب . حتى أراضى الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت انتاجيتها فى محاصيلها التقليدية الشهيرة كالعدس والفول والبصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فإن النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلى من مناسيب ماء النيل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إفراط الرى والانقلاب الهيدرولوجى وحده أو أساساً ؟ وبالتالى ينفى وجود أى علاقة بين أراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول . سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى ، وهو ما لم يتحقق إلا جزئياً حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياه أغرقت الفلاح بالإسراف الشديد

فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة
الحياض المحولة فمسألة خبرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد
فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كفيلة بأن تحل مشكلة الصرف
جميعاً . ولقد بدأت متوسطات إنتاج الفدان فى معظم المحاصيل ترتفع
فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف ، عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها
العمرانى أو المعمارى . فكننتيجة لتغير نظام لنهر وتصريفه ، تأثرت
المياه الجوفية فى الآبار الارتوازية حيث تغير مستوى وتركيب موارد
المياه بها فى بعض المناطق كالجزيرة كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا
الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فاصبحت حركة
الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة
الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت
لمياه الجوفية تسرب إلى بدرومات كثير من لمباني بالقاهرة وغيرها .
والخوف الاكبر هو على أساسات المباني التى تدخل فيها الخرسانة
المسلحة . ذلك أن هناك شواهد على ارتفاع نسب الكبريتات فى تلك
المياه الجوفية ، وهى بطبيعتها تؤدى إلى تآكل الأساسات .

وقد بدأت أعراض الخلل فى أبعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات . ولكن ، اذا كانت هناك مبان حدث تآكل فى أساسها ولم تسقط ، فأنها قد تكون فى حالة اتزان غير مستقر بحيث تنهار اذا تعرضت مصر لزلازل شديد ، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر ، أى التعرية النهرية ، فمرجعها أساساً غياب الطمى مع زيادة الماء المنطلق فى النهر ، أى فى كلمة واحدة زيادة المياه الراكدة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الجانبية وتعرية القاع الرأسية . فبفعل الأولى يخشى أن تتآكل التربة الخصبة وتتهدل جوانب النهر وهوامش الوادى وجسور الطراد والطرق الزراعية ، وبعدها تنقلص مساحة الرقعة الزراعية أى جسم الوادى نفسه .

وبالفعل فلقد بدأت جوانب النهر فى الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، اذ أخذت مياه الرى نتيجة تأثير الشمس والجفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهددة سفوحه وجوانبه gullyng ، كما انهارت بعض جسور النهر موضعياً تحت هجمات مياه النهر

على الارض ، خاصة فى أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض لأراضى الزراعية والنخيل (والاشخاص أيضاً !) . كذلك سجلت الأعمار الصناعية أن النيل يغير مجراه فى الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولاً وعلى المدى القريب سبباً بصعوبة عملية رى الأراضى الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر فى مجراه دون مستوى مآخذ ترع الرى والسواقي والموتورات . . . إلخ . وقد ثبت مثل هذا بالفعل فى منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلببات كوم أمبو التى تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الرى . ثم هى تهدد ثانياً وعلى المدى البعيد بتآكل جذور وأساسات كل المنشآت الهندسية المقامة على النهر من قناطر وكبارى فتصبح باطراد « معلقة » فى الهواء إلى أن تنهار فجأه . وقد تنبأ البعض فعلاً بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أى حوالى سنة ٢٠٠٠ (٢) .

وليس من شك أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا عملياً على مقياس طفيف للغاية وبطيئة المفعول جداً كما رأينا قبلاً . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكبارى حيث أن أساساتها

إلى عمق ٣٠ متراً أحياناً فى حين لا يزيد النحر الرأسى عن
ترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام
لم يزد النحر عن ٢٥٤ سم ، أى قل من كل التوقعات . ومن ناحية
، فإن الانهيارات على جوانب النيل لم تزيد عن ٣٠ كم من كل
ه . والمعقول عموماً أن النيل قد وصل الآن إلى حالة التوازن
تقرار نهائياً ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ،
قبل قرن على الأقل . وعلى أية حال فإن هناك ثلاث وسائل
هذه الأخطار والحد منها .

لا ، تقوية وتدعيم المنشآت المقامة على النهر . وقد تقرر فعلاً
فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت
تعرضاً نظراً لتقدمها نسبياً . كذلك إن قناطر إسنا قد تقدم بها
أيضاً ، ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتنخفض
ب مآخذ الترغ الرئيسية . والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية
وليد الكهرباء منها وتوسيع أهوستها للملاحة رغم انتهاء عمرها
إضى ، وهذا هو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها ممن جديد
، وهذا هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانياً ، إنشاء سلسلة من القناطر للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيما بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ متراً إلى ١٦ متراً ، أى نحو ٧٠ متراً فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقل النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلك القناطر ، وذلك فضلاً عن فائدها فى تحسين الري وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيراً عند سوهاج . وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلاً حيث أشد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظراً لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثاً ، إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبنى فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد . المؤكد فقط أن الوسيطتين الأخرتين - سلسلة القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة - لا

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

تكفى قطعياً كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى الطوارئء مستحيل أن يستوعبه مجراه بسلامة أو بأى أمان على الإطلاق . ولهذا فإن المفيض أكثر من حل إضافى ، وإنما حل حتمى ، وإن كان البعض يحتفظ فى كفايته هو بدوره وبصورته وتصميمه الحاليين .

وسلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على انها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلما كان لخزان أسوان . ولا يقال بالضرورة لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضاً تفادياً للمزيد من الأضرار والأخطار والخسائر الجانبية ، إذ الواقع أنها مطلوبة فى حد ذاتها ولفوائدها ومكاسيها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحي .

مشكلة الطمي

إذا إنتقلنا الآن إلى مشكلة الطمي وغيابه ، فإن قضية خصوبة التربة تأتى فى الصدارة . البعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب

التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل
الذى لوحظ أخيراً . وهكذا يثير السد العالى من جديد قضية « أنيميا الماء
أو الماء الأنيمى » كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض
إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية منس الطمى ، تلك الكمية
الهائلة التى يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية فى أى مكان من
العالم ، سوف « يطعن الزراعة المصرية فى الصميم » .

ومن الناحية الميكانيكية ، فإن المحقق أن غياب الطمى سيؤثر على
تركيب التربة وقوامها بما قد يغير خصائصها - ليس بالضرورة إلى
لأسوأ فى نظر البعض ، إن لم يكن حقاً إلى الأحسن (كذا) ، حيث أن
الطمى هو مصدر مشكلة النعومة واللزوجة وضعف المسامية فى تربتنا
تقليدياً . أما عن القيمة المخصصة أو السمادية للغرين فليس متفقاً عليها .
فمعظم الزراعات الفيضية ، فضلا عن كل الزراعات المطرية ، لا
تعرف طمياً عليا . فمعظم الزراعات الفيضية ، فضلا عن كل الزراعات
المطرية ، لا تعرف طمياً ولا تعرف إلا ماء رائقاً .

ثم إنه ليس من الصحيح أن طمى الفيضان كان يذهب كله أو حتى معظمه إلى أرض الوادى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان صيب الأرض الزراعية ١٢ مليوناً أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧٣ مليون يذهب إلى أراضى الدياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنة هى ١٣٤ مليون حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ١١٤٥ مليون ، وإلى الأرض ١٩٥ مليون) . وعلى العموم ، فإن الأراضى الزراعية لم تحرم إلا من ٦٪ من كمية الطمى ، وهى ١٦٨ مليون طن . وحتى عند هذا ، فإن ما فقدته الأرض من الطمى يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبدية البعض من الترحيب بانقطاع الطمى واعتباره من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكله تطهير الترع والمجارى السنوية وتكاليفها الباهظة فى السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم ، فيج ومعوج إلى حد القلب لا مراء .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التى تفاقمت حتى صل إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها - كما هو الإتجاه العالمى الحديث -

ببدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر ، وكلها خامات متوفرة فى مواضع عديدة مناسبة على امتدد جانبنى الوادى وأطراف الصحراء . بل إن البعض ليعتبر طمى النيل « عبئاً على صناعه الطوب فى مصر ، (مثلما هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطينى قوة وتحملاً . وقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلاً عن المساكن الجاهزة . كذلك تبين إمكانية ستغلال طمى شواطئ بحيرة ناصر العليا فى تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الوادى .

خيراً ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذى تبدو شواهدہ واعراضه بقوة وخطورة فعلاً فى مواضع ونمط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والألسنة البارزة ك رأس البر ، فلنذكر أولاً أن الظاهرة سابق للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها . وثانياً وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقاً فى المدى المنظور . والمشكلة على أية حال مشكله كل الدالات الساحلية تقريباً ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا إنتقلنا فى النهاية من مشكله السواحل على البر إلى مشكلتها فى

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

البحر ، فإن هجرة السمك عامه والسردين خاصة من شواطئ الدلتا ، كنتيجة لتناقص المواد الغذائية التي كان يعيش عليها في طمي الفيضان ، فلعلها لا تمثل مشكله حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما أن هناك أدلة على أنه قد بدأ يعود إلى مواطنه القديمة وعلى أية حال ، فإن في بحيرة ناصر تعويضاً أكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمي ؟

حسناً ، وماذا بعد أن قيل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل في شأن الآثار الجانبية وحلولها الجزئية ؟ أما من حل كلي ، حاسم وشامل ، للمشكلة الأم والأس مشكله الطمي ؟ هل ثمة من شيء كالحل المطلق ، مادامت هي المشكله الجذر ؟ ألا يمكن بضرورة واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمي وفك إسهاره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلاً ، لم يكف الفكر الهندسي والتكنولوجي منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا قول الحالم ، وعن مخامرة أبعد

الحلول تصورا ولا نقول خيالاً . وهناك الآن خطان فكريان أساسيان :
نقل الطمي من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم
السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبية تدور حوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بدعاً ولا محض نظرية ، فهي مطبقة
بالفعل في بعض سدود أنهار خليج المكسيك في لولايات المتحدة . وفيها
ينتقل الطمي من قاع البحيرة خلال المواسير التي تخترق جسم السد ،
وذلك تلقائياً وبلا محركات صناعية إنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية
وحدها ، مع ملاحظة أن هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على
موسم الفيضان فقط .

ولن يخفى هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الانابيب إنما يمثل صورة
مستعارة ميكروسكوبية نوعاً وغير طبيعية تماماً ، من صل مبدأ السدود
ذات الفتحات والعيون والعيون وكأنما هي تعود بنا تحت مظلة الضرورة
إلى حل وسط يجمع بطريقة ما ، توفيقية ولكنها ترفيعية ، بين مبدأي
السد المصمت والسد ذي الفتحات ، أي بين نمطي السد العالي نفسه
وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، ففعل هذا الحل في حالتنا كان ممكنا قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فإن المشكل هي استحالة وضع مثل هذه المواسير في جسم ضخم ضخامة السد العالي ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل في بحيرة راكده ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل . هيكل الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد في النقطة التي يتكدس بها الطمي أغزر ما يتكدس في قاع البحيرة ، لتنتهي خلفه بعد أن تكون قد تحاشت مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمي بذلك الطمي بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعي مرة أخرى . أي قناة تحويل للظمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا ننس أن الماء أصلا يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف في قناة جانبية خاصة قصيرة . وبعبارة أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للظمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هي منطقة جوجيا . غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ،

أى ٥٠٠ كم . وهذا بدوره يعنى أنك إنما تشق نهراً جديداً صناعياً بالصحراء الغربية فى الواقع ، لا تقل تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة . أياكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ، والذى يبدو قطاعاً جزئياً من جوهر الفكرة ؟ مجرد إقتراح .

السد فى الميزان

طبيعى أن يكون السد العالى ، كأى مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده . على أن الملاحظ أن معظم ما قيل ويقال عنه يتطرق عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجاباً وسلباً . ومن هنا ففى مقابل النظرية ، المسرفة بالتأكيد ، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية . والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخر قطرة إنما هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الانهار تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فإن هناك ، مازال ، من يتساءل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت في بنائه . بل لقد تعرض السد في لسنوات الاخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى في سلامة بنائه فنياً ، بينما صورت نتائجه إلى أنه « كارثة على مصر » ، ونعنته « بكارثة أسوان » . غير أننا ينبغي أن نتذكر أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معارضة لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسية . هذا في الخارج ، أما في الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرقاً إلى حد الصيحة الوندالية « اهدموا السد ! » . غير أن دوافع هذه الحملة هي الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم .

على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفاً ، مما يصنع المواطن العادي غير المختص في حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن « ما حققه السد العالي بنا من مزايا لا يعد شيئاً بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب » ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى « ضياع مصر كلها » ، وأن المعركة ضد السد العالي باتت « معركة مصير » . وعلى النقيض من هذا تماماً انتهى البعض الآخر إلى أنه « قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد

العالى عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر وجدير
بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إليه من الجانب الصحيح
من المنظار بعد وضعه فى البؤرة الصحيحة . . . أو فى قول آخر أن السد
العلى يعد أكبر إنجاز فى تاريخ الشعب المصرى رغم الأفاويل
والادعاءات . . . وبين هذه المواقف المتناقضة تماماً ، نستطيع علمياً
وموضوعياً أن نلخص النقد الموجه إلى السد فى النقاط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولاً ، أنه إن لم يكن مشروعاً سياسياً بقدر ما هو مشروع هندسى ،
فإن السياسة قد تداخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على
المستوى الوطنى القومى فى العالم العربى أو على المستوى الإقليمى
النهرى فى حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولى فى العالم بين
المكثنتين ، بحيث أصبح مزيجاً معقداً من رموز الاستقلال الوطنى
والأمن المائى والقوة السياسية . وفى النتيجة اختلطت فى المشروع
دوافع المجد القومى مع الجدوى المادية . وفى النهاية تغلب فيه رأى
الأوتوقراط على رأى التكنوقراط ، فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر
الأول الأولويات .

ومن هنا أيضاً يشعر البعض أنه قرر وخطط فى عجلة ، نحو ٥ سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل . كذلك شعر البعض بأنه تم فى ظل سباق عنيف وصراع خفى ليس فقط فى مناخ الحرب الباردة ولكن أيضاً مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء فى حوض النيل واستباقاً لخططهم فى فروض الأمر الواقع على مصر هيدرولوجيا وقطعاً للطريق عليهم لقطع طريق الماء عليها . فمثلاً كان السودان يعتزم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيرادات النيل فى مصر .

ثانياً ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائل أفضل منه وأجدى . فإذا كان شرط الموقع الوطنى ضرورة مسلماً بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها ميردوك مكدونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمكدونالد أيضاً بتعليق خزان أسوان تعلية ثالثة يمكن أن ترفع طاقة التخزين إلى ١٠ مليارات أى أكثر مما أضاف السد العالى إلى حصة مصر السنوية وهى ٧٥ مليار . فإن قيل إن التعلية خطيرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذى فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن فى موقع

السد العالي ذاته ، بأبعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثاني . وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضعاده ومثالبه . غير أن من الضروري هنا أن نصف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هي الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لجان دولية من الخبراء الهيدرولوجيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالي هندسياً واقتصادياً كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطأً كثير من الاعتراضات عليه سواء هندسياً أو هيدرولوجياً .

ثالثاً ، من الناحية العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافية ، فإن السد على عكس ما صور دعائياً محدود عطؤه بدرجة لا تتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والاضطراب والملابسات التي اكتنفته في الماضي والحاضر والمستقبل فضلاً بالطبع عن الضجة والدعاية الدائرية التي صاحبتة . فلهذه الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعراض أحلام مهندسى الرى التقليديّة ، مقيسة مثلاً بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية

حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلاً متجدداً ، حيث الثانى رأسمال تراكمى . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ ملياراً مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ، فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرصة .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارات سنوياً ، فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائية مصر هى ٧٥ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهم الخزان مرة ونصف مرة لا أكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هى الابعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودوره مائياً . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمداً . وفى هذا يقول وين أوين : « لعلها هى ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان سوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة ، . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاءه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فإن عطاءه للسوان ضعف عطاء لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان أكثر منه لمصلحة مصر أو لحسابها .

رابعا ، من الناحية العملية والعلمية معاً ، إن السد يثير من المشاكل أكثر ما يحل أو قدرها ، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل أنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكله النحر الخطرة ومشكله الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فإنه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائي تماماً . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالي المتتابع إلا جزئياً . ولئن كان قد حاز الافضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعالي النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الرائقة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود العلمى إلى مصر إلى الابد . ولئن صاف إلى إيراد مصر المائى قدراً معيناً من مليارات الأمطار المكعبة ، فإنه بحشائش المجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلا .

وليس رداً - يستطرد النقاد أصحاب هذا الرى - أن يقال إن الآثار الجانبية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أوقيد البحث أو التنفيذ . فأنت بذلك إنما تعالج خطأ أكبر بسلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر . وحتى عند ذلك ، فإن هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا

وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاءل اقتصاديته باطراد . فمثلا إذا كان المشروع أصلا قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حالياً تجرى في بضعة بلايين من الجنيهات ، أى نحو عشرة أمثالها .

خامساً ، واتصالاً بالنقطة السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالي بكل ما يعنى ويمثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزان أسوان والأولياء رغم أن صافى ما يوفره سنوياً يعادل مجموع ما كان يوافرانه . وفى هذا يتساءل وين وأين ؟ لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونص مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه ، الفصلية ، أى الصيفية - أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الأقل فى ضخامة ؟ . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالي الزراعة المصرية تثيراً وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرى الدائم . وهناك إجماع عام على أن ثورة زراعية جذرية ما لم تواكب ثورة الرى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولاً عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال فعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط .

سادساً ، وأخيراً ولكن ليس آخيراً بالتأكيد ، فإن السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المفامرة ، إن لم يقل البعض المقامرة . والإشارة هي بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل مايجازف به من تغيير مجهول النتائج والمدى في طبيعة النهر والوادي ويتعلق بصميم الوجود الطبيعي لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفي . فعندهم أن « الآثار الجانبية » للسد إن هي إلا « كظل العمارة » ولا خطر على مصر أرضاً ووادياً ونهراً . . . إلخ الدليل على ذلك في دفعهم أن الواقع قد كذب تباعاً كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلاً عن مبالغاتهم المسرفة .

فهؤلاء مثلاً قدروا في ١٩٥٦ وقبل إنشاد السد أن النحر الشامل سصل إلى ٥٤ متراً في قاع المجرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ متراً كل دفعة ، وأن معظم هذا النحر سوف يحدث في العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تحقق هذه النبوءات ، عادوا فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق مترى بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٣ أمتار بعد ١٠ سنوات فلما لم يحدث هذا أيضاً ، عادوا في ١٩٧٦ فقالوا إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد

١٧ سنة من بدء التشغيل أى فى ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون ٨٤٤ متر ، وخلف قناطر أسيوط ٦٤٤ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية ام تتجاوز حالياً ٢٢ سم بين أسوان وإسنا ، ٣ سم بين إسنا ونجع حمادى : ٢٥ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٤٠ سم بين أسيوط والقاهرة . وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعياً .

إزاء هذا الرد يعود البعض فيثير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلية قضيتين تضرران فى تصميم الأمن القومى المصرى ، إن لم يكن الوجود القومى المصرى ذاته فأولاً ، هناك التهديد بالدمار الذى ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير مسمى . فبحيرة ناصر- ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل - ككتلة مائية جبارة تستقر فى أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أى على كتفها أو رقبتهأ أو رأسها هى ، أشبه ما يكون بقليلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر فى أى لحظة ، ، إذ ، لو حدث ما يودى إلى انسياب المياه بلا رابط من البحيرة ، فإن التخريب الذى تحدثه فى مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته

قذبة هيروشيما ، . فى هذا الصدد ، فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلازل الموضعية نتيجة لنقل كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعى الباطنى أو الأرضى ، هناك خطر ضرب السد بالقنابل من الجو فى الحروب . وليس سراً أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو الإسرائيلى فى وقت ما فى السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجوى الفائق التطور حول السد ، فإنه لا ستبعد الخطر تماماً . ومما له مغزاه أن الخبراء السوفيت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم لتصفيتها بسرعة فى حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا المعدل جدير بأن يخرب الوادى والمجرى كله شمال السد . والخلاصة الصافية أن السد العالى وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطنى ضماناً للأمن القومى سياسياً ، فإنه لم يفلت من أخطار الأمن القومى لا طبيعياً ولا عسكرياً .

ثانياً ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لانه بعيد الأمد نسبياً ، وهو : وماذا بعد السد العالى ؟ ماذا بعد أن تمتلئ بحيرة ناصر إلى قمته بالطمي وتتحول إلى دلتا مرئية بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدار ؟ ثمة

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى جديداً له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أى شيء كتحقيق مخيف مروع لنهر بلانكتهورن الجيولوجى الافتراضى ، النيل الليبى ، الغابر ، وإما أن يفتح الوادى ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان فى نظام الحياة القائم فيه حينذاك . وليس رداً أن يقال إن التكنولوجيا الفائقة التطور فى المستقبل كفيلة ساعتهذ بأن تجد حلاً ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفى وجه هذه الأخطار ، وبعيداً تماماً عن دعوة « اهدموا السد ، المغرصة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء - علي فتحى - مشروعاً للحل العملى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلاً عن الاختصاص . محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى فى بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الأخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار

الفيضانات العالية . وهذا التعديل لا يقتضى هدم جسم السد العالى بل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهرياء (تلك المحطة التى يمكن - عرضيا - الاستفادة منها فى مشروع القطارة مثلا أو تحديدا) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلا بد من سد جديد ذى فتحات فى تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال ، بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يوميا ، وهى الطاقة القصوى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قديماً دون خطر . ولأن المشروع استبعد دور السد العالى الكهربائى ، فلا بد كذلك من سد جديد آخر فى تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموما ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ مترا ، مقابل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ متراً ، على أن يرتفع فى سنى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ مترا كحد أقصى .

أخيراً فإن المشروع تكمله بالضرورة ثلاثه تعديلات فى سياسة مصر المائية العامة . فأولاً ، لأن المشروع يفقد مصر - دون السودان - حصتها فى اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلا بد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

مشروعات أعالي النيل المستقبلية . ثانياً ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملغى مصرياً ثالثاً ، العودة فوراً إلى مشروع التخزين القرنى فى بحيرة ألبرت ، نقلاً عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضمناً لملء خزاننا السنوى الجديد هذا فى أسوان ، فضلاً عن كونه جزءاً من مشاريع أعالي النيل وتقليل الفاقد فى منطقة السدود .

ويعد . . .

ثم ماذا بعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسناً ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جداً ، بقدر ما هى صعبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو بالحكم فى اقتراحات ومشاريع الفنيين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة عيوبه والآثار الجانبية للسد إنما هى ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ، وهما معاً وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالأخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك . والعبرة فى الخواتيم إنما هى إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبه . ولكن صميم

المشكلة هو الخلاف الجذرى على حساب الخسائر والأرباح بالدقة . فهو فى المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذا ، فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

الفصل الخامس

كلمة عن السياحة فى مصر

وإذا كان لنا أن نتوقف الآن وقفة خاصة عبد بعض قطاعات استثمار وخدمات الموقع ، ففي المقدمة تأتى السياحة والنقل البحرى والتجارة الخارجية ، فأما السياحة .

فكما يقال أحياً إن مصر أحسن قطن وأسوأ نسيج فى العالم ، يمكن القول إن مصر تملك أكبر رأسمال سياحى فى العالم أجمع ولكنها تحصل على أقل دخل سياحى تقريباً .

فمن ناحية ، لعل بلداً فى العالم لا يملك مقومات وخدمات، السياحة كمصر ، ليس فقط بحكم الموقع والموضوع أو الجغرافيا والتاريخ ، ولكن أيضاً بحكم الحضارة والثقافة والفن والعقيدة . بل لعل مصر هى البلد

الوحيد الذى يجمع بالقوة بين كل أنواع السياحة المعروفة فى التصنيفات المعاصرة : السياحة الجغرافية والتاريخية، سياحة الطبيعة والآثار ، سياحة الصيف والشتاء ، سياحة النهر والصحراء والجبل ، السياحية الدينية والثقافية والصحية والترفيهية ... الخ . أضف أخيراً أو مؤخراً الموقع فى وسط أعلى مناطق « الكثافات المالية » ، الشرق الأوسط البترولى من يمين وأوروبا الغربية من شمال .

بالمقابل ، فما من شك أو خلاف على أن السجل السياحى فى مصر لا يعدو كسراً عشرينياً مما يمكن ويجب . فى الوقت الذى أصبح الشعار - الهدف المعلن فى بعض الدول الأوروبية هو « سائح لكل مواطن » ، بينما يصل التدفق السياحى فعلاً إلى عشرات الملايين ، فإن الرقم القياسى فى مصر لا يعدو الملايين إلى الملايين وثلاث الملايين (١,٤ مليون سنة ١٩٨٢) . وفى حين تضخ السياحة فى شرايين اقتصاديات بعض دولها الأوروبية عشرات البلايين من الدولارات سنوياً ، لا يبلغ سقف الدخل عندنا نصف البليون بالكاد .

وبصيغة رقمية ، وإن تكن تقريبية ، فإن المقدّر أن عدد السياح السنوى فى العالم حالياً يزيد عن ٢٠٠ مليون ، مجموع إنفاقهم السياحى

لا يقل عن ٢٢ بليون جنيه استرليني، مما يجعل السياحة العالمية ثاني أكبر مورد للعملات الأجنبية بعد البترول . وبهذا يكون نصيب مصر حوالى ٠,٥ ٪ من كلا الرقمين . ولما كانت نسبة سكان مصر من سكان العالم هى ١ ٪ تقريباً ، فان معنى هذا أن نصيبها السياحى نصف نصيبها السكانى ، أى أننا نقع حتى دون المستوى العالمى المتوسط . بل إنه لمن السخرية حقاً أن إنفاق السياحة المضادة أى سياحة المصريين خارج مصر أصبح كما رأينا يفوق إنفاق السياحة الأجنبية فى مصر . أى أن ميزاننا السياحى أصبح خاسراً هو الآخر .

هذا فى حين أن السياحة ، لا سيما فى ظروف مصر الحالية ، قد تمثل أسرع وأسهل وربما أرخص استثمار اقتصادى متاح بالنسبة إلى رأس المال الذى يوضع فيه . والذين قالوا إن مليون سائح يمكن أن يضيفوا إلى الدخل القومى مثل ما يضيف مليون فدان من الأراضى الزراعية الجديدة المستصلحة ، أى بمثابة إضافة مليون فدان إلى الرقعة الزراعية ، أولئك قد لا يكونون مبالغين تماماً أو مسرفين فى التقدير كثيراً . لقد انفجر فى أوروبا المعاصرة ما يمكن أن يسمى « الثورة السياحية » ، حتى أصبحت السياحة الحديثة « بترول من لا بترول له ،

خاصة فى بعض دول أوربا المتوسطية . ولا شك أنها يمكن وينبغى أن تكون بترول مصر الجديدة ، فما الذى يمنعها بالفعل ؟

الواقع أن السياحة فى مصر ما زالت من أسف سياحة تقليدية كلاسيكية فى معظمها لا عصرية ثورية ، بمعنى أنها ما تزال إلى حد بعيد متأثرة بعقلية ونظرة القرن الماضى والعصر الإستعمارى عن سياحة القلة والنخبة ، السياحة الأرستقراطية ، سياحة اللوردات الإنجليز والمليونيرات الأمريكان من الشيوخ والعجائز و ذلك ، للآثار والآهرامات ، ... الخ أى السياحة الثقافية أساساً والى لم تعد تتجاوز ١٠٪ من حجم السياحة العالمية عموماً . هذا فى حين أن السياحة الحديثة فى القرن العشرون تحولت إلى سياحة الجماهير والملايين من الطبقات العاملة والعادية والشباب أى السياحة الشعبية وسياحة الرجل العادى والمتوسط ، سياحة المعسكر والخيمة ومراكز الشباب لا سياحة فنادق النجوم الخمسة ، باختصار سياحة الموتيل أكثر منها سياحة الأوتيل ... الخ .

من هنا تبدوا السياحة عندنا حتى الآن إلى حد أو آخر حرفة منعزلة عن صميم حياة البلد والإقتصاد الوطنى ، تقع على هامشه وتقتطع من

أطرافه دون أن تكون طرفاً فيه ، إن لم تبد أحياناً نشاطاً طبقياً أو استثماراً تسحب مئات الملايين من الاستثمار الإنتاجي لتدفنها في استثمارات استهلاكية باذخة أرستقراطية كالفنادق الفخمة ولكنها عقيمة ضيقة الدائرة ، تزرع بضع جزر استهلاكية ترفيهية مترفة مستوردة منقولة مشتولة لا تصب في تيار الإقتصاد الوطني العام بقدر ما تتسلل إلى مسارب فتوية جانبية ، (قدر العام الماضي أن نحو المليار دولار تسربت من عائدات السياحة إلى السماسرة والوسطاء ، مقابل ربع المليار للدولة ، أى بنسبة ١ : ٤) . كل هذا فضلاً عن إنها لا تتكافأ مع مستوى الحياة والمعيشة والحضارة السائد فتعمل على زيادة الفروق الطبقية ، كما تعمل كبؤر أرستقراطية من الغلاء والتضخم والإستهلاك الإستفزازي تبثها حولها تطلعات وتوقعات كالبثور والقشور السطحية ، حتى لتبدو في النهاية داخل الدولة أو جتى فوق الدولة بل لقد نشأ في الفكر الإقتصادي مؤخراً مدرسة تذهب إلى أن السياحة على أحسن تقدير سلاح ذو حدين ، لأنها علي الأقل في مرحلة التنمية الأولى بالنسبة للدول المتخلفة تعد استثماراً كمالياً تبديدياً يعقم رأس مال ضخمة ويجمده في عدة بنايات منشآت استهلاكية ونشاطات فردية ضيقة ذات

عائد طبقي ، ثم تستورد الخلاء والتضخم وتصدر الفساد والترف .. الخ . بل يقدر البعض أن الإستثمارات والإنفاقات التي توضع في السياحة قد تزيد في التحليل الأخير علي صافي عوائدها ودخولها الحقيقية . وعلي أية حال ، وفي كل الأحوال ، فلا مكان في الصدارة بالتالي للسياحة في ظل الفقر العام والتخلف وإفراط السكان . فإن كان ولا بد منها فانها تأتي وجوبها في النهاية سلم الأولويات الإستثمارية بعد القطاعات الإنتاجية والسلعية الأساسية من زراعة وصناعة . وأياً ما كان الأمر ، فان هذا كله يبرز إلي حد التجسيد حين نقارن سياحياً مثلاً بعواصم السياحة المعاصرة إسبانيا وإيطاليا واليونان ويوجوسلافيا ... الخ . فنجدنا نشكو تقليدياً من عائداتنا البائسة بالمقارنة ، رغم التفوق المطلق لمقوماتنا

وجاذبياتنا السياحية بالقوة . فالفارق الأساسي الذي نغفله عادة هو « البيئة السياحية » ، بمعنى البيئة الحضارية والحياتية ومناخ الحياة العامة واليومية . فالسياحة هناك بالنسبة للأوروبيين سياحة أجنب لا غرباء ، ولكنها في مصر سياحة أجنب غرباء معاً . فهم هناك يتركبون تلقائياً في وسط بيئة حضارية من صميم عالم الحضارة وعالمهم ،

ينحركون ويعيشون هم فيها بسهولة وتكلفة معقولة وبلا غرابة أو اغتراب بينما تستوعبهم هي بشكل طبيعى وبلا إرهاق أو عنت ، فكل بيت عادى فى أبعد قرية تائية فى أعماق الريف الإيبانى أو الإيطالى مثلاً ممكن أن يعد نزلاً أو فندقاً ميسوراً للسائح الأوربى أياً كان حيث يكاد البلد كله يكون فندقاً طبيعياً كبيراً .

أما فى مصر فإن العالم والوسط الحضارى مختلف جذرياً بالضرورة . ورغم أن هذا فى حد ذاته مطلب أساسى منشود بل وشرط جوهرى مسبق للسياحة الناجحة ، إلا أنه بالمقابل لا يترك مكاناً للأوربى فيه ، على العكس نوعاً من السائح العربى ، إلا كغريب معزول فى جزيرة قزمية وقوقعة مغلقة كيفية هى الفندق الباذخ الباهظ . وبالتالي فإن طاقة الإستيعاب السياحى عندنا محكومة بطاقة الفندق وهى شريحة قزمية من البلد وليست البلد كله ، بينما أن التدفق السياحى من جانبه محكوم بقدرة الإنفاق الباهظة فلا يعدو رافداً ضئيلاً بالضرورة . باختصار ، السياحة فى دول أوربا ، انتشار أسموزى ، طبيعى ، ولكنها فى مصر شئلة منقولة مزروعة تحت صوبة زجاجية صناعية إلى حد بعيد .

ثم دعنا لا ننس بعد هذا البعد السياسى ، فإنما السياحة سياسية إلى

حد أو آخر . فهي ليست حرفة اقتصادية وحسب بل وسلاح سياسى أيضاً ، وليست وظيفة للموقع الجغرافى فقط ولكن ، للموقع السياسى ، كذلك . فانتماء السياسة إلى الغرب أو الشرق أو حتى علاقاتك مع الإخوة العرب البتروليّين (بل وحتى العدو الإسرائيلى !) هى التى تحدد تدفق السياح ومصدرهم ونوعيتهم . أى أن حركة السياحة تتذبذب بحسب تذبذب السياسة والتوجيه السياسى وتتبع تحولاتها ، فتمنع عن الدول التى لا تخضع وتطلق على الدول التى تتبع . وهى بهذا سلاح سياسى وسلعة ظغط وتطويع أو حتى تجويع كالقمح والسلاح ... إلخ . والغزو السياحى فى جوهره وتحت الجلد هو أشبه بالغزو السياسى . وموارد السياحة بهذا أيضاً هى ، ككل موارد الموقع الجغرافى ، نسبية وزئبقية يقع زمامها خارج الحدود أساساً .

ولعل هذا كله هو السبب الذى حدا بالبعض إلى أن يعتبر السياحة كنظام إقتصادى ، أى كتجارة أو سلعة رفاهية تصدرها مجتمعات الوفرة والرخاء إلى المجتمعات المتخلفة أو الفقيرة غالباً . هى بمثابة « نظام تبعية » تقريباً ، تبعية للأجانب جميعاً ولكن للغرب أساساً ، للأغنياء عموماً ولكن للأقوياء خصوصاً ، ذلك إن لم تكن هى حقاً التى تمثل الشكل الجديد لعلاقات الإستعمار والتبعية فى عصر الإستعمار الجديد بعد وبدل القديم .

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

نصيب مصر المقارن في السياحة العالمية

البند	مصر	إسبانيا	قبرص	مالطه
الدخل السياحي بالمليون دولار	٢٤٥	٧٠٠٠	٢	٢
نسبة السياحة في الدخل القومي %	١	١٠	٩	١٥

(٢)

الميزان السياحي بالمليون دولار

السنة	الدخل	الخرج	العجز %
١٩٨٠	٥٦٢	٥٧٣	٢
١٩٨٢	٢٤٥	٥٧٣	١٢٣٣+

(٣)

(٥٢٥)

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان

نصيب مصر من السياحة العالمية %

النبد	مصر	العالم	%
الحركة بالمليون سائح	١٤	٢٩٠	٠٠٤
الدخل بالمليون دولار	٢٤٥	٩٢٠٠٠	٠٠٣

(١)

الفصل السادس

الإعتدال والشخصية المصرية

الاعتدال أو التوازن هو الوجه الآخر للتوسط ، وكالتوسط لا يقصد به الاعتدال أو التوازن المحافظ الخامل بل ملكة الحد الأوسط والتوسط الذهبى . بمعنى عدم التطرف والتطوح . وهو بهذا ابن المرونة أو هو أبوها ، ودليل الحيوية والتكيف والقدرة على التلاؤم ، ومن ثم كان له قيمة بقائية فى خلود الشعب المصرى . أو كما يقرل ويلسون عن مصر القديمة ، فمرونة الأسلوب المصرى والوسائل التى حققوا بها الأمن والسلام على أساس التوازن بين القوى المتعارضة ، تدل على عبقرية شعب عظيم .

وواضح على الفور أنه إن يكن التوسط صفة جوهرية فى شخصية مصر، فإن الإعتدال من جانبه أدخل فى الشخصية المصرية . التوسط

دراسة فى عبقرية المكان ، ولكن الإعتدال دراسة فى عبقرية الإنسان .
التوسط فى روح مصر ، أما الإعتدال فدراسة فى روح المصرى .
وبعبارة أوضح ، إذا كان التوسط ألصق بالأرض المصرية ، فإن
الاعتدال يتصل مباشرة بالإنسان المصرى نفسه ، نفسيته ، عقليته ،
أخلاقياته ، شخصيته ، خامته ومعدنه ، جوهره وروحه ... الخ أى تلك
الجوانب الداخلية ، الجوانبية ، الدفينة والدخائل الغائرة الخفية غير المادية
غير المنظورة أو الملموسة بصورة مباشرة .

معنى هذا أن دراسة الشخصية المصرية هى فى واقعها وجوهرها
دراسة فى الذات المصرية والنفس المصرية ، فى الروح المصرى
والمزاج المصرى . وهذا ما يدخل أو يعود بنا على الفور إلى مجالات
علم النفس الإجتماعى والأنثروبولوجيا الإجتماعية والأخلاقيات
الجماعية collective ethology ونظرية الأمزجة والبيئات وقضية
الطوابع القومية national character والشخصية القومية الخ ...

وهنا بالطبع مواطن الخطورة ولب المشكلة . فإذا لم تمكن بعض
جوانب ونواحى مثل هذه الدراسات موضع شك فى وجودها أصلاً أو
جدواها فعلاً من الوجهة الأكاديمية ، فإنها أساساً دراسة غير موضوعية

غير محايدة وإنما شخصية انطباعية متحيزة ، بمعنى أن ليس لها مقياس ولا ضابط علمي محدد صارم خارج الإنسان ومستقل عنه، أى عن الباحث أو الكاتب ، وإنما هى تخضع للتقييم والانطباع الشخصى وتنحاز إلى وجهات النظر الخاصة وتتلون بالمثل العقائدية المسبقة وتتشكل بفلسفات الأخلاق المقبولة أو المقلوبة أو المقبولة ... الخ . واختصارا ، فتلک دراسات إن لم تكن انطباعات شخصية بحثة ، فإنها على الأكثر قيم تحكيمية values judgement أو أحكام تقييمية صرف value judgements .

وهنا وجه الخطورة والخطر ، والأسوأ منه الحساسيات الحرجة الشائكة بل المتفجرة التى يمكن أن تثيرها ، سواء من تمجيد أو تشويه للشخصية القومية أو من تملق أو إساءة إلى الروح الوطنية . ولا يقل موقف الباحث نفسه حرجاً ودقة ، وإذ لا يخفى أن كل قارئ يحب أن يقرأ عن نفسه كل تمجيد وإطراء مهما شعر بزيغه ومغالطه، وينفس القدر والقوة ينبذ أدنى كلمة يستشعر فيها الإساءة أو التجريح مهما استشعر فى قرارته من صحتها أو حقيقةها .

غير أن الأسوأ من هذا كله بالتأكيد هو مشكلة أو مأساة حرية القول

والكلمة حين وحيث يعنى الأمر السلطة والحكم والنظام بالتحديد ، لا سيما أن قضية القهر السياسى بالدقة والظبط هى ، كما يتفق وكما يجمع الجميع ، أس وجذر مشكلة الشخصية المصرية جميعا ومنبع ومصدر كل سلباتها وعيوبها وأمراضها الحادة والمزمنة .

الشخصية المصرية والطابع القومى .

ثم يبقى بعد هذا ، أو قبله بالأصح ، السؤال الأولى الابتدائى جداً وهو : إذا كان هناك ثمة شىء كشخصية قومية على الإطلاق ، فهل هناك شخصية قومية مصرية خاصة بهذا المفهوم ؟ وإن كان ، فما أهم أو أخص خصائصها ؟ ثم أخيراً . ما هى أبرز نقاط القوة والضعف فى هذه الخصائص ؟

رغم سديمية الفكرة أصلاً . ورغم كل ما يكتنفها من الشكوك والتحفظات المبدئية والمنهجية ، تميل جمهرة المفكرين والدارسين إلى الاعتقاد بوجود الشخصيات القومية والطوابع القومية كنتجج طبيعى منطقى معقول ووارد . لم لا ؟ - لتعايش وتفاعل مجتمع ما فى بيئة مادية وبشرية خاصة عبر تاريخ ألفى متصل . فدون قوالب منمطة أو

أقفاص حديدية ، ولكن كالعنسة المجمعنة ، أليست تنجح هذه العملية بمجمل المجتمع نحو قدر ما من الإستقطاب البؤرى والتشابة النسبى وشبه التماذج الكلى ؟ ألايصنع هذا كله فى النهاية نمطاً أو شبة نمط متميز نسبياً من الإنسان والسلوك والطبيعة والقيم والعادات المكتسبة ، أو تصفى لوناَ عاماً أغلب عليه كمتوسط أو كنموذج أكثر تواتراً وحدثاً فى المتوسط ؟ - هو ما يحق لنا موضوعاً ودون تجاوز أو حرج أن نسميه الطابع القومى أو الشخصية الوطنية .

ولأن هذه الطوابع وتلك الشخصية مكتسبة بقدر ما هى موروثة ، نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية ، فإنها بعد متغيرة متطورة عبر العصور وليست جامدة مؤبدة بالضرورة ، وإن كان هامش تغييرها محكوماً ومحسوماً ومحدوداً بالضرورة أيضاً . ومن ثم تميل الطوابع القومية إلى الثبات والإستمرارية عبر العصور ، وإن تغيرت فبالطور التدريجى الوثيد والجرعات الضئيلة لا بالطفرات الثورية الحادة الجذرية .

أما عن مصر ، فإن الكثرة أميل إلى الاعتقاد بوجود شخصية قومية مصرية متميزة إلى حد أو آخر ، لها خصائصها ولامحها وسماتها

وقسماتها المحددة بدرجة أو بأخرى ، والتي يمكن التعرف عليها وقّياسها بقدر أو بآخر من الدقة . على أن منطقة الخطر إنما تبدأ حين نضع هذه الخصائص المستنبطة في الميزان لتقييم الإيجابيات والسلبيات .

فمن ناحية فإن ما قد يراه البعض إيجابيات ومحاسن قد يعده البعض الآخر سلبيات ومثالب ، وما يعتبره البعض نقاط قوة وبقاء ومفاخر للشخصية المصرية قد يصمه البعض الآخر بأنه نقاط ضعف وهوان بل ومقاتل للشخصية القومية ، وهكذا . ومن ناحية أخرى فبينما يخرج البعض في كشف الحساب الصافي بتغلب الإيجابيات على السلبيات ، قد يخرج الآخر بالعكس تماماً ، وربما انتهى إلى أن الشخصية المصرية هي ببساطة المشكلة المصرية ، المشكلة المصرية رقم ١ .

مشكلات الشخصية القومية

ومن الواضح عند هذا الحد أن مثل هذا الخلاف الجذرى في الحكم والتقييم إنما يتوقف على وجهات نظر ذاتية تماماً ، كفلسفة الأخلاق ومعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحق والباطل ومثل الجمال

ومدى المثالية أو الواقعية والنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية ... الخ ، مما يجنح نحو ضفاف الميتافيزيقا ، وبنفس القدر يطفو بل يجمع خارج دائرة العلم الوضعي والموضوعي .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت قيم العرف الدارج تضع الفضيلة بطبيعة الحال كنقيض للرزيلة ، فإن بعض الفكر الفلسفي - نينشة مثلاً - يرى أن ، الفضيلة عجز ، وبالتشبيه الدارج المعروف ، مثلاً آخر ، فبينما يرى واحد كويلاً نصف ملآن ، يراه آخر نصف فارغ . كذلك؛ ففي حين يعتبر البعض ، خير الأمور الوسط ، ، يذهب البعض إلى أن ، شر الأمور الوسط ، . وهكذا إلى آخره .

لا مقياس - يعنى القيم ، ولا ضابط للمقاييس ، وبالتالي لا نهائية في الأحكام بل لا أحكام على الإطلاق . هذه واحدة ، مشكلة النظرة الذاتية الفلسفية .

الثانية ، ولعلها الأخطر ، هي مشكلة المصلحة الذاتية . ولعل أغرب ما فى هذه بدورها العلاقة العكسية بين المصلحة والدعوة . فبعداً عن الأعداء الطبيعيين لمصر والشعب المصرى فى الخارج ، تاريخياً وحالياً ، فإن أشد المنتقدين لنقاط الضعف والسلبيات فى الشخصية

المصرية هم عادة أشد الوطنيين المصريين الممتازين طموحاً وإخلاصاً وأشدّهم حباً لمصر وحباً عليها ورغبة في تقدمها ورفقها .

هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فلقد كان على رأس الراضين عن تلك السلبات والعيوب بعينها والساكتين عليها بل والممجدين لها ، أولئك المنتفعون بها ، وعلى رأسهم بدورهم النظام الحاكم والطبقة الحاكمة دائماً، أولئك اللذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد للطير لا القائد للجند ، فبينما ينظر الشعب إليهم نظرة الطير للصائد لا الجند للقائد بتعبير سعد زغول الشهير .

فأما الناقدون ، فليس على الإطلاق لأنهم ناقدون حاقدون أو موتورون ممرورون مشوهون ، كما يتهمهم المنتفعون بالكذب والخداع والمكر السيئ ، بل هم مجرد زاجرين متحمسين وذلك استنهاضاً واستنفاراً للهمم والوعى وحثاً على التغير نحو الأحسن . أما المنتفعون بالسلبات ، فضمامناً لبقائهم على القمة قمة الإستغلال والإبتزاز والإستعباد والقهر للشعب .

أيضاً ، ونتيجة لهذا الإستعباد والقهر بعينه ، فإن من بين المنتقدين بعنف للسلبات لا بد أن نلاحظ ونسجل - بعضاً من المثقفين الوطنيين

الذين - خشية بطشها - لا يجرون على توجيه الإتهام صراحة إلى السلطة كسبب تلك السلبيات ، فيلقون الإتهامات جزافاً وبلا تحديد ، فتسقط ظلماً بالضرورة ولكن عن غير قصد بالطبع على رأس الشعب ، الذى يخرج من ثم وهو مفترى عليه مرتين : مرة بالقهر ومرة بالإسقاط ، مرة بالفعل ومرة بالقول ، مرة من جلدية ومرة من بين صفوفه . ذلك ودون أن نذكر بالطبع عملاء وأذناب الحكم وأبواقه من المثقفين والأدعياء ، فهم أعداء الشعب نصاً بقدر ما هم عبيد السلطة رأساً ..

ولعل هذا التناقض والخلط لا يتجسد فى كل شيء كما يتجسد فى ما يسمى قضية إعادة بناء الإنسان المصرى التى كثر الحديث واللغط حولها فى السنوات الأخيرة بالذات ، سنوات اغتيال مصر والإنسان بامتياز حساً ومعنى وجسداً وروحاً وإبتداء ، فإن مجرد إثارة القضية على الإطلاق أو على إطلاقها تنطوى بالتأكيد على اعتراف ضمنى بانهييار ما أو صدع أو خلل ما فى تلك الشخصية يستدعى ويستوجب إعادة البناء - وإلا فقيم العناء أو الغناء ؟

أما بعد هذ ، فإن قضية إعادة بناء الإنسان المصرى لا تعدو ببساطة

أن تكون إعادة بناء الديمقراطية ، أو بالأصح إعادة إيجاد الديمقراطية التى لم توجد قط فى مصر ، وذلك حتى تكفل العزة والكرامة والسيادة الإنسانية للإنسان الفرد المصرى الذى لم يشعر بآدميته الحقبة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه الفردى الشخصى والجمعى هو إهدار تلك الكرامة وسلبها ونفيها .

قضية إعادة بناء الإنسان المصرى هى ببساطة ، يعنى ، قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة الجهول ، ودك صرحها الإجرامى العائب المثهرى،، وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتقيح البغيض تصفية جسدية وأبدية ، وهذ قلعة الإستبداد المصرى الشوهاء المشؤمة . من هنا فحين يأتى الحديث عن الإنسان المصرى والشخصية المصرية من أعلى ، من وكر السلطة الغاضبة ، فلكم يبدو حديث إفك حقاً ، ولكم يبدو هذا منتهى السخرية وقمة الإستخفاف بالعقل والحق والعلم .

على أن هذا التناقض المعيب إنما يصل إلى مداه حين يتخذ المنتفعون بالسلبيات الكامنة أو المكتسبة فى الشخصية المصرية مسوح المدافعين - وبالمثلجج والوقاحة - عن صورة الشعب وكرامته ، ويرمون من موقع قوتهم الإرهابية المغتصبة غير المستحقة ، يرمون الوطنيين

الشرفاء المنتقدين للسلبيات ، بتشويه ، تلك الصورة وبتحقير الشعب والإساءة إليه والإفتراء عليه ومعاداته ، بل وقد ينتهون بوضعهم فى مصاف أعداء الوطن والخارجين عليه والخونة له . لعبة مخيفة ، بقدر ما هى قدرة مبتذلة ، ولكنها واردة وشائعة ، وعلى كل مصرى أن يفتن إليها دائماً ويحذر فخذها أبداً .

من القاتل ؟

ثم تبقى بعد هذا نقطة اتفاق . أياً كانت قائمة الإيجابيات والسلبيات ، ومهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب ، فثمة شىء مؤكد لا خلاف عله بين الجميع تقريباً . إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساساً وفى الدرجة الأولى إلى القهر السياسى الذى تعرضت له ببشاعة طوال التاريخ . هذه ، ولا سواها ، نقطة الإبتداء والإنتهاء مثلما هى نقطة الاتفاق والإلتقاء : السلطة ، الحكم ، ونظام : الطغيان ، الإستبداد ، والديكتاتورية : البطش ، التعذيب ، والتنكيل : الإرهاب ، الترويع ، والتخويف . تلك هى الآفة الأم وأم المأساة . ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن

الخلفى المستمر وراء الشخصية المصرية فى علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هى النداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هى الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود .

أما إلى أى حد يعد الشعب نفسه مسئلاً عن هذه العلاقة المأساوية أو المأساة العالقة ، من السبب ومن النتيجة ، من الفاعل ومن المفعول به ، فتلك وحدها قضية أخرى ، قد تكون موضع خلاف وقد ترتب فروقاً ونوائج جذرية فى المواجهة ، ولكن الذى لا خلاف عليه مرة أخرى هو أنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم فى التغيير ولا فى التخلص من سلبياتها الخطيرة المقعدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسى أساساً وأولاً وأخيراً .

أما عن الجانب الأكاديمى ، فإن مشكلة المشاكل بعد هذا فى دراسة الشخصية المصرية هى تحديد طبيعتها وخصائصها الأساسية . فابتداءً ، ليس هناك اتفاق على الطبيعة العامة لتلك الشخصية . ففى حين يراها البعض واضحة سهلة كأشد ما يكون الوضوح والسهولة ، يراها البعض متناقضة للغاية إلى حد دياكتيكى تقريباً . كذلك يختلف تحديد خصائصها ويتفاوت بحسب الأسس والمقاييس المختلفة ، كما أنها هى

نفسها تتداخل وتتشابك في الواقع بصورة قد تكون مربكة بعض الشيء تصنيفياً ، حيث تختلط الفروع والأصول أحياناً ، ويفتح الرئيسى على الثانوى أو السطحى على الجوهرى بلا فواصل قاطعة أو قواطع فاضلة ، وهكذا . ومن ثم يتعذر تحديد المفاتيح ، الأساسية للشخصية المصرية . على أنه قد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن نحاول حصر أهم الصفات والسمات والخصائص والمقومات التى وردت وألحقت أو ألصقت بالشخصية المصرية ، وذلك فى قائمة عرض أولية خام فقط قابلة للغزلة والتقييم بالانتخاب والإستبعاد والتصنيف والتوصيف فيما بعد . فإذا ما التقطنا عينة عشوائية من الدراسات المتناولة للموضوع ، وليكن ، الطابع القومى للشخصية المصرية ، ، والتقطنا منه بنفس الطريقة أكثر تلك الصفات والسمات تكراراً وترديداً ، فسخرج بمجموعة مطولة يمكن أن تقع فى فئات متقاربة كما يمكن أن تتناقض وتتضارب ، ودعك الآن من كونها مزايا أو عيوباً أو إيجابيات أو سلبيات (أو سبابا !) أو غير ذلك .

فإليك مثلاً ودون ترتيب صارم : المزح والصفاء (وعند ابن خلدون ، الفرح والخفة والغفلة ، كذا) ، روح الفكاهة والسخرية ، الميل إلى

الحزن ، الإنساطية التي لا تميل إلى الفردية ، البساطة والتعاون ، حب الأسرة والأسلاف ، التدين والنزعة الروحية والنزوع الديني ، القدرية ، التواكلية أو الإنكالية ، الرضا (دون دونية) ، القناعة ، الطاعة التي لا تدعو إلى التمرد والثورة (ولكن دون غضاضة) ، الدعة والوداعة ، الصبر ، السلبية والإستعداد للسلبية وغلو السلبية وسيادة السلبية (دون ذلة أو استكانة مع ذلك) ، كثرة الخضوع والشعور بالتبعية ، اللامبالاة ، القهر وكف العدوان ، المحسوبة والمحابة ، النفاق (وعند المقریزی « الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطة ، كذا) ...

خصائص الشخصية المصرية

قائمة مريكة بقدر ما هي مقلقة فادحة . ولكن بصفة عامة على أى حال قلعل هناك شبه اتفاق بعض خصائص أساسية تعد أركان أو أقطاب تلك الشخصية . أولها دائماً التدين ، وثانيها حتماً المحافظة ، وثالثاً باستمرار الإعتدال ، ورابعها غالباً الواقعية ، وخامسها أحياناً السلبية . وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية إلى حد ما ، تتدرج نسبياً من

الموجب إلى السالب أو من القوة إلى الضعف . وبذا أيضاً تتداعى منطقياً فيما بينها بحيث تؤدي كل وحدة منها إلى تالياتها ، التي بدورها على كل سابقتها . وفيما عد هذا ، فلأن خاصية الاعتدال بالذات تمثل نقطة الوسط والإرتكاز بين تلك الخصائص والنواة النووية في قلبها ، فلعل لنا من قبيل اليسر والتبسيط الأكاديمي أن نتخذ منها المظلة الجامعة والعنوان الرئيسي العريض الشامل لها جميعاً .

فأما التدين ، إذا بدأنا تفصيل ما أجمعنا ، فسمه مصرية أصيلة وقديمة قدم الأديان ، بل سابقة هي للأديان ، ولعلها هي التي منحت المصرى قوة داخلية ومقاومة خارجية وصلابة غير عادية ضد الكثير من الأخطار والمحن والمآسى التي تعرض لها عبر التاريخ ، سياسية كانت أو إجتماعية ، خارجية أو داخلية من استعمار الغزاة أو قهر الطغاة . غير أن هذه الخاصية - يخشى البعض - كانت أيضاً مهرياً إلى حد ما من الصدام مع تلك الأخطار والتحديات ، ومن ثم قد فى النهاية تفضى بنا إلى خاصية السلبية أو تؤكد تشخيصها .

ومهما يكن ، فإن التدين والنزوع الدينى إذا جاز يرد فى دوافعه إلى الزراعة وطبيعة الحصار الزراعية ، على الأقل جزئياً ، فلهذا أن يكون

بدورها جزئياً مثلها وبجانبها إلى الصبر والدأب والجلد والتحمل ، وهى الصفات التى تبدو عريقة القدم والجذور فى التاريخ المصرى ، ويكاد يجمع الكل بلا تردد على إلصاقها الشديد بالإنسان المصرى عامة والفلاح المصرى خاصة .

أما المحافظة ، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد ، فتعنى أن المصرى مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات ، ولا يقبل على الجديد بسهولة . وهذا يعنى بدوره أنه تقليدى مقلد ، غير ثورى غير مجدد ، بل إنه - عند العقاد أيضاً - إذ ثار على الإطلاق فإنما ليحافظ على القديم والموروث ، أى أنه - للغرابة والدهشة ، وبصيغة نقيض النقيض - ثورى من أجل المحافظة !

ومن المحافظة وعدم الثورية ، على أى حال ، خطوة قصيرة ومنطقية إلى الإستقرار .

فالإستقرار نتيجة المحافظة ، ولكنه بالمقابل يعود فيدعمها . ومن هذه الحلقة المفرغة أو اللولب الصاعد يتحقق الإستمرار إلى أبعد حد وينتفى التغير إلى حد بعيد . وهكذا تنتهى الدائرة مرة أخرى لتعود بنا حيث بدأنا بالمحافظة على القديم وعدم التجديد .. الخ .

وإذا كان ثمة من مصل مضاد نوعاً لهذه المحافظة المستمرة أو الإستمرارية في المحافظة ، فهو الإعتدال ، وإن كان هذا نفسه غير بعيد عن المحافظة ، إن لم يكن حقاً امتداد مباشراً لها . فالإعتدال المغروس المركز في طبيعة المصري ، أياً كان أصله ، فيبتعد به عن التطرف الشديد يميناً أو يساراً ، يبتعد به ضمناً وديالكتيكياً ولحسن الحظ عن التطرف في المحافظة ، وبذلك يوفر له هامشاً معقولاً من المرونة والتلاؤم والتغير والحيوية التي تضمن له على أقل تقدير القدرة على التطور البطيء ، التطور خطوة خطوة وبالجرعات الصغيرة . وبالتالي تضمن له البقاء الطويل على المدى البعيد .

وأخيراً ، وبحكم الإعتدال ، كان المصري العادى أو المتوسط أميل في الغالب إلى الوداعة والهدوء والدمائة والبشاشة ، وإلى الشخصية الإجتماعية الودود ، السلسلة السهلة المنطقية extrovert غير المنغلقة أو المعقدة ، كما كان أجنح إلى التعاون منه إلى التنافس ، وفي الوقت نفسه أبعد شيء عن العنف والقسوة والدموية والمزاج الحمراوى الدموى .

ومن الإعتدال بعد هذا نقلة لا شك قصيرة ومباشرة إلى الواقعية . فالإنسان المصري رجل عملى . علمته البيئة والتجربة ، أى الجغرافيا

والتاريخ . احترام الواقع والإلتصاق به وعدم الانفصال عنه أو التناقض معه . فهو إلا فى القليل النادر لا يهرب من الواقع سواء بالتدين المفرط (الدروشة) أو بأحلام اليقظة والتمنى المجنحة (الغيبات) أكثر كثيراً مما يتصادم معه ويتحداه . وهو من ثم مطيع بالضرورة ، أكثر مما هو متمرد بالطبع . فإذا ما عجز عن تغيير الواقع فإنه فى العادة أو فى النهاية يخضع له ويرضخ للأمر الواقع ، إلا أنه حينئذ قد يسخر منه للتعويض والتنفيس .

من هنا تأتى شهرته الداوية فى السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له ، وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به فى نظر البعض إلى الشخصية « الفهلوية smart » التى تعوض عن عجزها العملى بالتذكى المفرط smarting واصطناع اللامبالاة أو إدعاء الحلم والتخفى وراء العقل والتعقل . والنموذج المثالى التقليدى فى ذلك هو علاقة الفلاح المصرى بالسلطة والحكومة ، فهو يكرهها ويخشها منذ قال الجبرتى « والمصرى يكره الحكام فى كل

صورة حتى أدناها ، إلى أن حدد العقاد علاقته بالحكومة كعلاقة
عداوة مريبة ، . لكنه مع ذلك يقبل بها بل وقد يتملقها ، إلا أنه حتماً
يسخر منها ويتندر بها سراً أو علناً .

ولقد يعود بنا هذا السلوك أو التصرف الواقعي إلى صفة الاعتدال
كنوع من الإفراط في العقل ، إلا أنه أدعى وأفضى إلى السلبية كالنتج
النهائى لكل الخصائص السابقة وكالحلقة الأخيرة فى سلسلتها المترابطة
المتداعية . فالمحصلة النهائية لتلك المتوالدة التنازلية من التدين إلى
المحافظة إلى الاعتدال إلى الواقعية إنما هى منطقياً شخصية سلبية نوعاً
أكثر منها إيجابية جداً .

فهو - المصرى العادى أو المتوسط - فى الأعم الأغلب وفى أغلب
الآراء يتجنب الصدام ويتحاشاه لا سيما فى المواقف العدائية ، وبالتالي
يؤثر السلامة على المواجهة ، والسلام على الصراع ، وفى النهاية السلم
على الحرب . ومن هنا ، إلى جانب رد فعله السلبى الساكت إزاء القهر
الحاكم أو الطغيان الحكومى ، جاءت التهمة الموجهة إليه منذ أقدم
العصور إلى اليوم ابتداء من الأغريق حتى العدو الإسرائيلى بأنه شعب
غير محارب ، صحت هذه التهمة أو لم تصح .

تلك في عجلة سريعة ، مقتضبة ولكنها مركزة ، الخصائص الرئيسية الخمس التي تميز الشخصية المصرية في أغلب الآراء ، وإن جادل أو عدل البعض في بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة ، ثم اختلفوا أكثر في تقييمها وتأويلها سلباً أو إيجاباً وقوة أو ضعفاً ، بحيث سجد دائماً في الحساب الختامي الرأي المضاد والحكم ونقيضه في النهاية الصورة الوردية والصورة القاتمة .

وفي وجه هذا الموقف المعقد ونهاية ومبدأ وإنتهاءات ، فمن جانبنا هنا سوف نقتصر دراستنا التفصيلية أولاً على بضعة عناصر أدخل في الجغرافيا الحضارية تتفاعل فيها تلقائياً تلك الخصائص وتنعكس عليها بالضرورة مباشراً أو غير مباشرة في التطبيق العلمي الحي . أما تلك العناصر فهي على الترتيب المزدوج والدين ثم الحضارة والمجتمع . ثم بعد هذا نضع الاعتدال في الميزان ، فتعرض لوجهات النظر المتعارضة في مختلف المجالات ومن مختلف الزوايا ، ابتداء من الأخلاقيات العامة إلى السياسة والقوة إلى الثورة والثورية . . . الخ . وفي هذا الموضوع الشائك المتفجر حولنا الموضوعية من جانبنا بقدر الامكان ، فعرضنا تلك الآراء الوجهات

المتناقضة من موقف الحياد جهد الطاقة ، طارحين كلا منها ، على
علاقتها ، عهد عهدتها ومسؤوليتها .

الاعتدال في التطبيق العنصر والعنصرية

من المسلم به أن مصر ، التي لم تعرف كراهية الأجانب قط بحكم
موقعها وسط الدنيا وبين تيارات البشر ، لم تعرف العنصرية أو التعصب
الجنسى ولا رفضت الاختلاط الصحى بالغير ولا أقامت حاجزاً لونها في
تاريخها .

ولقد رأينا كيف امتزجت العناصر في مصر كيماويا ، دون أن
تتجسر ، وذلك بفضل قوة امتصاص نادرة ومن المحتمل أن هذا يرتبط
بطبيعة التكوين الجنسى لمصر ، حيث يتأبين ويتدرج لون البشرة مثلا
حول معدله السائد ، بحيث عود المصريين منذ القدم أن يأخذوا اختلاف
الألوان كبديهية ، وبحيث أصبح التعايش والتزاوج بين الألوان المختلفة
أمراً طبيعياً بل وإلى حدغياب الشعور ، بمسألة ، اللون أصلاً وإطلاقاً .
ومنذ مئات السنين ، كانوا يجتمعون بين الأبيض والأسود والأصفر في

العائلة الواحدة ، فيكون للبيض زوجات سود وأبناء سود ويكون للسود زوجات بيض وأبناء بيض ، ويحدث هذا بكثرة وبين الأثرياء والفقراء على السواء . لقد ألغى تعدد الألوان وتدرجها عقدة اللون إلى أقصى حد ممكن .

وفى الوقت الحالى فإن المصرى لا يكاد يعانى من مركب نقص تجاه الأوربيين مثلا من جانب ، ولا يعرف مركب استعلاء تجاه الملونين ، على الجانب الآخر ، وإنما هو يتعامل بتلقائية وحرية على قدم المساواة مع الجانيين . وهذا على النقيض مما يذهب إليه بعض الكتاب السطحيين أو المتسرعين من الأجانب العابرين كالرحالة والروائيين .

فمنهم من يدعى أن المصريين ، ربما لأنهم الشعب الوحيد من بين كل الشعوب المطلة على البحر المتوسط الذى يشمل أكبر نسبة من غير البيض أو الملونين ، المصريين إن لم يكن لديهم عقدة لون هى بالدقة أو بالأرجح مصدر مركب النقص الوطنى الملموس بينهم بالنسبة إلى أوربا وكل ما هو أوربى بصفة خاصة ، « عقدة أوربا ، أو اد عقدة الخواجة ، كما هو شائع ، فإن لديهم على الأقل نوعا من الوعى باللون أشبه بالحساسية الخاصة التى تنعكس لاشعوريا فى التركيز مثلا

والالاحاح غير العادى على معانى وكلمات الأسمر والسمرة فى الأغانى والفنون الشعبية ، وكذلك فى « موضة عمى الألوان » المنتشرة حاليا والتي تسمى الأسود أسمر خاصة حيث يعنى الأمر إفريقيا والافريقيين . . . الخ

وامتداداً لنفس المنطق ، يزعم آخرون أن عقدة المصريين التي تحكمهم وتحكم نفسياتهم وموقفهم إزاء العالم الخارجى سياسيا وحضاريا طوال العصر الحديث ليست هى عقدة الحضارة والتخلف الحضارى كما يحبون هو أنفسهم أن يتصوروا أو يصوروا ، وإنما هى فى الأعماق وتحت الجلد عقدة اللون ومسألة الأبيض والأسمر ، بما تحمل أيضا من الشكل والملاح وجمال التقاطيع . . . الخ ، غير أنهم يجيدون إخفاءها خلف قناع عقدة الحضارة والتخلف الحضارى التي هى مسألة مكتسبة تذهب وتجيئ وقابلة للتغير باستمرار ، على عكس مسألة اللون الوراثة الأبدية التي لاتغير لها ولا تبديل . وبعبارة أخرى فإن عقدة الخوجة عندنا فى هذا التفسير هى عقدة جنسية أساسا لاحضارية أصلا ، أو هى على الأقل عنصرية أساسا ثم حضارية بعد ذلك فقط .

أما لماذا تستحكم عقدة اللون هذه عند المصريين بصفة خاصة ، أو يشتد الضغط والتوكيد عليها خصيصا حيث يعنى الأمر المصريين ، مع أنها منتشرة على مدى العالم الثالث بل وعلى مستوى أخطر بكثير جدا

بالطبع ، فذلك لأن الفارق اللوني بين المصريين والأوربيين طفيف هو الآخر أيضا إذا اعتبرنا سبق مصر التاريخي . هناك ، يعنى ، ندية أوشبه ندية ، وبالتالي حساسية زائدة ومضاعفة .

فيما عدا هذا ، واستطردا من هذا التشخيص وترتيباً عليه ، ينتهى أصحاب هذه النظرية إلى أن المصريين . وإن ظلوا يحملون دائماً ، بعبور ، البحر المتوسط والتحول إلى قطعة من أوربا . فإنهم لم يفعلوا حتى الآن ولن يفعلوا فى المستقبل ، لسبب بسيط هو أنهم مهما فعلوا وأنجزوا ونجحوا حضاريا فلن يستطيعوا أن يخرجوا من ، جلدهم ، ليصيروا شعباً أبيض تماماً ، وإنما سيظلون شعباً شبه أبيض - شبه ملون ومن ثم لا مكان له فى أوربا ولن تصبح مصر قط قطعة من أوربا . لن ، تتغير ، مصر ، فى رأيهم يعنى ، لأنها لا تملك أن ، تغير جلدها ، .

وأيا كان القدر المتيقن من الصحة أو الخطأ فى هذه النظرية العنصرية المتطرفة التى يصعب التعليق عليها موضوعيا ، فإن لها إلى جانب بعدها الخارجى بعدها الداخلى أيضا ، إذ يجمع بعض أصحابها إلى أبعد من ذلك فيزعم أن الأساس العنصرى واضح بدرجة أو بأخرى فى التركيب الطبقي الاجتماعى .

فهم يشيرون حتى يومنا هذا إلى وكيل الوزارة التركى الأصل . والموظف الحكومى الصغير المصرى الأصل ، ثم أخيرا إلى سائق

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/جمال حمدان

السيارة والجرسون والخادم والبواب النوبى . . . الخ والبعض الآخر يشير إلى ما لاحظته من ارتفاع نسبة السمر إلى البيض فى أحياء القاهرة الشعبية مقابل ارتفاع نسبة البيض فى الأحياء الراقية ، وبالمثل بين الطبقات الغنية والعالية والاقطاعيين السابقين ، بل حتى بين من يسكنون السيارات (حتى بعد عاصفة سيارات الانفتاح الكاسحة) . . . الخ وفى هذا السبيل يعقدون المقارنة بين بعض الأحياء الشهيرة كنماذج واضحة . كالزمالك مقابل بولاق ، والعجوز مقابل إمبابه ، والدقى مقابل بولاق الدكرور ، وجاردن سيتى مقابل السيدة زينب . . . الخ وواقع الأمر أن هذه إن صحت فهى عينات غير ممثلة تمثل الاستثناء لا القاعدة ، وإن وجدت فهى إنما تمثل بقايا منقرضة من عصور الاستعمار التركى والبريطانى البائدة . أما الحقيقة السلمية المؤكدة فهى ببساطة أنه لا طبقية لونية هناك ولا طباقية عرقية على أساس عنصرى ولا ترتيب للمجتمع على أساس اللون ، بل على العكس ثمة مرونة اجتماعية نادرة وتصعيد اجتماعى حر بحيث يتوزع الأبيض والأسمر كلاهما فى جميع شرائح وطبقات السلم الاجتماعى

والمهنى بلا استثناء وبعدالة ودون تمييز أو نسب خاصة لاسيما منذ
يوليو حيث وصل كثير من الملونين ، إلى أعلى مناصب الدولة .

التدين والتسامح الدينى

ولعل السئ نفسه أن يقال عن الناحية الدينية ، فالتسامح الدينى دين
ثان بعد التدين نفسه . فأما التدين فلعله من أقدم خصائص المصرى
القديم حيث كانت الحياة الفرعونية بكل طقوسها المركبة تدور إلى حد
بعيد فيما يبدو حول الحياة الأخرى من موت وبعث و معات ،
وضمير . . الخ . بل لقد كانت مصر كما نعرف توحيدية قبل التوحيد ،
ولا نقول كما يكاد البعض يقول مسلمة قبل الاسلام .

ولقد كانت هذه النزعة الدينية العميقة والأصيلة هى التى جعلت
مصر تقبل الديانات التوحيدية الثلاث وتقبل عليها تباعا ودون انغلاق
أو تحجر . لقد وجدت فيها جميعا انعكاسا بدرجات متفاوتة لأعماقها
الدفينة وتجاوبا مع طبيعتها الروحية الغريزية ، فمصر تلقائيا بيئة
طبيعية للدين ، وطبيعتها تربة صالحة للتدين .

وليس صدفة بعد هذا على الأرجح أن مصر هى التى أضافت إلى
المسيحية الرهبنة وإلى الاسلام من بعدها التصوف . وإذا كان البعض
يرى فى هذه الاضافة بالدقة وفى كلتا الحالتين على السواء مظهرا من
مظاهر السلبية المصرية المقولة ودليل

عليها ، باعتبارها - كأسلوب فى الحياة - نوعا من الانسحاب والهروب من دوامة الصراع وجبهة المواجهة . فإن البعض على العكس يرى فيها قمة التدين والنزعة الروحية . على الأقل بالمقياس التقليدى .

وهذا ما ينقلنا على أية حال إلى التسامح الدينى كنتيجة منطقية مثلما هو صفة أساسية . ولعل هذا يتضح فى سهولة وانسيابية تحول مصر تباعا من وإلى الأديان الثلاثة ، مثلما يفسر هذا التتابع والتعاقب . فاللافت أن الاسلام أزاح المسيحية وحل محلها بنفس السهولة التى أراحته بها المسيحية من قبل اليهودية وورثتها تماما أو تقريبا . فلم تكن مسيحيتها تمسحا ، ولا كان إسلامها استسلاما ، وإنما هى روح التسامح فى الحالىين . ومن هنا وجد آخرها الاسلام أرضا خصبة ، فلم تلبث البذرة أن نمت وأفرحت وتحولت مصر من مشتل للاسلام إلى مزرعة له كثيفة ، إلى أن صارت فى النهاية قلبه ومركز ثقله .

باختصار ، لقد كانت مصر دائما مفتوحة القلب لكل ما هو جديد ، ولعلها كانت دائما تقبل على ما تصورته الأنسب أو الأقرب إلى طبيعتها وأعماق شخصيتها . ولرب هذا ، ولاسواه ، هو الذى يفسر تتابع الدورة الدينية بفصولها الثلاثة أما تلك النظرية التى تتردد غالبا كنغمة سائدة

ففي كثير من كتابات الخريب من أن تحول مصر إلى الاسلام إنما نجح
ونم لأن ، التنظيم السياسي ، لمصر الرومانية والكنيسة القبطية كان
ضعيفا هشا فلم يصمد للنزول الديني ، وتبدو نظرة سطحية غير مثالية .
وأما تلك النظرة الحائقة عند بعض الكتاب الأوربيين التي تعنف في
زجر مصر القبطية لتحولها عن المسيحية ثم في مهاجمة ، بورجوازياتها
الفاسدة وغير المصحية التي ساءت البلاد للرب ، والتي لانتماء ، سوى
مسيحية لم تكن لها أو نتائجها ، ، فنظرة متعصبة تقع ببساطة خارج
نطاق العلم .

بالمثل النظرية الهشة الفجة التي تزعم أن المتحولين إلى الدين
الجديد ، أي دين وكل دين علمه التوالم ، إنما هم أساسا فقراء الدين
السابق ، أي الطبقات الدنيا من مجتمعات الدين المساند قبلا ، وذلك إما
هريا من الجزية أو هريا من الاضطهاد . أي ادوافع نفسية واندهازية
فاقعة ، فالواضح ليس كذلك ؟ . أن ما ، هذا التفسير السادي للدين إنما
هو الذي يبعد نظرية انتهازية فاسدة .

بالمثل ، وأكثر من ذلك النظرية : المخرضة بلا شك والتي نخمر ونلمز
أكثر مما تقنع وتثبت ، من أن تحول مصر الديني ثلاث مرات على

التوالى لايتم بصفة خاصة عن صلابة غير عادية فى النسيج الداخلى وأعماقه أصلا . أكثر مما تنم الرهبة والتصوف عن الإيجابية والشخصية المفتحة . فالواضح موضوعيا أن هذه فى جوهرها دعوة إلى التعصب أكثر منها إلى العصبية . أى إلى ضيق الأفق أكثر منها إلى قوة الشكيمة .

وعلى ذكر التعصب ، فإن المحقق أن مصر ، فى غمرة هذا كله ، لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية ، ولا عرفت الحروب الدينية الدموية أو المذابح الطائفية كالتى عرفت أوربا مثلا ، لا ولا محاكم التفتيش ومحارق الكفار ، تماما مثلما لم تعرف المبارزة ، مثلا آخر . حتى على غير المستوى الطائفى ، وبالتحديد على المستوى العرقى أو القبلى ، فالملاحظ أننا لم نسمع فى مصر عن النزاع التقليدى بين عرب الجنوب وعرب الشمال أو نزاع قيس - طيئ . وهو النزاع الذى عرفته دون استثناء سائر البلاد العربية بعد الاسلام وكان مصدرا لكثير من المعاناة والاضطراب والأحداث المؤسفة .

أيضا فلقد كان الاضطهاد الدينى والتشيع ، على ندرتهما النسبية ، يأتيناها دائما من الخارج فقط ، وسرعان ما كانا يلفظان إلى الخارج .

والإشارة هنا هي أولا فترة الاضطهاد الديني أيام المسيحية الأولى ،
فإنها كانت من فعل الوثنية الرومانية ثم جمود وطائفة مسيحية
بيزنطية . والإشارة ثانيا هي إلى فترة الشيعة التي أدخلتها الفاطمية ثم
ماتت معها ميتة طبيعية . إنها ، كما قال كعب الأحبار ، بلدة معافاة من
الفتن ، .

وهنا أيضا نجد تعدد الأديان هو الذى حجب التعصب الديني . فمن
ناحية تعاقبت وإن يكن بدرجات متفاوتة الأديان الثلاثة فى الماضى ،
ومن ناحية أخرى انتهت إلى التعايش فى ظل توازنات عديدة بعيدها ،
وهذا وذاك جعل التسامح ضرورة حياة .

الاتزان الحضارى

أما فى الحضارة ، فلا يبرز عنصر التوازن والاتزان والاعتدال
والتعادلية كما يبرز فى تفاعلنا مع الحضارة الغربية الحديثة . فلعل
أخص ما يميز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق
الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد . ويمكن
للأنثروبولوجى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى

يعيش فى حاضرتنا ، غير أننا أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة كما سبق أن رأينا بالتفصيل لاتجعلنا من الغرب أو الشرق تماما ، وإنما تجعلنا « مصر العربية » ، أولا وأخيراً مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق مما يحفظ لها ذاتيتها الأصلية فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدينة الكبرى من ناحية ، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفر فى الأول التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد فهناك دائماً قطاع معمارى قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد فى كل مدناً وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيراً بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطوراً ، حتى تصل إلى قمته فى العاصمة القاهرة حيث نجد الأحياء الشرقية القديمة فى شرق المدينة والأحياء الحديثة الغربية فى غربها ، كأنما لتختزل كل قصة التطور الحضارى فى خريطة جغرافية مركزة ولهذا كله فإن من الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذى

يصدره مثلا كاتب أجلبى عن القاهرة حين يقول : « هاهنا الشرق ،
كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن ، وهاهنا الغرب أيضا كأحسن ما يكون
ولكن فى الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن » . وريفنا بدوره يمثل تضاعفا
للتاريخ فى أكثر من ناحية : فإلى جانب المحراث والشادوف وغيرهما
من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد ، نجد الجرار والخزان وغيرهما
من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن المثير حقا فى كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة
عالمية رحبة الأفق كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتى ،
وكيف أن الجوهر الدفين فيها لا ينسخ وإنما يتناسخ . ولكننا يمكن أن
نضعها قاعدة أن مصر كلما رادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها
وذايتها تأكيدا واستمراراً ! كأنما هى تجسيم للمثل الفرنسى المعروف ،
Plus ca change, Plus c'est la même chose ، حتى فى الماضى البعيد مصر كانت
« تمصر » كل جديد : تهضمه وتمثله وتفرزه كائنا مصريا صميما :
الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها حين أخذت المسيحية وأخرجت
منها نسختها الخاصة ، القبطية ، بعد أن لاءمت بينها وبين الديانة

مختارات (٢) من شخصية مصر

د/ محمد جمال حمدان

الانرجوية القديمة ، وحولتها إلى ديانة قومية ذاتية لاتكاد تعرف خارجها جغرافيا أو عرقيا إلا قليلا .

وكما يقول ويلسون مرة أخرى عن مصر القديمة : دخل مصر كانت أشد الأفكار قبايلا تتقبل بتسامح وتنسج مما فيما قد نعهه نحن المحدثين كانهدام للنظام في تضاريب فلسفي ، ولكنه كان للقدماء متكاملا . . . كان طريق المصري هو أن يقبل التجديبات وأن يضمفه تفكيره ، دون نبذ القديم والبالى . . . وإن القديم والجديد ليرقدان منا كلوحة سيرالية ما ، الشباب والشيخوخة على وجه واحد ، أو كما يذكر مورنتز Monrenz : إن المصري لا يكون مصريا إلا إذا تمسك بالقديم إلى جوار الجديد ، فيوائم أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل .

هذا عن مصر القديمة ، أما اليوم فيقول فييدن : إن مصر لاتتجه وجهة فرنسية ولا لفانتية في روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يس ، ومصر عازفة عن أن تكون أى شئ سوى مصر ، إن مائة الحد الأوسط هى . بوضوح فيما نادل الآن . كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى

والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، بين التراث والاقتباس .

ويمكننا أن نختبر ملكة الحول الوسطى والإنزان الحضارى فى مصر إذا قارنا ببعض أجزاء آخر من العالم العربى . فاليمن فى بعض نواح يشبه مصر : فهو المفتاح الآخر للبحر الأحمر ، ولذا يشارك بالوقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس لذى قلبه مصر . ثم هو بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكر وإن يكن على نطاق مكبر جداً ، بعزلة مصر الصحرواية الخفيفة . أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق ومع ذلك فقد أتى التكيف البشرى والتاريخى إزاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تماما الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضع إلا صلابة الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمن فعلى العكس قد أخذ من الموضع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى كادت تجعله إلى وقت قريب ، دولة تبتية ، متخلفة

فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع إلا الانتشار والتشتت السكانى حيث أن الهجرة والانتشار ظاهرة مرمنة قديمة فى المجتمع اليمانى : قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا أيدي سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك « مهجر » يمنى حقيقى فى شرق إفريقيا وشمالها بل حتى فى بريطانيا وويلز . . . الخ .

ولقد يمكن أن نمد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا . فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والالتجاء ، ولكنه فى نفس الوقت فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشيء كمر من اليمين تشتته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار **depopuation** وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا فى مبالغة قد تصل إلى حد الاندفاع . وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتناثر الحضارى من الناحية الأخرى كاد أن يكون « دولة سويسرية » تنقصها الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد فى المشرق العربى حالات ثلاثا من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع . ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمين

جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تمييع وتهور ، وتنتهى فى مصر إلى توازن وتطور . ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الأوسط وفى عبقرية الحل الوسط وفى التوازن والاعتدال .

المجتمع والاعتدال

عن المجتمع ، أخيرا ، هناك إجماع شبه عام على أن الاعتدال ، بمعنى القصد والتوسط والبعد عن التطرف و الجموح أى نقيض الراديكالية ، واحد من أبرز سمات المصرى العادى وخصائص المجتمع المصرى فالإلى حد بعيد ، مصر هى الاعتدال ، والاعتدال هو مصر ، والانسان المصرى معتدل المزاج بالطبع ، وبطبيعته التوسط فى الأمور ، وخير الأمور الوسط . . . الخ . ومن ثم أتى الانسجام الاجتماعى النادر ، أو الهارمونى الاجتماعية ، تلك الهارمونية المضمونة فى تقدير معلق مثل نيوبى ، « لأن هذه هى طبيعـة الشعب المصرى » .

وسواء كان هذا المزاج المعتدل من وحى البيئة المعتدلة والمناخ اللطيف أى النظرية البيئية - المزاجية كما يرى البعض ، أو كان ميراث تاريخ حضارى ألقى من التربية والتجربة - المرة أو الحرة لا يهم - أى النظرية البيئية - المكتسبة كما يصر البعض الآخر ، فإنه ينطوى فى الحالين وفى التحليل الأخير على عنصر بيئى أيا كان ، والنظرية بذلك بيئية بدرجة أو بأخرى .

وبهذه الصفة ، وكنموذج شائع للتعبير عنها ، راجع ذلك الرأى الذى سبق أن اقتبسناه بشيء من الاطالة عن الطبيعة المصرية شبه النائمة ، الرتيبة المسالمة جوا وسماء وصحراء ، والأرض الوداعة بلا زلازل ، مما طبع الناس على الوداعة والبشاشة ، ولكن أيضا على الكسل والمحافظة على القديم ، الخ .

أؤخذ هذا الرأى أيضا : طبيعة البلاد المصرية ، لم تنظر من التنوع بما يهيىء تمام الشعور بتغير أحوالها ، فالشتاء غير قارس . والصيف مقبول والربيع والخريف معتدلان اعتدالا لا يثير النفوس ، ولا يحركها قدر ما يثير ويحرك التطرف ، . ثم أن « المصرى بحكم عمله الزراعى رجل عملى صبور يبذر البذر وينتظر أشهر فى عمل دائب قبل أن

يجنى الثمر ، ، وفى هذا الصبر والمثابرة ومدعاة للقصد والتمهل .
والبيئة الزراعية ، بعد ، رزقها يسير مضمون مما يعين على الاحساس
بالطمأنينة والزمان .

وخلف هذا فإن النيل ، قد وسم المصريين بطابع الوفاء ، والنيل قد
علم المصريين الكفاح واليقظة والحذر والسهر وطول الصبر . وأخيرا ،
وفوق هذا كله ، هناك النيل وطبيعته التى صنع بها هذه الأرض ،
وصنع بها الخلق المصرى والطبع المصرى والعقائد المصرية أيضا ، ،
النيل الذى ، كما صنع الحياة فى مصر ، صنع العقالية المصرية والنفسية
المصرية والخلق المصرى أيضا . فالانسان المصرى مثلا ، ، إنسان
لطيف أنيس إنسان ابن طبيعته والطبيعة المصرية ليس فيها
قسوة لا تعرف الزلازل والبراكين والعواصف حتى الصحراء
المصرية فيها وداعة تبدد الوحشة ، .

وإذا كان لنا من تعليق على هذه الآراء ، فبديهى أنه يمكن إلا أن
يكون للنيل طابع ، وطابع قوى ، على الطابع القومى للإنسان
المصرى ، إذا ما كانت هناك حقا طوابع قومية أو إذا كانت الطوابع
القومية شيئا أكثر من مجرد انطباعات شخصية . وإلى هذا المدى ، فلقد

تبدو هذه النظرية أو تلك مجرد محاولة أكاديمية فى الأساس لتفسير انطباع شخصى أو شبه شخصى فى الغالب ، غير أن عليها مع ذلك يتوقف الكثير فى تقييم الشخصية المصرية والنظر إلى الإنسان المصرى . فقد لا تكون حقيقة أو ظاهرة الاعتدال فى حد ذاتها قضية خلافية ، لكن تزويل مغزاها خلافاً إلى أقصى حد ، وهو ما يضع المسألة برمتها فى الميزان .

الاعتدال فى الميزان

فالبعض يرى فى الاعتدال قمة ومجمل مزايا الشخصية المصرية ونقاط القوة فيها ، فهى عنده تعنى سلوكاً متحضراً فى النهاية يقترب عادة من الوسط الذهبى بين الأضداد أو يجمع أحياناً بين التقرير والنقيض فى تركيب متزن أصيل وفى شخصية سوية متوازنة متكاملة وقور . وعلى سبيل المثال ، فحتى فى أقدم العصور لوحظ أن المصريين كانوا أقل قسوة من غيرهم بمقياس العصر . هذا بينما أن البعض الآخر ، إن لم ير فى الاعتدال جماع وجذر عيوب الشخصية المصرية ومكمن كل ضعف فيها ، فإنها فى نظره لاتلد إلا شخصية لافقرية

ضعيفة هشة ، باهتة هلامية ، لاشكل لها ولاقوام ، لالون ولاطعم ، غير حاسمة أو قاطعة أو إيجابية ، بل سلبية مسالمة تواكلية ، سلسلة سهلة التشكيل والانقياد . . . الخ . وهكذا تتواجد وتتواجه دائما وجهتها نظر متعارضتان تماما فى تقدير الشخصية المصرية على كل مستوى وفى أى مجال ومن أيما زاوية نظرت إليها ، كما سنرى توا .

فى الأخلاقيات الجماعية

فإلى هذا الميل الجذرى - ولانقول الغريزى - نحو الاعتدال ، يرد البعض ابتداء صفات الصبر والطيبة والرضا والقناعة أو القنوع مع الاصرار الدؤوب والتركيز على العمل والبناء فى الشخصية المصرية ، وهى الصفات التى يكاد يتفق عليها الطرفان ويعتبر الكثيرون أنها هى التى بنت صرح الحضارة المصرى المادى الباذخ عبر التاريخ ، كما أنها التى ضمنت استمرار وبقاء الشعب الألفى فى وجه غزوات وغارات الاستعمار والحكم الأجنبى التى لاتنقطع . وواضح أن هذا الرأى رافد يصب فى فكرة البعض عن المصرى كصانع حضارة وكإنسان بناء فى الدرجة الأولى والتحليل الأخير .

من الزاوية العكسية ، لاترى النظرية المضادة من معانى أو نتائج الاعتدال إلا صفات البساطة والطيبة الساذجة وعدم التفتح والتطلع . أما روح السماحة وما يسمى دماثة الخلق المصرى فمسئولة عن كثير من السلبيات . فكما يقول كاتب معروف ، فإن التسامح ، ينزلق أحيانا عندنا إلى التساهل ، والتساهل هو الوجه الممسوخ للتسامح ، .

وفى دراسة علمية حديثة لجامعة الاسكندرية عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية أن روح السماحة والدمائة المقولة ، على مزايها ، تدهورت إلى عيوب عديدة وخطيرة كالسلبية والتواكل والغموض وتناقض القيم والقصور فى الادارة ثم التهاون واللامبالاة والتسيب . ولعل نتائج هذه الدراسة الجامعية المذكورة لاتنعكس ولاترجم فى الواقع العملى كما تنعكس وترجم فى الانهيار الأخلاقى والأدبى والمعنوى الذى نعيشه مصر اليوم بعد انهيارها المروع والمفجع سياسيا واقتصاديا وماديا على يد السبعينات القاتلة .

روح السماحة والدمائة المقولة تلك هى أيضا المسئولة الأولى عن واحد من أخطر عيوب مصر وهى أنها تسمح للرجل العادى المتوسط بل ، للرجل الصغير ، بأكثر مما ينبغى وتفسح له مكانا أكبر مما يستحق ،

الأمر الذى يؤدى - خاصة على مستوى النظام الحاكم حيث تحكم التفاهة حينئذ وتسود - يؤدى إلى الركود والتخلف وأحيانا العجز والفشل والإحباط .

فى الوقت نفسه ، وكأنما لتضيف الإهانة إلى الجرح كما يقال ، ففى حين يتسع صدر مصر برحابة للرجل الصغير إلى القمئ ، فإنها على العكس تضيق أشد الضيق بالرجل الممتاز ، إذ لا مكان له فى توسطها ووسطيتها ، وأفضل مكان له خارجها (تذكر نجاح المصريين مؤخرًا فى المهجر) . فشرط النجاح والبقاء فى مصر أن تكون اتباعيا لا ابتداعيا ، تابعا لا رائدا ، محافظا لا ثوريا ، تقليديا لا مخالفا ، ومواليا لا معارضا . ولذلك فإن مصر ليست ولا يمكن أن تكون ثورية حقا ، وبالتالي غير خالقة ولا فائدة جدا .

مصر المعتدلة ، باختصار يعنى ، هى للأسف الشديد عند النظرية بيئة طاردة لأبنائها الممتازين تلفظهم بانتظام وإحكام (بمثل ما أن المعارضة فى مصر محكوم عليها بالاعدام سلفا كمسألة روتينية) - وللإمعان والتافهين طول البقاء .

وهكذا بينما يتكاثر الأقزام على رأسها ، أى رأس مصر ، ويقفزون

على كتفها ، تتعثر أقدامها فى العماقة وقد تطوهم وطننا . وهذا ما يفسر لماذا قيل أن حكمها خيرة أبنائها ، الأمر الذى يفسر بدوره كثيرا من انحدارها التاريخى وسقوطها النهائى - فقط ، انظر حولك ، .

هذا عما يسمى بساطة التوسط وسماحة الاعتدال . إما الرضا ، فإن الرضا بالقليل أساس التخلف ، والرضا الواقع عجز عن تغيير الواقع وخضوع له . بالمثل صرفتنا القناعة عن الطموح الكبير ، فانصرفت طموحاتنا عن الحياة المجيدة إلى الحياة الجيدة على الأكثر ، وعن الحياة الجيدة إلى الحياة الجديدة على الأغلب ، بل وأحيانا عن الحياة الجديدة إلى الحياة المجردة ذاتها فحسب . هذا بينما أن القنوع هو زهد العاجز وفلسفة ، الفضيلة عجز ، وهو ضمان بالخنوع والخضوع . والصبر ، هو الآخر ، بديل عن الاصرار الطموح وتواكلية لا تتركل وقعود لاصمود ، إنه تبرير للعجز وحلم بغير اقتدار - ولانضيغ : حجة من ثم يأوى إليها اللثام .

من نتائج ذلك ، مثلا ، أن المصريين إذ تركوا الحكم والسيادة وكل الأعمال المشرفة ، كالحرب والسيطرة للأجانب ، راحوا يبررون ذلك بزهدهم ، فيها وانصرفهم إلى بناء الحضارة والعمل المنتج الدؤوب ،

ولكن الذى حدث بالفعل أنهم أصبحوا رعايا للرعاة بل عبيداً للأجانبى .
ومن نتائج هذا كله وأمثاله أن مصر عموماً لم تكن صانعة التاريخ
أوسيدته دائماً ، وإنما خامته فى كثير من الأحيان ولانقول خادمته أو
« سدريللاه ، أحيانا .

فى الموقف الحضارى والسياسى

امتدادا للمناقشة المتعارضة ، فإن الاعتدال عند الفريق الأول ينتهى
بالانسان المصرى إلى التوازن الصحى بين التيارات المتضاربة بعيدا
عن التطرف والغلوأ يمينا أو يسارا . الصين وفرنسا ، مثلا ، أشباه
ونظائر جغرافية بقدر معلوم ، وفى مصر من كليهما مشابهات . ولكن
مصر دائما تأخذ بالحد الأمثل والاعتدال الحميد . فاستقرار الأسرة
الصينية وتوطدها ، مضرب الأمثال ، والذى حمى المجتمع الصينى
على ضعفه من الخطر ، لمصر منه نصيب وفير ، ولكن دون عبادة
الأجداد والنسل والجمود الشديد الذى دمع المجتمع الصينى وعقمه ،
ولكن أيضا دون تفكك ولانقول تحلل الأسرة أو إنحلالية المجتمع فى
فرنسا .

بالمقابل ، وكذلك دون الانفعالية الحادة والروح الثورية المتمردة المتأصلة في المجتمع الفرنسي ، أخذت مصر من فرنسا الاتزان النادر والبارع في القاعدة المادية لبناء المجتمع نفسه بين الأساس الزراعي والأساس الصناعي وبين حياة الريف والحضر كما تتضح في النسبة المئوية لدرجة التمدن ، فإذا كان ذلك التوازن الشهير ومضرب الأمثال في أوروبا هو من أبرز خصائص ومزايا فرنسا ، فإن مصر المعاصرة تحاول هي الأخرى أن توفق بين الحضارتين الزراعية والصناعية و بين الريف والمدن في معادلة متوسطة أقرب إلى التكافؤ والتقارب .

حتى في المواقف السياسية الخارجية وعلاقات السياسة الدولية ، ورغم التآرجح والتقلب تباعا وعلى التعاقب بين الغرب ثم الشرق ثم الغرب ثانية ، فإن مصر الحديثة والمعاصرة كانت أميل بطبعها دائما إلى الحياد الإيجابي إن صح أنه كان على الإطلاق ، ولا هي عادت تقبل بالافراط في الأول إن جاز أن يبقى على الإطلاق .

حتى إزاء القضايا الوطنية والقومية الكبرى والأساسية ، نجد الاعتدال المصري يجنح بها نحو القصد والترفق بعيدا عن الجموح أو الجنوح . ففي وجه ثنائية الفرعونية - العروبة يسود الاعتدال الذي

يجمع بينهما دون تناقض ولا حرج . وفى صدد الوحدة العربية تنزع الغالبية الرشيدة إلى الحدى الأوسط من الوحدة وهى الفيدرالية ، رافضة تماما انفصالية الوطنيين الاقليميين المتغلقيين دعاة أو مدعى الوطنية الشوفينية الشعبوية ، وفى الوقت نفسه دون أن تقتنع بتطرف غلاة الوندويين الانداماجيين غير العمليين وغير الواقعيين .

عن الثورة والثورية

استكمالا للمناظرة ، فإن المصرى - يقول أنصار الاعتدال - قد يكون أميل بقدر أو بأخر إلى المحافظة الصحية ، ولكنه بالقدر نفسه بعيد عن الرجعية الجامدة المتحجرة يمينا ، وبأقصى قدر بعيد عن الثورية الجامحة الهدامة يسارا . ومن هنا فإن المصرى فى تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعوانية . ولذا فهو فى الخارج شعب محارب لكنه ليس معتدل ، فى رباط دائم دون أن يكون من بناء أو غلاة الامبراطورية .

بالمثل فى الداخل . فلقد فشلت أو أفلست دائما كل الحركات أو الأحزاب القائمة على « الدروشة » ، أو تجيش الديماجوجية الدينية من

جهة أو على الالحاد أو محاربة الدين أو على الدعوات الهدامة من جهة أخرى كما أثبتت العقودة الأخيرة . ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ المصرى يخلو عموما من حمامات الدم ومن سفك الدماء ، ورغم أنه حافل بالانتفاضات والثورات والفورات والهبات الشعبية العارمة .

« وثورة ، يوليو نفسها - يمتضى الاعتداليون - « ثورة ولكنها بيضاء » . بل إن هذه الثورة نفسها ، أو على أية حال قبل نكستها وانهيائها ، تعد فى هذا الرأى رمزا وتعبيرا عن الاعتدال المصرى سواء ذلك سياسيا أو اجتماعيا . فلقد كانت على المستوى السياسى كما رأينا ثورة تحرير وطنية ضد - استعمارية ولكنها ليست ضد - قومية ، بل قومية بقدر ما هى وطنية . وعلى المستوى الاجتماعى فإنها فى رأيهم ثورة ضد - طبقية ولكنها ليست طبقة ضد الطبقات ، وهى اشتراكية ضد - رأسمالية ولكنها ليست ضد - ملكية (بكسر الميم) .

ولا يتجسد اعتدال الثورة المصرية كما يتجسد بالمقارنة ، مرة أخرى ، مع الثورتين الفرنسية والروسية . من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أنتت ثورة بيضاء أو قل خضراء باون الوادى ، بعكس الثورتين الأخريين . من حيث الموضوع : زنت الثورة المصرية

ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . شكلا وموضوعا ، إذا كانت الفرنسية هي « التقرير » ، الشيوعية هي « النقيض » ، وكان كل منهما يجنح إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليسار ، فإن الثورة المصرية هي بحق التركيب ، الذى يجمع بين محاسن كل منهما دون أضرار أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف فى الوسط .

شكلا وموضوعا إذن - ينتهى أنصار الثورة و/ أو الاعتدال - الثورة المصرية نبت ببلى أصيل يعبر عن طبيعة المركب المصرى من اعتدالية كامنة واتزان الحد الأوسط . وبالمثل قدمت ما سميت « الاشتراكية الديمقراطية » بعد ذلك على أنها تجسيد للاعتدال المصرى ومملكة الحد الأوسط ودليل على النزوع التلقائى إلى التوسط والتوازن (ولو أن المعروف والثابت أنها جاءت النقيض والنقيض المطلق لسابقتها الاشتراكية الثورية - مجرد ملاحظة للتذكرة) .

وعند هذا الحد يأتى يوليو فى ميزان التقييم عند نقاد نظرية الاعتدال المصرى . فلئن كان أنصاره و / أو أنصار الاعتدال يرونه هكذا دليلا على الاعتدال المصرى ، فإنه فى هذه النظرية المضادة

دليل بالدقة والامتياز على سلبية هذا الاعتدال . فبنض النظر عن الرأى الذى يصمه بأنه محض انقلاب عسكرى بداية ونهاية ، أو أنه مزيج من (ووسط بين) الانقلاب والثورة ، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة الخ ، فإنه فى رأى الكثيرين والواقع الحملى قد فشل فى النهاية ، وفشل لأنه لم يتحول إلى ثورة كاملة حقيقية بالمعنى الصحيح كذلك فإذا كانت مصر بعد فورة المد التقدمى الاشتراكى فى الستينات قد ارتدت أو انتكست فيما بعد إلى ما يعده البعض كثيرا من المحافظة وقليل من الرجعية إن لم يكن كثيرا من المحافظة أو أكثر منه من الرجعية ، فإن هناك من يرد قائلا : بل عادت من أسف إلى طبيعتها : مجتمع طبقي رجعى بالطبع ، يتشجع من حين إلى حين فى محاولة تقديمية فاشلة ، ثم يعود إلى طبيعته الأصلية وجلده الأصلى : الاعتدال اللافقرى والحلول الوسطى الهلامية أو الانهزامية .

ظل الصورة

من هذا الخليط بالدقة ، فإن تلك الخصائص بعينها ، وبخافيرها مزاياها المقولة ، هى أشد ما تأخذ النظرية المضادة على اعتدال مصر ، وهى جوهر انتقادها للشخصية المصرية . فصحيح أن مصر فى

المتوسط العام أقرب إلى المحافظة ، ولكنها - نقول هذه النظرية المضادة - المحافظة غير الصحية ، فالأغلب أنها تنتكس إلى الرجعية المتخلفة وتتردى فيها ، وقد تستنقع حتى تتعفن ، وتتخمر حتى تتحجر .

أما أنها أبعد شئ عن الثورية الجامحة المتطرفة ، فلا شئ - نوافق النظرية أقرب إلى الصحة من ذلك بالتأكيد . فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصرى تلقائيا شعبا غير ثورى بالطبع . ولكن هذا بالدقة فى نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى فى كل كيان مصر والنقطة السوداء للأسف فى كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها ، وذلك رغم كل ما يفلسفه ويزينه الفريق الآخر من منطق تبرير وتغريب باسم الأصالة والنظام والقيم الفلاحية ... ألخ .

أما كيف كان الاعتدال آفة الشخصية المصرية فى الصميم وعلى وجه التعميم كما تذهب هذه النظرية ، فذلك أن المصرى فعلا صبور ولكنه قنوع أكثر مما ينبغى ، دؤوب مثابر إلا أنه إيجابى أقل مما يجب . واقعى جدا بدرجة تجعله مثاليا أقل من اللازم جدا ، مستقرا إلى حد بعيد لكنه غير حركى بما فيه الكفاية ، محافظ بالتأكيد إلا أنه غير ثورى على الإطلاق ، طيب سمح حقا ودمث فعلا غير أنه بسيط غير

مختارات (٢) من شخصية مصر
د/جمال حمدان .

طليعية محدود الأفق نوعا ، صلب إلى حد معلوم ولكنه غير طموح
جرىء مغامر بما فيه الكفاية ، بعيد بالفعل عن التعصب بيد أنه ليس
قريبا بالقدر الصحيح من العصبية وقوة الشكيمة التى هى أساس
الصلابة الوطنية ، وفى النتيجة النهائية أميل إلى الكم منه إلى الكيف ،
يفضل الحياة على الحرية ، والبقاء على القيادة . باختصار شخصية غير
مقتمدة غير متحدية أو متوثبة متفجرة وإن كانت معتدلة ، شخصية
متوسطة ولكنها غير طليعية غير قيادية .

هذا عن الانسان المصرى كفرد ، أما عن المجتمع بعامه فإنه
انعكاس على المقياس الكبير أو تكبير مضخم لهذه الأبعاد والحدود بما
فيها من نقص وقصور . فالشعب المصرى طيب لا بأس به أصلا
كخامة ، إلا أنه - تتحفظ النظرية - طيب أكثر من اللازم ، طيب
بدرجة ساذج أحيانا ، وساذج بدرجة عاجز نوعا ، وعاجز بدرجة مسالم
نسبيا ، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما .

من ثم ، وعلى الجملة ، نجد دور مصر فى الحضارة أكبر بالقطع
من دورها فى القوة والامبراطورية . ومن هنا ، وليس من هناك ،
كانت أول حضارة ، ولكن للأسف كانت أيضا أطول مستعمرة . ومصر

بهذا ما عاشت ولا بقيت آلاف السنين إلا لأنها قبلت بالحلول الوسطى مع السادة الغزاة مؤثرة البقاء على الصدام ولكن بثمن الخضوع ولا نقول العبودية .

أما فى الختام ، فان جماع هذا وذاك ومنتهاه أن هنا شعبا وسطا ، معتدلا ، مسالما متوسط القدرات والطموحات ، فظفر تاريخيا بالسبق والريادة ، ولكنه لم يظفر بعدها بالزعامة والقيادة ، بل وسرعان ما سقط فى التبعية . وفى الوقت الحالى فإنه يبدو وكأنه إنما يصلح للماضى ولحضارة متوسطة ، غير أنه يبدو بالطبيعة متخلفا فى حضارة عظمى حديثة . حتى على الجانب السياسى ، تكاد مصر تبدو منذ استقلت وكأنها قد فشلت فى قيادة نفسها والمحافظة على هذا الاستقلال ، فضلا عن أنها فشلت بالتأكيد - وفقد الشيء لا يعطيه - فى أن تعطى العرب قيادة قوية مقتدرة ناجحة .

من فرط الاعتدال

فإذا ما انتقلنا من التشخيص إلى التفسير كما تطرحة النظرية ، فذلك لأن الاعتدال المصرى هو أساسا « تطرف فى الاعتدال » ، وهو من ثم مرض خبيث ، بل ومن أخبث أمراض مصر ، وربما كان مقتلها

البطىء المزمّن على مر الزمن . فإذا كان التطرف فى التطرف تدميرا وهدما وعدمية ، فإن التطرف فى الاعتدال هو إفراط فى السلبية . ومن هنا فإن بعض التطرف خير من بعض الاعتدال . فلقد يكون الاعتدال فضيلة ، ولكنه قد يكون أحيانا الفضيلة التى هى عجز . والمطلوب لمصر الآن هو الاعتدال فى الاعتدال ، ولا علاج لها سوى جرعة محسوسة ولكنها محسوبة من التطرف المعتدل كمصل مضاد لاعتدالها المتطرف .

ما ينقص مصر إذن بالتحديد فى هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر منه من العنفوان ، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة ، سواء على مستوى الفرد أو الوطن ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، تضمن بل ترد لها جميعا الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخار والمجد القومى . فمصر لا يمكن أن تكون كبرا بلا كبرياء ، وإفتخارا وغرورا بالادعاء ، وإدعاء بالزعامة دون قيادة ... ألخ . فالعنف - الحميد - إذن ، العنف الثورى ، قليل منه يصلح الأمة ، كما أن كثيره يضرها . ومن غيابها بالذات جاءت السلبية الواضحة والمحزنة فى سجل مصر عبر التاريخ وعلى كل المستويات . أبسط أعراض هذه السلبية ، بداية ، هو إهمالنا للموقع واستغلالنا إياه

بطريقة سلبية وتركه مجالا للأجانب . منها كذلك غلبة الهجرة إلينا على الهجرة منا . عسكريا غلبنا الدفاع دائما على الهجوم ، وهو فى صراع القوة والصراع من أجل البقاء طموح متواضع وأضعف الإيمان ، دفعنا ثمنه سيادة الاستعمار على مصائرنا ومقدرتنا لألفى سنة وباسم أننا شعب مسالم ، مازالت مصر لا تذهب إلى الحرب إلا إذا جاءت الحرب إليها ، وقد تجنح إلى السلم حيث يجب وجوبا القتال . وهكذا ما أكثر ما تحول البحث عن السلام باسم العقل أو استجدائه باسم التحضر إلى التردى فى الاستسلام والاستخذاء والتفريط الوطنى والقومى وما أكثر الأمثلة وأقربها .

هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فإن سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت الحكومة هى كل شىء فى مصر والمواطن نفسه لا شىء ، فكانت مصر دائما هى حاكمها . وهذا أس وأصل الطغيان الفرعونى والاستبداد الشرقى المزمّن حتى اليوم أكثر مما هو نتيجة . فهو يفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول ، بل رعية ومطية لينة ، لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة . وما أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل .

وفى قاموس النفاق ومرادفاته ، تحديدا وبالذات ، تطفح المكتبة المصرية الحديثة إلى حد مؤسف بل مؤس . المؤسف : أن النفاق إن لم يكن الوجه الآخر لأسود صفة وأسوأ سبة وهى الجبن ، فإنه تعبير عن انتهازية ، الفهلوة ، والوصولية الزاحفة . أما المؤسى . فهو إنه عند الجميع بالاجماع نتيجة مباشرة للقهر والطغيان السياسى مباشرة ، وذلك منذ تحدث لطفى السيد فى « المنتخبات » ، رذيلة الرياء ، كوسيلة نافعة فى البلاد الاستبدادية ، حيث « لا شىء يرضى السلطان إلا العبادة » ، حتى أحمد أمين الذى وجد فى « قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية » ، فيضا من ألفاظ النفاق والملق « والمداراة » ، تتبع أسبابه إلى « كثرة ما يقع عليهم من ظلم الحاكم والعسف بهم » .

على أن أغرب ما فى الأمر كله بالتأكيد أن تعقد ، فى مصر نفسها وفى قمة الثمانينات من القرن العشرين بعد الميلاد ، ندوة رسمية وعلمية عن أزمة « النفاق المصرى والنفاق فى مصر » (كذا) - شىء لم يسبق له مثيل تحت الشمس ! - لكنه حدث - ودون جدوى مع ذلك ...

المنتفعون بالاعتدال

لا غرابة إذن أن تكون السلطة والحكم والنظام فى مصر دائما وأبدا هى أكبر دعاة الاعتدال المصرى المزعوم وأشد المهملين المحبذين المزينين له ومحترفى التغنى المخادع الماكر به . ذلك لأن هذا الاعتدال المرضى ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم ، ولكن أيضا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة . فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع ، ومجتمع بلا صراع هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأفتان.

وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائما بما يسميه ، الاستقرار ، فى المجتمع المصرى ، لا سيما فى مقابل عدم الاستقرار الذى يميز معظم الدول العربية الشقيقة ، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجملة الهامدة وإذا كان صحيحا أن بعض الدول العربية وغير العربية فى المنطقة تعاني من عدم الاستقرار . فإن ما تعاني منه مصر حقيقة إنما هو فرط الاستقرار .

فى الوقت نفسه ، فبقدر ما كان النظام الحاكم يزين ويمجد فضيلة

الاعتدال المعقول هذا ، كان ولا يزال يشوه ويندد ويدين أدنى علامة أو بادرة من اليقظة والوعى والفهم أو هى اختلاجة من التحرك والعنف الثورى من جانب الشعب المخدوع المقهور ، وكان ابدا يرفع شعار محاربة العنف ويصمه زورا وبهتانا بالارهاب البشع والفوضى والتمرد ... ألخ . وعلى سبيل المثال ، فكل انتفاضة شعبية هى « انتفاضة حرامية ، (هل تذكر ١٩) .

ولا غرابة فى هذا كله بالطبع ، فإنما هو الوجه الآخر المكمل لقضيته - رذيلة الاعتدال . غير أن الحقيقة أن ما تصمه السلطة بخطر التطرف والعنف ليس إلا دفاع الشعب الطبيعى عن نفسه ضد ديكتاتوريتها الباطشة الكابتة ، مثلما هو رد فعل المجتمع الصحى ضد تطرفها هى فى الاعتدال السلبي والاستسلامى العاجز المريض .

على أن أغرب ما فى الأمر حقا أن الذى كان يمارس العنف فعلا بأبشع صورة من دموية وتعذيب وإرهاب إنما هو الحكم نفسه والحاكم وحده ، وذلك على الشعب تحديداً ، وذلك أيضا كأمر يومى وكروتين عادى طوال التاريخ . فالشكل الوحيد للعنف « الشرعى » فى مصر كان عبر التاريخ وحتى اللحظة هو الاستبداد والطغيان والبطش الحاكم . قلب

مروع - أليس كذلك ؟ - للحقيقة والحق ، ولكنه منطقي مع ذلك مع منطق الغاب وشريعة الظفر والنااب .

على أية حال ، فإن من هنا جميعا ، من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثوري الصحي ، كانت أزمة الديمقراطية المتوطنة في مصر ، بل كان زمان الديكتاتورية بها ، بل وأسوأ أنواع الديكتاتورية لأنها أشدها عجزا وفشلا وتفاهة بقدر ما هي أشدها ضراوة واستماتة وأنانية واستكبارا . وكما رأينا ، لم يحدث أن قامت أو نجحت ثورة شعبية في مصر ، ولا حدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط .

مأساة الحل الوسط

أخيرا ، وعلى الجملة ، يرى نقاد مبدأ الاعتدال المعقول أن مصر إذا كانت تعيش باستمرار تقريبا في أزمت مستمرة متعاقبة أو متراكمة ، فإن المأساة الحقيقية في ذلك أنها لا تأخذ في وجه هذه الأزمات الحل

الجذرى الراديكالى قط وإنما الحل الوسط المعتدل ، أى المهدئات
والمسكنات المؤقتة . والنتيجة أن الأزمة تتفاقم وتتراكم أكثر . ولكن مرة
أخرى تهرب مصر من الحل الجذرى إلى حل وسط جديد وهكذا .

بعبارة أخرى ، مأساة مصر فى هذه النظرية هى الاعتدال ، فلا
هى تنهار قط ، ولا هى تثور أبدا ، ولا هى تموت أبدا ، ولا هى تعيش
تماما ، وإنما هى فى وجه الأزمات والضربات المتلاحقة تظل فقط
تلحدر ، تتدهور ، تطفو وتتعثر ، دون حسم أو مواجهة حاسمة تقطع
الموت بالحياة أو حتى الحياة بالموت ، منزلقة أثناء هذا كله من القوة
إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم وأخيرا من
القمة إلى القاع .

بل ولعلها ما عاشت آلاف السنين دون أن تموت إلا أنها استبدلت
المرض المزمن بحياة الصحة وحيوية الحياة ، أى استبدلت طول العمر
والحياة الطويلة بالقوة والحياة العزيزة الكريمة . وهو ما يسمية البعض «
معجزة العجز » ، وما دعاهم إلى القول بأنه إن كان ثمة « معجزة
مصرية » فى التاريخ فهى معجزة العجز تلك .

آية ذلك العصر . بعد أن فقدت مكانتها فى الصدارة وعلى القمة فى العصور الفرعونية القديمة ، تحول تاريخها كله تقريبا إلى خط واحد متصل من التراجع والهبوط والنزول حتى بلغت الحضيض اليوم بالتحديد حين تم السقوط العظيم . أما سبب ذلك فيتلخص فى أن السبق الحضارى والسياسى إن كان ميزة المجتمع المصرى على غيره نتيجة البيئة المشجعة والوفرة والغنى ، فإن عيوب المجتمع المصرى بالنسبة إلى غيره هى بكل بساطة أيضا عيوب وأمراض الحضارة ، كما أن هذه العيوب والأمراض تتناسب مباشرة مع طول المدى الحضارى ، وذلك نتيجة الخوف من المغامرة والمخاطرة يفقدان تلك المكاسب الابتدائية المكتسبة والحرص المفرط على المحافظة السلبية عليها ولو بالتضحية أحيانا بالعزة والكرامة أو الحرية والإيجابية ... ألخ

غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبدا وصفقات التراجع إلى ما لا نهاية - تمضى النظرية - هى أننا سنصل يوما ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء ، وبدل المرونة سيحدث التصادم . ومحل المهدئات ستحل الجراحة ، أى ستصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط ، وعندئذ سيفرض الحل الجذرى الراديكالى نفسه فرضا ،

ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض ، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ . وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال .

من هنا فإن ما تحتاجه مصر أساسا إنما هو ثورة نفسية ، بمعنى ثورة على نفسها أولا ، وعلى نفسياتها ثانيا (تذكر الآية المباشرة : لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) . مطلوب ، يعنى ، تغيير جذرى فى العقلية والمثل وإيديولوجية الحياة قبل أى تغيير حقيقى فى حياتها وكيانها ومصيرها . فهذا لا يسبق ذلك ، ولكنه يترتب عليه . ثورة فى الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية - ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر .

لو لم أكن مصرياً

تلك إذن بعض الجوانب المتعارضة والتفسيرات المتناقضة للاعتدال كخاصية فى الشخصية المصرية ، بما لها وما عليها ، وكما تبدو من وجهتى نظر على طرفى نقيض تماما . ومن الواضح ، فى الختام ، أن هذه الخاصية هى موضوعيا سلاح ذو حدين على أقل تقدير . كذلك

فهى برمتها أدخل ، مرة أخرى ، فى باب القيم الأخلاقية والتقييمات الشخصية ، التى إن لم تكن أصلا غير علمية تماما ، فلسوف تظل دائما مثارا للجدل ومفتوحة للمناقشة . وفى كل الأحوال ، فلعلها أن نكون من أبرز الأمثلة والأدلة على الرأى القائل بأننا نحب أحيانا أن نفتخر ونتباهى وطنيا ببعض عيوبنا وأن نصورها أو نتصورها كفضائل ومزايا صح هذا الرأى أو لم يصح وحق هذا الفخر أو لم يحق .

فى الوقت نفسه فليس لمصرى ، فيما نرى وكما نستطيع الآن أن نستخلص ، أن يخجل مهما يكن من مصريته ، وإن حق له أن يتطلع إلى تغييرها إلى الأحسن ، إن لم يستطع بيده فبلسانه ، ولا أن يتبرأ منها بالطبع ، وإنما عليه أن يبرأ من عيوبها ، إن لم يكن فى غيره ففى نفسه . وإذا كان يقال عن بعض البلاد أحيانا إن أبناءها خير منها أو إنها خير من أبنائها ، فلعلنا لا نستطيع أن نقول بحزم إن مصر خير من المصريين كما يذهب الكثيرون أو العكس كما يذهب الباقون ، ولا ما إذا كانت شخصية مصر خيرا جدا من الشخصية المصرية أو العكس .

لا ، وليس صحيحا بالضبط ما يغمز به البعض أحيانا من أن خير ما فى المصريين أنهم يملكون مصر . بينما أن أضعف ما فى مصر هو

المصريون (١) . الأقرب إلى الصحة أن الطرفين على حد سواء ، مصر والمصريين ، الوطن والشعب ، كانا غالبا على مستوى واحد متناسب ، متواكبين فى توازن معقول ، وكان المصريون فى الأعم الأغلب يرتفعون إلى مستوى مصر ومتطلباتها . ومصر بدورها ومن جانبها لم تقصر قط دون حاجات المصريين وتطلعاتهم وقدراتهم .

وإذا كان بعض المصريين ، فضلا عن غير المصريين بالطبع ، لا يرى مبررا قويا ومقنعا لأن يردد مع مصطفى كامل مقولته الشهيرة « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا » ، فليس هناك مبرر بالتأكيد لأن يقول « لو لم أكن مصريا لوددت ألا أكون مصريا » . ولعله فى هذا السياق أن تساءل بعض المثقفين المصريين عما أعجب مصطفى كامل من الصفات المصرية « فحرص أن يختار مرة أخرى أن يكون مصريا » ، بعد أن وجد نفسه مصريا ، ثم أردف التساؤل مفسرا أكثر مما يبدو مستفسرا : « هل هو هذا الهدوء ؟ هذا الاستسلام ، هذا التواكل هذه الطيبة .. هذه السذاجة ؟ هل أعجبه من المصريين أنهم يحبون الكلام والخطب والتهافتات والشعارات مثل : مثل لو لم أكن مصريا ... ألخ ؟ » .

والتساؤل لا شك مفهوم موضوعيا ، مثلما هو مشروع وطنيا . غير أنه إن شق على بعض المصريين الوطنيين الممتازين اليوم ، في ظل وظلال انحدار مصر وشخصية مصر والشخصية المصرية مؤخرا وبخاصة في سنوات الانهيار البائسة الرديئة الأخيرة ، إن شق عليهم أن يقدموا اشتراكهم في مقولة مصطفى كامل الرومانسية الخام ، فليس لهم بالمقابل أن ينفضوها نصا ، وإنما عليهم أن يقولوا « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا جديدا » . ذلك أدنى إلى التوسط والاعتدال ، دون أن يقع منهما في الوقت نفسه تحت خط الصفر أو خط الزوال .

مراجع المختارات (٢)

الفصل الأول : فى الشخصية الاقليمية

شخصية مصر ، جزء ١ ، القاهرة ١٩٨٠ ، الصفحات ١١ - ٤٧

الفصل الثانى : خريطة الاقتصاد المصرى

شخصية مصر ، جزء ٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، الصفحات ١٣ - ١٤٦

الفصل الثالث : ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين .

شخصية مصر جزء ٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، الصفحات ٨٥٥ - ٨٩٠

الفصل الرابع : السد العالى

شخصية مصر ، جزء ٢ ، القاهرة ١٩٨١ ، الصفحات ٩٦٨ - ١٠١٨

الفصل الخامس : كلمة عن السياحة فى مصر

شخصية مصر ، جزء ٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، الصفحات ١٦٨ - ١٧٣

الفصل السادس : الاعتدال والشخصية المصرية

شخصية مصر ، جزء ٤ ، القاهرة ١٩٨٤ ، الصفحات ٥١٦ - ٥٥٠

الصفحة

المحتويات

٢

تَقْدِيم

Y

الفصل الأول : في الشخصية الإقليمية

٨٢

الفصل الثاني : خريطة الاقتصاد المصري

227

الفصل الثالث : ثروتنا المعدنية وصناعة التعدين

६०१

الفصل الرابع : السد العالي

५१४

الفصل الخامس : كلمة عن السياحة في مصر

०२७

الفصل السادس : الاعتدال والشخصية المصرية

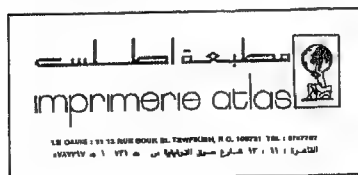
091

مرجع المحتويات

092

المحتويات

I.S.B.N. 977-5193-83-4



جمال حمدان: في سطور

- ١- ولد بـ"إي مركز قليوب في ١٩١٨/١/٤.
- ٢- اسمه بالكامل جمال محمود صالح حمدان.
- ٣- كان تلميذاً السادس على القطر في شهادة التوجيهية (الثانوية العامة حالياً)، سنة ١٩٤٤.
- ٤- التحق بـ"معالم الجغرافيا" كلية الآداب جامعة القاهرة وحصل على الليسانس بامتياز سنة ١٩٤٨، وعين معيداً بالقسم في نفس السنة.
- ٥- أوفد إلى إنجلترا (جامعة ريدنج) على نفقة البعثة لفهمية، في مارس ١٩٤٩.
- ٦- حصل على الدكتوراه من جامعة ريدنج برسالته عن "سكان وسط الدلتا قديماً وحديثاً".
- ٧- عمل بجامعة القاهرة لمدة عشر سنوات (من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٣)، وانتدب خلالها للعمل بجامعة القاهرة فرع الخرطوم.
- ٨- تفرغ بعد ذلك للبحث العلمي والتأليف.
- ٩- له مؤلفات عديدة توجهها بموسوعته "شخصية مصر".
- ١٠- حاز على جائزة الدولة التشجيعية (١٩٥٩) وجائزة الدولة التقديرية (١٩٨١)، وجائزة أمير الكويت للنقد العلمي (١٩٨٦)، وحصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى (١٩٨٨).
- ١١- توفي إثر حادث أليم في ١٩٩٣/٤/١٧.

مكتبة مديبولي

الأهرام
AL-AHRAM